جامعـة الحاج لخضــر باتنـــــة – 01 –

كليـــــة الحقوق والعلوم السياسيــة

قســم العلوم السياسيـــة

إنتشار الأسلحة النووية وتأثيره على الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة حالتي إيران و كوريا الشمالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية.

إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

إمام بن عمار ا.د / عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ا.د/ حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
ا.د/ عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا و مقررا
د/ محمد رزيق	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
د/ نبيل كريبش	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	ممتحنا
د/ السعيد ملاح	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	ممتحنا
د/ مصطفى أسعيد	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016 – 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

[سورة طه:**114]**

شـكر و تقـدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين–سيدنا محمد وعلى اله و صحبه أجمعين أما بعد:

بادئ ذي بدء أتوجه بالشكر لله عز وجل الذي وفقني لانجاز هذا البحث، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

كما أتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر جندلي على تكرمه علي بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى صبره و تشجيعه لنا، ونصحه وتوجيهه سواء في الأمور الشكلية للبحث أو مضمونه، فكان نعم المرشد و الموجه.

والشكر موصول لكل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ايلائهم العناية الكافية لهذه الأطروحة من خلال قراءتها و إبداء شتى الملاحظات بشأنها على المستويات المنهجية، المعرفية و اللغوية.

كما لا يفوتني أن اشكر في هذا المقام أساتذتي و زملائي في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعات باتنة و بسكرة و جيجل الذين يعتبرون مثالا أعلى في التفاني و الإخلاص و التواضع في الجانبين المهني و العلمي..

اشكر أيضا كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث.

ملخص:

يعتبر الإنتشار النووي أحد أبرز التحديات الأمنية في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، نظرا لسعي دول عديدة لإمتلاك مقدرات نووية، نظرا لإعتبارها وسيلة مثلى لتأمين بقائها ودفاعها في بيئة تعج بالتهديدات الدولية وغير الدولية، في الوقت الذي تنبأ فيه الباحثون بزوال التهديد النووي بإنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، ونهاية فترة الحرب الباردة بين القوتين العظميين، بحيث أصبح الإهتمام بظاهرة الإنتشار النووي أفقيا، وليس عموديا؛ والذي كان ممثلا في الدول الخمس في مجلس الأمن الأممي؛ وهي الولايات المتحدة و روسيا وبريطانيا والصين وفرنسا على التوالي، وبذلك تضاعفت مخاطر إستخدام الأسلحة النووية أو تحويلها إلى أطراف دولية أخرى أو غير دولية، سيما بعد بروز رهان الإرهاب عبر القومي عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وبناءا على ذلك، سعت المجموعة الدولية إلى إقامة منظومة منع الإنتشار النووي، خشية من تحول الكثير من الدول إلى قوى نووية، الأمر الذي يحمل معه أخطارا على السلم والأمن الدوليين، خصوصا وإن كانت تلك الدول غير ديمقراطية، وتفتقد للعقلانية في إدارة ترساناتها النووية.

ومن الدول التي تمثل مصدر قلق في هذا الإطار، كل من كوريا الشمالية وإيران، اللتين تشكلان محور الشر حسب واشنطن، اتبعتا سياسات نووية طموحة ومتواصلة منذ منتصف القرن العشرين، تحكمها أسباب ومبررات متعددة على مستويات وطنية وإقليمية ودولية، وذلك في إطار متكامل يفسر تنوعا في متغيرات تحليل ظاهرة السعي للحصول على القوة النووية ومبرراتها تطويرها لأسلحة نووية قابلة للإستخدام، والتي يمكن أن تتجسد في البحث عن القوة والنفوذ الإقليميين، والاعتراف الدولي، ناهيك عن الأهداف القومية الأخرى، مما تسبب في حدوث أزمات بشأن برامجها؛ وهي في أساسها جملة المخاوف والشكوك التي تطرحها في بيئتها الإقليمية وكذا الدولية، ومن هنا تصنف ظاهرة الإنتشار النووي بإعتبارها أكبر الهواجس الأمنية المستمرة حتى في ظل نهاية التنافس الأمريكي–السوفيتي، بحيث دفع الإصرار القومي للدولتين على مواصلة انتهاج سبيل الذرة العسكرية إلى إعلان كوريا الشمالية عن تجربتها النووية عام 2006، واستمرار إيران في مشروعها النووي الذي تبرره بحق إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مما يهدد بتقويض مصداقية منظومة منع الإنتشار النووي، ونقل التكنولوجيا النووية إلى أطراف غير موثوقة إلى جانب فتح سباق تسلح على المستويين الإقليمي والدولي بشكل عام.

Abstract:

The nuclear proliferation is one of the main security challenges in the international system of the post-cold war era, due to the fact that many nations seek to acquire nuclear capabilities as the best means of securing their survival and defense in an environment full of state and non-state threats, in time of predicting the end of the nuclear threat with the collapse of the soviet union, and the bipolar conflict between the two superpowers, so the horizontal nuclear proliferation, and not the vertical one related to the five nuclear nations in the UN security council; represented by United States, Russia, The United Kingdom, China and France consecutively, turned to a subject of attention, through which the dangers of using these weapons arise, when it will be possible to transform them to states and non state parties, especially after the emergence of the transnational challenge of terrorism in the aftermath of 9/11 attacks accordingly, the international community sought to establish non-proliferation system fearing that several states can go nuclear, which would carry many dangers to the international peace and security, especially when it comes to undemocratic states that lack rational handling of their nuclear arsenals.

Both of North Korea and Iran are sources of concern in this regard, for they are classified by Washington as states of axis of evil, and they pursued aspired and continuous nuclear policies since the second half of the twenty century, explained by various justifications and causes on all levels; national, regional and international, within an integrated framework which explains diversified variables of analyzing the search for nuclear power, not to mention its development drives to be able to use as weapons, which can be contained in the search of power and influence regionally, the international recognition not to mention other national goals, which caused many crises about their programs, and they represent a set of concerns both regionally and internationally, that's why it is classified as the greatest constant security concerns even with the end of the US-Soviet competiton, so both their national insistence on pursuing the military atom led North Korea to announce its nuclear test in 2006, while Iran keeps its nuclear plan justified by its right of using nuclear energy for pacific ends, and these acts would weaken the non-proliferation system, the nuclear transfer to unreliable parties in addition to the arms race that can be started regionally and internationally.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرتي الإنتشار النووي والأمن الدولي.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإنتشار النووي وأبعادها.

المبحث الثاني: دوافع ظاهرة الإنتشار النووي ومبرراتها.

المبحث الثالث: مخاطر ظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمن الدولي

الفصل الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الإنتشار النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: ظهور القنبلة الذرية و الإحتكار النووي الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني :سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إطار التنافس الجيوسياسي خلال الحرب الباردة.

المبحث الثالث: إتساع ظاهرة الإنتشار النووي ومبررات تأسيس معاهدة منع الإنتشار النووي 1968

المبحث الرابع : رهانات الإنتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة وإنعكاساته على الأمن الدولي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

الفصل الثالث: الإنتشار النووي في منطقة جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية: الحالة الكورية الشمالية.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول كوريا الشمالية.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لإمتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي.

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الكوري الشمالي على الأمن الدولي.

الفصل الرابع: الإنتشار النووي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط:الحالة الإيرانية.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول إيران.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثالث: الأسباب المفسرة للطموحات النووية الإيرانية.

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الإيراني على الأمن الدولي.

مـــقدمـة

كان الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة، أكبر التهديدات التي عرفها العالم بالنظر للأخطار التي حملها في طياته، وعلى رأسها سباق التسلح ونزعة القوتين العظميين المتزايدة لإكتساب أكبر قدر من الأسلحة النووية، وذلك في سبيل استزادة قوة الطرفين وعملهما على تأمين حدود البقاء والمواجهة، لأجل الاستمرار في التحدي، وهو الهدف الذي ميز كل جهودهما السياسية والإستراتيجية خلال هذه الفترة الحاسمة من القرن العشرين .

هذا وبالرغم من أن الأسلحة النووية قد أضافت بالفعل مقدارا من الإستقرار إلى العلاقات الأمريكية السوفيتية في مراحل تاريخية، لعل أبرزها فترة الستينيات من القرن العشرين، مع إمتلاك القوتين العظميين القدرة على الرد على التهديد من الطرف الآخر، حينها كانت إحتمالات مواجهة مسلحة بين الخصوم ضئيلة وإن كانت متوقعة، وذلك نظرا لقدرة المنع التي توفرها الذرة العسكرية في صناعة وتنفيذ إستراتيجيات القوى المنخرطة في الصراع الأيديولوجي آنذاك.

على الرغم من إنتهاء الحرب الباردة، ظل الإنتشار النووي يشكل إحدى أخطر التحديات الأمنية الكبرى وأبرزها على الصعيد الدولي. فنهاية الصراع الأيديولوجي قلل احتمالات خطر إندلاع حرب نووية شاملة بين الشرق والغرب، لكنه زاد القلق من إنتشار تلك الأسلحة الخطيرة خاصة بالنظر للنزاعات التي طالت منطقتي جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، واللتين بدورهما تمثلان عاملان محفزان للجهود المتزايدة لإمتلاك الدول لأسلحة نووية، وهو ما أطلق عليه خبراء الإستراتيجية إسم الخطر المتجدد، على اعتبار أنه لم يتلاشى بمجرد الإنتقال من فترة الاستقطاب الأيديولوجي، إلى فترة كانت الآمال فيها معلقة على محو مسببات المواجهة العنيفة بين العملاقين اللذين رسما أهم الأحداث الدولية وأخطرها في فترة القرن العشرين.

كثر الحديث حول مدى جدية خطورة هذا التهديد و إنعكاساته السلبية على الأمن الدولي نظرا لتحول النظام الدولي من حيث طبيعة الفواعل التي زادت تنوعا وتحركا على مختلف الأصعدة والتفاعلات التي أثبتت تراجع سطوة البعد العسكري–التقليدي في البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة؛ أي أن تهديد مخاوف إنتشار مقدرات الحصول على الأسلحة النووية، أو تكنولوجيات

صنعها أصبح مرتبطا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بإنتشار قدرات نووية غير قابلة للسيطرة عليها، وكذا انتشار القدرة على إنتاجها في إطار التطورات التكنولوجية والعلمية الحاصلة على الصعيد العالمي، خصوصا إذا ارتبط الأمر ببروز تهديدات أمنية جديدة للأمن، والتي تمخضت عن إنفتاح العولمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى العلمية، على غرار الإرهاب والدول الفاشلة وبالتالي يصبح تهديدا حقيقيا للأمن الدولي، بدلا من أن يكون عاملا مساعدا على تحقيق الأمن، والحد من سباق التسلح كظاهرة مقلقة في النظام الدولي القائم.

برغم الضوابط والترتيبات القانونية والسياسية التي فرضت على سياسات الإنتشار النووي في العلاقات الدولية، منذ التوقيع على معاهدة منع الإنتشار النووي وتأسيس الأجهزة القائمة عليها وذلك خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فإن بعض الدول استمرت في بناء برامج نووية طموحة تستجيب لتطلعاتها الإقليمية والدولية، بناءا على إعترافها بالحق المقدس لإستغلال الطاقة النووية في الأغراض السلمية المرتبطة بالتنمية والإقتصاد، ناهيك عن الأغراض الدفاعية والأمنية عموما. بحيث أثيرت مسألة إمكانية كبح مسار التسلح النووي عبر الجهود الدولية المتاحة في تلك الفترة، مع الإعتراف بعجز المنظومة الدولية للتحكم في إستخدامات الطاقة الذرية في الجوانب غير العسكرية.

ومن الجهود التي تم الكشف عنها في سياق الإنتشار النووي والتسلح، محاولات كل من إيران وكوريا الشمالية في منطقتي الخليج العربي الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية بشمالي شرقي آسيا، لأجل الحصول على قدرة إنتاج تلك الأسلحة ضمن تطويرها لبرامج نووية نشطة، وهي من أهم وأخطر المناطق الجيواستراتيجية على المستوى العالمي؛ بحيث تستقطب دولا هامة متنافسة، ناهيك عن إعتبارها مجالا لصدام مصالحها ومصالح القوى الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية، فكلاهما يمثل فاعلا إقليميا هاما في بيئته، سواء من حيث سياساته العسكرية أو من حيث علاقاته المتحدية للفواعل المجاورة له، وذلك ما يزيد في حساسية أي سياسة منتهجة في سبيل زيادة القوة على حساب الآخرين، وكذا إكتساب التكنولوجيا المساعدة على ذلك في إطار التطورات التي يعرفها العالم، على صعيدي الأمن والتكنولوجيا.

فبرغم السياسات الدولية المانعة لإنتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيات صنعها، أصرت الدولتين على مواصلة إتباع سياسات خارجية متحدية لموانع التسلح النووي، وما قد ينجر عنه من آثار خطيرة على الإستقرار الإقليمي والدولي، كونها ستعمل على فتح المجال لدول أخرى للشروع في إعداد خطط نووية، مما يقوض كل الجهود السابقة من إتفاقيات ومعاهدات لمنع انتشار الأسلحة النووية، مما يطرح تساؤلات كثيرة بشأن آثار تلك الجهود على الإستقرار والأمن ،على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع إنتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيات تطويرها المختلفة، أهمية كبيرة في الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالأمن والإستراتيجية، نظرا لقدرة الطاقة النووية على تطوير الدول في مجالات عديدة، بما في ذلك ميزة تمكينها من الإستئثار بمقدرة ردعية فعالة، بدليل الخبرات التاريخية التي شهدتها الدول الكبرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أحدث إكتشاف الذرة وتطوير أول سلاح نووي من طرف الولايات المتحدة قطيعة تاريخية، ظلت آثارها مستمرة إلى يومنا هذا، بحكم رسمها لآفاق الإستقرار وعدم الإستقرار في العلاقات بين الدول، كما أثبتته أزمة الصواريخ في كوبا في مطلع الستينيات من القرن العشرين.

كما أن تناول حالات الإنتشار النووي الراهنة المتعلقة بالجهود الكورية الشمالية والإيرانية في مناطق مختلفة، يمكننا من تعميق إدراكنا بمخاطر الميول العسكرية المحتملة لبرامجهما النووية سواء في الوقت الراهن أو مستقبلا، ولذلك دأب عديد الباحثين والمختصين بالدراسات الإستراتيجية والأمنية على تحليل ظاهرة الإنتشار النووي، في عالم جديد مليء بالتحديات والأخطار عبر القومية، وأثرها على الأمن في العلاقات الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن واحدة من أخطر الظواهر في العلاقات الدولية والتي ولدت إبان الحرب الباردة، وتجددت كإستراتيجية طموحة لدى بعض الدول المتحدية

للنظام الدولي بعد الحرب الباردة، فظهور الأسلحة النووية وإنتشار تكنولوجيات صنعها، ساهم في نشر الوعي بضرورة إمتلاكها لخدمة حاجات إستراتيجية لدول مناهضة للنظام النووي الدولي؛ الذي تطورت أركانه من خلال جهود محاربة التسلح النووي، ومنع الإنتشار عبر الآليات القانونية والسياسية المنتهجة.

تمثل كل من إيران وكوريا الشمالية الحالات المقلقة في سياسات الإنتشار النووي منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى وقتنا الراهن، نظرا لطبيعة سياساتها الرافضة للبنية التنظيمية للتسلح الدولي، خصوصا وأنها قائمة على إرادة القوى النووية الكبرى، وحتى الدراسات الأكاديمية الراهنة كلها تعكف على تحليل هاتين الحالتين، على إعتبارها نماذج واقعية ورمزية لتفسير مخاطر الأسلحة النووية على المستوى العالمي برمته، خاصة وأن برامجها النووية استفادت من العولمة وثورة التكنولوجيا الواسعة، التي أمدتها بأدوات التمكين من إتمام طموحاتها النووية القوية.

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية.

الأسباب الذاتية:

1- يعكس إختيار موضوع الإنتشار النووي لكل من إيران وكوريا الشمالية ميلا شخصيا قويا للبحث والتعمق في الشؤون الأمنية والإستراتيجية على حد سواء، خاصة في ظل تداول كثير من المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة، كالأمن والتهديد النووي والإرهاب وغيرها، مما يقتضي تناولها في كلتا الناحيتين النظرية والميدانية.

2- إن انتشار الأسلحة النووية يذكرنا بتهديد الحرب النووية الشاملة إبان الصراع الأيديولوجي الأمريكي السوفيتي سابقا، وهاهو يبرز من جديد في عالم ما بعد الحرب الباردة وكذا بروز وتطور قضيتي إيران وكوريا الشمالية، اللتان شغلتا كثير من المهتمين بمجال الأمن والإستراتيجية.

3- يعتبر هذا البحث مواصلة طموحة ومدروسة في الدراسات الإستراتيجية، التي تمثل مجال تخصص دراساتي العليا، ولذلك حاولت أن أتناول موضوع الأسلحة النووية من حيث إعتبارها

مصدر قوة فريدة لبناء إستراتيجية قوة إقليمية، ناهيك عن فوائد الطاقة النووية في دعم القوة الداخلية للدولة؛ وبالأساس في الجانبين التكنولوجي والإقتصادي؛ الذين يستجيبان أكثر لمقتضيات التنمية الوطنية، ومن جهة أخرى، تسليط الضوء على إنتشارها وأثرها على الأمن الدولي الراهن.

الأسباب الموضوعية:

1- يعتبر الموضوع من أهم المواضيع المطروحة بشدة على الساحتين الأكاديمية والعملية منذ العصر النووي إلى يومنا هذا، لما له من علاقة وطيدة بالأمن الدولي، فهو يتعلق بإستقرار النظام الدولي، ومصير البشرية وكذا الأمن بجميع أبعاده، لذا كان من الأهمية بمكان تناوله بالتفصيل.

2- يعتبر هذا الموضوع من الرهانات التي ظلت تثير قلقا دوليا كبيرا، ومتجددا بتجدد مقدرات الدول التكنولوجية في فترة العولمة، بحيث أصبح الإنتشار النووي مسارا مفتوحا أمام الدول الراغبة في حيازة مصادر أخرى للقوة والنفوذ، وهذا ما تضمنته الكثير من الدراسات الإستراتيجية الجارية.

إشكالية البحث:

نظرا لمكانة الأسلحة النووية وإستراتيجيات تطويرها في سياسات الدول الساعية للإستفادة من مزايا الطاقة النووية، سعت كلا من إيران وكوريا الشمالية لتطوير برامج نووية طموحة، تبررها بإعتبارات قومية وأمنية داخلية وخارجية، وهذا ما أثار قلقا من عواقب ذلك على الأمن الإقليمي والدولي، ولذلك تبرز الحاجة لمقاربة أثر هذا المصدر من قوة الدول على سياساتها الخارجية من جهة، وعلى أمن الدول المجاورة والنظام الدولي بشكل عام، وبناءا على ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يشكل الإنتشار النووي لكل من إيران وكوريا الشمالية تهديدا خطيرا للإستقرار والأمن الدوليين لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية، وهي كما يلي:

– ماذا يقصد بظاهرة إنتشار الأسلحة النووية ؟

– ماهي أهم الدوافع المتحكمة في سعي الدول لإمتلاك أسلحة نووية أو تطوير برامج نووية عموما؟

– ما مدى تأثير نهاية الحرب الباردة بمختلف تحولاتها على منظومة منع الإنتشار النووي وعلى تقدم البرامج النووية لكل من إيران وكوريا الشمالية، والمخاطر الناجمة عن ذلك؟

– ماهي أبرز تحديات السياسات النووية الإيرانية والكورية الشمالية بالنسبة للأمن العالمي في ظل العولمة وتزايد مخاطرها عبر القومية؟

فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء هذه الإشكالية، تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى؛ كلما زادت وتيرة الإنتشار النووي لكل من إيران وكوريا الشمالية، كلما أدى ذلك إلى زعزعة إستقرار النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

الفرضية الثانية؛ كلما كانت المصالح القومية لكل من إيران وكوريا الشمالية من وراء سياسة الإنتشار النووي في خدمتهما، كلما يحول ذلك دون توفير متطلبات الأمن الدولي لما بعد الحرب الباردة.

حدود الدراسة:

إن دراسة تأثير ظاهرة إنتشار الأسلحة النووية – نظرا لإعتبارها أخطر أسلحة الدمار الشامل– على الأمن الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة تزيد أهمية مع تحديد الأطر الزمنية والجغرافية المميزة لها، خصوصا بعد إنحسار الإتحاد السوفياتي، والتنبؤ بمستقبل خطير ومعقد

لمصير التكنولوجيا النووية العسكرية، التي يمكن أن تحول كثير من دول العالم إلى قوى نووية ولهذا تقتضي الضرورة البحثية القيام بالتحديد الدقيق لمجالات ظاهرة في المكان والزمن.

الموضوع؛ إنتشار الأسلحة النووية (وهي من أخطر وأقوى أسلحة الدمار الشامل).

المجال المكاني؛ كوريا الشمالية وإيران: تجمع الدراسات الإستراتيجية على تصنيف الناشرون الجدد (الدول التي سعت إلى تطوير برامج نووية طموحة وأُشتبه في دوافعها العسكرية بغية اللحاق بركب الدول النووية الرسمية) في مجال الأسلحة النووية ومنظومات الصواريخ المتطورة، بعد نهاية الحرب الباردة، في إطارات جيوستراتيجية هامة للأمن الإقليمي والدولي:

دولة إيران في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي، بإعتبارها محيطا إستراتيجيا عالميا لإعتبارات التوازن والمنافسة الإستراتيجية للقوى الإقليمية، منذ مراحل تاريخية سابقة (تركيا إسرائيل، السعودية)، والعالمية (الولايات المتحدة وروسيا والصين)

دولة كوريا الشمالية في جنوب شرق آسيا، وبالتحديد في الجزء الشرقي للقارة، نظرا لإعتبارها مجالا إستراتيجيا لتنافس قوى إقليمية (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية)، وعالمية(الولايات المتحدة والصين)، بحيث يرمز الإنتشار النووي لطهران وبيونغ يونغ– في القرن الحالي– إلى لعبة التحدي والمواجهة، ضمن توازنات القوى العالمية في إطار التسلح النووي وأهميته.

المجال الزمني:

تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة **Post-Cold War Era** معلما محوريا في قياس الدوافع النووية المتصاعدة لكل من إيران وكوريا الشمالية، خصوصا في ظل إنتشار التكنولوجيا النووية، بفضل الدور الذي لعبته القوى النووية الرسمية؛ متمثلة في الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي سابقا في تمكين الدول الطامحة نوويا من إقامة برامج نووية تستجيب لتطلعاتها الداخلية والخارجية، بحيث أصبح ينظر للطاقة النووية وآفاق إستخداماتها سواء المدنية أو العسكرية، عملة للقوة والهيبة لدى الدول غير النووية، ناهيك عن الإيمان بقدرة السياسات النووية الذاتية على فرض ذاتها وزيادة مصادر قوتها، إقليميا وعالميا.

تبرير خطة البحث:

إن الخطة المقترحة لدراسة موضوع الإنتشار النووي وانعكاسه على الأمن الدولي، عبر تناول حالتي إيران وكوريا الشمالية، تقوم على تخصيص أربع فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة فالمقدمة تمثل إحاطة شاملة لمحتويات الدراسة من خلال طرح إشكالية، وصياغة فرضيات الدراسة، إلى جانب توظيف المقاربة المنهجية المناسبة، أما الفصل الأول؛ فيعتبر إطارا مفاهيميا ونظريا للدراسة، حيث نهدف من ورائه إلى تحديد أهم المفاهيم الأساسية للدراسة وهي الإنتشار النووي والأمن الدولي ضمن المبحث الأول، وكذا تناول ديناميكية الظاهرة من حيث المبررات والدوافع في مبحث ثان، وأيضا مخاطرها بعد الحرب الباردة على النظام الدولي ضمن تفسيرات المقاربات النظرية في العلاقات الدولية، المناسبة للدراسة في مبحث ثالث.

أما الفصل الثاني والمعنون بخلفية وتطور ظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة، فإنه يقسم بدوره إلى أربع مباحث. الأول؛ يتناول التأصيل التاريخي لظاهرة الإنتشار النووي، والثاني يتناول سباق التسلح الثنائي في إطار التنافس بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة، أما المبحث الثالث فانه يتناول إتساع ظاهرة الإنتشار النووي في بعدها الأفقي، ومبررات تقنينها ضمن ما جاء في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية. أما المبحث الرابع؛ فإنه يتناول رهانات الإنتشار الأفقي بعد الحرب الباردة، وإنعكاساته على الأمن الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص.

أما الفصل الثالث؛ يتناول لدراسة حالة كوريا الشمالية،من خلال تقسيمه إلى مباحث أربعة؛ بحيث يتناول في مبحث أول مقاربة حول موقعها ونظاميها السياسي والإقتصادي والعقدي، وأيضا نشأة وتطور برنامجها النووي في مبحث ثاني، ثم ذكر الأسباب المفسرة لطموحاتها النووية، وأخيرا التطرق إلى تهديدات إنتشارها النووي على الأمن الدولي بالتحليل والتمثيل المناسبين لموضوع البحث.

يتناول الفصل الرابع حالة الإنتشار النووي الإيرانية؛ وهو يبدأ بمقاربة معرفية لإيران من حيث موقعها ونظاميها السياسي والاقتصادي والعقدي، وأيضا نشأة وتطور برنامجها النووي في

مبحث ثاني، ثم ذكر الأسباب المفسرة لطموحاتها النووية، وأخيرا التطرق إلى تهديدات إنتشارها النووي على الأمن الدولي بالتحليل والتمثيل المناسبين لموضوع البحث.

لنختتم الدراسة بذكر أهم الإستنتاجات التي توصلنا إليها، استنادا على حالتي الدراسة إيران وكوريا الشمالية. وقد اعتمدنا على هذه الخطة للمبررات التالية:

– الإعتماد على الفصل الأول؛ من خلال اعتباره تمهيدا لمقاربة الظاهرة موضوع البحث مقاربة مفاهيمية ونظرية؛ وذلك بتوظيف المفاهيم الأساسية للدراسة عن طريق تعريفها وشرحها بإيجاز؛ الإنتشار النووي وأنواعه، إضافة إلى دوافع الدول المتحكمة في المجال النووي، وذلك في ضوء تحديات الأمن الدولي وتهديداته وربطها بالتفسيرات النظرية المناسبة.

– الإعتماد على الفصل الثاني؛ وذلك لتتبع التطور التاريخي لظاهرة الإنتشار النووي منذ بدايات تطوير القنبلة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية، ورصد واقعها بعد نهاية الحرب الباردة في ظل اتساع الإنتشار النووي الأفقي ومخاطره مع بروز تهديدات الإرهاب عبر القومي وإنعكاسات ذلك على الأمن في مستوييه الإقليمي والدولي.

– الاعتماد على الفصلين الثالث والرابع؛ وذلك لدراسة حالات الإنتشار النووي المقلقة في النظام الدولي الحالي، واللتين تمثلهما كل من إيران وكوريا الشمالية، بحيث تقتضي الضرورة المنهجية إختبار إفتراضات معادلة الإنتشار النووي والأمن الدولي تناول حالات بعينها، لتوضيح الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة.

المقاربة المنهجية:

إن دراسة موضوع الإنتشار النووي وإنعكاسه على الأمن الدولي، عبر تناول حالتي إيران وكوريا الشمالية بمختلف متغيرات التحليل الخاصة بالإنتشار النووي، يتطلب توظيف بعض المناهج التي تبدو أساسية على غرار الكثير من المناهج في ميدان العلوم الاجتماعية، والتي تساعدنا على فهم وتحليل الظاهرة موضوع البحث في مختلف أبعادها.

ومن المناهج التي رأينا من الضرورة استخدامها لانجاز هذه الأطروحة ما يأتي:

المنهج التاريخي المقارن:

إن استخدام هذا المنهج في دراسة موضوع الإنتشار النووي يساعد على تأصيل الظاهرة من الناحية التاريخية، وهذا عن طريق تناول بدايات السباق نحو التسلح في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وما ينجم عنها من احتمال خطر إندلاع حرب نووية وكذا التعرض للتطور الملازم للظاهرة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

سعت العديد من الدول لأجل إكتساب التكنولوجيا المساعدة على تطوير أسلحة نووية ؛ومن بينها إيران في الشرق الأوسط وكوريا الشمالية في جنوب شرق آسيا، ومن خلال المنهج التاريخي المقارن نتمكن من رصد أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الظاهرة في فترتين متمايزتين من حيث العديد من العوامل والمتغيرات ذات العلاقة،انطلاقا من مواقع الدولتين وخصائصها السياسية والإقتصادية والعقائدية، ناهيك عن سياساتها النووية والأزمات التي عرفتها من خلال مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية لكبح سياسات الإنتشار، وهذا ما يسمح بالوصول إلى مقارنة ضمنية للمعطيات المتوفرة في كل حالة، ومن ثم يمكن التوصل إلى نتائج تساعد على فهم الظاهرة الدولية، وكذا آثارها بعيدة المدى على الأمن الدولي.

تقنية تحليل المضمون:

تم اعتماد هذه التقنية في البحث لأنه يساعد على تفسير وإيضاح الظاهرة محل البحث وذلك من خلال تناول العديد من الإتفاقيات والمعاهدة الرئيسية التي تتعلق بظاهرة الإنتشار ومراقبة التسلح، خاصة معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، من خلال فحص دقيق لموادها و ماجاء فيها، بناءا على ما سنتطرق إليه في مقاصد وأهداف هذه المعاهدة، كنزع السلاح وضبطه وأيضا التعاون بين القوى النووية لإيقاف مسار الإنتشار العمودي والأفقي، وذلك لإعتبارها السند القانوني لشرعنة إستغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتجريم المحاولات السرية الساعية لتحويل البرامج النووية للأهداف العسكرية.

كما نعتمد على تحليل العديد من الخطابات والتصريحات الرسمية التي تتعلق بموضوع الإنتشار النووي على الصعيد الوطني والدولي، هذا إلى جانب إسهامات المنظمات الدولية في إبراز خطورته، وعلى رأسها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

منهج دراسة حالة:

إن محاولة فهم خطر تداعيات أزمة الإنتشار النووي في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وكذا الجهود الجادة التي تبذل في إطار السعي لإمتلاك التكنولوجيا النووية أو الأسلحة النووية نفسها، يتطلب إختيار حالات معينة تستحق الدراسة والتحليل، وهذا ما عمدنا إليه من خلال اختيار حالتي إيران وكوريا الشمالية ضمن أقاليم جغرافية مختلفة ، اللتان تمثلان أحسن الحالات التي تجسد ظاهرة الإنتشار النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة، والآثار المترتبة على الأمن الدولي.

ويكون من المناسب توظيف هذا المنهج الذي يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، والتي تظهر في حالة إيران وكوريا الشمالية، ومن خلاله يمكننا التركيز بشكل أكثر على ظاهرة الإنتشار النووي عن طريق جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها ونقوم بتحليلها، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

الدراسات السابقة:

إن هذا الموضوع والمعنون بإنتشار الأسلحة النووية وانعكاسه على الأمن الدولي، مثل باقي المواضيع الهامة في حقل العلاقات الدولية والإستراتيجية بصفة خاصة،أثار اهتماما بالغا من المواضيع الهامة والحيوية في حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية، حيث صدرت العديد من الدراسات الأكاديمية والكتب وكذا المجلات التي تتناول هذا الموضوع في جانب من الجوانب.

ومن الأهمية بمكان التنويه إلى أننا سنستعين في إطار انجاز هذه الأطروحة بأهم المراجع من الكتب والدراسات في مجال الإنتشار النووي والأمن الدولي، وهي تمثل إجتهادات في جوانب معينة لا تغطي بعينها كل المجالات التي تفسر موضوع الدراسة بصفة شاملة.

يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

-كتاب الحرب والسلم والعلاقات الدولية :مقدمة في التاريخ الإستراتيجي، للمفكر كولين غراي Colin Gray,' War, Peace and International Relations : an Introduction to Strategic History, 2007'، والذي تطرق إلى العديد من المفاهيم الهامة والمرتبطة بالردع والحرب والإنتشار النووي في فترة الحرب الباردة وما بعدها، وآثرها على الإستقرار الدولي، غير أنه لم يشر لأهم حالات الإنتشار النووي في ما بعد الحرب الباردة، لذا كانت محاولتنا لأجل توسيع الموضوع بتناول الحالات البارزة في النظام الدولي؛ وهي إيران وكوريا الشمالية.

-كتاب دور الأسلحة النووية في منع الانتشار Martin Butcher,The Role of Nuclear Weapons in Counterproliferation,2003، للمفكر مارتن باتشر، حيث تحدث فيه عن تطور سياسة منع الإنتشار النووي بدءا بالجهود الدولية الواسعة تحت إشراف الأمم المتحدة، بإعتبارها مدخلا مناسبا للوقاية من أي نزاع تهدد فيه الأطراف باللجوء إلى الحسم العسكري بإستخدام الأسلحة النووية، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالإنتشار خصوصا إذا اقترنت الظاهرة بفواعل من غير الدول.

-كتاب الإنتشار النووي والأمن الدولي للباحثين مورتن بريمر مارلي وسفير لودغارد Morten Bremer Maerli and Sverre Lodgaard, Nuclear Proliferation and International Security, 2007، وهو دراسة جد متميزة تناولت ضمن فصول عديدة جملة من قضايا الإنتشار النووي الأفقي للدول وسياساتها النووية، بالإضافة إلى تحديات الإنتشار الراهنة، مثل السوق النووية السوداء، وشبكة عبد القادر خان الخاصة ودورها في تقديم الدعم التقني للناشرين الجدد، وعلى رأسهم كلا من إيران وكوريا الشمالية لأجل تطوير برامجهما النووية والصاروخية.

كما يمكن ذكر بعض الدراسات الهامة التي تعالج موضوع الإنتشار النووي وتأثيره على الأمن الدولي من خلال حالتي إيران وكوريا الشمالية:

–دراسة أرييل آلان روث ,Ariel Ilan Roth والمعنونة بالأسلحة النووية في النظرية الواقعية الجديدة Nuclear Weapons in Neorealist Theory, 2007، والمنشورة في مجلة الدراسات الدولية International Studies Review، تحدث فيها عن الإطار النظري المفسر لظاهرة الإنتشار النووي والمتمثل في الواقعية البنيوية بإسهام كينيث والتز Kenneth Waltzو ميرشايمر Mearsheimer حيث برزت مفاهيم أساسية للإحاطة بظاهرة إنتشار الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب العالمية، منها الردع و الضربتين النوويتين الأولى و الثانية، وأيضا مفهوم توازن الرعب النووي بين المعسكرين الشرقي والغربي، بحيث تم توظيف هذه الدراسة النظرية في الفصل الأول القائم على تحديد مفاهيم الدراسة وتحليل موضوع البحث من زاوية نظرية؛ أي عبر توظيف المقاربة الواقعية الجديدة لفهم دوافع الدول النووية.

–دراسة للباحث Tanya Ogilvie-Whiteبعنوان ' هل توجد نظرية للإنتشار النووي Is There a Theory of Nuclear Proliferation ? ' من مجلة منع الإنتشار–Non proliferation Reviewحيث يعالج فيها أهم التفسيرات النظرية للظاهرة من مختلف الجوانب بحيث يستعين بالنقاش النظري الشهير بين سكوت ساقان Scott Sagan والواقعيون الوالتزيون Waltzian Realists بشأن دوافع الإنتشار النووي؛ التي تتوزع بين إعتبارات السياسة الداخلية –وفقا لإفتراضات نظرية التنظيم الداخلية– وأولويات سياسات القوة الخارجية على مستوى النظام الدولي –بناءا على الإفتراضات الواقعية التقليدية والجديدة–، ويدعم أفكاره بنماذج واقعية للدول التي سعت لتطوير برامج نووية خلال القرن العشرين، وهي بمثابة حالات عملية تستند إلى إختبار للفرضيات السابق ذكرها، على غرار الهند وباكستان.

–دراسة للباحث اوليفر شميدت بجامعة لينكستر البريطانية، والمعنونة بفهم وتحليل النوايا النووية لإيران Oliver Schmidt, Understanding Iran's Nuclear Intentions, Lancaster University, 2008، وقد عالج في دراسته فحص نظري لدوافع إيران النووية، مع تناول برنامجيها النووي و الصاروخي بالتفصيل، ناهيك عن اختباره لأهم التفسيرات النظرية المتعددة لدوافع الانتشار النووي ، وهي بذلك مرجعا مساعدا لفهم الحالة الإيرانية وعوامل تطور سياستها النووية.

–دراسة للباحث جونغن هان Jonghun Han حول اثر الأزمة النووية الكورية الشمالية على منطقة شمالي شرقي آسيا، The Impact of the North korean Crisis on Northeast Asia, California, 2007 حيث أسهب في فصولها في التقصي التاريخي لسيرورة تطور ظاهرة الإنتشار النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطرق إلى استعراض نقاش نظري واسع بين أنصار وخصوم الإنتشار ودلالاته بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي، مشيرا في دراسة لشبه الجزيرة الكورية، وبالتحديد إلى حالة كوريا الشمالية عبر تناول دوافع تطوير برنامجها النووي ضمن مباحث تشمل الأمن القومي والإقليمي، إضافة إلى المصالح الداخلية في الدولة وصورتها على المستوى الدولي، منتهيا إلى سرد آثاره الإقليمية.

صعوبات الدراسة:

يصادف الباحث عدد من الصعوبات خلال فترة انجاز مذكرته أو أطروحته نظرا للظروف المحيطة بعملية البحث ولذلك لا يمكن أن ننفي مواجهة البعض منها خلال مرحلة التحضير الأولية والمتعلقة بجمع المراجع المختلفة من مصادر عديدة، أو أثناء البحث و التحرير ويمكن إيجازها في ما يلي:

– من صعوبات البحث نذكر أن أغلب المراجع المفيدة في تحليل الظاهرة موضوع البحث كانت باللغة الأجنبية بحيث استفدنا من التحليلات النظرية لموضوع الإنتشار النووي وحالاته، مع أن عناء الترجمة الأمينة كان معتبرا خصوصا، وأن الدراسات حول الموضوع بالعربية ظلت متمحورة حول السرد التاريخي، ولهذا ارتأينا إلى الإعتماد على كتابات أجنبية متنوعة باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

– تتمثل الصعوبة الأخرى في تداخل الأفكار المتعددة بشأن تحليل ظاهرة إنتشار الأسلحة النووية في سياقات تاريخية وإقليمية متباينة، ناهيك عن إيجاد صعوبة كبيرة في تنسيق عناصر البحث ومحتوياته، سواء ما تعلق بالجوانب الشكلية والمنهجية، أو المعرفية، نظرا لوجود إجتهادات واسعة حول الموضوع، خصوصا ما يتعلق بالحالتين الإيرانية والكورية الشمالية، على إعتبارها الحالات المقلقة الراهنة لموضوع التسلح النووي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيـمي والنظري لظاهرتي الإنتشار النووي والأمن الدولي.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإنتشار النووي وأبعادها.

المبحث الثاني: دوافع ظاهرة الإنتشار النووي ومبرراتها.

المبحث الثالث: مخاطر ظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمن الدولي

كان لإنتشار الأسلحة النووية إبان فترة الحرب الباردة، إنعكاسه على المنظومة المفاهيمية والفكرية للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، لاسيما وأنها كظاهرة مركبة، تعتبر وثيقة الصلة بمفهومي الأمن والدفاع؛ بحكم أن الدول كانت تلجأ إلى قوة الأسلحة لأجل زيادة قوتها، وتعمل على حماية سيادتها من التهديدات القائمة فيما بينها إقليميا ودوليا. ولهذا عكفت الدول المنتصرة خلال الحرب العالمية الثانية على الإستئثار بها، وإقامة سياسات دولية فاعلة لمنع إنتشارها لدول أخرى، نظرا لإدراك صناع القرار بداخلها، بخطورة وقوع هذه الأسلحة الفتاكة بحوزة أنظمة غير عقلانية ومجازفة؛ وهي الأطراف التي تهدد بسياستها العسكرية الأمن الدولي.

تزايدت مخاطر إنتقال التكنولوجيا النووية العسكرية؛ والخاصة أساسا بصنع الأسلحة النووية بين الدول عقب إكتشاف برامج نووية لدول جديدة، غير الدول النووية المعترف بها ضمن معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، التي وُقعت في أواخر الستينيات من القرن العشرين، وتحديدا في عام 1968، مما أدى إلى توقع توسيع معادلة الإنتشار التي كانت حكرا على بعض الدول الرائدة في المجال النووي، وتحولها من الإنتشار العمودي إلى الإنتشار الأفقي، وهذا هو أكبر التهديدات على الأمن الدولي، وفقا لما سنتطرق إليه لاحقا.

لأجل الإلمام بحيثيات هذه الظاهرة من حيث مضمونها وأنواعها، ناهيك عن مخاطرها المتنوعة على الدول في سياساتها الإستراتيجية؛ سواءا كانت دفاعية أم هجومية، أو على البيئة والأفراد من حيث قدرة إستخدامها، ارتأينا تنظيم ذلك ضمن هذا الفصل المفاهيمي والنظري، الذي يوجز ذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإنتشار النووي وأبعادها.

المبحث الثاني: دوافع ظاهرة الإنتشار النووي ومبرراتها.

المبحث الثالث: مخاطر ظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمن الدولي.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإنتشار النووي وأبعادها.

إرتبط تطور حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، على الصعيدين العملي و الأكاديمي، من بين أمور عدة، بإكتشاف مبدأ الإنشطار الذري **Nuclear Fission** من طرف علماء الغرب، وبالتحديد العالم الألماني في الفيزياء اوتو هان **Otto Hahn** عندما أدرك أن الطاقة الناتجة عن الإنشطار، يمكن إستخدامها لإحداث تفجير نووي[1]؛ بحيث أتيحت عملية صناعة القنبلة الذرية، بإعتبارها واحدة من أهم الإنجازات التكنولوجية والسياسية بالنسبة للدول المنتصرة في الحرب.

كانت الولايات المتحدة أول دولة تمكنت من إمتلاك السلاح النووي وتفجيره، مما دفع دولا أخرى وأولها السوفييت إلى إنتهاج نفس الخطوة العملية، إيمانا منها بالأهمية القصوى لوظائف هذه الأسلحة غير التقليدية في خدمة الأهداف الكبرى للدول الساعية للحصول على مصادر قوة إضافية، والتي تزيد الحاجة إليها في بيئة دولية رسمت معالمها الفوضى وغياب المحكم الفوقومي **Transnational Authority**، وتضاربت مصالح فواعلها، فكان السعي لإمتلاك الأسلحة النووية إحدى الظواهر الجديدة والخطيرة في النظام الدولي منذ عام **1945** ، والتي أُطلق عليها إسم الإنتشار النووي .

المطلب الأول: الأسلحة النووية وأهم خصائصها.

تعتبر الأسلحة النووية **Nuclear Weapons** من الأجهزة المتفجرة التي تقوم على التفاعلات النووية فهي تتكون من المتفجرات النووية و الوسائل الخاصة بإطلاقها، وتصنف إلى جانب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية بإعتبارها أسلحة دمار شامل **Weapons of Mass Destruction** ، إستنادا إلى التسمية التي صاغتها الأمم المتحدة عام **1946**. [2]

إن التفاعلات النووية تؤدي إلى تحويل هيكل الذرات النووي، وتنجم عنها أثناء العملية إنفجارات ضخمة للطاقة، ونظرا للتعقيدات التقنية المرتبطة بصناعة سلاح نووي، وكذا المواد

1– Frank Barnaby, How to Build a Nuclear Bomb and Other Weapons of Mass Destruction, New York, Nation Books, 2004, p15.

2– برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، **2011**، ص 7.

الإنشطارية اللازمة في ذلك، فقد أولى الإستراتيجيون أهمية بالغة لهذا النوع من الأسلحة الخطيرة لأنها –إذا ما قورنت بمختلف الأسلحة التي حازت عليها الدول في المراحل السابقة– تكون قد أحدثت حقيقة قطيعة إستراتيجية – تاريخية مع ما كان يطلق عليه بالأسلحة التقليدية، حيث أن تاريخ إستخدام أول قنبلة نووية في الحرب العالمية الثانية، شكل حدا فاصلا للتفرقة بين الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، أو ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل[1].

فالسلاح النووي يتميز عن غيره من الأسلحة في ثلاثة جوانب رئيسية، وهي: [2]

1–الجانب التقني؛ إن السلاح النووي هو السلاح الوحيد الذي يحدث مفعول تدمير شامل بحيث لا يستثني شيئا، إذ يدمر في الآن ذاته البنيات التحتية والأجسام المادية (مثله في ذلك مثل المتفجرات التقليدية) والكائنات البشرية وغيرها من الأحياء (مثله مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية)، وذلك يجعله أقوى وسائل الدمار الشامل.

2– الجانب الإستراتيجي؛ السلاح النووي هو السلاح الوحيد الذي يستخدم للردع كوظيفة إستراتيجية–سياسية؛ وذلك بهدف تجنب قيام الحرب.

3– الجانب القانوني؛ السلاح النووي على خلاف غيره من أسلحة الدمار الشامل، لا يخضع لأي إتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع.

إن عملية صنع الأسلحة النووية جد معقدة وصعبة، سواء عن طريق التفاعلات الإنشطارية أو الإنصهارية؛ نظرا لصعوبة حيازة المواد اللازمة والتحكم في تقنيات الصنع [3].فالتفاعلات الإنشطارية تحدث عندما تنشطر نواة ذرية ثقيلة إلى نواتين أو أكثر أصغر منها، ويحدث الإنشطار في نظير معدن ثقيل (سواء اليورانيوم أو البلوتونيوم) ويتم ذلك نتيجة للقذف بنيترون– أحد الجزيئات الدقيقة الأولية في الطبيعة– إلى نواة ذرة من هذه المواد، والتي تتحطم بدورها أو تنشطر[4]. أما الإندماج، فيحدث عندما تنضم نوى خفيفة الوزن بعضها إلى بعض، ويتم ذلك

1– يوسف بن عبد الله، أسلحة الدمار الشامل، الرياض، مكتبة جل المعرفة، الطبعة الثانية، 2003، ص 265.

2– نفس المرجع،ص8.

3– ميليسا غيليس، نزع السلاح: دليل أساسي، الأمم المتحدة نيويورك، الطبعة الثالثة، 2013، ص ص 18–19.

4– فرانك بارنابي، القنبلة الخفية:سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، ترجمة:هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1991، ص 251.

نموذجيا في ظروف درجة حرارة وضغط مرتفعين، ويستخدم في صناعة الأسلحة النووية على شتى أنواعها طرق عدة؛ إما الإنشطار فقط، وإما الإنشطار والإندماج مجتمعين.

إن المادة النووية المستخدمة في السلاح النووي يمكن أن تكون إما يورانيوم وإما بلوتونيوم، بالنسبة لليورانيوم، فإنه يوجد طبيعيا في خام اليورانيوم، والذي يتكون من نظيرين **Isotopes** هما:

اليورانيوم –235؛ الذي تتم فيه بسهولة عملية الإنشطار اللازمة في السلاح النووي، وعلى ذلك يوصف من الناحية التقنية بأنه قابل للإنشطار **Fissionable** ،ويكون حوالي **0.7** بالمائة فقط من الخام، وللحصول عليه لصناعة أسلحة نووية، تتحتم زيادة نسبة اليورانيوم –235 إلى اليورانيوم –238، وهذه العملية تعرف بالتخصيب **Enrichment**.

اليورانيوم –238؛ من ناحية اخرى، لا يحدث فيه ذلك، فهو يوصف بأنه غير قابل للإنشطار**Non-fissionable**، ويكون حوالي **99.3** بالمائة.

إن اليورانيوم الذي يحتوي على النظير –235 بتركيز يبلغ **90** بالمائة أو فوقها، هو المطلوب عموما للأسلحة النووية، ويوصف بأنه يورانيوم من رتبة الأسلحة **Weapon-grade Uranium**[1]، ويشير الباحثون في مجال الأسلحة النووية إلى أن المواد القابلة للإنشطار **Fissile Materials**، تمثل الوقود الأساسي للأسلحة والمفاعلات النووية، والمصطلح يعني عادة اليورانيوم عالي التخصيب أو اليورانيوم منخفض التخصيب أو البلوتونيوم.

وعليه، يمكن تلخيص عملية تخصيب اليورانيوم في كونها عملية زيادة تركيز نظير اليورانيوم **235** إلى قيمة أعلى من **0.7** وهي قيمة تركيزه في خام اليورانيوم الطبيعي؛ أي أن تصل نسبة اليورانيوم **235** فيه حتى **20** إلى **90** بالمائة، بحسب نوع السلاح النووي. والأهم في المسألة، هو أن يستخدم اليورانيوم المخصب في صناعة وقود المفاعل النووي لإنتاج الطاقة.

إن بلوغ الدول العتبة النووية **Nuclear Threshold** التي تشير إلى الدرجة التي يمكن لأي دولة أن تصنع السلاح النووي من الوصول إليها[2]؛ أي امتلاكها المعدات والتكنولوجيات

1– ميليسا غيليس، مرجع سابق، نفس الصفحة.

2– عمرو رضا بيومي، مخاطر أسلحة الدمار الشامل على الأمن القومي العربي، القاهرة، دار النهضة العربية، **2002**. ص **73**.

اللازمة لصناعة هذه الأسلحة، أو تحويل برامجها السلمية إلى برامج عسكرية في الطريق نحو إمتلاك قوة نووية ذات مصداقية، يمر على مراحل عديدة، وهي كما يلي:

1/ الحصول على الكمية الكافية من المادة اللازمة لتصنيع سلاح واحد على الأقل.

2/ تصنيع قنبلة تجريبية وتحويلها إلى سلاح عسكري؛ عبر صنع قنبلة أو رأس نووي.

3/ توفير نظام قادر على حمل القنبلة أو الرأس النووي، ويعتبر القيام بتجربة نووية أهم المراحل جميعا من الناحية الرمزية. [1]

لبناء قنبلة نووية، تتطلب العملية الحصول على ما يلي :

ا– الوقود النووي **Nuclear Fuel**، وذلك لإعتباره مصدرا لعملية الإنشطار أو الإندماج النووي.

ب– أداة التفجير **Explosion Device**.

ج– طريقة لجعل كل مادة الوقود تنشطر أو تندمج قبل أن يحدث الإنفجار.

غالبا ما يقدم الباحثين تصنيفات عديدة لهذه الأسلحة، غير أن أهمها هو التصنيف القائم على صفتها الإستراتيجية المتميزة عن منظومات تسلحية أخرى. وبذلك، يمكن القول أنه هناك أسلحة نووية إستراتيجية وأخرى تكتيكية:

1/ الأسلحة النووية الإستراتيجية؛ وهي الأسلحة النووية التي تكون أهدافها بعيدة المدى **Long-Term Targe**، بحيث تكمن مهمة القذائف التي تطلقها في ضرب المواقع القيمة في أعماق أراضي العدو وإنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، وأهم خصائصها ما يلي :

– يتم إطلاق متفجراتها النووية عن طريق نظم التصويب **Delivery Systems** أهمها وأخطرها ما يطلق عليه إسم القذائف التسيارية أو الباليستية **Ballistic Missiles**، قذائف المدفعية، الألغام البحرية،النسائف، الألغام البرية وكذا القنابل الجوية، وعموما يطلق على هذه الأسلحة الإستراتيجية إسم القذائف التسيارية البعيدة المدى، والمزودة برؤوس حربية نووية. [2]

1– برونو تيرتري، مرجع سابق، ص **21**.

2– ران دال فورسبرج وآخرون، منع إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار، ترجمة سيد رمضان هدارة، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، **1998**.ص ص **28–29**.

– يكون مداها الجغرافي بعيد المدى، أي عابرا للقارات **Intercontinental** بحيث لا تتعرض إلى أي عوائق طبيعية أو جغرافية أثناء إطلاقها، ولعل هذا الأمر هو الذي أضفى عليها الطابع الإستراتيجي.

– تتميز هذه الأسلحة ببعديها التهديدي والردعي **Threat and Deterrence** في الأدبيات العسكرية والإستراتيجية، وهذا ما يدفع إلى التسليم بأنه بعد أن كانت الغاية من صنع القنبلة هي محاربة ألمانيا النازية وإستعمالها ضد اليابان، صارت سلاحا يفترض به تفادي حرب مع الإتحاد السوفيتي، وأيضا تأمينا مزدوجا ضد مخاطر إنتشار الأسلحة النووية ذاتها، وعودة كل خطر محتمل. [1]

تشكل هذه الأسلحة الإستراتيجية إلى حد بعيد أهم مكون في الترسانة النووية لدى البلدان المتمكنة من الأسلحة النووية، مع أن تصنيعها وصيانتها أمر صعب ومكلف اقتصاديا، غير أن عددها إنخفض بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة.

2/ الأسلحة النووية التكتيكية؛ وهي الأسلحة النووية التي يقصد بها الإستخدام في موقع قريب على ساحة المعركة، وأهم ما تتميز به الخصائص التالية:

– لها إستخدامات محلية في الحروب، كونها تستهدف مواقع محددة بدقة.

– لها مدى أقصر **Short-Term Range** من مدى الأسلحة الإستراتيجية.

– تختلف مهامها عن مهام الأسلحة الإستراتيجية من حيث أنها مكرسة للإستخدام في الخطوط الأمامية وفي مؤخرتها؛ بغرض كسب إشتباكات محلية. ويطلق عليه إسم سلاح ساحة قتال؛ أي يمكن إستخدامه مثلا في النزاعات الإقليمية.

مما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف الإستراتيجي والتكتيكي للأسلحة النووية يعتبر تصنيفا إصطلاحيا إلى حد بعيد، ينبثق من نوع الصاروخ الحامل أو على وجه التدقيق من مدى عمله العابر للقارات أو التكتيكي، ويرى الباحثين بأن أهمية الأسلحة التكتيكية تزايدت بقدر تقليص ترسانات الأسلحة الإستراتيجية.

1– برونو تيرتري، مرجع سابق، ص **10**.

تشير تطورات المرحلة النووية **Nuclear Era**، التي أعقبت إكتشاف الذرة وتطوير الولايات المتحدة لأول سلاح نووي إلى حدوث ثورة في المجالين التكنولوجي والعسكري. وكان لذلك تداعيات هامة، يمكن إيجازها في ثلاث عناصر أساسية: [1]

الزمان **Time**؛ اختصر بفعل وسائط حمل ونقل الأسلحة النووية، إذ أصبح بمقدور الطرف الحائز على السلاح النووي ووسائل حمله ونقله، الوصول به إلى أهدافه بسرعة قياسية تفوق بمعدلاتها سرعة نقل الأسلحة والمعدات الحربية التقليدية إلى ميدان المعركة كما كان يجري قبل العصر النووي. وذلك يعد إنتصارا عسكريا كبيرا في نظر أي مخطط استراتيجي عسكري في زمن الحرب.

المكان **Space** ؛ لم يعد الحيز المكاني عائقا بقيوده الجغرافية وموانعه الطبيعية لتقدم القوات وحركتها ونقل أسلحتها ومعداتها القتالية المتنوعة. إذ أصبح بمقدور الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية، وسيطة أو طويلة المدى، الوصول إلى أهدافها المحددة في أية منطقة في العالم بسهولة، متخطية بذلك كل الحواجز التقليدية للجغرافيا.

حجم الدمار **Scale of Destruction**؛ إن السلاح النووي يعتبر سلاح فريد غير قابل للمقارنة بأية أسلحة أخرى؛ أي التقليدية منها، وذلك نظرا لقدرته الفائقة في تحقيق الأهداف المخططة، إلى جانب الدمار الشامل المترتب على إستخدامه. وبذلك، فإنه أحدث ثورة إستراتيجية–عسكرية؛ يمكن وصفها بالقطيعة من جانب إفقاد قيمة الدفاع في الحرب إلى حد بعيد. ومن هنا فانه حكم أية إستراتيجية بتصعيد المقدرة الهجومية وجعل الأولوية للقوة النووية الضاربة.

مخاطر الأسلحة النووية :

يعتبر إكتشاف الطاقة النووية مكسبا ايجابيا في تاريخ الفيزياء النووية، وكذا ثورة علمية هائلة مسخرة لخدمة مصالح الدول في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، ناهيك عن إعتبارها أبرز وجوه التقدم التكنولوجي وفوائده في بناء قدرات الدول من حيث إعتباره مصدرا إضافيا للتنمية والتطور الإنسانيين. مع أن العلماء والسياسيين على حد سواء، أدركوا مخاطرها التدميرية المحتملة، وكانت

1– عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 167–168.

المخاوف القائمة من إمكانية إستخدام هذه الطاقة في المجالات العسكرية، حيث يصعب التيقن من الأهداف السلمية والمدنية لأي دولة تشرع في تطوير برنامج نووي وتنصيب مفاعلات نووية جديدة، خاصة في ظل التكتم الذي تبقيه حول ذلك، على أساس إعتبارات ذات الصلة بالسيادة والإستقلال الوطنيين، في مجال التحكم بالتكنولوجيا النووية والعسكرية والنتائج السلبية المترتبة عنها، ناهيك عن المخاطر الناجمة عن تنامي القدرات النووية للدول، وإمكانية قيامها بالتفجيرات النووية كمرحلة تسبق صناعة السلاح النووي[1].

تلخص الباحثة الفرنسية في مجال الإنتشار النووي ماري هيلان لابي **Marie-Hélène Labbé** أهم المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية، مقارنة بالأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، وذلك خلال مسار متواصل يبدأ من حيث عملية صناعتها، وينتهي بإحتمالات توظيفها في ضوء سياسات القوة العسكرية للدول، خاصة التي تقع في جوار إقليمي معادي لها، أو وقوعها في يد جماعات غير قومية؛ إشارة إلى الجماعات الإرهابية، وذلك في النقاط التالية: [2]

– المخاطر المرتبطة بصناعة الأسلحة النووية:

إن أول ما يضفي الخطورة على الأسلحة النووية بإعتبارها أسلحة إفناء شامل، هو طرق صناعتها نظرا للأخطار التي تنطوي عليها. فالعلماء يحددون نوعين من القنابل النووية؛ الأولى وهي القنبلة الذرية، والتي تعتمد على إنشطار اليورانيوم والبلوتونيوم؛ باليورانيوم المخصب بالنظير 235 والتي إستخدمتها الولايات المتحدة في مدينة هيروشيما اليابانية في 1945، والثانية؛ بالبلوتونيوم 239 التي لا يمكن الحصول عليها إلا بإعادة المعالجة **Reprocessing** والتي إستخدمتها في مدينة ناجازاكي.

يعتبر البلوتونيوم مادة لا توجد في الطبيعة، يتم الحصول عليه من خلال إعادة المعالجة للوقود غير المشع وبالتالي فالصعوبة هنا تكمن في التحكم في التفجير**Blast** الذي يتطلب حيازة

1– محمد مصطفى يونس، إستخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص 119.

2– Marie-Hélène l'Abbé, le Risque Nucléaire, Paris , Presses de Sciences Po, la Bibliothèque du Citoyen, 2003, pp 14-16.

معدات تقنية ومعارف علمية لإنجاحه، وهو من أبرز ما اعتمدت عليه الدول في بناء مفاعلات عسكرية، وهو – بناءا على تركيبه النظائري– يختلف حسب الغرض من تشغيل المفاعلات[1]:

أ– البلوتونيوم المنتج للأغراض العسكرية؛ وهو غني بالنظير بلوتونيوم –239، مع أن البلوتونيوم الصالح في صناعة الأسلحة يتضمن أكثر من 93 بالمائة من نظائر البلوتونيوم –239 وهي المادة التي تنتج أكثر القنابل الذرية كفاءة.

ب–البلوتونيوم المنتج للأغراض غير العسكرية؛ وهو البلوتونيوم المنتج في المفاعلات الذرية بانتاج الطاقة الكهربائية بأفضل الطرق الاقتصادية، فهو لا يحتوي على أكثر من 60 بالمائة من البلوتونيوم –239، وحوالي 25 بالمائة بلوتونيوم –241، مع الإشارة إلى أن الدول التي تشغل مفاعلات طاقة ذرية في الأغراض السلمية؛ خاصة لإنتاج الكهرباء، – بناءا على منطق الإنتشار النووي السري والبعيد عن متابعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية– تستطيع الوصول إلى البلوتونيوم الذي يمكن إستخدامه لإنتاج أسلحة نووية، وهذا هو مصدر تخوف عديد البرامج النووية الخارجة عن نطاق المراقبة الدولية.

وفي كلتا الحالتين، يمثل النشاط الإشعاعي أصعب خطوة وأخطرها في صنع السلاح النووي، نظرا لآثاره على الإنسان والبيئة عموما، وهذا ما كشف عنه رئيس قسم الصحة لمشروع مانهاتن الأمريكي روبرت ستون **Robert Stone** مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي صرح قائلا:

«إن مجموعة الدراسات الطبية لهيئة الموظفين كانت تجربة واسعة، تم التوصل فيها إلى أنه لم يسبق وجود عدد مرتفع من الأفراد الذين تعرضوا إلى مستوى جد مرتفع أيضا من الإشعاعات »[2]

يعتبر الدمار الشامل والهائل إحدى أخطر نتائج إستخدام الأسلحة النووية، خاصة وأنه يدمر كل الأهداف المدنية والسكنية. بحيث تكون درجة الدمار معتمدة على البعد من مركز انفجار القنبلة؛ والذي يعرف بإسم **Ground Zero** [3]. ويحدث الدمار نتيجة لعدة عوامل، أهمها:

1– فرانك بارنابي، مرجع سابق، ص ص 258–259.

2–Ibid, P14.

3- The Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms, Joint Publication 1-02, April 2001, P 20, available at : http://fas.org/irp/doddir/dod/jp1_02-april2010.pdf

أ/ موجة الحرارة الشديدة المنبعثة من الإنفجار.

ب/ الضغط الهائل الناتج عن موجة الصدمة.

ج/ الإشعاع الخطير.

د/ الأجسام المشعة التي تسقط على الأرض بعد الإنفجار.

وفي سياق ذكر المخاطر المتعددة للتفجيرات النووية على البيئة والإنسان، إهتدى العلماء إلى توقع ما يطلق عليه بالشتاء النووي **Nuclear Winter**، مفاده أنه إذا ما حدث تفجير بمجموعة القنابل النووية في أنحاء متعددة من العالم، تبدأ عملية إنتشار سحابة هائلة من المواد المشعة المؤثرة على الغلاف الجوي، بحيث تؤدي إلى حجب الشمس عن الأرض، والغبار الذري المشع مما ينتج عنه تدمير كامل للحياة على الكرة الأرضية.

– المخاطر المرتبطة بتفكيك الأسلحة النووية:

إن تفكيك الأسلحة النووية تعتبر عملية تتم عندما ينتهي أجل الأسلحة أو مع التوقيع على معاهدات نزع السلاح[1]. وذلك ينطوي على مخاطر جمة نظرا للتعقيد الشديد الذي يكتنف إجراءات ذلك، بحيث أن أول ما يحدث هو نزع غلاف الرأس النووي والمكونات غير النووية بما في ذلك جميع المكونات الكهربائية، بعد ذلك يتم الإنتقال إلى خطوة أخرى وهي عزل المتفجرات والنواة عن البلوتونيوم أو اليورانيوم.

الإشعاعات الذرية تفرض على هذه المهام أن تكون آلية التوجيه **Remote-Controlled** ووتيرة التفكيك لا يمكن أن تتعدى ألف ومئتي رأس نووي سنويا في الولايات المتحدة، و بدرجة أقل في روسيا.

– المخاطر المرتبطة بإختبار الأسلحة النووية:

من أهم وأكبر تحديات الأمن في أمر إمتلاك الأسلحة النووية هو إختبارها **Testing** وبذلك ينبغي تأمين منظومات الأسلحة الموجودة والحصول على الثقة الكاملة بشأن سلامتها. والهدف الأكبر هو تقليل مخاطر الإنفجار العرضي **Accidental Explosion**، خاصة لأجل اختبار منظومات جديدة، نظرا لتداعياتها السلبية على الإنسان والبيئة. فإنتشار المنشآت النووية في

1- Marie-Hélène l'abbé, Op.Cit, P15.

منطقة معينة، يمكن أن يسبب مشكلات على غرار تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات أو دفن النفايات النووية علنا أو سرا، أو نقلها في ظروف غير آمنة، أو كل ما يتصل بالحوادث النووية أو الكوارث النووية والتي لا تقتصر آثارها على الدول التي تقع بداخلها، وإنما تمتد إلى الدول المجاورة في الأقاليم ذات الوضع الجغرافي الضيق التي تضم دولا صغيرة أو متوسطة الحجم متجاورة[1].

مع تطور الأحداث الدولية المحكوم بتطور النظام الدولي على صعيدي الفواعل المؤثرة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أو التفاعلات، والتي تجاوزت علاقات الدول الوطنية فقط بتصاعد مؤثرات العولمة و ثورة التكنولوجيا والمعلومات الواسعة، إتخذت ظاهرة الإنتشار النووي منحى خطير، نظرا لقدرة إنتقال التكنولوجيا النووية إلى أطراف جديدة؛ سواء كانت من الدول والحكومات، أو الجماعات غير القومية من تنظيمات وشبكات إرهابية:

ا–المخاطر المتعلقة بإمكانية إنتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية:

يبدي الخبراء اهتماما كبيرا بخطورة الإنتشار الأفقي في هذا الإطار؛ فهو نقل التكنولوجيا النووية الحساسة، خاصة ذات الإستخدامات العسكرية الموجهة لصناعة قنابل نووية جاهزة، من دولة مالكة لها إلى دولة تتطلع إليها وتسعى لتحقيق ذلك عبر مباشرتها؛ بجمع المواد الإنشطارية وتحضير معدات برنامج نووي نشيط، وهي ما يطلق عليه في هذا المجال جهات الإمداد **Supply Sides**، سواء تم ذلك بطريقة سرية وعبر قنوات غير رسمية على غرار وساطة عالم الذرة الباكستاني عبد القادر خان، الذي كان له دورا رئيسيا في نقل التكنولوجيا النووية الحساسة إلى كل من إيران وكوريا الشمالية وليبيا.

ب– المخاطر المتعلقة بإحتمال حصول جماعات إرهابية على أسلحة نووية:

وهي المخاطر اللاتناظرية، نسبة إلى إحتمال وصول جماعات غير دولتية، وغير محددة جغرافيا لهذه المصادر الخطيرة للتكنولوجيا النووية، والتي تتضاعف خطورتها –على الأقل نظريا في إمكانية وصول جماعات إرهابية إلى مخزونات المواد الانشطارية التي تمكنهم من صنع أسلحة

1– محمد عبد السلام،" القدرات النووية:شبكة من المفاهيم و المقولات المربكة في العلاقات الدولية"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، عدد 11، نوفمبر 2005، ص 24.

نووية، أو تصميم أجهزة تقنية لإنتاج اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم اللازمين لهذه الصناعة. وفي هذا الإطار، صرح المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، بأن الإرهاب النووي، بإعتباره مصدرا لتهديد الأمن الدولي، لم يكن يمثل تحديا حقيقيا عاجلا، لكن أدرك العالم بأنه خطر لا يمكن القضاء عليه، كونه أصبح في مواجهة الجميع[1].

المطلب الثاني: الإنتشار النووي وأنواعه.

تشير الكثير من المراجع والقواميس إلى مصطلح الإنتشار **Proliferation** في معنى التكاثر والإمتداد والإتساع في شيء ما **To proliferate is to increase rapidly in number or amount**،[2] فهو أحد أهم المظاهر الخطيرة التي عرفتها الدول القومية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ توظيف هذا المصطلح مع تمكن الإتحاد السوفيتي من الحصول على أسلحة نووية، على غرار الولايات المتحدة؛ وذلك على سبيل الإيحاء بإنتقال السلاح النووي وتكنولوجيات تطويره إلى دولة حائزة ثانية، بالإضافة إلى كونه مسار معقد ذو أبعاد داخلية ودولية مترابطة، من جانب دوافعه وأهداف فواعله. و قد وردت الكثير من التعاريف الخاصة بضبط المفهوم ، يمكن تناول أهمها كما يلي:

يقول بول روبنسون **Paul Robinson** في قاموس الأمن الدولي، إن مصطلح الإنتشار يشير إلى نشر الأسلحة والتكنولوجيا المرتبطة بها، ويشاع إستخدامه على نحو شائع، إيحاءا بأسلحة الدمار الشامل؛ ممثلة في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، ناهيك عن الصواريخ الباليستية. [3]

تعرفه الباحثة الفرنسية آن لوفا رجون **Anne Lauvergeon** في حقل الإستراتيجية النووية، في كتابها "مئة كلمة في النووي" كالآتي:

«هو زيادة عدد الدول الحائزة على السلاح النووي، ويتسع أحيانا ليقصد به سرقة سلاح أو مواد انشطارية أو إشعاعية تساعد في صنع قنابل قذرة من طرف جماعات غير قومية، وبذلك

1– أشرف عبد الغفار، الإنتشار النووي، سلسلة مفاهيم: القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية أوت 2008، ص 40.

2 - Oxford Learner's Pocket Dictionary, UK, Oxford University Press, Third Edition, p343.

3 - Paul Robinson, Dictionary of International Security, Great.B.Polity, 2008, p167.

فإن المفهوم قد امتد من مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلى الحاملات الباليستية، والمفهوم المعاكس له هو منع الإنتشار **«Non-Proliferation»**.[1]

يعرفه برينو تيرتري **Bruno Tertrais** في كتابه "السلاح النووي بين الردع والخطر" بمثابة مسار متطور عبر خطوات متتالية، من خلال إستغلال العناصر الخاصة ببرنامج نووي؛ سواء معدات أو مواد إنشطارية. وهذا ما يبرزه التعريف التالي:

«الإنتشار النووي يتضمن معنى قيام دولة ما بإطلاق برنامج ذو طبيعة تفضي إلى صنع أسلحة نووية عملياتية، وإمكانية حصولها على أسلحة من الخارج، أي أن يتم صنعها من طرف دولة أخرى، ويطلق عليها اليوم إسم الدول الناشرة Proliferators، أي أنها الدول التي تمتلك برنامجا نوويا عسكريا».(2)

وجاء تعريف الظاهرة أيضا في موسوعة العلوم السياسية كما يلي:

«هو الإتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والإمكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية، وذلك سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو لكليهما معا».(3)

تشير مختلف التعاريف السابق ذكرها، إلى أن إنتشار الأسلحة النووية **Proliferation Of Nuclear Weapons** يمثل ظاهرة و عملية؛ أي أنها حصيلة جهود الدول لإمتلاك الأسلحة النووية **Nuclear Weapons Acquisition** والخبرات المتعلقة بتطويرها **Nuclear Know-how**. ويصنفها علماء الإستراتيجية، ضمن أخطر التحديات الأمنية؛ لأنها تتهدد إستقرار وبقاء الدول بوصفها كيانات سياسية منظمة جغرافيا، إضافة إلى وصفها كأبرز ظواهر العلاقات الدولية والتي تجد جذورها في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ مع سبق الولايات المتحدة لتطوير القنبلة الذرية وتجريبها ضد اليابان، تعجيلاً بإنهاء الحرب في السادس والتاسع على التوالي من شهر أوت عام **1945**.

---

1 - Anne Lauvergeon et Bertrand Barré, les 100 Mots du Nucléaire, France, Que Sais-Je ?, 2009, p102.

2 - Frank Barnaby, How to Build a Nuclear Bomb, New York, Nation Books, 2004, pp 68-70.

3 – محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، **1993 – 1994**، ص **665**.

إرتبطت دينامية ظاهرة الإنتشار النووي–بإعتبارها مساراً تطورياً **Process**– من الناحية التاريخية بالإتساع العمودي للدول النووية، أما خطورتها فقد مست إمتدادها الأفقي؛ مع إتساع أعضاء النادي النووي **Nuclear Club** ، خاصة بعد إنضمام دول أخرى كالهند وباكستان في منطقة جنوب آسيا على سبيل المثال بعد معاهدة منع الإنتشار النووي عام **1968**، ورصد محاولات جديدة لتطوير برامج نووية نشيطة في أقاليم أخرى من العالم.

إن القراءات العديدة في الأدبيات الإستراتيجية، تشير إلى وجود صنفين رئيسيين لإنتشار الأسلحة النووية في تطور النظام الدولي، يتم على أساسهما تمييز مراتب الدول النووية، يختصرها الباحثين في الإستراتيجية النووية في مصطلحي الدول السابقة واللاحقة في الحيازة النووية ويتضحان بناءا على تتبع تاريخ العلاقات الدولية، الذي عرف تحولا جذريا لأسسه ومظاهره بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

يمكن تحديد أصناف إنتشار الأسلحة النووية فيما يلي:

1–الإنتشار النووي العمودي أو الرأسي **Vertical N.Proliferation**:

يقصد به زيادة عدد الأسلحة النووية حجما ونوعا الموجودة في ترسانة الدول المالكة لها أصلا وهي الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بحيث تحظى بإعتراف قانوني دولي ضمن معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية. ويسميه كينيث والتز **Spread** لأن العملية تميزت بالسرعة، بدءا بالولايات المتحدة و إنتهاءا بالصين؛ أي خلال الفترة الممتدة ما بين **1945** و **1964** من القرن العشرين.

بدأت ظاهرة انتشار الأسلحة النووية بصفة أفقية فعليا،كما سبق تعريفها زمنيا، بجهود الإتحاد السوفيتي الحثيثة لإمتلاك القنبلة على خطى الولايات المتحدة؛ لأنها الدولة الثانية التي تنضم إلى حيز الدول النووية في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر إجراء عملية التفجير النووي في **23** سبتمبر **1949** مع نجاح التجربة النووية السوفيتية الأولى[1]، حيث اختبرت أول قنبلة بقوة **22** كيلوطن بكازاخستان تحت إسم الشعاع الأول **First Lightning**

1 –Hocine Meghlaoui, Le Défi Nucléaire :L'Atome Dans Les Relations Internationales, Alger, Casbah Editions, 2016, pp39-40.

وكان ذلك نتيجة جهود الرئيس السوفيتي ستالين، وذلك تحت إشرف إدارة العالمين ايقور كورتشاتوف **Igor Kourtchatov** واندريه ساخاروف**Andre Sakharov**، مع عزم كسر الاحتكار الذري الأمريكي في إطار التنافس الثنائي إبان السنوات الأولى للحرب الباردة، والتي لم تدم إلا ثلاث سنوات.

عملت بريطانيا، بإعتبارها ثالث دولة في مسار الإنتشار النووي بعد كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، على إتخاذ قرار يقضي بتطوير أسلحة نووية خاصة بها بدءا من عام **1947**، وذلك في إستقلالية وسرية تامتين، خاصة بعد أن خيبت الولايات المتحدة آمالها بالمساعدة على الإنتقال إلى وضع القوى النووية من خلال قانون الكونغرس الأمريكي المدعو ماكمهون **McMahon Law**، والذي تم إقراره في الثالث أوت من عام **1946**، وإنتهجت بذلك سياسة طموحة إنتهت بإجراء تجربتها الأولى بتاريخ الثالث من أكتوبر عام **1952**، بجزيرة مونتيبيلو **Montebello**، في الساحل الغربي لأستراليا[1]، وذلك بهدف الرغبة في الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة داخل حلف الأطلسي **North Atlantic Treaty Organization** وكذلك الأمم المتحدة كمنبر عالمي لإتخاذ القرار.

ما إن توصلت القوتان العظميان آنذاك إلى تحقيق التنافس النووي– في إطار سباق التسلح فيما بينهما مع بداية الستينيات– حتى ظهرت في كل من المعسكرين دولا زعزعت النظام النووي القائم. إذ أقدمت فرنسا و الصين على إجراء أولى تجاربهما النووية عامي **1960** و **1964** على التوالي، مؤكدتين عزمهما على الإستقلال عن موسكو وواشنطن، وهذا ما يشار إليه بمفهوم البوليسنتريزم **Polycentrism**[2]؛ ويقصد به إنتهاء الهيمنة الثنائية المطلقة للقوتين العظميين وبروز قوى جديدة تتمتع بسلطة إتخاذ القرارات التي تتصل بمصالحها القومية بعيدا عن سيطرة هاتين القوتين.

ففي داخل الكتلة الغربية، إستطاعت الدول الأوربية أن تستعيد جانبا كبيرا من قوتها، وأن تتخلص إلى حد بعيد من تبعيتها للولايات المتحدة، خاصة مع بروز التهديد النووي السوفيتي للأمن

---

1 –Ibid, P40.

2– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية و السياسة الدولية:المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر **1979**، ص **43**.

الأوربي، فضلا عن أن ضمانات الحماية النووية الأمريكية لأمن أوربا الغربية، قد فقدت جزءا كبيرا من الأساس الذي إعتمدت عليه، وذلك كان سببا كافيا لبحثها عن مصدر قوة نووية خاصة بها.

بالنسبة لفرنسا، أرادت أن تبني لنفسها طريقا مستقلا لقوتها، خاصة بعد أن سعى الرئيس شارل ديغول أن يعيد مجد بلده بعد الإحتلال الألماني الذي إعتبروه اهانة وطنية، ناهيك عن الفشل الذي منيت به في الفيتنام، وكان دافعها هو التزود بقوة ردع مستقلة بعيدا عن المظلة الأمريكية أطلق عليها اسم القوة الضاربة **La Force De Frappe**، وكانت حجة ديغول أنه في العصر النووي، لا يمكن لدولة أن تعتمد على دولة أخرى لضمان الدفاع عن أمنها القومي[1]، معربا عن شكوكه في قدرة وإستعداد الولايات المتحدة للتدخل على سبيل الدفاع عن بلده في حرب نووية محتملة، وتمكنت بإجراء أول تجربة نووية بتاريخ الثالث عشر فيفري عام **1960** في رقان بصحراء الجزائر، كما نجحت عام **1968** في اختبار سلاح حراري نووي[2].

أما الصين، فقد بدأت بتطوير برنامج نووي عسكري على يد الرئيس ماو **Mao** خلال منتصف الخمسينيات، وبمساعدة الإتحاد السوفيتي سابقا، وتمكنت من دخول النادي النووي في السادس عشر من أكتوبر عام **1964**، من خلال تفجير قنبلتها الذرية الأولى، وقنبلتها الهيدروجينية في عام **1967**، بحيث مثلت ثورة كبيرة في تاريخ الإنتشار النووي؛ كونها رمزت إلى وصول دولة شيوعية ثانية، ومن العالم الثالث أيضا إلى مصاف القوى النووية عالميا، وقد صرح الرئيس الأمريكي كينيدي على هذا الحدث قائلا بأن التهديد قادم من الصين في السنوات المقبلة بدلا من السوفييت، خاصة بعد نهاية أزمة الصواريخ الكوبية[3].

وفي هذا السياق، يمثل السلاح النووي مقارنة بأسلحة أخرى في مجال التسلح والدفاع طريقا مختصرا نحو القوة، فهو رمزا من رموز السيادة الوطنية، وكذا رمزا للاستقلال عن دولة حامية

1– نفس المرجع، ص **197**.

2 –Hocine Meghlaoui, Op.Cit, P41.

3 –Boniface Pascal et Barthélémy, le Monde Nucléaire : Arme Nucléaire et Relations Internationales Depuis 1945, Armand Colin, 2007.p88.

وهو حال فرنسا، التي تخلصت من المظلة النووية الأمريكية **U.S Nuclear Umbrella**، وأيضا الصين عن وصاية الإتحاد السوفيتي سابقا. [1]

إن هذه الدول النووية الخمس تدخل ضمن مفهوم الإنتشار العمودي بعد الإتفاق على الإصطلاح على تسميتها بالدول النووية الرسمية؛ وهي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي سابقا " روسيا حاليا " المملكة المتحدة، فرنسا والصين. والمقصود بالصفة الرسمية لهذه الدول السباقة لإمتلاك السلاح النووي **Official** أنها محل اعتراف رسمي بصفتها دولا نووية [2] **Nuclear weapons States** في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، بحكم أنها أجرت تجارب نووية قبل عام **1967**.

2- الإنتشار النووي الأفقي Horizontal Nuclear Proliferation:

يقصد بالإنتشار النووي الأفقي زيادة عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، وذلك خلافا للمفهوم السابق القائم على زيادة عدد الأسلحة والمعدات، وهو يعتبر أعقد مسألة ترتبط بخطر الإنتشار النووي على الأمن الدولي، من خلال إتساع النادي النووي **Extension of Nuclear Club**، بإستقبال دول جديدة تجتاز العتبة النووية، خلافا لمنطق معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية عام **1968**، التي لم تعترف بدول أخرى غير الدول الخمس المالكة أصلا للأسلحة النووية بصفة رسمية. أما المفهوم المقابل له فهو منع الإنتشار النووي[3] ؛ أي عدم السماح بوصول دولة جديدة للمكانة النووية التي تحظى بها القوى الخمس.

وبناءا على ذلك، فهذا النوع من الإنتشار يعني زيادة دول نووية جديدة بعد التوقيع على معاهدة عام **1968**، وهذا النوع هو الأكثر إثارة للجدل في أدبيات التسلح النووي. وذلك لأن جهود الدول الكبرى في الخمسينات والستينات قامت على أساس منع إنتقال التكنولوجيا النووية وخبرات تطويرها العديدة إلى دول أخرى، غير الدول الخمس المعترف بأنها نووية قبل عام **1967**

1- برونو تيتري، مرجع سابق، ص **114**.

2 -Pascal Boniface, Comprendre le Monde, Ed ANEP, 2010, p 225.

3- أشرف عبد العزيز عبد القادر، المفهوم الرأسي للإنتشار النووي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد **98**، **2009/10/1**، من الموقع:

Chttp://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp ?inNewsItemID=334522.

نظرا لمخاطر تمييع هذه الميزة الإستراتيجية و تمكينها لدول لا تزال غير ناضجة لإمتلاكها بصفة كاملة. وذلك بالإشارة أساسا إلى الدول حديثة النشأة و الإستقلال آنذاك.

يُشار إلى الدول التي سعت للقيام بتجارب نووية– غير القوى النووية الرسمية– السابق ذكرها؛ أي التي إختبرت أسلحة نووية بعد معاهدة 1968، بأنها دول مالكة للأسلحة النووية خارج النادي النووي؛ أي انه يُعترف بأنها دولا نووية بحكم الواقع **De Facto Nuclear States** شملت تلك الدول كل من جنوب إفريقيا و البرازيل والأرجنتين، بحيث إمتلكت برامجا قادرة على إنتاج رؤوس نووية، ثم إنتهجت سياسة التخلي عن الخيار النووي **Nuclear Reversal** لإعتبارات إقليمية وطنية سياسية وأمنية، مثلا شرعت جنوب إفريقيا في تطوير برنامج نووي في نهاية الخمسينات من القرن العشرين بالتنسيق مع الولايات المتحدة من خلال برنامج تطوير إنتاج اليورانيوم. وبحلول عام 1960، قامت بإمدادها بمفاعل سفاري النووي، مما مكنها من إمتلاك البنية التحتية اللازمة لإمتلاك الطاقة النووية[1].

غير أن التهديدات الأمنية التي ظهرت في منتصف السبعينيات، أُعتبرت سببا وجيها لتطوير برنامجها النووي. ومع نهاية الثمانينات، تناقصت تلك التهديدات مع تغيير نظام الحكم القائم على الميز العنصري وزوال خطر هجوم مدعوم سوفيتيا عليها بحلول عام 1989. مما حدا بها إلى تدمير ترسانتها النووية الصغيرة على يد الرئيس نيلسون مانديلا **Nelson Mandela**[2].

أما بالنسبة لحلقات الإنتشار الأفقي الأكثر بروزا وإثارة لمخاوف القوى الكبرى والمجتمع الدولي بعد عام 1968؛ كانت في منطقة جنوب آسيا، إشارة إلى الهند وباكستان، اللتان نجحتا في تطوير أسلحة نووية في عامي 1974 و 1998 على التوالي، ضمن إستراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق ردع نووي متبادل ساعد كثيرا في إدارة النزاع القائم بينهما حول إقليم كشمير، بحيث أن إدخال هذه الأسلحة الخطيرة في هذا الجزء من الأقاليم الآسيوية كان نذيرا بحرب نووية مدمرة محتملة، خاصة بعد أن شهدا ثلاثة حروب في فترة ما بين ماي و جويلية 1999، بعد مرور عام

1– برونو تيتري، مرجع سابق، ص 114.

2– نفس المرجع، نفس الصفحة.

فقط على تجاربهما النووية[1]، في ظل التنافس الإستراتيجي الطويل بين دول المنطقة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

كما تعتبر إسرائيل من الدول التي إنتهجت سياسة الغموض النووي **Nuclear Opacity** منذ السنوات الأولى لتأسيسها في المنطقة العربية؛ أي أنها أخفت برنامجها النووي بمختلف مكوناته التقنية و العلمية بدعم القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة، وحظيت بتسمية القوة النووية السرية **Clandestine Nuclear Power**، وصنفها الباحثون ضمن الدول التي إنتهكت أحكام معاهدة منع الإنتشار النووي عام **1968**، برغم السرية التي إكتنفت أعمالها النووية، بحيث تشير الكثير من الدراسات الإستراتيجية إلى أن هدف السياسة الخارجية الإسرائيلية الرئيسي– من وراء امتلاكها لقوة نووية كبيرة– هو منع ظهور أية قوة نووية أخرى في الشرق الأوسط، بدليل قصفها للمفاعل النووي العراقي أوزيراك **Osirak** عام **1981**. [2]

إن صنفي الإنتشار النووي؛ العمودي و الأفقي، يشتركان في الدوافع العميقة التي تتخذها الدول سندا قويا للبحث عن مبررات السعي قدما نحو تطوير الطاقة الذرية كأولوية قومية مطلقة، ناهيك عن إعتبارها عنوانا عريضا لشرح هويتها الدولية ومكانتها في سلم الدول الكبرى؛ والتي تعتمد على التكنولوجيات العسكرية الحديثة من أجل تحصيل القوة والصيت على أصعدة إقليمية وعالمية، مما يستوجب تناول دافعية الإنتشار النووي **Nuclear Proliferation Motivational Dynamism** التي تتضمن أبعادا قومية وداخلية وأخرى، خاصة بصورة الدولة ومكانتها على الصعيد الدولي.

1 –Hocine Meghlaoui, Op.Cit, P46.

2– فرانك بارنابي، مرجع سابق، ص 111.

المبحث الثاني: دوافع ظاهرة الإنتشار النووي ومبرراتها.

إن النقاش النظري القائم حول كيفية وجوب تفسير ظاهرة الإنتشار النووي، وتوقع استدامتها في المستقبل، قد حظي بدفع جديد منذ نهاية الحرب الباردة، مع بروز مخاوف عميقة من المخاطر التي تحملها هذه الظاهرة، خاصة مع تمكن دول جديدة من التحكم في تكنولوجيات التسلح النووي، والمباشرة بتطوير مفاعلاتها سرا في إطار ما يسمى بالإنتشار الأفقي.

وفي هذا الصدد، أُثير نقاشا موسع الجوانب بشأن قدرة هذه الظاهرة على الإستمرار ومدى خطورة عواقبها على مستقبل الأمن الدولي، خاصة في ظل العولمة. وقد ساد نوعين من الإفتراضات المفسرة لأسباب سعي الدول لإمتلاكها، وهي محكومة بتفسير متغيرين أساسين ألا وهما؛ الفرصة والإرادة.

بالنسبة للفرصة النووية **Nuclear Opportunity**؛ فهي تشير إلى قيود البيئة المحيطة بالدولة وكذا إمكانياتها المساعدة على صناعة أسلحة نووية، والتي على أساسها تطورت الافتراضات النظرية الخاصة بتفسير محددات الظاهرة النووية؛ أي الافتراضات المتعلقة بالعامل التكنولوجي – المعرفة الخاصة بالصناعة النووية–، التي إذا أُتيحت للدولة، فإنها ستستثمرها كحافز لتطوير مقدرة نووية خاصة. وهذه الفرصة يمكن فهمها بناء على ثلاثة فئات معينة، وهي كما يلي[1]:

*مجموعة التكنولوجيات أو المعرفة **Technologies-Knowledge**؛ وهي الخبرات والمعارف الخاصة بصناعة وتطوير معدات البرامج النووية كالمفاعلات والتخصيب، بحيث تتخلل جميع مراحل التصميم التكنولوجي، وهي ذات تكلفة عالية.

*مواد الانشطار النووي **Nuclear Fissile Materials**؛ وهي العنصر المادي، متمثلا في المواد الخام و الوقود النووي، خاصة اليورانيوم.

*المقدرة الإقتصادية **Economic Capacity**؛ وهي العنصر المالي، متمثلا في التكاليف والنفقات المالية العالية، ناهيك عن الوقت اللازم للتشغيل والإنتاج في مجال الطاقة النووية.

1 –Dong-Joon Jo, Erik Gartzke, "Determinants of Nuclear Proliferation", The Journal Of Conflict Resolution, Vol.51, No.1 (Feb., 2007), p169.

أما بالنسبة للإرادة **Willingness**؛ فهي العامل الثاني المفسر لمعادلة الإنتشار، وهو بخلاف عامل الفرصة النووية، يشير إلى الدوافع الخاصة بالدولة للبحث عن القوة النووية؛ سواء كانت داخلية أو جيوسياسية خاصة بالظروف الإقليمية والدولية للدولة المنتشرة[1].

وهي على حد تعبير الباحث الإستراتيجي بيتر لافوي **Peter Lavoy**، تعد مصادر للإنتشار النووي، وهي:

أولا/الإفتراضات التكنولوجية– الحتمية: **The Determinist Technological Hypotheses**

تقوم على أساس اعتبار التكنولوجيا النووية في حد ذاتها متغيرا تفسيريا لسعي الدول لإمتلاك مقومات حيازة الذرة وطرق تطوير الأسلحة النووية من خلالها. وبذلك فإن الأسلحة النووية سيتم تطويرها وإعتبارها خيارا جوهريا لدى صناع القرار و الفواعل العسكرية المرتبطة بدوائر التسلح والدفاع، عندما تصبح الدول لها القدرة التكنولوجية على القيام بذلك، أي أن النضج التكنولوجي لأية دولة ضمن هذا الافتراض، لا يُستبعد أن يكون التفسير الأنسب للخيارات النووية للكثير من الدول.

أدى شيوع هذا النوع من الافتراضات إلى بروز بعض التنبؤات التشاؤمية لمستقبل الإنتشار النووي في النظام الدولي، على غرار ما أورده الرئيس الأمريكي جون كيندي **J. Kennedy** خلال الستينيات من القرن العشرين، من إمكانية مواجهة الولايات المتحدة لتهديد بين خمسة عشرة إلى خمسة وعشرون قوة نووية بارزة في العالم خلال السبعينيات من القرن العشرين. [2]

ثانيا/ الإفتراضات المرتبطة بدوافع الدول :**States' Motivations Hypotheses**

يشدد هذا الصنف من الإفتراضات على متغير ثاني خاص بتفسير سلوك الإنتشار النووي خلافاً لأولوية القدرة التكنولوجية؛ والذي تجسده الإفتراضات التكنولوجية المتعلقة بالفرصة النووية أي أنه يبحث عن الدوافع العميقة التي تقف وراء ظاهرة الإنتشار النووي، والتي لا يمكن فهمها فهما دقيقا وشاملا، إلا إذا تناولنا المسألة المعقدة المتمثلة في: "ما الذي يدفع الدول لأجل

1 –Dong-Joon Jo, Erik Gartzke, "Determinants of Nuclear Proliferation", The Journal Of Conflict Resolution, Vol.51, No.1 (Feb., 2007), p169.

2 –Tanya-Ogilvie White, « Is There a Theory of Nuclear Proliferation? An Analysis of The Contemporary Debate", The Nonproliferation Review, vol 4, n° 1, 1996, p 44.

الحصول على أسلحة نووية؟ What Motivates States To Acquire Nuclear Weapons ? "

هذا السؤال يحتاج إلى إجابة ضرورية لأجل:

– التنبؤ بالمستقبل طويل المدى للأمن الدولي.

– التنبؤ بجهود السياسة الخارجية لمنع إنتشار الأسلحة النووية.

يمكن تقديم إجابة واضحة وبسيطة لمعضلة الإنتشار؛ مفادها أن الدول تسعى لتطوير أسلحة نووية عندما تواجه تهديد عسكري خطير لأمنها، والذي لا يمكن التعامل معه عبر وسائل بديلة. و الرأي الإجماعي الذي يركز على إعتبارات الأمن القومي كسبب للإنتشار يعتبر غير ملائم كون برامج الأسلحة النووية تخدم أيضا أهدافا سياسية ضيقة بالأساس، وذات أهمية قصوى في المناقشات الداخلية والنزاعات البيروقراطية. كما يمكن إعتبارها رموزا معيارية دولية للحداثة والهوية.

إن الدراسات الأكاديمية لظاهرة الأمن الدولي، التي توسعت بشكل قوي خلال ثمانينات القرن العشرين، أدرجت ضمن ثناياها معضلة الإنتشار النووي في مفهومه الأفقي، بعد أن أصبح واقعا قائما وتهديدا متناميا مع تجاوز دولا غير نووية للعتبة النووية (*) وفسح المجال أمام حلقات إنتشار جديدة، بدءا بإسرائيل و الهند وباكستان كأول خطوة جدية في سبيل كسر منطق إحتكار نووي والذي ساد فترة ما قبل عام 1968، وبات الإهتمام أكبر بشأن الدوافع العميقة التي تجعل الدول مدركة للخيار النووي بإعتباره عقلانيا، مستجيبا لمتطلبات كثيرة.

هناك ثلاث اطر نظرية بديلة Alternative Theoretical Frameworks أو نماذج Models تعنى بتفسير دوافع الإنتشار النووي [1]، مع أن كل نموذج يمثل متغير تفسيري، بعد أن ظهرت الأسلحة النووية كمصدر قوة جديدة للدول وأهدافها الإستراتيجية، وأصبحت السلاح

***– العتبة النووية Nuclear Threshold؛ هو مصطلح يشير إلى قدرة الدول على التحكم في التكنولوجيا Technology Control والطرق المؤدية إلى تطوير سلاح نووي، ويعتبر القيام بتجربة نووية أهم مظاهرها من الناحية الرمزية، وحتى الدول المنتشرة أفقيا، أي بعد عقد معاهدة منع الانتشار 1968 تعتبر قد اجتازت فعليا العتبة النووية. مأخوذ من مرجع: برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 21.**

1- Scott Sagan, "Why Do States Build Nuclear Weapons: More May Be Better", International Security, Vol 21,N° 3, Winter 1996-1997.pp 56-57.

المطلق **The Absolute Weapon** على حد تعبير المفكر الإستراتيجي برنارد برودي **Bernard Brodie**، وهي تنقسم إلى النماذج التالية:

نموذج الأمن؛ الدول تقوم بتطوير أسلحة نووية لزيادة أمنها القومي ضد التهديدات الخارجية خصوصا النووية منها.

نموذج السياسة الداخلية؛ ينظر للأسلحة النووية بمثابة وسائل سياسية تستخدم لخدمة المصالح الضيقة الداخلية والبيروقراطية في الدولة.

نموذج المعايير أو القواعد السلوكية؛ اتخاذ قرارات تطوير أسلحة نووية بسبب أن إكتسابها أو حتى التخلي عنها، يمثل رمزا معياريا هاما لحداثة الدولة وهويتها في المحيط الدولي.

المطلب الأول: النموذج الأمني Security Model

إن الإعتبارات الأمنية ظلت محافظة على قوتها التفسيرية في فهم الأسباب التي تدفع بإتجاه الإنتشار النووي، وقد إرتكزت على تفسير الواقعيين منذ الخمسينيات من الحرب الباردة وذلك يعود أساسا إلى قدرة النظرية الواقعية على تبرير إمتلاك السلاح النووي؛ بسبب الغياب النسبي للمعلومات الموثوقة حول صنع القرار الأمني في فترة الحرب الباردة.

لأجل فهم أوسع لدور الأسلحة النووية في النظام الدولي، يقتضي الإسترشاد بالإفتراضات الرئيسية للنظرية الواقعية الجديدة/البنيوية، التي يتزعمها المنظر كينيث والتز **Kenneth Waltz** الذي يسلم بأن الدول بإعتبارها الوحدات الرئيسية في العلاقات الدولية، توجد في نظام دولي فوضوي، وعليها أن تعتمد على المساعدة الذاتية **Self-Help** لحماية سيادتها وأمنها القوميين وتكون قادرة على ممارسة القصاص على سلوك الدول، وذلك إشارة إلى القيود الخارجية **External Constraints**التي تدفع الدول لإمتلاك الأسلحة النووية كإستجابة عقلانية للدوللأجل حماية مصالحها، ومادام أمنها يمثل الغاية القصوى للبقاء[1].

وبذلك، فإن النظام الدولي يمكن تشبيهه بحالة الطبيعة **State of Nature** على حد تعبير المفكر السياسي البريطاني توماس هوبز **Thomas Hobbes**، فهي حالة حرب الجميع ضد الجميع، وضمن هذا الوضع تكون جميع الدول قلقة بشأن البقاء، ولزيادة أمنها الأقصى لأجل

1 –Tanya-Ogilvie White, Op,Cit, pp 44-45.

البقاء، فإنها تتصرف بطريقة عقلانية وهذا يقودنا إلى الافتراض بأن النظام الدولي تحكمه قاعدة المساعدة الذاتية، بحيث تتنافس من خلاله الدول بشكل مستمر حول الأمن، وفي جهودها لتأمين بقائها تكون الدول دائما غير متيقنة من نوايا الفواعل الأخرى، مما يعني تضاؤل آفاق وفرص التعاون، نظرا لأنها محكومة بمنطق المعضلة الأمنية**Security Dilemma**. ولأن الدول لا يسعها أبدا أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى، فإنها إذا تحاول تعظيم أمنها بمحاولة كفاية نفسها ذاتيا وزيادة قوتها عسكريا وإقتصاديا[1].

بسبب القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، فإن أي دولة تسعى للحفاظ على أمنها القومي يجب عليها أن تُحدث التوازن **Balancing** [2] ضد أي دولة منافسة لها تقوم بتطوير أسلحة نووية، وذلك يتم من خلال الحصول على رادع نووي، وهذا يؤدي إلى إنتهاج سياستين:

أ–أن تقوم الدول القوية بما تستطيع فعله، بحيث عليها إتباع شكل من التوازن الداخلي عبر تبني سياسة مكلفة ومكتفية ذاتيا لتطوير أسلحتها النووية.

ب– أن تقوم الدول الضعيفة بما يجب عليها فعله، فبإمكانها الانضمام إلى تحالف موازن مع قوة نووية باستخدام وعد الإنتقام النووي **Nuclear Retaliation** من طرف الحليف كوسيلة للردع الموسع **Extended Deterrence**. [3]

تبقى استجابة الدول للتهديدات النووية البارزة تفسيرا شائعا وسائدا للإنتشار النووي، وقد أوجز هذا الرأي الباحث الإستراتيجي جورج شولتز **G.Shultz** قائلا: "الإنتشار يولد الإنتشار" **Proliferation Breeds Proliferation**؛ فكل مرة تطور دولة ما أسلحة نووية للموازنة ضد منافسها الرئيسي، فإنها تخلق أيضا تهديدا نوويا لدولة أخرى في المنطقة، وهذه الدولة بدورها تبادر بتطوير برنامج أسلحة نووية خاص بها للحفاظ على أمنها القومي[4].

1 – Oliver Schmidt, Understanding and Analyzing Iran's Nuclear Intentions, Dissertation, Department of Politics and International Relations, Lancaster University, 2007-2008, 1 September 2008, p 13.

2 - Scott Sagan, Op,Cit .P57

3 – Ibid, p57

4 – Ibid.P57.

وبناءا على هذا المنطق الواقعي للأمن العسكري للدول في علاقاتها المتبادلة، خصوصا في ظل وجود القدرات النووية لبعضها، نستذكر قيمة الردع التي نوه إليها والتز، في مقولته التالية:

«حالما تكتسب أكثر من دولة واحدة المقدرة النووية للضربة الثانية **Nuclear Capability of Second Strike**، فان الحرب بين الدول المسلحة نوويا غير محتملة الوقوع؛ بسبب أن التدمير المتبادل يغدوا أمرا مماثلا، وهذا يشكل في حد ذاته باعثا للعديد من الدول، لإكتساب المقدرات النووية إحتراسا من الحرب وضمان بقائها» [1]

وضمن حدود هذا التفسير الواقعي لظاهرة الأمن و سعي الدول لضمانه، يلخص والتز الأسباب الجوهرية الكامنة وراء رغبة الدول في إمتلاك الأسلحة النووية كما يلي:

1–دائما ما تقوم القوى الكبرى بمقاومة أسلحة قوى كبرى أخرى، من خلال تتبع تلك القوى التي قامت بتطوير أسلحة جديدة. ومن هذا المنطلق، لا عجب من قيام الإتحاد السوفيتي بتطوير القنابل الذرية والهيدروجينية.

2–قد ترغب دولة ما في إمتلاك أسلحة نووية خشية من عدم قيام حليفها "وهو قوة كبرى" بالثأر في حالة وقوع هجوم من طرف قوة كبرى أخرى، وأحسن مثال يستشهد به هو بريطانيا؛ التي صممت على إبقاء قوة نووية خاصة لديها، وذلك للإعتبارات التالية :

ا– التهديد العسكري السوفيتي المتنامي.

ب– تناقص موثوقية الضمانات الأمريكية النووية لحلفاء الأطلسي في حالة وقوع هجوم سوفيتي محتمل على دول أوربا.

ج– رغبة بريطانيا في التحكم في الأسلحة النووية، على سبيل الإستقلالية عن المظلة النووية التي ينشرها حليفها الأمريكي **U.S.Nuclear Umbrella**.

3–الدولة التي تفتقد لحلفاء نوويين ستكون راغبة في امتلاك أسلحة نووية في حالة امتلاكها من طرف خصومها بشكل كبير، بناءا على إدراكها المستمر بكونها عرضة لتهديد وشيك محتمل. وبذلك نجد أن دولا كالصين والهند وباكستان قد تحولت إلى قوى نووية.

---

1 – Ibid.P57.

4–قد ترغب دولة ما في إمتلاك أسلحة نووية بسبب أنها تعيش في حالة الخوف القادم من قوة خصومها التقليدية الحاضرة والمستقبلية. وهذا يعتبر سببا كافيا لتطوير إسرائيل للأسلحة النووية، تحت غطاء التكتم المغرض.

5–تعتبر الأسلحة النووية عند بعض الدول بدائل آمنة وأقل تكلفة عن سباق التسلح التقليدي الخطير عسكريا والمدمر اقتصاديا، أي أنها تبشر بالأمن والإستقلال بأقل التكاليف الممكنة.

6– يسود الاعتقاد بأن بعض الدول ترغب في إمتلاك أسلحة نووية لأغراض هجومية. [1]

تأسيسا على الإعتبارات السابقة، يعتبر تاريخ الإنتشار النووي بمثابة ردود أفعال إستراتيجية متسلسلة من طرف الدول Strategic Chain Reaction. فخلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن أي طرف من الأطراف المتحاربة الكبرى متأكدا من إمكانية تطوير أسلحة نووية. لكن الجميع كان يدري أن الدول الأخرى كانت تعمل على بناء القنبلة أو على وشك القيام بذلك في وقت قريب. وهذا الخوف الجوهري كان الدافع الأساسي للولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا والاتحاد السوفيتي لتطوير برامج للأسلحة النووية. [2]

المطلب الثاني: نموذج السياسة الداخلية Domestic Politics Model

إن الإعتبارات الأمنية والقومية المحضة التي قدمها أنصار التفكير الواقعي، لا تشكل في أغلب الأحيان جوهر منطق ظاهرة الإنتشار النووي، وذلك نظرا لوجود العديد من المؤثرات الداخلية وثيقة الصلة بقرارات التسلح النووي، ويقدم سكوت ساقان Scott Sagan تفسيرا بديلا يتعدى التفسير الواقعي الأمني، وذلك جاء كرد فعل على النموذج الوالتزي المحكوم أساسا بهيكل وطبيعة النظام الدولي خلال الحرب الباردة، والذي يستلهم قوته من مبادئ نظرية التنظيم الداخلية.

---

1 – Kenneth N Waltz, Peace, Stability and Nuclear Weapons, University of California, Berkeley : the Spread of Nuclear Weapons, Adelphi Paper, n° 171, (London: International Institute of Strategic Studies, 1981) p p 5- 6.Available at : File:///C:/Documents%20and%20Settings/Utilisateur/Mes%20documents/Downloads/eScholarship%20UC%20item%204cj4z5g2.pdf.

2 –Oliver Schmidt, Op.Cit, p 56.

يبدأ ساقان تحليله بالتركيز على الفواعل الداخلية **Domestic Actors** التي تعمل على تشجيع أو ثني الحكومات على السعي لإمتلاك القنبلة، سواء كان الحصول على الأسلحة النووية يخدم المصالح القومية للدولة كوحدة مستقلة قائمة في النظام الدولي أو لا يخدمها، فإن ذلك من المحتمل جدا أن يخدم المصالح البيروقراطية والسياسية الضيقة للفواعل الفردية داخل الدولة. [1]

وفي هذا الصدد، يستعين بعد دراسة حالة تاريخية بثلاث فواعل داخلية رئيسي ذات العلاقة بقرار الدولة بشأن حصولها على أسلحة نووية وهي كالآتي: [2]

1–مؤسسة الدولة للطاقة النووية؛ وتشمل المؤسسات والشركات العلمية التي تديرها الدولة كالمخابر ومنشات المفاعلات المدنية.

2–وحدات هامة بداخل الجيش بكونه فاعل بيروقراطي داخلي؛ غالبا ما تكون ضمن القوات الجوية وأحيانا في البيروقراطيات البحرية المهتمة بالدوافع النووية.

3–السياسيون؛ بحيث يكون أفراد أو جماهير مؤيدون بقوة الحصول على أسلحة نووية ويستخدم موضوع الأسلحة لخدمة برامج أحزابهم السياسية، أو للتأثير بقوة على مسار صنع القرار في الحكومة. ويتم ذلك عبر اللجوء إلى الطرق التالية:

ا– الطريقة المباشرة؛ وتكون من خلال توظيف السلطة السياسية، والنضال الحكومي لأجل خلق قناعات عامة بضرورة امتلاك أسلحة الردع والدفاع ضد أية تهديدات خارجية محتملة.

ب– الطريقة غير المباشرة؛ وتتم عبر التحكم في الإعلام والرأي العام، وهي قنوات تحفيزية لإمتلاك الأسلحة النووية عبر تشجيع الإدراك بوجود تهديدات خارجية تتطلب الحصول على مصادر قوة حقيقة للدولة في زمني السلم والحرب، إضافة إلى اللجوء للدعم السياسي و الدهلزة **Lobbying**؛ أي اللجوء إلى لوبيات أو أطراف ضغط لزيادة الإنفاق في مجال الدفاع، ناهيك عن تشكيل تحالفات دعم قوية بداخل المركب العلمي العسكري الصناعي[3].

إن الأفكار الأولى المتعلقة بإبتكار الأسلحة تتطور غالبا بداخل مخابر الدولة، حيث يقوم العلماء بتشجيع الإبتكار العسكري المحكوم بدوافع تكنولوجية وأخرى مالية، وهؤلاء العلماء

1 –Scott Sagan, Op.Cit, 63.

2 –Ibid, pp 63-64.

3 –Ibid.p64.

يصبحون قادرين على خلق ممولين لهم بداخل الجيش، والتي تؤدي مصالحهم البيروقراطية ومسؤولياتهم العسكرية الخاصة إلى تأييد نظام الأسلحة الخاص.كما أن هذا التحالف يعمل على إرساء دعم سياسي بداخل الفروع التشريعية والتنفيذية، عبر إدراك تكاليف وفوائد الأسلحة.

بالنسبة لأنصار النظرية الواقعية، فإن الفاعلين السياسيين على المستوى الداخلي هم من لهم مصالح ضيقة بالطبع **Parochial Interets**، غير أن تأثيرها هامشي على مسائل الآمن القومي الهامة. وذلك يقود ساقان إلى المجادلة بأن قرارات التسلح النووي أو نزع الأسلحة لا يتم اتخاذها فقط تمشيا مع بروز أو تناقص التهديدات الخارجية، بل أيضا لأسباب تتعلق بالتحولات السياسية الداخلية.

إستنادا إلى تفسيرات هذا المنظور، يمكن القول أن برامج تطوير الأسلحة النووية لا تعتبر حلولا جوهرية واضحة للأمن الدولي بقدر ما هي حلول تبحث عن مشكلات تربط نفسها بها لأجل تبرير وجودها وهو ما تفسره المقولة التالية: [1]

«Nuclear weapons programs are solutions looking for a problem to which to attach themselves so as to justify their existence»

يدل هذا الأمر على أن التهديدات الخارجية موجودة فعليا ضد أمن الدولة، ويمكن أن تثير ردود أفعال فواعل داخلية، غير أنها لا تعتبر مسألة حاسمة تحكم قرارات الحصول على الأسلحة النووية، بل هي مجرد فرصة مناسبة لتحقيق المصالح الضيقة. ويشير ساقان أيضا إلى أن الفواعل المؤيدة لإمتلاك هذه الأسلحة، ترى في هذه الوسائل رمزا إيجابيا في النقاشات بداخل الدول.

تعتبر التجربة الهندية للأسلحة النووية أصدق مثال على صحة إفتراض هذا النموذج. فالمتتبع لتاريخ البرنامج النووي الهندي يكشف عن غياب إجماع بين المسؤولين في نيودلهي بشأن ضرورة إيجاد رادع نووي كرد فعل على تجربة الصين النووية لعام **1964**. وحسب نموذج السياسة الداخلية، لا تعتبر التجربة الهندية التي أجريت عام **1974** وبناء أسلحة نووية ضخمة لاحقا رموزا شرفية لنجاح برنامج الهند للأمن القومي فقط، بل هي رموز لفشل صناعة القوة النووية المدنية للهند والتي أجبرت على تشكيل تحالف مع اللوبيين(2).

---

1 –Ibid.p65.

2 –Ibid.p65.

المطلب الثالث: نموذج المعايير " القواعد السلوكية " Norms Model

إن الإعتبارات غير المادية المرتبطة بخيار التسلح النووي، تكشف بعمق عن أهمية أهداف النفوذ والهيبة التي يخلقها الإمتلاك النووي لدى الكثير من الدول الصاعدة نوويا، ويقول ساقان أن هذا النموذج المعياري يركز على وظائف الأسلحة النووية بعيدا عن الإعتبارات الأمنية البحتة والسياسية الداخلية، موليا أهمية قصوى للمعايير، والتي ترتبط أساسا بإكتساب الأسلحة.

تُستخدم عبارة الرموز النووية وهوية الدولة **Nuclear Symbols and State's Identity** بمعنى أن القرارات النووية بكونها تخدم وظائف رمزية هامة، فهي تشكيل وإنعكاس لهوية الدولة، فسلوك هذه الأخيرة لا تحددها حسابات القادة حول مصالح الأمن القومي ومصالحهم البيروقراطية الضيقة، ولكن المعايير أو القواعد السلوكية والمعتقدات المشتركة، حول مشروعية ما يحدث عبر تنافس الدول لأجل إمتلاك الأسلحة النووية وتكنولوجيات تطويرها. [1]

يناقش الباحث كارستين فراي **Karsten Frey** دور المعايير في صنع السياسة النووية من خلال إعتماده على مفهوم الأسطورة النووية **Nuclear Myth** والتي يقصد بها؛ إرتباط المعاني الرمزية لهوية الدولة والهيبة الدولية المطلوبة في النظام الدولي بإمتلاك الأسلحة النووية[2]، ويشير ساقان إلى أن العديد من الباحثين يشددون على الإرتباط الموجود بين القرارات المؤيدة لإمتلاك الأسلحة النووية أو رفضها، تشكل وتعكس في أن واحد، هوية الدولة وصورتها الذاتية **Self-Image** في البيئة الدولية [3]

ويستدل هنا على سبيل التوضيح، بالمثال الفرنسي، بحيث كان من الهيبة والمشروعية بالنسبة لفرنسا في الستينيات من القرن العشرين، أن تجري تجارب نووية ليس فقط كونها تعتبر طريقا مختصرا نحو القوة، بتفكير الواقعيين فحسب، وإنما رمزا قويا للحداثة والإستقلال الوطنيين أيضا، وحسب ساقان، فإن دوافع سلوك التسلح النووي لا تبقى دائما أسيرة الحسابات الأمنية

---

1 –Ibid.p73.

2 -Karsten Frey, "Nuclear Weapons as Symbols, The Role of Norms in Nuclear Policy Making",2006,Available,at: http://www.recercat, net/bitstream/handle/2072/4273/wp_IBEI_3 pdf.

3 - Oliver Schmidt, Op, Cit, p 20.

الخاصة بقوة الدول وأمنها، وإنما ترتبط إرتباطا وثيقا بالقيم المبنية إجتماعيا لهذه الأسلحة. ويقول في هذا الصدد:

«من وجهة نظر سوسيولوجية، يمكن إعتبار التنظيمات العسكرية وأسلحتها بأنها تخدم وظائف مشابهة لوظيفة الإعلام والفرق الأولمبية، فهي جزء مما تعتقد الدول الحديثة أنه يجب إمتلاكها، وذلك لكي تصبح دولاً شرعية وحديثة» [1]

إن الميل المعياري للدولة حول امتلاك الأسلحة النووية وطرق صنعها وتطويرها، يجد جذوره في هوية المجتمع. ففكرة الهوية في سياق خيارات السياسة الخارجية، يعكس فكرة أن المجتمع يملك ما يقابل ما تملكه دول أخرى في العالم، وذلك يحدد ما إذا كانت الدولة ترى موقعها أكثر تنافسية أو توافقية. كما أن مفهوم الهوية يترجم إلى قواعد سلوكية محددة لخيارات السياسة النووية وتظهر أكثر في رؤية نحن والآخر من ناحية نووية، والذي يتجلى في واقع دول ما بعد الاستعمار أي أنها الدول المنتشرة نوويا بعد الحرب الباردة. وقد ساهم الباحث كراوفورد نيتا **Crawford Neta** كثيرا في مجال دور الإنفعالات في السياسة الخارجية عموما والنووية خصوصا، وذلك عبر دراسته الشهيرة تحت عنوان العاطفة في السياسة العالمية **Passion in World Politics**. بحيث يذهب إلى ضرورة إستكشاف تأثير المحددات غير المادية على خلق قواعد سلوكية في عملية صنع السياسة النووية، مسلما بأن الإنفعالات يتم بنائها إجتماعيا، وتخدم وظائف سوسيوثقافية في المجتمع. وهذا الفهم الاجتماعي البنائي يعتبر جد مناسب لتفسير المتغيرات الثقافية في دور الانفعالات في صنع السياسات النووية للدول. [2]

يقدم الباحث جاك هيمانز **J.Hymans** نموذجا حول الخيار النووي للقادة بهدف تطوير مفهوم الهوية القومية **National Identity** والذي يعرفها بأنها فهم الفرد لهوية الدولة وشعوره بما تمثله الدولة أساسا وقيمته مقارنة بالدول الأخرى على الصعيد الدولي[3].

ويميز القادة القوميين المقاومين عن نماذج أخرى من القادة وهوياتهم بأنهم الأكثر إحتمالا أن يطوروا مواقف إيجابية مؤيدة لإمتلاك الأسلحة النووية، معتزين بإظهارها و التفاخر بالقدرة على

1 –Scott Sagan, Op, Cit.P74.

2 -Karsten Frey, Op, Cit.P6.

3 - Ibid, p8.

تطويرها مقارنة بالدول المالكة لها أصلا، أي الخمس الكبار في مجلس الأمن، والذي يطلق عليهم وصف القوميين المعارضين الذين يدركون إنفعاليا بأن دولهم وأنظمتها السياسية تتعارض مع عدو خارجي، وبالتالي فهي إما مساوية له، أي العدو أو متفوقة عليه.

ومثل هذا المفهوم يولد عواطف الخوف والإعتزاز بالتحدي، خاصة إذا اقترن بإمتلاك الأسلحة النووية كعملة صعبة. ويطلق عليه الباحث هيمانز وصف الخليط السيكولوجي المتفجر **An Explosive Psychological Cocktail**، والذي من خلاله يطور قادة الدول رغبة جامحة لإمتلاك الأسلحة النووية تتجاوز حسابات أخرى: [1]

1- الخوف؛ يحدد الفاعل علاقته بالآخر، إعتبارا من الشعور بالحصانة أو عدم قابلية الإنكشاف **Invulnerabiliy** والذي ترمز إليه الأسلحة النووية. فهي مصادر قوة رادعة بإمتياز إضافة إلى إعتبارها متراسا حصينا في وجه أية محاولة إعتداء من أي طرف خارجي.

2- الإعتزاز؛ وهو الشعور المعنوي والقومي بالرغبة في إكتساب مكانة محورية بين الدول. وهو العنصر الحاسم المحدد لمفهوم الهوية؛ أي أن الدول تستطيع أن تكتسب مكانة مرموقة في هرم الترتيب الدولي عبر حيازة مبررات القوة والعظمة، ومنها الطاقة النووية وإمكانية تحويلها للأغراض العسكرية، وغالبا ما تشير الأدبيات الإستراتيجية إلى القوى الكبرى في مجلس الأمن الدولي للتعبير عن ذلك.

يشير هذين المفهومين المتلازمين إلى البعد العمودي للعلاقة القائمة بين الدول المتنافسة في سلم ترتيب الدول ضمن صيغة – نحن و هم –، أي الدول الحائزة على الأسلحة النووية وتتحكم في برامج تطويرها من جانب، و الدول الأخرى الساعية لإمتلاكها و إتقان طرق تطويرها وإستغلال مزايا الطاقة النووية، وهذه الرغبة تترجم إلى موقف عملي، أي تتحول إلى مجموعة من السياسات المشجعة على إمتلاك القنبلة، وذلك عبر تسخير جميع الموارد المتاحة سواء كانت علمية تكنولوجية، أو بشرية اقتصادية، على غرار دول مثل إسرائيل في الشرق الأوسط، وكوريا الشمالية في جنوب شرق آسيا.

---

1 - Ibid, pp 8-9.

من خلال إستعراض الدوافع السابقة الشارحة لسعي دولة من الدول للإستئثار بمقدرة الردع النووية بكل ما أوتي لها من قوة، يتبين أنه من الصعوبة بمكان إستبعاد أي عامل من العوامل السالف ذكرها، سواء ارتبط بالقوة المادية أو المكانة المعنوية، ناهيك عن التنافس الإقليمي والعالمي في المجالين العسكري والإستراتيجي. فظاهرة الإنتشار النووي تظل معادلة مركبة ومعقدة التفاعلات، سواء ما تعلق منها بالقوة المادية أو المعنوية.

إن ظاهرة الإنتشار النووي كأية ظاهرة أخرى من ظواهر العلاقات الدولية التي برزت إبان الحرب الباردة، وتطورت عقب إنهيار الاتحاد السوفيتي، على غرار الإرهاب العالمي والصراعات الداخلية، تثير مخاوف عديدة بتعدد آثارها وامتداداتها الإقليمية والعالمية، نظرا لجاذبية تكنولوجية صنع أسلحة الذرة وصواريخها ومنصات إطلاقها. بحيث قسمت هواجسها عديد الباحثين والمختصين إلى قسمين: أحدها؛ يشيد بمزايا الذرة للدول الطامحة لتطوير برامج نووية قوية، والآخر؛ ينذر بآثارها السلبية التي قد تمس السلم والأمن العالميين نظر لفداحة نتائج استخدامها للأغراض العسكرية.

المبحث الثالث: مخاطر ظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمن الدولي

منذ ظهور الأسلحة النووية وإستخدام الولايات المتحدة لها كخطوة مباشرة في التعجيل بإنهاء الحرب العالمية الثانية عام **1945**، تواصلت التساؤلات الكثيرة بشأن دورها ومبررات إستمرار الإيمان بتأثيرها في العلاقات الدولية، وقد تحددت آراء متناقضة حول إنتشارها الأفقي، وعلاقة ذلك بحالة الأمن الدولي، وهذا أدى إلى إنقسام عريض بين منظروا السياسة الدولية وخبراء الإستراتيجية، حول نتائج عالم إنتشار نووي، هل سيؤدي إلى الإستقرار أو الحرب، وكأن الأمر يتعلق بمعادلة ذات متغيرين؛ ألا وهما الإنتشار النووي والأمن الدولي.

المطلب الأول: أنصار التفاؤل النووي بشأن الإنتشار النووي Nuclear Optimists

يقترح أنصار التفاؤل النووي أمثال كينيث والتز أن الأسلحة النووية تمثل قوة سلام أكيدة بسبب مقدرتها الردعية الهائلة؛ أي أن الردع النووي يحقق السلم والإستقرار الدوليين، وذلك بسبب الخوف المتبادل من الإنتقام النووي **Nuclear Retaliation** الذي بدوره يؤدي إلى إستبعاد خيار الحرب، ويعمل على تعزيز آفاق السلام بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية. [1]

يمثل منظر الواقعية الجديدة كينيث والتز هذا الفريق، من خلال كتابه "إنتشار الأسلحة النووية: الأكثر قد يكون أفضل". ففي نظره، عالم الإنتشار النووي الواسع سينعم بالسلام والإستقرار، ويكون محل قبول الدول، ويرى أن الأسلحة النووية قد أحدثت ثورة بتعبير روبرت جرفيس **Robert Jervis** عندما بلغت الدول المقدرة على الضربة الثانية[2] **The Second Strike Capabilit**، وهي المقدرة على الثأر الشامل **The Capability of Massive Retaliation** وهذا بغض النظر عن جسامة الضربة، فهي بذلك تعد آمنة **Secure**، لأن آثار حرب محتملة، واضحة وكذا مدمرة على الإطلاق. [3]

---

1 - Ariel Ilan Roth, "Nuclear Weapons in Neo-Realist Theory, International Studies Review, 9, 2007, p 369.

2-Bernard Brodie, « The Development Of Nuclear Strategy »,International Security,Vol02,No4,1974,Available : http://www.ic.ucsc.edu/~rlipsch/pol179/Brodie.pdf

3 - Ibid, p 371.

في هذا الإطار، يشيد كينيث والتز بمزايا الأسلحة النووية منذ ظهورها، من خلال نظريته الموسومة بالردع العقلاني **Rational Deterrence Theory** التي يبدي من وراءها أربعة نقاط منطقية، تقف وراء تفاؤله من عالم منتشر نوويا، وهي كالأتي:

1–النظام الدولي كنظام للمساعدة الذاتية **Self-Help** يقيد سلوك الدول ويجعلها فواعل عقلانية تعمل حسابات التكاليف والفوائد **Rational Cost-Benefit Calculators**؛ أي أنه في ظل نظام فوضوي من الدول ذات السيادة، تغدو الأسلحة النووية الشكل النهائي والأخير للمساعدة الذاتية.

2–إن تاريخ العالم المسلح نوويا ظل سلميا، وأن الدول النووية الجديدة راعت المتطلبات العملية الضرورية لتعزيز الردع النووي المستقر، وهي كما يلي:

ا–يجب ألا تحدث حرب وقائية **Preventive War** [*] خلال المرحلة الانتقالية، أي عندما تكون دولة ما مالكة لأسلحة نووية، ودولة أخرى تعمل على تطويرها، لكن لم تحصل عليها.

ب–كلتا الدولتين ملزمتان ليس فقط بتطوير المقدرة على الإضرار **The Capability of Inflicting Damage** بدرجة غير مقبولة للطرف الأخر، بل أيضا بدرجة كافية بقابلية البقاء بالضربة الثانية **Second Strike Survivability**، بشكل يمكن قواتها من الثأر في حالة الهجوم الأول.

ج– لا يجب ان تكون الترسانات النووية عرضة للإستخدامين العرضي وغير القانوني **Unlawful and Accidental uses Of Nuclear Arsenals**، وهنا يعتقد المتفائلون النوويون بأن القوى النووية الجديدة، سوف تفي بهذه المتطلبات، لأنه في مصلحتها القيام بذلك.

3–الأسلحة النووية تجعل الحروب صعبة المبادرة بها، بسبب غياب اليقين بشأن المنحنى الذي ستتخذه الحرب النووية، واليقين بحجم الدمار الناجم عنها.

4–إستراتيجية الردع النووي تقلل الحاجة إلى الدفاع التقليدي وتزيل سببا كبيرا للحرب. [1]

---

*– حرب وقائية: هي من مظاهر تخطيط الاستراتجيات القائمة على أساس هجومي بحت، ويقصد بها تدمير قوة الخصم بواسطة الضربة النووية الأولى والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها دون اشتراط أن يكون هذا الهجوم مسبوقا باستفزاز من جانب الخصم. مأخوذ من مرجع إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، سبتمبر **1979**.

ينتقل كينيث والتز إلى محور التمثيل لتقوية حجته، بقوله أن الأسلحة النووية كانت عاملا هاما في الحفاظ على السلام الدائم بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة فقد تجنبت القوتين العظميين الحرب المباشرة بينهما، برغم عمق التنافس الجيوسياسي بينهما والأزمات المتكررة وسباق التسلح الطويل، وبما أن الردع النووي هو الميزة الأكثر إيجابية لمدح ظاهرة الإنتشار من طرف هؤلاء، تُطرح إشكالية طرق نجاح عملية الردع في ظل ظروف مثلى ومناسبة.

يقصد بالردع في أوسع معانيه، توفر المقدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها تحت طائلة التهديد، عبر إلحاق خسارة جسيمة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات. وقد حدد الباحث برينو تيرتري ما يمكن أن يحققه الردع في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات الكبرى: [2]

1–الهجوم النووي؛ لقد تحدد الدور الأساسي للسلاح النووي منذ الخمسينيات لدى الدول التي تمتلك هذه المقدرة؛ وهو منع وقوع أي هجوم أو إبتزاز نووي ضدها.

2–العدوان التقليدي؛ بالنسبة لأغلب الدول النووية، يجب أن يضمن السلاح النووي أيضا ردع كل عدوان كبير كيفما كانت طبيعته، وبذلك تكون إحدى الوظائف الإستراتيجية للسلاح النووي هو تفادي التعرض لهجوم من قبل خصم اكبر قوة يستعمل أسلحة تقليدية. وقد كانت هذه الوظيفة بالنسبة إلى دول مثل فرنسا والهند وحتى كوريا الشمالية ذات أهمية تاريخية قصوى، وكذلك بالنسبة إلى الدول التي ليس لها بعد إستراتيجي في مواجهة خصوم أكبر منها قوة، مثلما هو شأن إسرائيل أو باكستان.

3–إستعمال أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل؛ فتزايد الوعي بمخاطر إنتشار ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل، خصوصا منذ حرب الخليج **1991**، أصبحت إستراتيجية الردع تأخذ بعين

---

1 -Su-Kwang Kim, "Nuclear Options for an Unified Korea: Prospects and Impacts", Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2000, p p 8-9,Available at : http://edocs.nps.edu/npspubs/scholarly/theses/2000/Dec/00Dec_Kim.pdf

2– برينو تيرتري، مرجع سابق، ص ص **51**– **52**.

الإعتبار فرضية حدوث هجوم أو تهديد بالهجوم بأسلحة بيولوجية أو كيماوية أو إشعاعية، أو حتى بصواريخ باليستية.

والردع في إتفاق الكثير من الآراء، يعتبر المحصلة النهائية لتفاعل العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية والدعائية والنفسية، بحيث تضع الخصم في حالة نفسية يمتنع فيها عن تقبل المخاطرة بالمباشرة بالهجوم على الطرف المعادي، ويؤكد الجنرال الفرنسي أندري بوفر A. Beaufre هذه الحقيقة، والتي تمثل الجوهر الحقيقي لمفهوم إستراتيجية الردع. [1]

يتطلب الردع الناجح والفعال ثلاث عناصر أساسية، وهي: [2]

أ–المقدرة The capability؛

إن الطرف الذي يتخوف من هجوم نووي يجب أن يمتلك المقدرة الثأرية بالأسلحة النووية ضد طرف مهاجم، فالمقدرة تتطلب القدرة على إنزال العقاب بالمعتدي إلى درجة عدم المخاطرة بإحداث إستفزاز اكبر ويجادل والتز أن ما يسهل هذا الوضع، هو زيادة الأسلحة النووية، حتى الترسانات الصغيرة لها فعالية كرادع للحرب، ودليل هؤلاء المتفائلون، هو غياب حرب نووية منذ ظهور الأسلحة النووية، فهذا المفهوم جعل الكثير يعتقد أن مهمة القوة العسكرية في العصر النووي قد تغيرت من كسب الحروب والفوز فيها إلى منعها وتجنبها، وهذا ما تناوله المفكر الاستراتيجي الشهير برنارد برودي Bernard Brodie.

ب– الإتصال Communication؛

يجب أن يتصل الثأر بالخصم عبر مصادر موثوقة، إذا فالإتصال يعتبر شرطا أساسيا لنجاح عملية الردع، ويتم عبر مصدر يعتمد عليه Reliable. فمن الأهمية بمكان إخضاع المقدرة للاتصال To Communicate Capability؛ أي لابد من الدعاية لهذه المقدرة بما من شأنه أن يثبت الإنطباع ويؤكده لدى الطرف الآخر حول فاعليتها، شريطة ألا يتسبب ذلك في المساس بمتطلبات السرية التي تقتضيها إعتبارات الأمن القومي. ومن أشهر الأمثلة عن هذا النوع من الدعايات الرادعة الشعار الذي قدمه خروتشوف مخاطبا به الغرب " سندفنكم إذا قامت الحرب ".

1– إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 156.

2 - John Baylis and Others, Contemporary Strategy: Theories and Policies, London, Croom Helm, 1981, p p 70-76.

وهذا التواصل بالتهديد يمكن فقدانه في الأزمات بسبب تضارب الإشارات والكم الهائل من المعلومات. [1]

ج- الموثوقية : **Credibility**.

إن المعتدي المحتمل يجب أن يدرك بأن العنصرين السابقين موجودين و جديرين بالتصديق، والتي تدل في مضمونها على أن التهديد حقيقي، وهو أكثر عناصر الردع تعقيدا. فهو يقوم على وجود كلا من المقدرة والتهديد المتواصل، ويعبر عن جوهر ذلك الباحث دافيد تار **D.Tarr** في كتابه "الردع النووي والأمن الدولي" "**A nuclear response must appear to be credible not a bluff**".

بالعودة إلى الحرب الباردة، نستنتج أنه لو كان العملاقين الأمريكي والسوفيتي قد امتلكا فقط أسلحة تقليدية في أزمة الصواريخ الكوبية لسنة **1962**، لكان العالم قد شهد حربا عالمية ثالثة. إذا ففعالية الردع بينهما هو أنه لم يكن لكليهما القدرة على الضربة الأولى للقضاء على المنافس الآخر، مع أن كليهما امتلكا مقدرة الضربة الثانية بعد تلقي الضربة الأولى من طرف الخصم. إذا يمكن التسليم بالدور الرئيسي للأسلحة النووية في منع حرب شاملة، وفي هذا السياق يرى المنظر الواقعي جون ميرشايمر **J.Mearsheimer** أن الأسلحة النووية تمثل رادعا أكثر تأثيرا مشددا على ضرورة تشجيع كلا من ألمانيا وأوكرانيا لتصبحا قوتين نوويتين في فترة ما بعد الحرب الباردة [2].

بناءا على تفكير الردع الموثوق الذي توفره الأسلحة النووية، يدعو المنظر ستيفن افيرا **Stephen Evera** ألمانيا لإمتلاك ترسانة نووية لأجل ردع روسيا، ويوصي أيضا باري بوزن **B.Posen** أوكرانيا بضرورة إبقاء الأسلحة النووية كرادع أمام التدخل العسكري الروسي. [3]

ويقول الباحث فالدمان **Feldman** أن الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، يمكن أن يبعث على إستقرار الصراع العربي- الإسرائيلي، لأن إمتلاك هذه الدول مصادر المساومة والضغط

---

1 - Jonghun, Han, The Impact of The North Korean Nuclear Crisis on North East Asia, NPS, Thesis, California, December 2007, p 13, Available at: file:///C:/Documents%20and%20Settings/Utilisateur/Mes%20documents/Downloads/ADA475875.pdf

2 - Ibid, p 14.

3 - Ibid, p14.

يخلق لها سبيلا لعدم تصعيد النزاعات القائمة بينها. وإذا كان الأمر كذلك، يمكن أن نؤيد طرح والتز القائل بأن إحتمال نشوب حرب كبرى بين الدول المالكة لأسلحة نووية يقترب إلى الصفر موليا أهمية قصوى لدور الضربة الثانية وقدرتها التدميرية[1].

حدد ألبرت فولسفترWohlstetter بعض متطلبات قدرة الدول النووية الجديدة على نشر قواتها بطريقة تؤمن شروط الردع النووي المستقر كما يلي: [2]

-يجب أن تحتفظ بجيش دائم وقوة ردع يعتمد عليها في وقت السلم.

-القدرة على التماسك في وجه الهجوم المضاد Counter-Attack[3]

-إعلان الخصم بالتصميم على مقاومته والثار منه.

-القدرة على إختراق دفاعات العدو.

-القدرة على تدمير الأهداف الإستراتيجية للخصم برغم كل وسائل الردع أو الخداع التي قد يستعملها بهدف إفشال الهجوم المضاد، أي ضرورة التمتع بالقدرة على إختراق دفاعات العدو النشطة كالصواريخ المضادة للطائرات مثلا.

المطلب الثاني: أنصار التشاؤم النووي بشأن الإنتشار النووي Nuclear Pessimists

إن تأييد فرضية الردع وقوتها التفسيرية واقعيا من طرف كينيث والتز والبعض من مؤيديه، في سياق تبرير دور الأسلحة النووية في تحقيق الأمن والإستقرار على المستوى الدولي، قد قُوبل بالنقد المبرر على أساس أن دخول هذه الأسلحة الجديدة كمتغير حديث في عالم ما بعد الحرب الثانية قد أفضى إلى بروز أخطار من تزايد وتيرة الإنتشار الأفقي بعد معاهدة منع الإنتشار النووي 1968،وتغير المشهد الإستراتيجي والأمني لصالح متغيرات مهددة بشكل أكبر للأمن الدولي. فبرغم القوة التفسيرية الواقعية لظاهرة الإنتشار خلال فترة الحرب الباردة وحفظ الأسلحة النووية للإستقرار العالمي، رغم شيوع فرضية الإفناء المتبادل، إلا أنه برز إتجاه مغاير يرد على طرح والتز

1 - Ibid, p14.

2- فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي و نظرية وإستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة، ترجمة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 168.

3- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 158.

العقلاني المرتبط بالردع والإستقرار في ظل إستمرار الإنتشار النووي. ويمثله الباحث سكوت ساقان من خلال نظرية التنظيم **Organization Theory**. [1]

يقسم الباحث بيتر لافوي **P.Lavoy** أنصار التشاؤم النووي إلى ثلاث فئات أساسية: [2]

أنصار الإلغاء: **Abolitionists**؛ يرون أن الأسلحة النووية تعتبر أخطر الوسائل لأي دولة تمتلكها وبذلك يطالبون بالقضاء عليها أو عدم التفكير في إمتلاكها أبدا.

أنصار التشاؤم المطلق **Absolute Pessimists**؛ وهم المهتمون أكثر بالترسانات النووية للدول الصاعدة، وليس تلك المتعلقة بالقوى الكبرى.

أنصار التشاؤم المشروط **Conditional Pessimists**؛ لا يعتقد هؤلاء أن جميع أمثلة الإنتشار النووي سيئة، ويصرون على فكرة أن بعض الدول يمكنها الشروع في عمليات نووية آمنة ومضمونة، وأن تقوم أغلب الدول بذلك يعتبر أمر غير ممكن.

يتبنى ساقان فرضية فشل الردع و عدم إستقراره كضمان للأمن الدولي مع إنتشار متزايد وأوسع للأسلحة النووية، معتبرا أن معظم الدول النووية لن تكون قادرة على الوفاء بالمتطلبات العملية للردع النووي المستقر بسبب القيود التنظيمية المتأصلة، أو التحيزات المشتركة لأفراد الجيش الذين هم أكثر احتمالا لشن حرب وقائية وبناء قوات نووية للضربة الثانية المكشوفة وبناء ترسانات نووية تكون عرضة للإستخدامين العرضي وغير القانوني[3].

في إطار التحاور بين كينيث والتز وسكوت ساقان، يتجاهل والتز نتائج إستخدام الأسلحة النووية من طرف القوى الصغرى **Minor Powers** معتبرا أن ذلك الإستخدام أمرا واردا دائما وإن حدث فعلا، فإن العالم لن ينته. علاوة على ذلك، يجادل والتز بأن الإنتشار التدريجي للأسلحة النووية **Gradual Nuclear Proliferation** هو أفضل بكثير من عدم الإنتشار أو

1 - Scott D.Sagan, (The Perils of Proliferation: Organization Theory, Deterrence Theory, and the Spread of Nuclear Weapons), International Security, Vol. 18, No. 4 (Spring, 1994), p71.
2 - Su-Kwang Kim,op,cit , p10.
3 - Ibid , p10.

الإنتشار السريع، وأنه من خلال وجود كثير من الدول النووية، فالعالم سيكون له مستقبل أكثر أمنا وإستقرارا. [1]

تنبع تخوفات ساقان أيضا من الحرب الوقائية في المرحلة الانتقالية، الحرب الإستباقية الحوادث النووية و الإستخدام غير القانوني للأسلحة النووية، بدلا من إنشغاله بالنزاعات والحروب الكبرى بين الدول المالكة للأسلحة النووية.كما يشدد على التشكيك في عقلانية صناع القرار فأول انتقاد وجهه لنظرية الردع العقلاني هو فكرة العقلانية في حد ذاتها والتي تنتفي خاصة في زمن الأزمات، بحيث يعرفها بكونها طريقة بسيطة للتنبؤ من خلال ربط المصالح المدركة بالسلوك المتوقع، وفي رأيه أنه لا يكفي إستخدام هذا الإفتراض لوضع تنبؤات دقيقة بشأن الإنتشار النووي.

كما أنه يربط المشكلة بالعوائق التنظيمية، مقدما مثالا عن منظمات كبرى مثل الجيش وبعض القيود حول طريقة عملها، والتي لها نتائج كبيرة على الردع المستقر، فهذه المنظمات لا تتمتع بالمرونة في التكيف مع التغيرات في بيئة ديناميكية، على العكس فإنها تتميز بالروتين الجامد والالتزام بقوانين وقواعد ثابتة تجعلها أقل نجاحا في مواجهة الشكوك الخارجية، كما تتميز بإمتلاكها أهداف متعددة ومتضاربة وذات رؤية قصيرة المدى، إلى جانب تركيزها على مجالات خاصة نابعة من خبراتها الماضية، لدرجة أن هذه المصالح الضيقة للمنظمات تحدد سلوك الدول. [2]

يتوصل ساقان إلى قناعة رفض التوقع بوجود رجال سياسة حكماء وحذرين خلال عملية صنع القرار وبذلك فإن الردع قد يكون خطيرا في زمن الأزمات، وأكثر من ذلك، قد يؤدي إلى نتائج كارثية عندما يدور الحديث عن مفهوم الإستقرار في العلاقات الدولية، بحيث ينبغي أن نتوقع أن صنع القرار على وشك قيام حرب نووية سيكون في إطار ضغوط وتوترات عالية، وكذا بيئة مشحونة عاطفيا بالمقررين والعسكريين مما يقود مباشرة إلى إنتهاج تفكير غير عقلاني.

مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار: The Stability-Instability Paradox

1 -Steven Denney, His Other Legacy: Kenneth waltz's Defense of Nuclear Proliferation,May 21, 2013, Available at :

http://sinonk.com/2013/05/21/his-other-legacy-kenneth-waltzs-defense-of-nuclear-proliferation/

2 - Su-Kwang Kim,op,cit.P15.

تقوم هذه الفكرة على اعتبار أنه حتى في حالة التوصل إلى توازن بين الدول المنتشرة نوويا فإن أخطار ذلك لا تنتهي، لأنه إذا إستحال الدخول في حرب تقليدية على مستوى واسع، بحيث تبقى المناوشات والحوادث على الحدود مثلا وغير ذلك من الحروب الصغرى واردة، بقدر ما يبدو خطر الإنزلاق إلى المواجهة الشاملة محدودا. وهذا هو جوهر الأطروحة التي مفادها أن بلدين معينين حينما يصبحان مالكين للأسلحة النووية، فإن مخاطر حدوث مواجهة نووية أو تقليدية موسعة تصبح محدودة، بقدر ما تتزايد مخاطر حدوث مواجهة غير مباشرة أو حرب صغيرة [1].

وقد أثبتت الحرب الباردة صحة ذلك، خاصة بشأن الوضع القائم في جنوب آسيا بعد الحرب الباردة وبالتحديد منذ إجراء كلا من الهند و باكستان للتجارب النووية عام **1998**.

الأسلحة النووية في العالم الثالث كمصدر قلق جديد في أدبيات الإنتشار النووي:

يعكف الكثير من الباحثين في حقل الدراسات الأمنية و الإستراتيجية على إيلاء أهمية بالغة لحدود الإنتشار الأفقي أساسا في مناطق حساسة وغير مستقرة، كونها تعمل على إضعاف قاعدة الردع المستقر التي طالت العلاقات الأمريكية– السوفيتية إبان الحرب الباردة، وباقي الدول المنتشرة عموديا إلى غاية عقد معاهدة عدم الانتشار النووي لسنة **1968**. فيشير أنصار التشاؤم إلى الأخطار التي يحملها الإنتشار النووي الأفقي وفي دول العالم الثالث بإعتباره أكبر التهديدات للإستقرار و الأمن الدوليين، في ظل عجز هذه الدول غير النامية وغير الديمقراطية عن الحصول على الأسلحة وتكنولوجيات تطويرها، مما يقوي فرضية إحتمال وقوع أزمات بين الدول الصغرى والضعيفة، في إطار لجوءها إلى هذا المصدر الخطير من القوة العسكرية لفرض سياساتها أو تطبيق قاعدة الإبتزاز النووي **Nuclear Blackmail** مثلما هو الأمر مع إيران.

إن هذا النوع من المخاطر ساد النظام الدولي مع تفكك الاتحاد السوفيتي، بحيث تجدد النقاش بشأن الإنتشار النووي من حيث بروز دول ساعية لإمتلاك الأسلحة السوفيتية أو بعض معداتها ومواد صنعها إلى جانب تكنولوجيات تطويرها، خاصة مع تنامي النزعات الإنفصالية والإستقلالية لدى الكثير من القوميات السوفيتية. [2]

---

1 - Michel Krepon, The Stability-Instability Paradox,Misperceptions and Escalation Control in South Asia,available at :
www.stimson.org/.../ESCCONTROLCHAPTER1.pdf

2 – Pascal Boniface, Op.Cit. , P 226.

قللت نهاية الحرب الباردة إحتمال خطر نشوب حرب نووية شاملة بين الشرق والغرب ولكنها زادت القلق من إنتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى. بحيث أن ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة، وهي؛ أوكرانيا بيلاروسيا وكازاخستان ورثت ترسانة نووية من الأسلحة الإستراتيجية السوفيتية على أراضيها، مما يبقي إحتمال تعرضها للسرقة كالمواد القابلة للإنشطار، إلى جانب خطر تصدير المعدات أو التكنولوجيا أو الخبرات ذات الصلة بإنتاج الأسلحة النووية من تلك الجمهوريات إلى دول العالم الثالث [1].

فالمفارقة أن إنتهاء القطبية الثنائية لم تزل الخطر النووي وتفتح المجال أمام سياسة ناجعة لمنع الإنتشار الأفقي، بل أن طبيعة هذا الخطر ومصادره التي باتت متنوعة ومجهولة وهلامية هي التي تغيرت، وهذا ما أعرب عنه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر **James Baker**عشية إنهيار الإتحاد السوفيتي قائلا:

« إننا أمام خطر ظهور وضع شبيه بما يحدث في يوغسلافيا، ولكن مع أسلحة نووية هذه المرة، فمن يستطيع السيطرة على سبعة وعشرون ألف رأس تكتيكي وإستراتيجي موزعة بين مخازن روسيا وأوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء ».

وفي هذا الإطار، قام الباحث السبيرج **Ellsberg** في دراسة مفصلة أعدها حول إنتشار الأسلحة النووية في أعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي، بتوثيق احتمال حدوث نزيف في المواد الإنشطارية من مخزون البلوتونيوم الاحتياطي في المجمع النووي السوفيتي السابق، موضحا بقوله:

«إن انهيار السلطة المركزية والإنضباط العسكري في الإتحاد السوفيتي السابق، قد خلق وضعا يجعل من المشكوك فيه السيطرة العملية على سبعة وعشرون ألف رأس حربي، وخاصة على سبعة عشرة ألف رأس حربي تكتيكي». [2]

الإرهاب النووي ودور الفواعل غير الدولاتية في معضلة الإنتشار النووي:

يمثل الإرهاب بمختلف فواعله وتحركاته القومية وعبر القومية من أكبر تحديات الأمن العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة بعد إنحسار خطر المواجهة النووية الشاملة بين القوتين

1- ران دال فورسبرج وآخرون، مرجع سابق، ص ص 11-12.

2- فرانك هارفي، مرجع سابق، ص 170.

العظميين، فقد أنتج تخوفا من إستهداف الحكومات والأفراد بطرق لا تناظرية كالتشهير بالإيذاء والابتزاز.

أضافت التهديدات النووية غير المتناظرة من جانب الأطراف من غير الدول لأغراض إرهابية بعدا جديدا لمسألة الإنتشار النووي، بحيث تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين وذلك نظرا لإمكانية وصول الجماعات الإرهابية إلى الأسلحة أو المواد النووية التي يمكن إستخدامها في تصنيع الأجهزة المتفجرة النووية أو أجهزة نشر الإشعاعات. [1]

بعد إنتهاء الحرب الباردة، أصبح للأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل عموما وظائف جديدة تختلف عما كانت عليه خلال الصراع الثنائي إبان الحرب الباردة، ومنها:

1–لم يعد هناك حدود تكنولوجية لأسلحة الدمار الشامل، بحيث أصبحت سلاح الدول الصغيرة بشكل متزايد وخاصة النووية والبيولوجية.

2–تغير قاعدة الردع بمختلف أركانها بإعتبارها سياسة ناجعة للأمن وتفادي إحتمالات الصدام والحرب، فبعض التهديدات الجديدة ليست قابلة للردع، إلى جانب تقلص دور ضبط التسلح **Arms Control** في التعامل مع بعض الأسلحة.

3–عدم تناسب ردود الفعل المحتملة التي تتعامل مع التهديدات الجديدة مع حجم المخاطر. [2]

أحصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إحدى تقاريرها نحو خمسة عشرة حالة تهريب لليورانيوم المخصب والبلوتونيوم في فترة مابين **1993** و **2008** وكانت معظمها في دول المعسكر السوفيتي سابقا.

وما يزيد من المخاوف الدولية من نجاح الفواعل غير الدولتية **Non-States Actors** في دخول معادلة الإنتشار النووي هو أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ التي شكلت منعطفا حاسما في قدرة الدول الكبرى على إعطاء بعدا عالميا للإرهاب ومخاطره المتحركة، بعيدا عن مراقبة الحكومات الوطنية له. فالتخوفات من الإرهاب النووي تنبني على أسس واقعية، بإعتبار أن التكنولوجيا المتوفرة حاليا تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على المواد النووية بطريقة سهلة

1- Morten Bremer Maerli and Sverre Lodgaard, Nuclear Proliferation and International Security, London, Rotledge, 2007, P 194.

2– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص**97**.

على إعتبار أن العملية ليست معقدة، خاصة مع وجود تكنولوجيا حديثة تحدد أماكن تواجد هذه المواد. وتوظف الأسلحة النووية كأسلحة لاتناظرية **Asymmetrical Weapons**، وفي هذا الصدد، صرح وزير الدفاع الأمريكي سابقا ويليام كوهين **William Cohen**، قائلا[1] :

«نحن نواجه إمكانية قيام فواعل إقليمية، وكذا جماعات إرهابية أو حتى طوائف دينية وجيوش من الصنف الثالث، السعي للحصول على مقدرات لاتناسبية، وذلك عبر حيازة و إستخدام أسلحة الدمار الشامل»

وفي سياق تقييم التهديد الإرهابي النووي المطروح للنقاش نظريا، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر- التي مثلت منعطفا حاسما لعولمة هذا الخطر عبر القومي- يمكن أن نشير إلى بعض المبررات التي حولته حقيقة إلى مصدر قلق عالمي، وهي كالآتي:

ا–إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك دويلاته سنة **1991**، فقد ورثت ثلاثة دول منه ترسانة نووية سابقا ألا وهي كازاخستان، أوكرانيا وبيلاروسيا، والتي قبلت فيما بعد تحويلها لروسيا سنة **1994**[2]، وتدميرها بعد توقيعها على معاهدة منع الإنتشار النووي، غير أن المشكلة تكمن في فشل هذه الدول الجديدة في إحكام السيطرة على المواد القابلة للإنشطار، فيستمر القلق حيال قدرة شبكات مافيوية أو إرهابية من امتلاك وسائل وتكنولوجيات صناعة الأسلحة.

يعدد كونراد كيلين **Konrad Kellen** وهو من كبار موظفي مؤسسة راند **Rand**، النشاطات الأساسية التي تقوم بها هذه الجماعات في الآتي: [3]

صنع أو سرقة سلاح نووي وجهاز تفجيره.

صنع أو سرقة سلاح نووي للابتزاز.

تخريب معمل نووي لإطلاق النشاط الإشعاعي.

مهاجمة موقع الأسلحة النووية لإطلاق الإنذار

سرقة أو تخريب أشياء نووية لأغراض إعلامية ومهاجمة شاحنات المواد والأسلحة النووية.

1- Pascal Boniface et Barthélémy Courmont, Op,Cit, p132.

2 – Graham Allison, What Happened to the Soviet Superpower's Nuclear Arsenal ? Clues for the Nuclear Security Summit, Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, March 2012, P4.

3– فرانك بارناي، مرجع سابق، ص ص **198–199**.

إن أكثر هذه النشاطات المحتمل القيام بها، هو صنع متفجرات نووية من طرف جماعات شبه قومية – حيث تزيد الخطورة عندما تنتقل الظاهرة إلى اطراف غير الدول– والتهديد بتفجيرها للإبتزاز، كما أنها تحاول تقليد تصرف الحكومات خاصة في القضايا العسكرية فيبدوا نظريا خطر إستخدام المتفجرات النووية في تصعيد النزاعات إلى حرب نووية.

ب–إن تغير الظروف الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد حرب الخليج وحركة الدمقرطة التي شهدها العالم في التسعينيات من القرن العشرين، أدى إلى إتساع نشاط الشبكات غير القومية في المجال العلمي والتكنولوجي، خاصة وأنها إستفادت من موجة العولمة في شقيها الإعلامي والمعلوماتي، مما يسر إنتقال خبرات التسلح النووي بين الدول و تلك الشبكات .

تعتبر شبكة عبد القادر خان الباكستانية [1]محور الشبكات المعنية بالإنتشار النووي والإتصال بالدول الراغبة في إمتلاك تكنولوجيات تصميم هذا النوع من الأسلحة الخطيرة، وهو الرابط الرئيسي بين كل من إيران و كوريا الشمالية و ليبيا؛ حيث قدمت باكستان–بواسطته– تقنيات تخصيب اليورانيوم بطريقة الطرد المركزي إلى جانب العشرات من أجهزة الطرد المركزي. وفي المقابل، وفرت كوريا الشمالية لباكستان صواريخ نودونق **No Dong**، وهذا ما تأكد، في أكتوبر عام **2002**، عندما إتهمت الولايات المتحدة كوريا الشمالية بإمتلاكها سراً لتقنيات التخصيب عبر الطرد المركزي، إلى جانب إكتشاف مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أجهزة الطرد المركزي المنصبة في معمل ناتنز الايراني، كانت مشابهة لنظيرتها التي إستخدمتها باكستان، وقد إعترفت إيران –بكثير من التحفظ– بأن الرجل الباكستاني عبد القادر خان، هو ممولها الرئيسي[2].

يعتبر نشر المعارف و العلوم الخاصة بتطوير الطاقة النووية، بما في ذلك الطاقة ذات الأبعاد العسكرية **Nuclear Dissemination** من أكبر مخاوف تسرب أسرار بناء القنبلة النووية، بدءا بالكشف عن طرق تصميم المفاعلات النووية، وطرق إمداداها بالوقود النووي. حيث يلعب العلماء دورا كبيرا في مساعدة الدول في بناء برامج نووية عسكرية، خصوصا إذا توفرت المقدرة الاقتصادية اللازمة.

1 –Morten Bremer Maerli and Sverre Lodgaard, Op.Cit. p196

2 –George Le Guelte, Op,Cit, p329.

فقد أتاحت إعترافات العالم خان عام 2003 الكشف عن شبكة غير قانونية لتصدير وإيراد المواد والتقنيات النووية، واتضح أنها باعت تجهيزات ومواد نووية لثلاث دول على الأقل إيران وكوريا الشمالية وليبيا، وعرضت خدماتها على بلد رابع هو العراق في مرحلة سابقة، ناهيك عن أجهزة الطرد المركزي، التي تم نقلها في الفترة ما بين 1987 و 2003 إلى دول العالم الثالث المهتمة بالتسلح النووي، مثل إيران و ليبيا وكوريا الشمالية[1].

ج–ضعف المنظومة الدولية لمراقبة الدول الساعية لتطوير برامج نووية وتصميم مفاعلات نووية خاصة تلك التي تمثلها سياسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مسألة التفتيش والرقابة وكذا نظام الضمانات، فعدم نجاعة عمليات الرقابة في الكثير من الدول التي يوجد لديها مواد مشعة، قد يؤدي إلى تهريبها أو المتاجرة بها بطريقة غير شرعية، خاصة في أسوء إحتمال يطرحه عدد من الباحثين في هذا السياق، ألا وهو وصولها إلى أيدي جماعات إرهابية، وبذلك يطرح تحدي التحكم في سياسات إستغلال الطاقة النووية على ضوء التخوف من عدم القدرة على ضبط كلا من الأمن النووي و المواد الإشعاعية[2].

أما بالنسبة لنظام الضمانات، فهو الآخر تعتريه مشاكل جمة في إطار تفعيل جهود الوكالة للحيلولة دون تحول الكثير من البرامج النووية المدنية إلى برامج ذات طبيعة عسكرية، وذلك نظرا لعجز التوصل إلى المعلومات الكافية لإثبات مقدرات الدول و نيتها في تطوير الأسلحة النووية. إن إجراءات و معايير الأمان الدولية المنصوص عليها في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية والإشراف على تنفيذها على يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعاني من ثغرات لدرجة أنها تعجز عن التحويل غير القانوني للوقود النووي مثلا للأغراض العسكرية – الموجهة أساسا لصناعة القنابل النووية –، وذلك مرده إلى ضعف آليات الوكالة في مواجهة موجة التطورات الهائلة التي تحصل في مجال تكنولوجيا المفاعلات النووية[3].

1– فرانك بارناي، مرجع سابق ، ص ص 198–199.

2 –Hocine Meghlaoui, Op,Cit, p214.

3– نادية مصطفى، "تطور سياسات منع الإنتشار النووي في العالم الثالث"، السياسة الدولية، أكتوبر 1986، ص 17.

من خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن الإنتشار النووي الأفقي اختزل مفهوم الإنتشار النووي بشكل عام، خاصة بعد التوقيع على معاهدة منع الإنتشار النووي بحيث تم ضبط حدود دائرة الدول النووية الرسمية. وتوالت عقب ذلك دعوات ملحة لتطبيق سياسات منع الانتشار و مراقبة جهود الدول المرشحة لتطوير تكنولوجيات نووية عسكرية، ناهيك عن تخوف المجموعة الدولية من انضمامها إلى دائرة الدول الحائزة، وقدرة تحويلها للتكنولوجيا النووية لدول أخرى أو ارتباطها بجماعات غير دولتية.

يقتضي التطرق إلى مسار تطور الإهتمام بالذرة ومزاياها العسكرية والتكنولوجية، بداية من خلال ظهورها وإحتكارها من طرف الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث ظلت عنوانا لملامح التنافس الإستراتيجي بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار التنافس الإيديولوجي، الذي وظفت فيه جميع عوامل القوة، وعلى رأسها الأسلحة النووية. ناهيك عن صعود قوى دولية أخرى سعت لإمتلاك هذا العامل الأساسي للقوة والبقاء، مما أثار مخاوف المجموعة الدولية. و لجأت بذلك إلى تأطير ظاهرة التسلح الدولي وضبط طرق إستغلال الذرة للأغراض السلمية، وإستعراضها لمخاطرها على السلم والأمن العالميين.

الفصل الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: ظهور القنبلة الذرية والإحتكار النووي الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في إطار التنافس الجيوسياسي خلال الحرب الباردة

المبحث الثالث: إتساع ظاهرة الإنتشار النووي ومبررات تأسيس معاهدة منع الإنتشار النووي 1968

المبحث الرابع : رهانات الإنتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة وأهم إنعكاساته على الأمن الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

يرجع الباحثون الفترة النووية، خلافا لسابقتها التقليدية، إلى فترة الإنتشار النووي التي بشرت بإنتهاج سياسات التنافس بين القوتين العظميين لأجل إكتساب ترسانة نووية متنوعة في سياق الصراع الإيديولوجي القائم بينهما إبان فترة الحرب الباردة، فبعد أن أثبتت الولايات المتحدة تفوقها في صناعة القنبلة، ارتأى السوفييت إلى اللحاق بها؛ لأجل خلق التوازن الذي يضمن لهم البقاء والمقدرة على المواجهة في حالة حدوث حرب أو صراع مفتوح بين الطرفين.

تسارع مسار الإنتشار العمودي بين الدول الخمس؛ وهي الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن للأمم المتحدة، و زادت معه الحاجة إلى إقامة منظومة دولية واسعة لمنع إنتقال التكنولوجيا النووية أو الأسلحة نفسها إلى أطراف دولية أخرى، ليصبح حقيقة مع إمتلاك كل من الهند وباكستان إلى قوى نووية في جنوب شرق آسيا، ناهيك عن مقدرة إسرائيل الخفية، كما برز تهديد دور الفواعل عبر القومية في نقل خبرات صناعة الأسلحة النووية بين الدول في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. يتناول الفصل الثاني للأطروحة كل هذه المعطيات ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول:ظهور القنبلة الذرية و الإحتكار النووي الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني:سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي في إطار التنافس الجيوسياسي خلال الحرب الباردة

المبحث الثالث:اتساع ظاهرة الإنتشار النووي و مبررات تأسيس معاهدة منع الإنتشار النووي 1968

المبحث الرابع:رهانات الإنتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة وأهم إنعكاساته على الأمن الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

المبحث الأول: ظهور القنبلة الذرية والإحتكار النووي الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

يُؤرخ لظهور الأسلحة النووية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام **1945** بمثابة معلم رئيسي في تحديد هوية المرحلة الأولى لميلاد عصر نووي متميز عن سابقه، فكان لزاما أن توصف المرحلة بالنووية **Nuclear Era** خلافا لسابقتها؛ والتي قامت على التفكير والممارسة في ظل وجود أسلحة غير نووية أو بالأحرى تقليدية **Conventional Weapons**، وإقترنت مفاهيم القوة آنذاك بمدى إمتلاك هذه الأسلحة القوية والتباهي بفعاليتها، في الإستخدام المحتمل ضد الخصوم.

المطلب الأول: بدايات القنبلة النووية الأمريكية:

في إطار إستكشاف أهمية مرحلة ما بعد ميلاد الأسلحة النووية في النظام الدولي، يمكن أن نتعرض إلى بدايات القنبلة من حيث جهود الولايات المتحدة لصنعها وإدخالها ضمن أدبيات القوة والنفوذ الإيديولوجي؛ التي بدأت تتحدد معالمها مع إنتقال مراكز القوة بعد **1945** إلى العالم الجديد متمثلا في كلا من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي .

ينعت الباحثون المرحلة النووية الأولى لتطور النظام النووي الدولي منذ **1945**، بأنها مرحلة البقاء* والإستفادة من الأزمات، وهي تبدأ كرونولوجيا منذ ظهور الأسلحة النووية على المسرح العالمي وتحدد نهايتها في السنوات الخمسة التي أعقبت أزمة الصواريخ الكوبية، تحديدا عام **1967** مع ضبط الأسلحة النووية الإستراتيجية في قمة غلاسبورو **Glassboro**، التي جمعت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق[1]، وفي عشية التقنين الإجماعي لقواعد شاملة للمرحلة النووية على شكل معاهدة دولية؛ ألا وهي معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية عام **1967**.

---

*– مرحلة البقاء **Survival Era** : أطلقت هذه التسمية على هذه المرحلة، إشارة إلى مقدرة التدمير التي أنتجتها الأسلحة النووية، وآثار ذلك على بقاء الدول و العالم برمته، وعموما تطور المفهوم بتطور مفهومي الضربة الأولى الهجومية**First Strike**، والضربة الثانية الإنتقامية **Second Strike**، في إطار التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي وحلفائهما.

1 - Ariel E. Lévite, Heading for the Fourth Nuclear Age, Paris, Proliferation Papers, and Security Studies Center IFRI, winter2009, p11.

في الثلاثينيات من القرن العشرين، حدثت تطورات حاسمة في مجال الفيزياء النووية نبهت مجموعة من العلماء إلى إمكانية ابتكار القنبلة الذرية، خصوصا مع إكتشاف ظاهرة الإنشطار النووي **Nuclear Fission** التي جاءت تتويجاً لمجموعة الأبحاث المتقدمة للعالم الفيزيائي الألماني اوتوهان **Ottohahn** عام **1938**[1]. ومن خلال هذا الإنجاز التكنولوجي العظيم، أدرك العالم بأسره بأن الطاقة الناجمة عن الإنشطار، يمكن إستخدامها لإنجاح تفجيرات نووية.

أما من الناحية السياسية، فإن الخوف من إمكانية قدرة ألمانيا واليابان من إمتلاك هذا العامل التكنولوجي المدمر، دفع الكثير من المهندسين والتقنيين وأبرز العلماء الأمريكيين والذين قدموا للإستقرار في الولايات المتحدة هروبا من صعود الفاشية في أوربا ومن بينهم ليو زيلاردLeo **Szilard** (**1898–1964**) ادوارد تيلورTeller Edward (**1908–2003**) لبذل جهود حثيثة لأجل تطويرها قبل الجميع، لأن هذه الأسلحة القوية، تمثل خطرا كبيرا على ألمانيا النازية.

قرر هؤلاء العلماء في صائفة **1939** إقناع الحكومة الأمريكية بتطوير القنبلة على أن تكون سباقة إليها أي أنها المبادر الأول لذلك، فقد طالبوا ألبرت اينشتاين (**1897–1955**) بمد يد العون لهم في إنجاح مهمتهم ووافق على ذلك من خلال توقيعه على رسالة كان قد كتبها العالم زيلارد وأرسلها للرئيس فرانلكين روزفلت(**1882–1945**) متضمنة الفوائد المستقبلية للطاقة الذرية في زمن السلم وإمكانية تحويلها إلى سلاح .

كان لرسالته دورا مساعدا في ما أطلق عليه آنذاك بمشروع مانهاتن **Manhattan Project**،[2] والذي تمخض عنه في نهاية المطاف إحداث أول تفجير نووي بإعتبارها تجربة تاريخية جرى تنفيذها في صحراء نيومكسيكو سنة **1945**، وقد جاء في خطاب اينشتاين الذي وجهه إلى الرئيس الأمريكي روزفلت الأتي :

1 - Frank Barnaby,Op,Cit, p15.

2– جوزيف آم سيراكوسا، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة : محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، **2015**، ص ص **22–24**.

«حدث في غضون الشهور الأربعة الأخيرة أن أصبح من المحتمل عن طريق أبحاث جوليو في فرنسا وفيرمي وزيلارد في أمريكا أن يمكن إحداث تفاعل نووي متسلسل في كتلة كبيرة من اليورانيوم ، ليتولد عن طريق ذلك كميات هائلة من الطاقة وكميات كبيرة من عناصر مشابهة للراديوم ويبدو أن هذا أمر يمكن انجازه في المستقبل العاجل، وسوف تؤدي هذه الظاهرة الجديدة إلى إنشاء قنابل، ومما يقبله التصور إمكانية إنشاء نوع جديد من القنابل لها قوة تدمير كبيرة». [1]

وفي أثناء ذلك، تطورت في أوساط الاستراتيجيين والعسكريين الأمريكيين إستراتيجية ما أطلق عليه آنذاك بالحرب الوقائية؛ كخيار مناسب وخطة إستراتيجية لردع السوفييت عن التفكير في خلق توازن مع الولايات المتحدة عبر تطويرهم للسلاح النووي. وفي هذا الصدد، يمكن استعراض الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية في إطار مواجهة الخصم السوفيتي، ودوافع التخلي عنها في النصف الثاني من الأربعينيات من القرن العشرين.

المطلب الثاني: الحرب الوقائية كإستراتيجية نووية للولايات المتحدة:

تشكل الحرب الوقائية **Preventive War** المرحلة الأولى من مراحل تطور الإستراتيجية النووية الهجومية للولايات المتحدة، ويقع الإطار الزمني لها كنظرية إستراتيجية في الفترة الممتدة مابين عامي **1945**و **1949**، التي إحتكرت فيها ملكية الأسلحة النووية في النظام الدولي. [2]

ساد الاعتقاد في دوائر الخبراء العسكريين والسياسيين المسؤولين عن التخطيط لهذه الإستراتيجية، بأن الإتحاد السوفيتي–وهو الخصم الاستراتيجي والأيديولوجي– كان في طريقه إلى إمتلاك قوة نووية، وحينئذ كان من المتعين على الغرب أن يواجه خطر هجوم نووي محتمل بمبادأة السوفييت، ومن هنا تبلور مفهوم التحرك الوقائي على أنه السعي نحو تدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها. [3]

1– خالد العاني، " بحث حول ألبرت اينشتاين"، جمعية هواة الفلك السورية، متوفر على الرابط :
http://www.saaa-sy.org/pdf/enc_his_einstein.pdf

2– إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص **125**.

3– نفس المرجع، ص **124**.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، أُثيرت فكرة أساسية وجادة تنبئ عن التخوف الكبير من التهديد المتنامي من قبل الإتحاد السوفيتي، والحاجة الملحة لتطبيق الحرب الوقائية فبزوال الخطر المشترك المتمثل في قوات المحور، أصبحت البيئة الدولية تتميز بالتوتر والشكوك بين القوتين العظميين، في ظل سعي كل منهما للحفاظ على تفوق إيديولوجيته وقوته في العلاقات الدولية. بدأ التفكير في شن حرب وقائية أمريكية ضد الإتحاد السوفيتي في مطلع سبتمبر عام **1945** مع إصدار هيئة الأركان المشتركة الأمريكية التابعة للجنة تنسيق الحرب البرية، لمذكرة ينوي فيها طائفة من الجنرالات والقادة السياسيين، شن هجوم وقائي ضد بعض المراكز السوفيتية؛ وذلك قصد الحيلولة دون أن تتطور عسكريا. وقد جاء في المذكرة ما يلي:

«إذا بدا أن العدو على استعداد للحرب، حينئذ يتوجب على الأمة أن تبدي إستعدادها وعزمها على القيام بعمل عسكري فوري وفعال لمنع هجوم على الولايات المتحدة». [1]

إن هذا النوع من التفكير يثبت تفكير الإدارة الأمريكية آنذاك بالعمل العسكري، حفاظا على التفوق النووي **Nuclear Superiority** أمام الإتحاد السوفيتي، ومنع هذا الأخير من الوصول إلى ذلك المركز، حيث جاء في تقرير الجنرال الأمريكي هنري ارنولد **Henri H.Arnold** الذي تم تقديمه لوزارة الخارجية دعوة لشن هجوم وقائي. جاء فيه ما يلي :

«الحماية الوحيدة والأكيدة ضد العدوان تكمن في مواجهته والقضاء عليه، وهذا قبل أن يتم ويصبح عمليا ساري المفعول»[2].

إن أهم المبررات التي إستندت عليها الإدارة الأمريكية آنذاك، في إطار التفكير الجدي لأجل تطبيق خيار الحرب الوقائية كإستراتيجية لمنع السوفييت من الوصول للأسلحة النووية، كانت تشير إلى نزعة الهيمنة والتفوق العسكري والتكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد أن إنتقل ميزان القوى الدولي من الأطراف الأوربية إلى الولايات المتحدة ومنافسها السوفيتي.

---

1 -Karl P. Mueller, Striking First,Preemptive and Preventive War Attacks in US National Security Policy,Rand Corporation,2006,p124, Available at : www.rand.org/pubs/monographs/2006/rnd-MG403.pdf.

2 -Ibid, P124.

تتلخص تلك المبررات الرئيسية في العنصرين الآتيين[1]:

1- أن الالتجاء إلى تنفيذ هذه الحرب، كان يضمن تحقيق إنتصار عسكري ساحق للغرب بأسلحته النووية ضد السوفييت الذي لم يكن يمتلكها .

2- أن التباطؤ في تنفيذ هذه الحرب،كان يوفر الوقت اللازم الذي يتيح للخصم السوفيتي أن يعمل على بناء قوته النووية، وفي هذه الحالة فان وقوع أي صدام نووي مروع بين القوتين الأمريكية والسوفيتية كان يعتبر احتمالا كبيرا.

على الرغم من الدعوات الملحة من طرف رجال السياسة والجيش الموجهة لإدارتي هاري ترومان وإيزنهاور خلال السنوات الأولى للحرب الباردة لشن حرب وقائية ضد السوفييت بحجة تفادي وصولهم للسلاح النووي وامتصاص مخاطره مسبقا، إلا أن تلك الفكرة كانت محل دراسة واسعة آلت إلى الرفض في نهاية الأمر.خصوصا وأنها غير مبررة أخلاقيا؛ أي لا يمكن لدولة نووية أن تشن هجوما ضد دولة غير نووية، مما كان يحتمل – إذا حصل ذلك- أن يسبب عزلة دولية واسعة للولايات المتحدة[2].بالنسبة لترومان، فعلى الرغم من إرتيابه بشأن النوايا العدوانية للسوفييت وطموحاتهم النووية إلا أنه ضمن إتجاهه السياسي القائم أعرب عن عدم موافقته شن هذه الحرب مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بمبادرة الضربة الأولى ضد الخصم مالم يثبت بالدليل القاطع أنها تمثل هجوما مضادا**Counter-Attack** على ضربة في طريقها إلى الوقوع فعلا. [3]

إن هذه الموقف الذي يميل إلى العقلانية بشأن إستخدام القوة العسكرية مبكرا، نبع أساسا من رغبة ترومان في الحفاظ على الأمن القومي، والحيلولة دون وقوع حرب نووية شاملة مكلفة للطرفين، والأكثر من ذلك، تغير الظروف الأمنية والإستراتيجية مع تمكن السوفييت من الحصول على مقدرة الضربة الثانية عام **1949**، أين إتجه الخصم إلى توزيع قوته النووية وتنويع وسائل الردع لتنتهي فترة ما يطلق عليه بالإحتكار الذري الأمريكي **American Atomic Monopoly**.

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص **125**.

2- مرجع سابق، ص **126**.

3 – Harry S.Laver, Preemption and The evolution of America's Strategic Defense », Parameters, Summer2005, p 113, Available at : http://www.carlisl.army.mil/USAWC/Parameters/05summer/contents.htm

المبحث الثاني: سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في إطار التنافس الجيوسياسي خلال الحرب الباردة

إن متغيرات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحولات علاقات القوة بين الفواعل المختلفة، تزاوجا مع بروز الأسلحة النووية كعملة صعبة لقوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي أدت بالسوفييت إلى السعي للحاق بركب التسلح النووي، في إطار تعميق ومسايرة التنافس الجيواستراتيجي مع الخصم الغربي متمثلا في الولايات المتحدة. وفي إطار ضرورة فهم مسار سباق التسلح بين القوتين العظميين كأحد مميزات الحرب الباردة، يتطلب الأمر الإسترشاد بجهود السوفييت لأجل امتلاك القنبلة، ومضاهاتها للخصم الأمريكي.

إن الملامح الأولى لفكرة التسلح النووي السوفيتي، كعنصر من عناصر قوة الإتحاد مقابل الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تثبيت مصادر القوة والتحدي الإستراتيجيين، تعود إلى جملة الأبحاث العلمية الحثيثة التي إنكب عليها العلماء السوفييت خلال المرحلة التاريخية الممتدة من عام 1939 إلى عام 1941، حيث نشر العالمان السوفيتيان ياكوف زيلدوفيتش ويولي خارشوف أبحاث علمية بشأن الذرة وفوائدها في عالم الأسلحة[1] وبدت ملامح البرنامج السوفيتي للتسلح النووي تتضح بعد ذروة الحرب العالمية الثانية، بجهود عالم سوفيتي آخر وهو أيغور فاسيليفيتش بحيث إستعان بخبرات برنامج مانهاتن الأمريكي لتطوير أبحاث الذرة.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي تعجلت أساسا بإستخدام القنبلة النووية ضد اليابان في تفجيرات هيروشيما ونقازاكي، إنتقل البرنامج النووي السوفيتي إلى حالة التأهب القصوى لإنتاج السلاح النووي، وتم تعيين بيريا لافرتيني مديرا له، واعتمادا على البيانات بشأن البرنامج النووي الأمريكي، تمكن السوفييت من إجراء أول إختبار نووي لهم بعد أربع سنوات من عام 1945، في

1 –G A. Gontcharov, 'American and Soviet H-Bomb Development Programmes:Historical Background', Uspekhi Fizicheskikh Nauk, Russian Academy of Sciences, 1996, p1034 available at :
http://fas.org/nuke/guide/russia/nuke/goncharov-h-bomb.pdf

جنوبي الإتحاد السوفيتي سابقا بسيمبيالاتينسك التي تقع حاليا بكازاخستان، بتوقيت الساعة السابعة صباحا من التاسع والعشرون من شهر أوت 1949[1].

لقد فأجا هذا المتغير النووي الجديد الرئيس الأمريكي هاري ترومان وإدارته من الخبراء الإستراتيجيين وإطارات الجيش الذين لم يتوقعوا ذلك، على أساس أن المخابرات الأمريكية سابقا أشارت في تقاريرها إلى أن السوفييت لن يتمكنوا من تطوير سلاح نووي قبل عام 1953، وكان ذلك الحدث أكبر متغير عمل على كسر حلقة الإحتكار النووي الأمريكي، ودخول العلاقات الأمريكية السوفيتية مرحلة تحول كبيرة في الحرب الباردة أطلق عليها إسم الحرب النووية العالمية.

المطلب الأول : سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين:

يعتبر سباق التسلح النووي Nuclear Arms Race أهم إفرازات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي إرتبط بظهور الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وبروز نظام الكتلتين في السياسة الدولية، اللتين تمتلكان كل منهما إمكانات هائلة من القوة النووية، مما أثر في تغيير معالم توازن القوى التقليدي والانتقال به إلى ما أصبح يعرف بتوازن الرعب النووي Nuclear Balance of Terror، والذي يعرف بأنه توازن القوى بين دول تملك الأسلحة النووية، وتلعب فيه هذه الأخيرة عامل ردع فعال لأطراف هذا النظام من الإنخراط في حرب مدمرة[2]، فتوازن الردع النووي بين القوتين العظميين قام على فكرة أن كلا الطرفين يملك وسائل متنوعة من نظم توزيع الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل.

يمكن تقسيم تاريخ سباق التسلح النووي الأمريكي السوفيتي– من الناحية التاريخية – إلى ثلاثة مراحل رئيسية مختلفة؛ بداية من عام 1945 حتى عام 1985: [3]

---

1 -Thomas B.Cochran and Robert S.Norris, "Making the Russian bomb : From Stalin to Yeltsin", Natural Resources Defense Council, Oxford, 1995, pp25-27, Available at : http://docs.nrdc.org/nuclear/files/nuc_01019501a_138.pdf

2– هبة الله احمد خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الدول الغربية: تعاون أم صراع أم توازن قوى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر والتوزيع، 2012، ص 104.

3– عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، عالم المعرفة، 1989 ص ص 96 –97.

المرحلة الأولى؛ ويطلق عليها مرحلة الإحتكار الأمريكي للسلاح النووي إحتكارا مطلقا وأحاديا **American Unilateral Exclusive Nuclear Monopoly** ، والتي إمتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام **1957**.

المرحلة الثانية؛ وهي مرحلة بروز الإتحاد السوفيتي كمنافس مهم للولايات المتحدة في مجال تطوير وإنتاج السلاح النووي، ومن ثم تحويل الإحتكار النووي إلى إحتكار ثنائي، مع إستمرار إحتفاظ الولايات المتحدة بتفوق كمي ونوعي خلال هذه المرحلة الثانية التي إنتهت عام **1975**.

المرحلة الثالثة؛ وهي المرحلة الأخيرة في أدبيات الإستراتيجية والأمن النووي الدولي، وهي المرحلة التي صعد وعزز فيها الإتحاد السوفيتي قدراته وإمكاناته النووية، وإستطاع في فترة قياسية أن يحقق التوازن والتعادل النووي الشامل مع الولايات المتحدة. وتستمر هذه المرحلة بالرغم من إصرار الولايات المتحدة المتجدد على تحديث ترسانتها النووية، وإعلانها عن مبادرة حرب النجوم(*) .

على خلفية الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب وتصاعده، تسارعت وتيرة سباق التسلح في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها، والإتحاد السوفيتي وحلفائه، مما تحول إلى سياسة وإستراتيجية حاملا لمضامين أمنية، أدت في النهاية إلى النتائج التالية :

1–تطوير الإستراتيجيات العسكرية للدول خاصة القوى العظمى .

2–دفع الدول الأخرى للسعي لإمتلاك الأسلحة النووية خوفا من تهديد العملاقين، وفي هذا الصدد يقول وزير الدفاع الأمريكي خلال الستينات روبرت مكنامارا**R.Macnamara** أن "

*– حرب النجوم **Star wars**: يشير هذا المصطلح إلى الإستراتيجية النووية الأمريكية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان **R.Reagan**في مارس عام **1983**، والقائلة بإمكانية تطوير أسلحة يمكنها بفعالية بالغة التصدي لأي هجوم نووي بالصواريخ العابرة للقارات، وتدميرها قبل وصولها إلى هدفها النهائي، ويعتبرها الكثير من الباحثين آخر التطورات في سباق التسلح النووي بين الشرق و الغرب خلال الحرب الباردة. مأخوذ من المرجع: – عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، عالم المعرفة، **1989**، ص ص **104–105**.

تاريخ البرامج النووية في دول مثل الصين والهند وباكستان وحتى فرنسا جاء نتيجة التهديد النووي للدول غير النووية، بحيث أصبح دافعا لها لإمتلاك أسلحة نووية ". [1]

3- تطور مفهوم الرعب النووي والتدمير المتبادل المؤكدMAD* ، وهذا يعتبر إنعكاسا لسلسلة مسارات التسلح المتنوعة بين القوتين العظميين في مختلف أنواع الأسلحة خاصة الإستراتيجية منها. ويقوم هذا المفهوم على ثلاث عقائد أساسية[2]؛ أولها؛ أن القوات النووية الأمريكية يجب أن تصمم من أجل الردع ردا على هجوم نووي سوفيتي خاصة إذا تمثل في الضربة الأولى، ثانيها؛ أن القوات الأمريكية يجب أن تكون مبتكرة وتعمل بدقة بحيث يتوجب أن يكون مثل هذا الردع بمثابة القضاء على عدد معتبر من السكان السوفييت. كما أن نفس المقدرة على إبادة السكان الأمريكيين يجب أن تكون مضمونة للحكومة السوفيتية، وثالثها؛ أن تكون القوة الإستراتيجية مكشوفة بقدر الإمكان لأنها يجب أن تكون مستعدة للإطلاق الفوري.

وقد ثبت هذا المفهوم عمليا من خلال بؤر التوتر والأزمات التي عرفها الصراع الثنائي خلال الحرب الباردة، وأحسن دليل يثبت ذلك أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962. [3]

المطلب الثاني: تطور العقائد الإستراتيجية النووية الأمريكية – السوفيتية:

لقد أدى تطور الأسلحة النووية الأمريكية والسوفيتية إلى إبتكار الإستراتيجيات الأمريكية السوفيتية القائمة على مكانة هذه الأسلحة ودورها في رسم مراحل مختلفة، يعكس إختلاف ظروف العلاقات الدولية، وقد تعددت لتأخذ صوراً مختلفة أبرزها ما يلي:

1- روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، عمان، دار الشروق،1991.

*- MAD: هو مختصر للعبارة الانجليزية Mutual Assured Destruction، يشاع استخدامها في التحليل الاستراتيجي الدولي خلال الحرب الباردة للإشارة إلى السياسات الأمريكية المرتبطة بالردع النووي، فيقصد بها الوضع الذي تكون فيه الأطراف متساوية المقدرات الهجومية الكافية للتهديد بتدمير أراضي الطرفين بمستويات تدمير لا يمكن قبولها من ناحية عقلانية. وهناك من يستعيض هذا المصطلح بآخر أدق ألا وهو : Mutual Vulnerability مأخوذ من المرجع: Graham Evans and Jeffrey Newnham, The penguin Dictionary of International Relations,Penguin Books,England, 1998,p312.

2- محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص ص 290-291.

3 -Pascal boniface et Barthélémy, le Monde Nucléaire : Arme Nucléaire et Relations Internationales Depuis 1945,Paris, Armand Colin,2007,PP 82-85.

إستراتيجية الاحتواء Containment Strategy؛ تعتبر أول إستراتيجية نووية ظهرت في الولايات المتحدة خلال الفترة مابين 1945 و 1953، حيث إستجابت لمبدأ الاحتواء الذي وضعه الرئيس الأمريكي هاري ترومان، معتمدة على القوة الإستراتيجية للطيران الأمريكي و قدرتها على تدمير الإتحاد السوفيتي بالقنابل الذرية تدميرا كاملا وذلك في سبيل تحقيق آثارها الرادعة[1]. غير أنها لم تعمر طويلا، فقد كسر الإتحاد السوفيتي الإحتكار الأمريكي للقوة النووية، بتفجير القنبلة الذرية في الثالث والعشرين من سبتمبر عام 1949 والقنبلة الهيدروجينية في الثالث عشر من شهر أوت عام 1953. مما دفع الإدارة الأمريكية آنذاك إلى إعادة النظر في أسس ومفاهيم إستراتيجيتها المعتمدة.

إستراتيجية الإنتقام الشامل Massive Retaliation Strategy؛ ظهرت هذه الإستراتيجية في الفترة الأولى لحكم الرئيس إيزنهاور، وذلك على يد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في بداية الخمسينات، والتي تتضمن إستراتيجية الردع النووي بالرد الشامل بالقضاء على العدوان السوفيتي بكل ماهو موجود من السلاح النووي. وقد تم تصميم هذه الإستراتيجية للإيفاء بحاجات الردع نظرا للمزايا التكنولوجية التي كانت الولايات المتحدة تتفوق بها على خصمها السوفيتي، وعلى وجه الخصوص مقدرات القذف الإستراتيجي الهجومية[2]Offensive Bomber Capabilities و كان هدفها حمل الخصم على الإستسلام وفرض إرادة النصر عليه وهي بمثابة تصحيح للأخطاء ونقاط الضعف في تطبيق سياسة الإحتواء، إلا أنها في النهاية لم تدم طويلا نظرا لتسريع السوفييت لبرامج نووية بعد أزمة كوبا. [3]

إستراتيجية الرد المرن Flexible Response Strategy:

وهي الإستراتيجية التي طبقتها الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات من القرن العشرين وقد تم ابتكارها لأجل تنويع وسائل الردع والقتال بالدرجة التي تتيح للولايات المتحدة ردع هجوم

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 182.

2 -Graham Evans and Jeffrey Newnham, op cit, p 319.

3 -Pierre de Senarclens et Yohan Ariffin, la Politique Internationale : Théories et Enjeux Contemporains, Armand Colin,5éd, Paris,2006.P59.

شامل على القارة الأمريكية وأيضا إحباط جميع أشكال التهديد والإبتزاز النووي، سواء كانت هذه نووية أو تقليدية، إستراتيجية أو تكتيكية، مثل بناء قوات مجهزة بالصواريخ الإستراتيجية بهدف توجيه ضربات قاضية للعدو وحتى لو بعد وقوع هجوم نووي من جانبه، وقد اقتنع الرئيس الأمريكي جون كينيديJ.Kennedy بهذه الإستراتيجية وبلورها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا* لأهميتها في استيعاب صدمات الضربة الأولى، ثم الرد الإنتقامي على العدو بما يضمن تدميره.

إستراتيجية التدمير المؤكد Assured Destruction Strategy؛ تطورت هذه الإستراتيجية عام 1965 لما قدم وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمارا تصورا لما يجب أن تكون عليه إستراتيجية الدفاع الأمريكي في مواجهة التهديدات المتصاعدة للإتحاد السوفيتي والصين أيضا، بعد لحاق هذه الأخيرة بركب الدول النووية، فكان رأيه متمثلا في أن الولايات المتحدة يتحتم عليها تعزيز مقدرتها على الرد بالضربة الثانية إلى أقصى حد، وذلك من خلال الإحتفاظ بقوات قادرة على تدمير كل الطاقات العسكرية والمدنية لكل من الخصمين السوفيتي والصيني. بينما يمكنها التقليل من حدة الدمار الذي يمكن أن تتعرض له الولايات المتحدة وحلفائها في حالة حرب نووية شاملة، وقد قامت هذه الإستراتيجية على الإعتبارات التالية[1]:

1/ أن القدرة على التدمير الشامل يمكن أن تشكل رادعا حاسما لأي هجوم جديد على الولايات المتحدة وحلفائها، لأنها تجعل العدو يفكر في التدمير الذي سيطاله.

2/ أن إستراتيجية التدمير الشامل هي إستراتيجية ممكنة التطبيق Feasible Strategy، حيث أنه من السهولة بمكان إفناء مدن العدو عن القضاء على صواريخه.

*-الردع المتدرج هو المفهوم السائد للإستراتيجية الأمريكية خلال الستينات، التي رسم معالمها مكنمارا والتي تقوم على الرد على كل اعتداء بسلاح مشابه له وليس على التهديد المباشر بالسلاح الذري لدى كل خلاف ينشا بين القوتين العظميين كما كان الأمر متبعا إبان إدارتي ترومان و إيزنهاور وذلك يقضي بالاهتمام بجميع الأسلحة ابتداءا من الأسلحة التقليدية حتى الصواريخ التقليدية، مأخوذ من المرجع: أدونيس العكرة، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية:أمثولات من الحرب الباردة، بيروت، دار الطليعة ، 1981، ص 76.

1 – إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 191-192.

3/ أن تحديد الأهداف يعتبر أكثر إستقرارا وأقل ميلا إلى زيادة حدة سباق التسلح، فهذه الإستراتيجية قد تكون من العوامل الدافعة إلى نزع السلاح أو على الأقل الدخول في إتفاقيات للرقابة على الأسلحة Arms Control، أكثر مما هو الحال في ظل الإستراتيجية الخاصة بحصر نطاق التدمير.

لم يبق الاتحاد السوفيتي مكتوف الأيدي تجاه الإستراتيجيات الأمريكية التي ضمتها منظومة الردع النووي الأمريكي، بإعتبارها وسيلة لمنع الحرب، لا غاية في حد ذاتها. حيث إعترف بأهمية الأسلحة النووية كعنصرا أساسيا في عملية التخطيط الإستراتيجي. و ذلك على لسان الرئيس السوفيتي سابقا خروتشوف، في منتصف الخمسينيات وعقب وفاة الرئيس ستالين عن ذلك كما يلي[1]:

« أن القدرات العسكرية اللازمة لردع أي عدو محتمل عن المغامرة بهجوم نووي، لا يمكن أن تتماثل مع تلك القدرات المطلوبة لمحاربة عدو حقيقي في حرب نووية. فالحد الأدنى المطلوب لمنع الولايات المتحدة من ضرب الإتحاد السوفيتي بالأسلحة النووية، هو تملك أسلحة نووية على نطاق يكفي لإلحاق تدمير أكبر بالولايات المتحدة نفسها».

فهو تبنى إستراتيجيات نووية لمجابهة خطر التدمير النووي.[2] فقد قام بتطوير القنبلة الحرارية كرد فعل على أول تجربة أمريكية على القنبلة الحرارية أو ما يسمى بالقنبلة القذرة. وذلك يدخل في قاموس الإستراتيجية ضمن نموذج الفعل ورد الفعل* لفهم حالة التسلح الأمريكي السوفيتي خلال الحرب الباردة.

---

1 – نفس المرجع، ص 200.

2 – Pierre de Senarclens and Yohan Ariffin, Op.Cit, PP 72-73.

***- نموذج الفعل ورد الفعل Action Reaction Model: يعتبر نموذجا واقعيا لتفسير ظاهرة التسلح، ويركز على الافتراض القائل بان شروع دولة ما في تطوير أسلحتها يخلق إدراكا بالخوف لدى دولة ثانية مما يجعلها تتحرك تحركا مضادا بتطوير أسلحة في وجه الدولة الأولى، مما يخلق المعضلة الأمنية في سلسلة الفعل و رد الفعل، مأخوذ من المرجع :**

Jean pascal zanders, 'Armament and Disarmament in a Changing Security Environment' available at :
http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/political_science/shared/political_science/1869/IHEID-Armament-Dynamics-W02-Armament-Theories.pdf

تكرر نمط الفعل ورد الفعل في معظم مجالات سباق التسلح بين القوتين العظميين خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ففي عام 1961، طورت الولايات المتحدة أول غواصة نووية تحمل صاروخ عابر للقارات، وكان الرد السوفيتي على ذلك متمثلا في إنتاجه أول صاروخ عابر للقارات عام 1968، وهو ما لم تتمكن الولايات المتحدة من مجاراته، إلا بعد مضي أربع سنوات[1]، ومن جهة ثانية، حاول الإتحاد السوفيتي السابق الوصول مع الولايات المتحدة إلى إتفاقيات لتأكيد مصداقية الردع النووي وعدم دفعه بالإنتقال إلى الإستخدام الفعال. وهو من جهة ثالثة، حاول تحقيق ما أُصطلح على تسميته بالإستقرار الإستراتيجي، لغياب التهديد بإستخدام السلاح النووي. لجأت القيادة السوفيتية إلى تطوير ترسانتها النووية وإنتهاج إستراتيجيات ضمن المراحل التالية:

في المرحلة الأولى؛ تم تبني خطة الدفاع المباشر، وتتضمن العمليات العسكرية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية وفقا لمبدأ الدفاع الأمامي فقط.

في المرحلة الثانية؛ تم الإنتقال إلى فكرة اللجوء إلى التصعيد، وفيه يتم الإستخدام الجزئي للأسلحة النووية، خاصة التي تطال الإنسان والمواقع العسكرية والإدارية والعسكرية الهامة.

في المرحلة الثالثة؛ اتجهت الإستراتيجية السوفيتية نحو مبدأ الرد النووي الشامل عبر إستخدام الأسلحة النووية متوسطة المدى وبعيدة المدى ومتعددة الأهداف، ويرغم الخصم على الإستسلام وفرض إرادة النصر عليه[2].عموما، يؤخذ على إستراتيجية الردع النووي السوفيتية أنها عانت من مشكلتين، وهما:

1- إنهاك اقتصاديات البلاد من اجل المزيد من سباق التسلح.

2- تخلف مستويات الأداء التكنولوجية مقارنة بالولايات المتحدة، وهو الأمر الذي حاول الفكر الإستراتيجي السوفيتي تعويضه عن طريق التفوق الكمي. [3]

1- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق.ص 92.

2- راجع هذه النقاط الأساسية من الإستراتيجية النووية السوفيتية السابقة في كتاب إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 200-202.

3- رعد سعد سلمان، " استراتيجيه الردع النووي"، بلادي،العدد 57، جوان 2014، ص 55.

يمكن القول أن المسار الذي سلكه تطور التسلح النووي بين القوتين العظمتين مر بعدة مراحل لكل منها خصائصها النوعية المتميزة، بداية من مرحلة الإحتكار الأمريكي للأسلحة النووية (1945-1949)، ثم مرحلة التفوق(1949-1954) مروراً بمرحلة التكافؤ النووي التقريبي، وصولاً إلى مرحلة فجوة الصواريخ التي تفوق فيها الاتحاد السوفيتي لفترة من الزمن إلى مرحلة التسلح النووي فيما وراء نقطة التشبع؛ أي إستراتيجية القدرة على التدمير بالضربة الأولى. [1]

إن أخطر بعد في صراع الشرق والغرب إبان الحرب الباردة، هو البعد العسكري عموماً والنووي على وجه الخصوص. وذلك نظرا للمخزون النووي الهائل الذي كان يمتلكه الطرفين واستمرارهما في تطويره بصفة تبعث على الخوف من التدمير الشامل، فسباق التسلح النووي إبان الحرب الباردة أدى إلى ولادة مخاوف ليست أمريكية-سوفيتية فحسب، وإنما عالمية شاملة وأهمها نذكر :

1/ إستمرار إنتشار السلاح النووي في العالم؛ أصبحت الدول النووية الكبرى أول من يدور في حلقة دائرية مفرغة لسباق التسلح النووي. فكلما تطورت أسلحة نووية جديدة وتضاعف عددها، إزداد إحساس دول الشرق والغرب بالخطر النووي وعدم الأمان. وهذا بدوره يغذي سباق التسلح من جديد، كما يزيد من رغبة وحاجة هذه الدول لحيازة العديد من الأسلحة النووية. من خلال دورة مستمرة من المخاوف وردود الأفعال وتستمر هذه الأخيرة في البقاء، مادامت تؤدي وظيفة الردع.

ويعبر عن هذه الحقيقة الكاتب جوزيف كاميللري مؤلف كتاب أزمة الحضارة في الفقرة التالية:

«حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة العسكرية في ترساناتها إلى حد يكفي لإخافة العدو وردعه. لكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة، يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وبالتالي يؤدي إلى سباق تسلح عنيف لا نهاية له » [2]

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 115.

2- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 79

2/ خطر حرب نووية شاملة؛ إن تزايد التنافس بشأن التسلح النووي الثنائي، كان يبشر بخطر فتح مواجهة نووية شرسة في أية مناسبة سانحة. بحيث يمكن أن تجعل الإعتبارات النووية تتحكم في مجمل العلاقات الدولية، خاصة مع إستخدام الأسلحة بالطرق التالية:

- **سوء التقدير Miscalculation.**
- **سوء الفهم Misunderstanding.**
- **خطأ فني غير مقصود Accidental Technical Error.**

تعتبر الحرب بطريق الخطأ من أكثر المخاوف التي برزت خلال فترة الحرب الباردة، في ظل التنافس الإستراتيجي بالأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي سابقا، وقد إستمرت بنفس الوتيرة بعد زوال تلك الفترة، ما دامت خطورة إستخدام القنبلة النووية لا تزال تشغل أذهان صناع القرار في الدول الحائزة لها، ويبرز تهديد هذا النوع من الحرب في النقاط التالية [1]:

أولا؛ تهديد مواجهة إنتحارية بين القوى الكبرى قد يفضي إلى كارثة تتهدد مصير البشرية وذلك في حالة وقوع حرب بطريق الخطأ.

ثانيا؛ إن التعقيد التكنولوجي الهائل في وسائل الحرب النووية ونظم حملها وتوجيهها، يزيد من إحتمال حدوث خطأ فني، مما قد يتعذر تفاديه في الوقت المناسب.

ثالثا؛ إن الإتجاه نحو إتساع دائرة حيازة هذه الأسلحة المتطورة والمعقدة بواسطة عدد كبير من الدول، يرفع هو الآخر من إحتمال وقوع الحرب بطريق الخطأ، وذلك نتيجة حداثة خبرة هذه الدول بذلك النوع من الأسلحة، وعدم قدرتها على التصرف بالسرعة المطلوبة في مواجهة مثل هذه الطوارئ التي يحتمل وقوعها بشكل دائم.

إن اتخاذ القرارات بهذا الشكل، أمكن أن يحول علاقات الدول خاصة خلال الخمسينيات والستينيات إلى كارثة نووية مفتوحة، خاصة وأن القرار كان حكرا على القوتين العظميين اللتين تمتلكان فعليا أمر إبقاء أو إفناء العالم. وذلك أدى إلى شيوع مفهوم الحرب الذرية و حافة الحرب

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 155.

Brinkmanship*. وفي هذا الصدد يمكن الإستشهاد بأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 ما بين القوتين العظميين؛ أي الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، بإعتبارها أشد أزمة في فترة الحرب الباردة، وأقرب لحظة للوصول إلى الحرب النووية. (1)

3/ التخوف البشري من الآثار النووية؛ إن التنافس النووي لم يكن مؤثرا تأثيرا سلبيا على إدراك الدول وصناع القرار فقط، وإنما امتدت آثاره إلى حد كبير لتشمل المجتمعات، فقد تحولت الأسلحة النووية والتهافت لأجل تطويرها وإحداث التفوق فيها، إلى هاجس الإنسان بشأن بقائه والحضارة عموما، وهذا ما أُطلق عليه بهاجس الفناء الجماعي Mass Annihilation؛ أي أن البشرية أصبحت بأسرها في مأزق وجودي محير Puzzled Existential Dilemma، فالأفراد في مختلف مناطق العالم على إختلاف انتماءاتهم الدينية والإجتماعية والسياسية، معنيون مباشرة بالحرب النووية لأنهم سيكونون حتما أول ضحاياها.

من خلال تتبع مسار التسلح النووي بين القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة، خصوصا بين العملاقين الأمريكي و السوفيتي، أمكن فهم تطور ظاهرة الانتشار النووي و انعكاساتها على مستقبل الظاهرة في ظل جذب دول أخرى للحصول على التكنولوجيا النووية، تحصينا لنفسها من الأخطار والتحديات الأمنية الخارجية، هذا بالرغم من الجهود السياسية و القانونية المبذولة لكبح الانتشار النووي باعتباره أحد أهم التهديدات الناشئة عن نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتجددة الأبعاد في أعقاب الحملة العالمية لمحاربة الإرهاب عبر القومي، وذلك عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

***– سياسة حافة الحرب:أنتجت إستراتيجية الردع النووي هذا المصطلح السياسي العسكري الجديد، وهو يعني ممارسة سياسة التهديد بشن حرب ذرية ثم التراجع عنها في آخر لحظة، وذلك في إطار ابتزاز تنازلات من الخصم، مأخوذ من المرجع: جمال عبد الملك، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بيروت، دار الجيل، 1988، ص 171.**

1– أمجد جهاد عبد الله، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية–الروسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2001، ص 45.

المبحث الثالث: إتساع ظاهرة الإنتشار النووي و مبررات تأسيس معاهدة منع الإنتشار النووي 1968

إن الكثير من تنبؤات الإدارة الأمريكية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كانت قائمة على التخوف من فسح آفاق الإنتشار النووي لدى دول أخرى. و بذلك بدأت الجهود الدولية والأمريكية بالأساس لمنع وقوع الأسلحة النووية في يد عدد كبير من الدول، خوفا من حدوث التدمير النووي الشامل. وهذا الواقع تطلب وضع أسس لإستراتيجية منع إنتشار الأسلحة النووية **Nuclear Non-Proliferation**.

تعود أولى الجهود المبذولة في سبيل محاربة انتشار الأسلحة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعا أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1946 إلى مراقبة دولية من أجل التحكم في أسلحة الدمار الشامل[1]، غير أن مخطط باروخ *Baruch الذي اقترحته الولايات المتحدة للرد على هذا الطلب لم يلاق قبولا من طرف الاتحاد السوفيتي، وذلك لأسباب إستراتيجية متمثلة في أن تقديم المخطط كان في زمن الإحتكار الأمريكي النووي، إذ لم يكن الإتحاد السوفيتي قد توصل إلى إنتاج هذه الأسلحة بعد[2].

وفي عام 1953 قدم إيزنهاور مخطط الذرة من أجل السلام **Atoms for peace** الذي اقترح فيه تعاونا دوليا واسعا في مجال الطاقة النووية في مقابل مراقبة من قبل الأمم المتحدة، هذه المبادرة أفضت فيما بعد إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957[3]. وفي نفس العام

1- برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 150.

*- مخطط باروخ **Baruch Plan**: هو مشروع تقدمت به الولايات المتحدة إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في 14 جوان 1946، تعود تسميته إلى برنارد باروخ المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة آنذاك، يقوم على فكرة نزع السلاح من خلال التحذير من الأخطار الفظيعة التي ستنتج عن إستخدام الطاقة الذرية وتوجيهها في غير الأغراض السلمية، واقترن ذلك بالدعوة إلى إنشاء هيئة دولية لأغراض التنمية السلمية، مشتملة على مهام الرقابة على كل الموارد و المنشات الفنية والتكنولوجية التي يعتمد عليها إنتاج الطاقة الذرية، مأخوذ من المرجع: إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1979، ص 264.

2 – Hocine Meghlaoui, Op.Cit, P30.

3- برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 151.

اقترحت الدول الغربية على الأمم المتحدة منع إنتقال التكنولوجيا النووية بين البلاد التي تمتلك هذه التكنولوجيا والبلاد التي لا تمتلكها.

يبدأ العصر النووي الثاني على خلفية القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع والذي يقترح عقد اتفاقية دولية لمنع إنتشار السلاح النووي، الذي كان سبيلا نحو التوقيع على معاهدة منع الإنتشار النووي عام 1968، والتي دخلت حيز التطبيق عام 1970، إلى جانب معاهدة الصواريخ المضادة عام 1972، وينتهي في حدود عام 1992 عبر سلسلة من التطورات الايجابية، يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

أ/ إنضمام فرنسا والصين إلى معاهدة منع الإنتشار النووي.

ب/ عقد الكوريتين الشمالية والجنوبية لإتفاقية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

ج/ التوقيع على بروتوكول ليشبونة؛ الذي يتضمن تنظيم إنضمام الدول السوفيتية السابقة أوكرانيا، كازاخستان وبيلاروسيا إلى معاهدة منع الإنتشار النووي، بوصفها دولا غير نووية.

د/ عقد اتفاقية ستارت الثانية**Start 2**.

يعتمد منع الإنتشار النووي آنذاك على مجموعة من الضوابط السياسية، وأولى تلك الضوابط وأهمها هي معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، التي يعود تأسيسها إلى تضافر عاملين أو مصدري قلق رئيسيين في بداية الستينات من القرن العشرين[2]:

1-التخوف من أن يفضي إنتشار الأسلحة النووية إلى زيادة مخاطر إندلاع حرب نووية عبر تسلسل التحالفات، وهنا تفسر رغبة الإتحاد السوفيتي في الحيلولة دون إمتلاك ألمانيا للقنبلة النووية.

1 -Ariel E. Lévite, Op.Cit., p14.

2- برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 153.

2- التخوف من أن يزيد الإنتشار من صعوبة نزع السلاح النووي، وهو مرتبط أساسا بالدول المحايدة أو غير المنحازة، وكذا التوافق المبدئي في مصالح القوتين العظميين الذي أدى إلى إبرامها.

كانت المشكلة الملحة التي واجهها المجتمع الدولي منذ أواخر الخمسينات، تتمثل في كيفية التصدي لأخطار الإنتشار النووي من خلال إتخاذ تدابير دولية فعالة، طالما أن النزع الكامل للأسلحة النووية لم يكن ممكنا، كما أثبتت ذلك مباحثات نزع السلاح بين الطرفين السوفيتي والأمريكي في نطاق الأمم المتحدة، والتي استغرقت حوالي عشر سنوات، حتى أمكن في نهاية المطاف التوقيع على المعاهدة المعروفة التي تمنع هذا الإنتشار في جوان 1968،[1] والتي بدا مفعولها يسري منذ مارس 1970، وهو من أبرز النتائج الإيجابية في مجال الرقابة على التسلح خلال العصر النووي كله.

المطلب الأول: معاهدة منع الإنتشار النووي:(NPT) المضمون والأبعاد:

تعتبر معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية Non-Proliferation Treaty، من المعاهدات الدولية متعددة الأطرافMultilateral International Treaty، وهي وليدة مفاوضات حثيثة في فترة ما بين 1957 و 1968 التي أولت إهتماما لتنظيم إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والحيلولة دون مزيد من إنتشار الأسلحة النووية، وفسحت المجال للتوقيع عليها في الفاتح من جويلية 1968 و دخلت حيز التنفيذ في مارس 1970، متميزة عن الكثير من المعاهدات الدولية فيما يلي :

أ- تعتبر حجر الزاوية في نظام منع الإنتشار النووي العالمي، فهي بإتفاق الكثير من المتخصصين في الشؤون النووية، أساس الجهود الدولية الرامية إلى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الإنتشار للأسلحة النووية، بحيث ساعدت على كبح تزايد المخاوف الإقليمية، التي يمكن أن تؤدي إلى إمتلاك قدرة من المتفجرات النووية، وإقامة عراقيل تقنية أمام حيازة الأسلحة النووية.[2]

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 285.

2- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 286.

ب–تتسم بإقترابها من الصفة العالمية تقريبا، نظرا لعدد الدول المنضمة إليها، المقدرة بمائة وتسعون دولة، إلى درجة جعلت منها معاهدة كونية على حد تعبير الباحث الإستراتيجي برونو تيرتري **Bruno Tertrais** إذا فهي أوسع المعاهدات الدولية عضوية. [1]

ج– تمثل أول انطلاقة للجهود الدولية في المجال النووي لضبط التسلح منذ عام **1945** فهي تمثل تجسيد سياسي–قانوني لمقاربة حديثة إقترنت بظهور الأسلحة النووية، خاصة في الولايات المتحدة خلال الستينيات من القرن العشرين، وتطورت بفضل سلسلة المفاوضات الأمريكية – السوفيتية.

تعتبر معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية مقاربة أقل ميلا للطابع العسكري، وأقربها للطابع الواقعي الفني، خاصة إذا تم الإعتراف بأن ضبط التسلح **Arms Control** – وهو أحد أعمدة المعاهدة– يمثل مدخلا أساسيا لتحقيق السلام الدولي. [2]

تقوم المعاهدة على ثلاثة ركائز أساسية :

1/ نزع السلاح **Disarmament**: جاءت هذه المعاهدة لدفع الدول جميعها بما في ذلك الخمس النووية للالتزام بإجراء مفاوضات لأجل التوصل إلى نزع السلاح النووي، وذلك تفاديا لمخاوف تزايد نزعة التسلح لدى الدول النووية وغير النووية مستقبلا.

2/ عدم الإنتشار **Non-Proliferation** : أوحت المعاهدة إلى ضرورة قبول الدول غير المالكة للأسلحة النووية، بعدم البحث لأجل الحصول على الأسلحة أو صنعها، وقبول إجراءات الرقابة على أنشطتها النووية المدنية.

3/ الإستعمالات السلمية للطاقة النووية **Peaceful Uses of Nuclear Energy**:

دعت المعاهدة إلى ضرورة موافقة الدول على الاعتراف بالحق في تطوير الأبحاث المتعلقة بإستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية دون تمييز. وهذه المبادئ تضمنتها أهم مواد المعاهدة[1] وهي كما يلي:

1– برونو تيرتري، مرجع سابق، ص **154**.

2 –Jean-François Guilhaudis, La Maitrise des Armements et le Désarmement, Grenoble ,Office des Publications Universitaires, 2005, p15.

المادة الأولى؛ تضمنت التزامات الدول الحائزة على الأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة تنص على عدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية، وعدم مساعدة أو تشجيع أية دولة من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أو اقتنائها.

المادة الثانية؛ تضمنت إلتزامات الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، والتي تكون طرفا في المعاهدة تنص على عدم قبولها الحصول على الأسلحة النووية أو أجهزة نووية متفجرة أو صنعها.

المادة الثالثة؛ تضمنت تطبيق لنظام الضمانات على الدول غير الحائزة والأطراف في المعاهدة حيث تلزم هذه الدول بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية منها هو التحقق من تنفيذها للإلتزامات المترتبة بموجب المعاهدة، منعا لتحويل إستخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى.

المادة الرابعة؛ تضمنت عدم التمييز بين الدول الأطراف في حقها المشروع في إجراء بحوث وإنتاج الطاقة النووية وإستثمارها والتعاون في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

المادة الخامسة؛ تضمنت إتاحة الفرصة لكافة الدول الأطراف للإستفادة من مزايا التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية.

المادة السادسة؛ تضمنت إلزام كل الأطراف بمواصلة إجراء مفاوضات بحسن نية عن التدابير الفعالة المؤدية إلى وقف سباق التسلح النووي، وبالسعي إلى نزع السلاح العام والكامل.

المادة السابعة؛ تضمنت إمكانية عقد معاهدات إقليمية لإخلاء مختلف المناطق من الأسلحة النووية.

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص **286**.

المادة الثامنة؛ تضمنت حق الدول بالانسحاب من المعاهدة بعد الإعلان عن ذلك قبل ثلاثة أشهر من حصوله إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة وإلى مجلس الأمن. [1]

يمكن القول أن معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية تعتبر وصفة قانونية وسياسية علاجية لمعضلة الإنتشار النووي، خاصة في بعده الأفقي ومخاطر إنتقال الأسلحة وتكنولوجيات صنعها إلى دول غير مسؤولة. فمنذ إكتشاف القنبلة وتجريبها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم تتمكن الدول من ابتكار آليات قانونية دولية لمواجهة مخاطر الإنتشار، مما يجعل معاهدة منع الإنتشار بديلا هاما عن كل الجهود غير الفعالة التي بذلت منذ 1945 . وفي هذا الإطار، يمكن أن نشير إلى بعض فوائد المعاهدة خاصة بالنسبة للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية[2]:

1- تمكين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من الإستفادة من وعد تزويدها بالخبرات والمعدات اللازمة لإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والمدنية، خاصة في المجالات الاقتصادية للتنمية والتطور الإقتصادي-الإجتماعي بالنسبة للدول النامية.

2- منع المزيد من الإنتشار النووي، فهذه المعاهدة عززت معيار عدم الإنتشار تحضيرا لمناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية إلى الحصول على أسلحة أو متفجرات نووية.

3-إنهاء سباق التسلح النووي.

4- تشجيع إستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

بناءا على المواد الأساسية التي تضمنتها المعاهدة، والأهداف التي سعت لتحقيقها، يمكن تلخيص الأهداف التي سعت معاهدة منع الإنتشار النووي إلى تحقيقها، في النقاط التالية [3]:

أ/ إيقاف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية من الدول المالكة لها إلى الدول غير المالكة لها، أي إنشغالها بالمقدرات ومنع إنتقالها، وهذا ما تبين في المادتين الأولى و الثانية.

1- النص الكامل لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، لأجل مراجعة كل المواد التي تضمنتها، مأخوذ من: http://www.iaea.org/Publications/Magazines/Bulletin/Bull104/10403501117.pdf

2- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 191-198.

3 - Graham Evans and Jeffrey Newnham, Op .Cit, p.368

ب/ السماح بمواصلة تحويل التكنولوجيا المتعلقة بتطوير منشآت الطاقة النووية **Nuclear Facilities Power** ولأجل ذلك، عملت الدول الموقعة على إقامة نظام الضمانات.

ج/ مراقبة التوجه أكثر نحو الإنتشار العمودي، من خلال حذو سبيل الدول الموقعة للسعي لإجراء مفاوضات عن حسن نية، بشأن الإجراءات الفعالة لإيقاف سباق التسلح النووي في مرحلة مبكرة من نزع السلاح النووي. وفي هذا الإطار، نصت المادة السابعة من المعاهدة على التشجيع أكثر لأجل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

المطلب الثاني: حالات الإنتشار النووي الأفقي بعد معاهدة منع الإنتشار النووي وسبل المواجهة.

إن أهم ما تمخض عن عقد معاهدة منع الإنتشار النووي عام **1968** – باعتبارها أهم نجاح دبلوماسي في مجال التسلح النووي إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي في إطار إدارة المسألة النووية من الجانبين القانوني والسياسي – هو تحديد بعض المفاهيم الأساسية في اللغة الإستراتيجية النووية، وتقوية قناعات دولية وعالمية أيضا بضرورة منع الإنتشار النووي لعالم ما بعد **1968**، و تفادي توسيع النادي النووي خارج حسابات القوى النووية الخمسة، مثلما تحدد في نصوص المعاهدة. و يظهر ذلك من خلال النقاط التالية :

أولا/ تحديد هوية الدول النووية قانونيا ضمن نصوص المعاهدة:

إن أهم ما تميزت به معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية هو إجماع أعضاءها على حقيقة أساسية مفادها؛ أن الدول التي قامت بإجراء تجارب نووية قبل **1967** تمثل الدول النووية الرسمية **Official Nuclear States** المعترف بها من ناحية قانونية، أي هي الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بدءاً بالولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) بريطانيا، فرنسا والصين[1]. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في مختلف مواد المعاهدة.

1 - Morten Bremer Maerli and Sverre Lodgaard, Op,Cit, p 50.

أما بالنسبة للدول الأخرى؛ فهي غير نووية **Non Nuclear States**، فلا يجوز لها أن تمتلك الأسلحة النووية، خصوصا مع تمرير القوى الكبرى لفكرة إعتبار هذه الأسلحة النووية بمثابة أمرا محظورا *Nuclear Taboo ما عدا الإستفادة من حق استغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية. ويشير الباحثون إلى أن الدول التي انتهكت هذه القاعدة، سواء بصفة سرية أو علنية، تكون قد:

1-اجتازت العتبة النووية **Crossing Nuclear Threshold** ؛ أي أنها استطاعت أن تمتلك مقدرات صناعة السلاح النووي وتطويره تزاوجا مع الإرادة السياسية للقيام بذلك. ويرى الباحث الإستراتيجي برونو تيرتري، أن تعبير العتبة النووية يحيل على مسألتين مختلفتين:

أ/ بلوغ برنامج نووي عسكري معين مرحلة الإكتمال.

ب/ عتبة المصالح التي يشملها الردع النووي، أي وصول الدولة المجتازة لهذه العتبة إلى قناعة بأن أي هجوم نووي على أراضيها الوطنية سيلقى ردا نوويا مثله. (1)

2- دخلت ضمن تسمية الدول النووية المنتشرة أفقيا بعد 1968، أي هي الدول النووية المتسترة على برنامجها النووي ، وغير الشفافة في إظهار مقدراتها الحقيقية **Opaque Nuclear States**. (2)

إسرائيل:

تعتبر إسرائيل من الدول السباقة إلى كسر المنطق القانوني الذي فرضته معاهدة منع الإنتشار النووي المتمثل في تجميد الوضع النووي قانونيا، وغلق السبيل أمام حلقات إنتشارية أخرى. فهي تعتبر أول دولة تجتاز العتبة النووية بعد 1968،و بالرجوع إلى السنوات الأولى

*- المحظور النووي **Nuclear Taboo**: تعود صياغة هذا المفهوم إلى قاعدة سلوكية تحرم استخدام الأسلحة النووية، وبذلك تضع قيودا على الحيازة، احتكاما إلى الإطار القانوني المحدد ضمن معاهدة منع الانتشار 1968،

1-برونو تيرتري، مرجع سابق، ص53..

2 -Eric Lorber,Opaque Nuclear Weapon States :Predicting When and Why They Declare , P54, Available at :
http://csis.org/images/stories/poni/110921_Lorber.pdf

لتأسيسها عام 1948، يتبين أنها سعت للحصول على أسرار الذرة، غير أنها كتمت أطماعها بالوصول إلى مصاف الدول النووية **Nuclear Status**.

ظهرت نية إسرائيل أول مرة في الحصول على السلاح النووي، بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، خاصة مع الدعم الفرنسي لها، والذي تمثل آنذاك في مساعدتها على بناء مفاعلات نووية وتجهيزها بالمواد الأولية، ناهيك عن إستفادتها من المساعدات المالية المقدمة من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة حيث وقعت عام 1955 اتفاقا مع برنامج الذرة من أجل السلام[1] ، الذي أسسه الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور، بهدف ضبط حدود إستغلال الطاقة النووية، ومنع إنتقال الأسلحة النووية إلى أطراف جديدة. وبموجب هذا الاتفاق زودت الولايات المتحدة إسرائيل بمفاعل صغير للأبحاث أقيم في مركز الأبحاث في نحال سوريك، وألمانيا بالأساس، وبذلك أصبحت القنبلة النووية الإسرائيلية جاهزة في سبتمبر عام 1966. [2]

الهند وباكستان:

إمتدت ظاهرة إنتشار الأسلحة النووية –أفقيا–، إلى منطقة جنوب شرق آسيا، فقد بادرت الهند لإجراء تجربتها النووية الأولى سنة 1974، مشيرة إلى أنه تفجير نووي سلمي. وفي عام 1998، أجرت خمس تجارب نووية لتصبح دولة نووية معلنة ذات قدرات صاروخية هجومية بعد إمتلاكها للصواريخ متوسطة المدى، والتي يمكنها حمل رؤوس نووية يصل مداها إلى الصين وباكستان. هذا إلى جانب العديد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطورت بشكل متلاحق، ضمن ترسانات الدولتين المتنازعتين.

أما باكستان، فقد تأثرت بسياسة التسلح الهندية معتبرة إياها دافعا إستراتيجيا وأمنيا ملحا لمجاراتها والسعي إلى إمتلاك القنبلة التي تمت صناعتها في نهاية الثمانينيات، إلى جانب قدراتها

1– فرانك بارنابي، مرجع سابق، ص 21.

2– محمود شيت خطاب، العسكرية الإسرائيلية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر،1968 ،ص 269.

الصاروخية المتطورة، سعيا لتحقيق إستراتيجية الردع النووي[1] . وبذلك فإنها إجتازت فعليا العتبة النووية، لتدخل النادي النووي بإعتبارها أعضاء جدد لفترة ما بعد معاهدة منع الإنتشار النووي[2].

كوريا الشمالية:

تعتبر كوريا الشمالية من الدول الطامحة نوويا* التي بلغ برنامجها النووي مرحلة الإكتمال في التسعينيات من القرن العشرين، وقد أثارت خططها النووية هاجس الإنتشار النووي الأفقي لما بعد 1968، خاصة بالنظر إلى وقوعها بين خمسة دول نووية وشبه نووية، وعمق طموحاتها النووية كجزء هام من برنامج سياستيها الداخلية والخارجية منذ فترة زمنية طويلة تتحدد معالمها بدقة في طور التسعينيات من القرن العشرين

إيران:

تمثل إيران من الدول الساعية لتطوير برنامج نووي قوي في المنطقة الخليجية–الشرق أوسطية منذ الخمسينيات من القرن العشرين عبر تعاونها مع فرنسا، وتصنف ضمن الدول التي تمثل خطرا على الأمن الدولي عبر إستغلالها فرصة برنامجها للضغط على الدول الغربية، مقابل تنازلات سياسية واقتصادية، فهي وقعت على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، و تصر أن مفاعلاتها تستعمل لأغراض سلمية فقط[3].

---

1 –Michael Krepon, Pakistan's Nuclear Strategy and Deterrence Stability, Available on : http://www.stimson.org/images/uploads/research/pdfs/Krepon_Pakistan_Nuclear_Strategy_and_Deterrence_Stability.pdf

2 -Hocine Meghlaoui, Op.Cit, pp 42-44.

*- The Nuclear Aspirant: تعرف بأنها الدولة التي تملك رغبة في امتلاك مقدرات نووية، وتختلف عن الدول المارقة في كون أن هذه الأخيرة قد تقدمت بشكل كبير في اتجاه تحقيق ذلك الغرض مثل إيران و سوريا سابقا، مأخوذ من المرجع:

Robert P.Haffa and Others, Deterrence and Defense in The Second Nuclear Age, Analysis Papers, USA,Northrop Grumman, 2007, p 10, Available at: http://www.northropgrumman.com/AboutUs/AnalysisCenter/Documents/pdfs/Deterrence-and-Defense-in-seco.pdf

3– خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، 2007، ص 405.

يجمع الباحثون بين إيران و كوريا الشمالية ضمن الدول المنتشرة أفقيا بعد الهند وباكستان والتي تثير قلقا كبيرا على صعيد علاقتها بالجماعات الإرهابية، وكونها مصدرا لتصدير التكنولوجيا النووية الخطيرة وعواقب ذلك على مستقبل الأمن النووي وترتيبات منع الإنتشار، التي تجسدت ضمن آليات عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع الإنتشار**NPT**.

هناك فئة أخرى من الدول التي استطاعت أن تنجح في تطوير برامجها النووية لدرجة اكتساب القدرة التقنية على إنتاج قنبلة نووية، أي أنها فئة الدول التي كانت تمتلك أسلحة نووية غير أنها تخلت عنها في إطار التزاماتها القانونية بعد توقيعها على معاهدة منع الإنتشار النووي،متمثلة في جنوب إفريقيا، الأرجنتين والبرازيل، التي يسميها بعض الباحثين بالدول التائبة **Etats Repentis du Nucléaire**[1] أو المتخلية عن السلاح النووي بعد إمتلاكه في مرحلة سابقة **Les Post-Nucléaires**،نظرا لاعتبارات أمنية ودولية عديدة، مع أنها تحتفظ بمقدرات نووية عالية.

ثانيا/ تحديد الالتزامات و الواجبات المنوطة بالدول النووية وغير النووية :

إشتملت معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية على عدد من التعهدات الرئيسية بالنسبة للدول النووية و غير النووية ومنها:

ا–تتعهد الدول النووية الأطراف في المعاهدة بعدم تمكين دول غير نووية بهذه الأسلحة النووية، وذلك باعتباره التزاما أخلاقيا، قبل أن ينطوي تحت راية الإلتزامات السياسية والقانونية.

ب–تعهد الدول غير النووية بالإمتناع عن الحصول على هذه الأسلحة، لأجل تنفيذ رسالة المعاهدة نصا وروحا. [2]

وفي سبيل تحقيق هذه الواجبات، تتعهد الدول الأطراف بالتفاوض من أجل إيقاف سباق التسلح النووي ضمن مقاربة السلام المتحقق بنزع السلاح، و الكف عن إنتاج الأسلحة وتطويرها

---

1 – la Prolifération Nucléaire : Une Approche Moins Conventionnelle, Esquisses Stratégiques, Société de Stratégie, Disponible sur : http://www.societestrategie.fr/pdf/ca03txt11.pdf

2– إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص **285–286**.

كما ونوعا، خاصة مع تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة مخاطر الإنتشار النووي بعد عام 1968.

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم الفواعل التي تأسست بعد ظهور الأسلحة النووية في إطار تجسيد وإنجاح التعاون النووي، فهي تعمل من أجل الأمن والحث على الإستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، ويعود تأسيسها إلى أولى الجهود المبذولة في سبيل محاربة إنتشار الأسلحة النووية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،وذلك حين قدم الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور مخطط الذرة من اجل السلام **Atoms for Peace** بتاريخ 8 ديسمبر 1953 الذي اقترح فيه تعاونا دوليا واسعا في مجال الطاقة النووية في مقابل مراقبة الأمم المتحدة،[1] نظرا لغياب نظام تحقق عالمي و فعال ،وهذا الإقتراح القانوني إنما كان وثيق الصلة بظروف هامة جدا، يمكن ذكرها فيما يلي:

1- التفجير الهيدروجيني في عام 1953 اعتبر نقلة نوعية في التفكير التسلحي الأمريكي النووي في الوقت الذي قررت فيه الولايات المتحدة إنهاء المرحلة السرية في إنتاج القنبلة الذرية.

2- إعلان الرئيس إيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الرعب النووي اكبر تهديد للحضارة و القيم الإنسانية، وذلك كتلميح سياسي جديد لنهاية عصر الإحتكار الأمريكي النووي، والكشف عن خطورة هذا السلاح الجديد الفتاك.

3- الإعلان الأمريكي عن بداية الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل السلام في إطار المصارحة النووية وتبادل المعلومات بشأن طرق الإستفادة من الذرة في خدمة الأهداف المدنية، وذلك تجسد في مؤتمر جنيف للإستخدامات السلمية تحت إشراف الأمم المتحدة بإعتباره أهم تطور سياسي في المجال الذري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. [2]

في الدورة التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1954، وبعد مناقشات مطولة حول التعاون الدولي لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، صدر قرارها بالإجماع يقضي

1 –François Géré, la Prolifération Nucléaire, Paris, Presse Universitaire de France, Avril 1995,p79.

2- فوزي حماد، " منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة " السياسة الدولية، العدد 120، افريل 1995، ص 51.

بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]،وقد أشار الكثير من الباحثين إلى أن مبادرة الرئيس الأسبق إيزنهاور مثلت نواة ميلاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1957، خاصة وأنه في السنة نفسها إقترحت الدول الغربية على الأمم المتحدة منع إنتقال التكنولوجيا النووية بين البلاد التي تمتلك هذه التكنولوجيا والبلاد التي لا تمتلكها.

تقوم الوكالة على مفهوم المبادلة النووية **Nuclear Barter**، الذي يرتبط بمبدأين أساسيين ضمن مهام عمل الوكالة وهما:

1/ أن تبحث عن زيادة إسهام الطاقة الذرية وتسريع وتيرته في تحقيق السلام، الصحة والإزدهار في العالم برمته.

2/ أن تضمن بقدر الإمكان عدم إستخدام الدول للمساعدات المقدمة لها في الأغراض العسكرية بعيدة المدى. [2]

هياكل و مجالات عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

بالنسبة لمجالات عمل الوكالة، فتتمثل في تعزيز الضمانات والتحقق؛ بحيث تقوم بالتفتيش النووي في مختلف دول العالم، ولأجل التحقق من التجارب النووية، فإن عمل المفتشين يتمثل في التأكد من أن المواد النووية والأنشطة النووية غير مستخدمة لأغراض عسكرية، بناءا على منظومة التحقق والتفتيش، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن إدارة الملفين النوويين في العراق وإيران، كما قرر ذلك مجلس الأمن الأممي. وبهذا فإن الوكالة تعمل عبر محاور متعددة، على منع المزيد من إنتشار الأسلحة النووية.

تتمتع الوكالة الدولية بثلاثة أجهزة تتولى إدارة مهامها المختلفة، وهي كما يلي:

1– سوزان معوض غنيم، النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011، 69.

2 –François Géré, Op.Cit. p82.

1- مجلس الحكام؛ وهو بمثابة هيئة تشكل الجهاز الرئيسي لتحديد و توجيه أنشطة الوكالة، وهو يتكون من خمسة وثلاثون عضوا، وتسيطر عليه القوى العسكرية النووية حتى وإن لم تمتلك حق النقض، وهذا يفسر إستنكار القوى البارزة من العالم الثالث لهذا الجهاز.

2- الأمانة (السكرتارية)؛ وهي الجهاز الثاني للوكالة الدولية الذي يعمل تحت إشراف المدير العام المنتخب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

3- المؤتمر العام؛ وهو الهيئة التي تضطلع بمهمة فحص ودراسة توصيات مجلس الحكام[1].

يمكن تحديد مجالات عمل الوكالة، كما يلي:

التعاون التقني؛ تدعم الوكالة المشاريع التعاونية التي تهدف إلى تحقيق مزايا إجتماعية وإقتصادية ملموسة في البلدان النامية، وتقيم العديد من الشراكات وقنوات تقديم الخدمات والمعدات الخاصة والتدريب وغيرها من أشكال الدعم.

البحث و التطوير؛ تقوم الوكالة بالإشتراك مع المعاهد والمختبرات في جميع أنحاء العالم بتدعيم البحث والتطوير بشأن المشاكل الحيوية التي تواجه البلدان النامية، وتوجيه جهود العمل نحو الغذاء والصحة والمياه والبيئة ومجالات التكنولوجيا النووية والإشعاعية.

الطاقة والكهرباء؛ تقوم الوكالة بمساعدة البلدان على تقييم وتخطيط إحتياجاتها من الطاقة بما في ذلك المنشآت النووية لتوليد الكهرباء، والتشديد على الطرق المبتكرة والمتطورة الحيوية التي تؤدي إلى تلبية زيادة الإحتياجات المتنامية من الطاقة.

تقوم مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نظام الضمانات Safeguards؛ وهي مجموعة الإجراءات التي يتم التحقق من خلالها من عدم إستخدام الدولة لفعالياتها النووية في صناعة أسلحة نووية أو أي نوع من أنواع المتفجرات النووية الأخرى، وذلك طبقا للإلتزامات التي أخذتها على نفسها؛ أي أنها تعد نظام قانوني وفني يرمي إلى ضمان أن المواد النووية والتجهيزات والمشروعات

1 –Ibid,p83.

والخدمات في مجال الطاقة الذرية لن يسهم في خدمة أي غرض عسكري. [1]يقوم نظام إتفاقيات الضمانات على ثلاثة مبادئ :

1–الحصر المادي؛ وهو التأكد من وجود المادة النووية بنفس القدر الذي أعلنت عنه الدولة وبالكيفية التي أعلنت عنها والتي لا تتنافى مع نصوص معاهدة منع الإنتشار النووي NPT حيث يقوم المفتشون عن طريق تفقد المنشآت النووية، وحساب كمية الوقود النووي المستخدم بحيث يتم التعرف على ماذا كانت هذه المنشآت تستخدم في إنتاج أسلحة نووية أم لا.

2– الاحتواء؛ هو تحديد نطاق إنتقال المواد النووية داخل حيز معين؛ أي مراقبة إنتقالها من وإلى أماكن متفق عليها، بعيدا عن تحويلها للإستخدامات العسكرية وتخصيبها لصناعة أسلحة نووية.

3–الرقابة؛ هي عملية التأكد من أن الدولة العضو في نظام التفتيش لا تمارس خداعا من نوع ما فيما يتعلق بالنقطتين السابقتين؛ بمعنى أنها لا تخفي مثلا كميات غير معلن عنها من المواد النووية أو نقل مواد نووية غير مخصبة لكي يتم تخصيبها في أماكن سرية تصبح صالحة للإستخدامات العسكرية. [2]

شاع نظام الضمانات 135 كأحدث نظام بدا العمل به عام 1970 مع بدء دخول معاهدة منع الإنتشار النووي حيز التطبيق، وهو نظام أكثر دقة يقوم على الخطوط العريضة التالية:

ا–إن جميع المنشآت النووية لدى الدولة العضو تخضع للتفتيش من قبل الوكالة، وكذلك فإن أراضي الدولة بالكامل تكون معرضة للتفتيش.

ب–يتم تحديد مواعيد التفتيش مسبقا، وهو ما يسمى بالتفتيش الروتيني، وهو يختلف في طبيعته من دولة لأخرى وفق العديد من العوامل التي ترجح أن هذه الدولة أم تلك لديها الإمكانية أكثر من غيرها للتحول لإنتاج أسلحة نووية، ومن أهم هذه العوامل مايلي:

1– إسماعيل إسماعيل بدوي، نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق، انظر كتاب " الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات المستقبل، سبتمبر 2001، ص 135.

2– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 221–222.

1/ عدد المنشآت النووية الموجودة لدى الدولة والتي تستخدم حاليا في الإستخدامات السلمية ويخشى من تحولها في المستقبل لإنتاج أسلحة نووية.

2/ حجم ما لدى الدولة من مواد قابلة للإنشطار وحتى لو كانت تعلن أن هذا الحجم يتم استخدامه للأغراض السلمية، مثل حالة اليابان التي إشترت في عام 1994 حوالي طن من اليورانيوم للإستخدام في المفاعلات السلمية. ومع ذلك فقد أثار هذا قلق الوكالة، وعلى ذلك نجد أن هناك دولا تعمد الوكالة لإحكام الرقابة عليها مثل اليابان وألمانيا. [1]

تستند الوكالة في مجال عملها على منظومة الضمانات التي تسعى من خلالها إلى منع تحول البرامج النووية المتابعة إلى برامج عسكرية، تهدد بنيان الواجبات النووية الذي أفرزته معاهدة منع الإنتشار، وبذلك يمكن التطرق إلى هذه المنظومة في سياق تطورها التاريخي.

خلال الستينيات والسبعينيات، بدأت تتبلور مفاهيم أساسية إلى جانب الضمانات، حيث تم تنفيذ التفتيش لضمانات الوكالة في عام 1962 في النرويج، وبهذا فان عدد التفتيشات وأنواع من المنشات التي جرى تفتيشها قد زادت وبشكل بطيء. كما وافقت الدول على نظام الضمانات الذي يسيطر على المواد النووية والمعدات والتسهيلات. تلك القفزة الكبيرة جاءت مع دخول معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية لتكون سارية المفعول في عام 1970. وقد بلغ عدد اتفاقيات الضمانات للوكالة في أواخر عام 1999 حوالي 224 اتفاقية سارية المفعول مع 139 دولة، وتقريبا أن كل هذه الدول تمثل الدول الأطراف في معاهدة منع الإنتشار النووي. أما خلال الثمانينيات قبلت الدول تدابير الضمانات، ومنذ عام 1997 وافقت خمسون دولة تقريبا على هذه التدابير علما أن هذه الدول تعتبر أطراف ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حيث تم منح حقوق تفتيش كبيرة فيما يتعلق ببرامجها النووية عن طريق بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات الخاصة بها.

خلال التسعينيات، ساهمت سلسلة من الأحداث لتغيير صور الحد من إنتشار الأسلحة النووية، وقد تضمنت سلوك دولتين في المعاهدة هما العراق وكوريا الشمالية. حيث إتهمتا بتحدي

1– مصطفى عبد العال،" تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح: مقارنة بين معاهدة منع الإنتشار النووي و معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية" السياسة الدولية، العدد 120 افريل 1995، ص ص 90–91.

النظام القائم في المعاهدة وقد كشف عن العراق بأنه امتلك برامج نووية سرية خرق فيها إلتزامات معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، وكذلك أن كوريا الشمالية هي الأخرى قاومت جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق بإلتزاماتها في إتفاقيات ضمانات الوكالة، حيث استمرت هذه المقاومة إلى غاية الوقت الحالي. [1]

لقد أُثيرت مشكلات نظام الضمانات في بداية تسعينيات القرن العشرين لتؤدي إلى خرق نظام منع الإنتشار النووي، خاصة عقب الكشف عن البرامج النووية العراقية السرية، ومحاولة الوكالة تطبيق نظام التفتيش الخاص على منشآتين نوويتين في كوريا الشمالية، ما أدى إلى إتخاذها قرارا بالإنسحاب من المعاهدة عام 1993[2].مما حمل على الإعتقاد بأن نظام الضمانات الدولية بحاجة إلى إعادة نظر. وذلك برز عام 1995 خلال المؤتمر الإستعراضي لمراجعة معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، أين تم الكشف عن إستعدادات الدول لقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هناك مجموعة من الإجراءات تتخذها الوكالة لتساعدها في تحقيق أهدافها، وفقا لما جاء في نظامها الأساسي، وهي كالأتي: [3]

أ– مراجعة تصميم المفاعل النووي:

تمتلك الوكالة الحق في فحص تصميمات المعدات والمنشآت المخصصة لشئون إستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، بما في ذلك المفاعلات الذرية، وعليها أن تتأكد من أنها لن تستخدم لأي غرض عسكري، وأنها تتفق مع القواعد الصحية والوقائية المقررة.

ب– التفتيش:

للوكالة أيضا الحق في إيفاد مفتشين، تقوم بتعيينهم إلى إقليم الدولة، أو الدول المستفيدة بعد إستشارة الدولة أو الدول المعنية لتفتيش المواد والمرافق النووية الخاضعة للضمانات، ويكون

1– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 224–225.
2– خليل حسين، مرجع سابق، ص 410.
3– سوزان معوض غنيم، مرجع سابق، ص ص 126–140.

لهم الحق في كل وقت في دخول جميع الأماكن والإتصال بالجهات المهتمة بالمعدات والمنشآت التي يقتضي النظام الأساسي للوكالة مراقبتها، وهذه العملية تنقسم إلى ما يلي:

ا–التفتيش الأولي؛ يتم التفتيش الأولي قبل بداية تطبيق الضمانات على المنشآة لضمان أن يتم التعاون حينما تصبح المنشأة خاضعة للضمانات، ويهدف إلى التحقق من أن بناء المنشأة النووية قد تم وفقا للتصميم الذي درسته الوكالة.

ب–التفتيش الروتيني؛ وهو تفتيش دوري تقوم به الوكالة على المواد النووية والمنشآت المطبق عليها ضمانات الوكالة وفقا لإتفاقية الضمانات، بحيث يتحدد الحد الأقصى للتفتيش من هذا القبيل على المنشآت النووية الخاضعة للضمانات، وفقا للحد الأقصى المحتمل للإنتاج السنوي من المواد الإنشطارية الخاصة.

ج–التفتيش الخاص؛ من حق الوكالة القيام بالتفتيش الخاص إذا أظهرت دراسة التقرير أن هذا التفتيش مرغوب فيه، أو إذا نشأت أية حالات غير متوقعة تستدعي إجراءات فورية.

د– الاحتفاظ بالسجلات: يلزم النظام الأساسي للوكالة الدولة المستفيدة أن تنظم وتقدم سجلات للعمليات لتيسير المواد الخام والمواد الإنشطارية الخاصة المستخدمة أو المنتجة في إطار المشروع أو الإتفاق. [1]

هـ– التقارير: للوكالة الحق في أن تطلب التقارير عن تقدم العمل، ويجب أن تتفق الوكالة مع الدولة على نظام تقديم التقارير بالنسبة لكل منشأة أو مادة نووية خاضعة لضمانات الوكالة خارج هذه المنشأة على أساس اقتراحات تكون الدولة قد قدمتها سابقا.

و– التخزين الدولي للمواد الإنشطارية الخاصة: يقتضي نظام الوكالة إيداع أي فائض من المواد الإنشطارية الخاصة لدى الوكالة، إذا زادت عن الإحتياجات السلمية للدولة، وذلك شرط الإسراع في إعادتها إلى الدولة المعنية، بناءا على طلبها لإستخدامها في أي نشاط مشروع. [2]

1– أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام 2002، ص 132.

2– محمود شريف بسيوني، مدخل في القانون الدولي الإنساني والرقابة الدولية على إستخدام الأسلحة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999، ص 945.

بعد إنكشاف حقيقة البرنامج العراقي السري لأسلحة الدمار الشامل في حرب الخليج الأولى عام 1991– علما أن العراق من الدول التي كانت آنذاك خاضعة لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية– قررت الدول الأعضاء عام 1997 تدعيم آليات الوكالة من خلال تبني الآلية المعروفة باسم البروتوكول الإضافي **Additional Protocol**[1]، الذي يوسع من سلطات الوكالة في مجال المراقبة، والذي دخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2007 في خمسة وثمانون دولة.

يعرف بأنه ملحق لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، يهدف إلى إحكام رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على البرامج النووية للدول غير النووية الأعضاء في الاتفاقية، وأهم ما ينص عليه هو حصول الوكالة على معلومات كاملة عن أي أنشطة نووية في الدولة المنضمة إليه، بما في ذلك الصادرات والواردات من المواد النووية[2]، أي يتضمن التدابير التي تلعب وظيفة تحسين إمكانية الوكالة للكشف عن النشاطات غير المعلنة، وذلك من خلال العناصر التالية:

1– وافقت الدول على تزويد الوكالة بمعلومات كثيرة تكشف من خلالها الإعلان الموسع لبرامجها النووية من حيث المواد النووية والمنشآت التي تحتوي على تلك المواد، وكذا جميع مراحل دورة الوقود النووي. [3]

2– منحت الدول الوكالة ومفتشيها حقوقا كبيرة في الوصول إلى أي موقع من المواقع التي لها صلة بالبحث والتطوير وأنشطة أخرى، للتأكد من غياب المواد النووية.

3– تقبل الدول ببعض السياقات الإدارية في إطار تنفيذ الضمانات بشكل فعال ومؤثر وتشمل عمل المفتشين وتزويدهم بجوازات سفر متعددة ولمدة سنة، وإستخدام أساليب الاتصال بين المواقع محل التفتيش والمقرات الرئيسية في الوكالة.

1– برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 157.

2– محمد السيد سليم، البروتوكول الإضافي للمعاهدة النووية .. مخاطر التوقيع، 2009/04/25، الأهرام المصرية، متوفر على:

http://www.albiladdaily.net/articles.php?action=show&id=2829

3- Jean-François Guilhaudis, Op Cit, p125.

لا تعتبر الوكالة طرفا في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، ولكنها مكلفة بأدوار ومسؤوليات بموجب المعاهدة، فهي تلعب أدواراً محددة بوصفها مفوضية التفتيش الدولية للضمانات، وقناة متعددة الأطراف لنقل التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية.

إن سهولة إنتقال التكنولوجيات والتجهيزات والمواد التي يمكن أن تساعد في صناعة أسلحة نووية ظلت إنشغالا خطيرا يتهدد الأمن النووي بعد عقد معاهدة منع الإنتشار النووي، و تجسيدها عمليا في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي حدا بالدول لأجل إيجاد سبل فعالة تضمن محاربة إنتشار السلاح النووي. مما يسر لها تطوير إجراءات تهدف إلى مكافحة هذا الإنشغال الأمني الذي ظل يمثل رهانا لمستقبل الأمن النووي في العالم. وكانت تلك الإجراءات متمثلة في التوصل إلى إقامة ما يسمى بأنظمة المزودين، وهي عبارة عن نواد غير رسمية تتكون من الدول التي تتفق على قواعد معينة تلتزم بها في مجال تصدير التقنيات النووية، من أجل تفادي مخاطر الإنتشار. ومن أهمها المجموعتين التاليتين:

أولا/ لجنة زانجير Zangger Committee:

تتكون هذه اللجنة من ستة وثلاثين دولة، تأسست عام 1971 برئاسة سويسرا لأجل تحضير قوائم خاصة بمصدر المواد القابلة للإنشطار، والمواد اللازمة للمعالجة والإستخدام، التي تكون ذات متطلب للحماية والسياسات الرئيسية المسيطرة على صادرات هذه المواد إلى الدول غير النووية[1]، وهي تلعب وظيفة السهر على حسن تطبيق البند الثالث من معاهدة منع الإنتشار النووي. وقد وضعت اللجنة لهذا الغرض لائحة خاصة بالتكنولوجيات الحساسة في هذا المجال، و تبنتها الوكالة عام 1974. [2]

ثانيا/ مجموعة البلاد الموردة للتكنولوجيا النووية Nuclear suppliers group:

يطلق على هذه المجموعة إسم المزودين النوويين، والمعروفة بإسمها المختصر NSG، يعود منشأها إلى التجربة النووية الهندية عام 1974، حيث كان تنظيم أول إجتماع لها عام 1975

1- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 235.

2- برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 160.

في لندن، وكانت تعرف بإسم نادي لندن الذي تألف من ثمانية وثلاثين دولة، بحيث قام بوضع لائحة من المواد والتكنولوجيات اللازم إخضاعها للمراقبة، وهي لائحة تبنتها الوكالة الدولية عام 1978، مع العلم بأن هذا النادي يزاول المهام المنوطة به، بناءا على قاعدة الإجماع[1].

أما المجموعة في حد ذاتها، فقد أنشئت عام 1992، ويعود ظهورها عقب الكشف عن مدى تطور البرنامج النووي العراقي، وقد قرر أعضاؤها أن تكون صادراتهم من المواد والتكنولوجيات ذات الإستعمالات النووية وقفا على الدول الملتزمة بالخضوع للمراقبة الشاملة من طرف الوكالة الدولية[2]، ليقصد بها مجموعة الدول المجهزة النووية التي تسعى إلى منع نشر الأسلحة النووية. وذلك عبر إنتهاج سياستين[3]:

1/ السياسات التي تستهدف السيطرة على تصدير المواد النووية المتمثلة في المفاعلات النووية، المعدات والمواد النووية، المواد غير النووية للمفاعلات والمعامل المخصصة لإعادة المعالجة وتخصيب وتحويل المواد النووية لأغراض تشغيل الوقود وإنتاج الماء الثقيل.

2/ السياسات الموجهة خصيصا للسيطرة على صادرات المواد النووية ذات الإستخدام المزدوج وكذلك التقنيات المرتبطة بها.

في الوقت الراهن، إنضمت جميع الدول غير النووية إلى معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، وبذلك فهي مجبرة على الإمتناع عن إمتلاك الأسلحة النووية. فهي تستفيد مقابل ذلك من حق الإستخدام السلمي للطاقة النووية، وحالة كوريا الشمالية أوضحت خطر بروز دول نووية جديدة، كذلك كل من العراق وليبيا اللتان تم إيقاف مسار إنتشارهما النووي بعد الحرب الباردة وبضغوط المجتمع الدولي، بإختصار، يمكن القول أن الدول غير النووية تمتلك اليوم طريقتين أساسيتين للحصول على السلاح النووي، وهما: [4]

---

1 –Jean-François Guilhaudis, Op Cit, p132.

2– برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 161.

3– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 232.

4 – Céline Francis, La Prolifération Nucléaire: Un Etat des Lieux, Groupe De Recherche et D'information sur La paix Et La Sécurité, Septembre 2005, P7, Disponible Sur :

أولا/ توظيف حق الإستخدام السلمي للطاقة النووية:

إن هذا الحق المقدس والثابت لإستغلال الطاقة النووية في الأنشطة السلمية المفيدة لتطوير إقتصاديات الدول للأهداف المدنية، قد يصبح خطرا كبيرا لو ثبت نية وعزم دولة طامحة نووية على الشروع في تحويل برنامجها النووي من طابعه السلمي إلى طابع عسكري.

ثانيا/ شبكة عبد القادر خان:

وهي شبكة علمية عبر قومية يتزعمها العالم الباكستاني عيد القادر خان، وهو أب القنبلة النووية الباكستانية، ومساعد الكثير من الدول في تطوير برامجها النووية مثل كوريا الشمالية وليبيا وتفيد التقارير و التحقيقات العلمية إلى ضلوعه في نقل معلومات وتكنولوجيات نووية إلى العديد من الدول في الفترة ما بين 1987 و 2003، ومنها إيران التي تعتبر أول دولة تعاملت مع شبكة خان خلال عام 1987 حسب ما أفادته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودليل ذلك أن أجهزة الطرد المركزي من طراز متطور Pak-2، التي عثر عليها المفتشون الدوليون في إيران أثبتت العلاقة الموجودة بين البلدين، وفي عام 1988، تلقى علماء إيرانيون تدريبا في باكستان كشكل من أشكال المساعدة بين البلدين، كما تحصلت على مساعدات بشأن برنامجها لأجهزة الطرد المركزي[1].

من خلال استعراض الجوانب التنظيمية والقانونية لنظام منع الإنتشار النووي، يمكن فهم إدراك المجموعة الدولية لمخاطر الذرة العسكرية منذ صناعة أول سلاح نووي و تفجيره من طرف الولايات المتحدة، بحيث تزيد الحاجة في الوقت الراهن إلى القيام بمراجعات دورية لجهود مكافحة إنتشار الأسلحة النووية بشكل خاص مقارنة بأنواع أخرى من الأسلحة، خصوصا في ظل استدامة تهديدات البرامج النووية الكورية الشمالية والإيرانية، وسط إنتشار تهديدات متزاوجة كالإرهاب عبر القومي وشبكات الاتجار غير القانونية.

---

http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2005/NA_2005-09-02_FR_C FRANCIS.pdf

1 – -Hocine Meghlaoui, Op.Cit, P45.

المبحث الرابع : رهانات الإنتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة وأهم إنعكاساته على الأمن الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

ساهمت نهاية الحرب الباردة في تجاوز أطروحة المواجهة النووية الأمريكية السوفيتية وإنزلاقها إلى حرب نووية شاملة، مع كل الخطوات التي بذلها الطرفين منذ نهاية الستينيات، لإيقاف سباق التسلح وإحداث التقارب المرغوب، متجسدا في مساري التعايش السلمي **Peaceful Coexistence** والإنفراج الدولي**International Détente** ، خاصة بعد استعادتهما نسبيا للثقة، التي تزعزعت مع موجة التنافس النووي منذ عام **1949**. غير أنه مع الأوضاع العالمية الجديدة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي ، تم إحياء مخاوف أمنية ترتبط بعالم ما بعد الثنائية القطبية، وتغير في طبيعة المخاطر العالمية المتعددة الأشكال والمصادر.

المطلب الأول: رهانات الإنتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة

إن البيئة الأمنية العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، اتسمت بالعديد من التحولات النوعية على مستوى الفواعل والأطراف من جهة، والأحداث و التهديدات من جهة ثانية، وكان لذلك عميق الأثر على مسار ظاهرة الإنتشار النووي الأفقي أساسا والتحديات التي تنجر عنها، وذلك من ناحية إستشراف قدرة فواعل جديدة على الوصول إلى مصادر التكنولوجيا النووية، و تعزيز إرادتها لإمتلاك الأسلحة النووية وجعلها مصدر قوة في سياساتها الداخلية والخارجية. فقد تغير إهتمام الباحثين بشكل كبير، من التفكير حول سباق التسلح الأمريكي الروسي والقوى النووية الأخرى بعد نهاية الحرب الباردة، إلى التركيز على حلقة الإنتشار الأفقي، التي حيرت الدول الكبرى مباشرة بعد نجاح التجربتين الهندية والباكستانية في جنوب شرق آسيا مع نهاية التسعينيات من القرن العشرين.

وفي هذا الإطار، يقول الباحث الاستراتيجي الفرنسي باسكال بونيفاس **Pascal Boniface** من خلال كتابه المعنون بالعالم النووي **Le Monde Nucléaire** أن النقاش الدائر حول الإنتشار النووي، قد أُعيد إطلاقه مع بداية التسعينيات، للعوامل التالية : [1]

1 –Pascal Boniface Barthélémy Courmont, Op,Cit, p 116.

- الأوضاع السائدة على الأقاليم السابقة للإتحاد السوفيتي.
- حرب الخليج .
- ضرورة تمديد معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية.

إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته:

أدى إلى القلق بشأن مصير الترسانة النووية السوفيتية الموزعة على أراضي أوكرانيا،كازاخستان وروسيا البيضاء. فرغم موافقة هذه الجمهوريات المستقلة على معاهدة منع الإنتشار النووي، وتوقيعها على إتفاقية تسليم الأسلحة التكتيكية إلى الإتحاد السوفيتي في عام 1994، مع بقاء الأسلحة الإستراتيجية على أراضيه. مما أثار تخوفا من قدرة الحكومات الجديدة على التحكم فيها ومنعها من الإنتقال خارج أراضيها بالتهريب إلى دول أخرى وبإرادة أفراد أو جماعات بشكل غير جائز[1]. إلا أن القلق لازال يساور المجموعة الدولية، نظرا لإمتلاك هذه الدول للمعارف التكنولوجية و المنشآت النووية القاعدية كالمفاعلات، مما يسمح لها بالدخول في النادي النووي بسرعة أو إستعمال هذه المعطيات لدول أخرى، راغبة في إمتلاك السلاح النووي. ولذلك لا ينبغي أن نقلل من خطورة التحدي الإستراتيجي الذي يمكن أن يواجه النظام الدولي، في ظل قدرة إنتشار هذه الأسلحة على زيادة الفوضى والصراع وتغذيتهما في عدة مناطق.

إن السنوات الأربع التالية لإنهيار الإتحاد السوفيتي قلبت كل المعطيات بشأن مصير الأسلحة النووية ومجال التحكم فيها رأساً على عقب، يمكن ذكر آثار ذلك في النقاط التالية:

1- ترك الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل برمتها تحت سيطرة غير مناسبة من طرف بعض الدول المستقلة الجديدة.

2- مواجهة روسيا والدول المستقلة الجديدة لبواعث اقتصادية قوية لتصدير التكنولوجيات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، وكذا المواد والمعدات اللازمة في فترات من الأزمة الإقتصادية الخطيرة.

1 –Mitsuru Kurosawa, ' Nuclear Disarmament in The New World Order',osaka University Law Review, No.41 :7,1994, p 13.

3- إنهيار الأنظمة الديكتاتورية فتح السبيل أمام إمكانية تهريب الأفراد المالكين للمواد الخطيرة أو المعارف الحساسة إلى الدول المارقة *أو الجماعات الإرهابية. فمع أنه لم يشهد عموما تحويل المواد النووية المستقلة الجديدة إلى أطراف ثالثة، وتم تهريب بعض المواد خارج الاتحاد السوفيتي سابقا، غير أن الحيطة ظلت مطلوبة والإحتراس من خطر إحتمال تهريب هذه الأسلحة خارج الدول المستقلة، خصوصا في ظل عدم إستقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية فيها. [1]

إن الأسلحة النووية التكتيكية التي كانت تزود كل قسم من أقسام الجيش السوفيتي، كانت مقسمة بالتوزيع على مجمل أقاليم الجمهورية الخمسة عشرة. والأهم في ذلك، أن مائة ألف من الأفراد الذين كانوا يعملون مباشرة في الإتحاد السوفيتي لحساب القطاع النووي، ومن بينهم ألفين أو ثلاثة آلاف فرد، يعرفون الطريقة السرية لصنع السلاح. والذين كانوا تحت إمرة النظام يعتبرون تهديدا في حالة البطالة أو الفقر بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي* . ومرد ذلك التهديد هو إنفتاح تلك الدول أمام الأجانب مما يسهل إمكانية إنتقال المعارف التكنولوجية.

حرب الخليج وتداعياتها:

مع نهاية حرب الخليج عام 1991، أدت هزيمة العراق إلى إظهار نواياه الحقيقية في التسلح برغم التزامه بعدم الانتشار بإعتباره دولة موقعة على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية.

***-الدول المارقة: Rogue States هو مصطلح جديد تم تناوله من طرف الإدارات الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ليشار به إلى كل دولة معارضة للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، وتسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية أو تكنولوجيات صنعها، وتهديد جيرانها و قمع شعوبها و عدم احترام القانون الدولي، وهنا من يصفها بالدول الخارجة عن القانون Outlaw states , Pariah states، مأخوذ من المرجع:**

Jason Rose, " Defining the Rogue State: A Definitional Comparative Analysis Within the Rationalist, Culturalist, and Structural Traditions '', Political Inquiry 4 (2011) available at : http://www.jpinyu.com/uploads/2/5/7/5/25757258/defining-the-rogue-state-a-definitional-comparative-analysis-within-the-rationalist-culturalist-and-structural-traditions...jason-rose1.pdf

1 –Thomas E.Mcnamara, "Rethinking Proliferation in The Post-Cold War Era : The Challenge of Technology", Available on: www.disam.dsca.mil/Pubs/Indexes/.../McNamara.pdf

***- وفقا لأنصار هذا الطرح، فانه بإمكان علماء الأسلحة النووية العاطلين الذين يعيشون عند حد الفقر في أي مكان من الاتحاد السوفيتي السابق الهجرة إلى بلاد يمكنها أن تجزل لهم الأجر لصنع أسلحة نووية، كما يمكن إعادة فتح منشات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي ورثتها الجمهوريات السوفيتية السابقة ، مأخوذ من المرجع: راندال فورسبرج وآخرون، مرجع سابق، ص 12.**

فقد تمكن من تطوير برنامج سري ضخم لصنع الأسلحة النووية، وذلك كان رسالة واضحة بشأن التشكيك في مصداقية الضمانات التي قدمتها معاهدة منع الإنتشار حول البرامج السرية. فالدول الأعضاء في التحالف الدولي التي هزمت العراق، طالبت في ذلك الوقت، بما قد يمكن أن يحدث لو كان صدام حسين قد إنتظر أشهر معينة قبل غزو الكويت. فالعراق لم يكن بعيدا قبل شن الحرب من إمتلاك أسلحة نووية[1].

من وجهة نظر المجموعة الدولية، شكلت برامج العراق لصنع أسلحة الدمار الشامل حالة مقلقة للأمن الدولي. ففي أعقاب الحرب، فرضت الأمم المتحدة برنامجا صارما لتفكيك جميع أسلحة العراق النووية والكيميائية والبيولوجية والمنشآت التي تنتجها. وفي أثناء ذلك، اكتشفت الأمم المتحدة أن برنامج العراق النووي كان أوسع وأخطر تقدما مما أدركته وكالات الاستخبارات الغربية، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، كان أمام العراق، عند بدء حرب الخليج ثمانية عشرة أو أربعة وعشرون شهرا لكي تنتج قنبلة نووية. وهذا يعتبر دليلاً على نجاح العراق في الحصول على المعدات اللازمة لصنع قنبلة نووية، وفشلاً في ضوابط التصدير، وكذلك عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنتظمة لمنع انتشار الأسلحة النووية. [2]

ضرورة تمديد معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية.

إن أكبر هزة بالنسبة لظاهرة الإنتشار النووي على مستوى الآليات القانونية لمنع الإنتشار **Non-Proliferation** تمثلت في تسليم العديد من المراقبين والأكاديميين بتناقص مصداقية معاهدة منع الإنتشار النووي كدعامة للنظام النووي الدولي أمام تحدي المنتشرين الجدد **New Proliferators**، فهي أصبحت عاجزة ومنكشفة أمام محاولات دول لإمتلاك الخبرات النووية والمباشرة في تطوير مفاعلاتها النووية. ومن بين تلك الدول نجد كوريا الشمالية، التي وصل برنامجها النووي في التسعينيات إلى مرحلة الإكتمال، إلى جانب العراق، الذي أثبت فشل جهود الرقابة النووية التي بذلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ناهيك عن تقدم البرنامج النووي الإيراني خاصة في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية، وسياسة الغموض والموارية التي تتبعها القيادات الإيرانية

1 –Pascal Boniface et Barthélémy Courmont, Op,Cit, P117.

2– راندال فورسبرج وآخرون، مرجع سابق، ص ص 43–44.

المتعاقبة لأجل تثبيت سياسة القنبلة مهما كان الثمن. والواقع، أن مشروعية معاهدة منع الإنتشار النووي صارت موضوع جدل مع تملص بعض أطرافها من التزاماتهم، خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتشرين الجدد على غرار كوريا الشمالية، التي أعلنت عام 2003 عن إحتمال إنسحابها من المعاهدة، مما خلق سابقة خطيرة في هذا المجال. وهو التخوف الذي يسري على إيران التي قد تحذو حذو كوريا خصوصاً.

يزيد الطلب النووي مدنيا كان أو عسكريا أكثر فأكثر من طرف دول نامية، تسعى من خلال ذلك إلى ربط إستقلالها طاقويا و أمنيا، ووضعها الرفيع في النظام الدولي بالسلاح النووي و مقدرات صنعه. وهي ترفض أن تبقى معتمدة على الدول الأخرى في التزود بحاجتها من الوقود النووي. كما أنها ليست في أغلبها مؤهلة للتمتع بحماية الترسانات النووية للدول المالكة للسلاح النووي. مما لا يطمئن على بقاء هذه المعاهدة بمثابة الحاجز المنيع في وجه إنتشار تلك الأسلحة.

تهريب الأسلحة و المواد النووية:

يعتبر تهريب المعدات والأسلحة النووية بمختلف أنواعها من أبرز العوامل المقلقة التي تدفع بإتجاه إنتشار الأسلحة لدى دول أخرى غير نووية. فهي نتيجة طبيعية لزوال نظام القطبية الثنائية في العالم[1] ، بحيث أفرز تحول النظام الدولي بعد الحرب الباردة جملة من المتغيرات، التي كانت تتجه نحو تعميق مسار الإنتشار النووي والحيلولة دون إيقافه، خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية غير المتماثلة، التي تحملها الفواعل غير القومية من جماعات مافيوية وإرهابية. يمكن تلخيص تلك المتغيرات، و ذكر أهمها فيما يلي:

1/ تأثير الثورة التكنولوجية والمعلوماتية على قيمة الحدود السياسية؛ فقد أصبح من السهولة بمكان مباشرة نشاطات غير شرعية لنقل كل المواد و المعارف الخاصة بصناعة الأسلحة النووية، وغيرها من طرق حملها واستخدامها.

1- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 168.

2/ زيادة الكيانات غير الدولتية Non State Entities؛ وذلك بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكثير من دوله على إثر النزاعات العرقية والدينية، إلى جانب الحروب الداخلية التي أبرزت تأثير الفواعل غير الدولتية، التي أصبحت منافسا للدول وحكوماتها المركزية سياسيا وعسكريا. حيث أصبحت هذه الكيانات تتفاعل في عدة اتجاهات حول العالم[1]، وظهرت نشاطات سرية كالتهريب الدولي، وللتهريب النووي خصائص مميزة له عن ظواهر أخرى، فهو نشاط غير مشروع، ذو طابع سري تمارسه أطرافه في الخفاء. وبذلك فهو رهانا لكثير من الدول كونه يتملص عن إجراءات الرقابة التي تنفذها أجهزة التفتيش والوكالات الوطنية والدولية المسئولة بشكل مباشر عن سياسات عدم الإنتشار النووي.

منذ عام 1990، إزدادت هذه النشاطات بشكل كبير، وطبقا لتقرير تم إعداده لهذه الدراسة، فان هذه المشكلة قد ازدادت بنسب كبيرة في مستوياتها في أواخر الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال، أُشير إلى 14 حادث لعام 1991 وأكثر من 80 حادث لعام 1992[2]. مما يثبت حدة التهريب فيما يخص روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وبعض دول حلف وارسو. وذلك على أساس أن تجارة المواد النووية غير المشروعة، والتي بدأت في عقد التسعينيات*، ترجع إلى أن تفكك الإتحاد السوفيتي، قد حفز الموظفين والضباط ورجال الإستخبارات في الدول المستقلة عنه

1- إن زيادة تأثير هذه الجماعات غير القومية احدث تغييرا في ابستيمولوجية الانتشار من خلال توسيع تعريفه ليصبح تحويل سلاح أو مادة انشطارية أو إشعاعية غير انشطارية تساعد على صنع قنابل قذرة من طرف جماعات دون مستوى الدولة. وبذلك امتد المفهوم من مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، إلى مجال الحاملات التسيارية أو الباليستية، مأخوذ من :

Anne Lauvergeon, Les 100 Mots du Nucléaire, Que sais-je? France, 2009, P 102.

2- نفس المرجع، ص 169.

***- يوثق الباحث السبيرج Ellsberg في دراسة له حول انتشار الأسلحة النووية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، احتمال نزف المواد الانشطارية من مخزون البلوتونيوم الاحتياطي في المجمع النووي السوفيتي السابق، موضحا ذلك بقوله: " إن انهيار السلطة المركزية والانضباط العسكري في الاتحاد السوفيتي السابق قد خلق وضعا يجعل من المشكوك فيه السيطرة العملية على 27الف رأس حربي، وخاصة على 17الف رأس حربي تكتيكي "، مأخوذ من المرجع: فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع و استقرار الأزمات بعد الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص 170.**

في المنشآت النووية على إستغلال الظروف المزرية في بلدانهم للكسب المثري عن طريق الخبرات النووية وموادها وتصديرها إلى دول أخرى. [1]

التعاون النووي:

يعتبر التعاون النووي من عوامل إنتشار الأسلحة النووية أثناء الحرب الباردة، ومن رهانات إعادة حلقات انتشار أفقية أخرى بعد تراجع الإتحاد السوفيتي. فهو من الطرق التي إعتمدت عليها بعض الدول في سبيل إنتاج أسلحة نووية، لاسيما في عملية بناء المفاعلات وتقديم التكنولوجيا النووية والوقود النووي، والتاريخ يعتبر أكبر دليل على دور هذا المتغير في تمكين العديد من الدول من امتلاك المعارف والخبرات التقنية لتطوير الأسلحة النووية.

كان للاتحاد السوفيتي السابق دورا معتبرا في توفير المساعدات المادية والعلمية لنقل الخبرات النووية إلى كل من إيران وكوريا الشمالية. فبالنسبة لإيران؛ كانت قد اعتمدت بقوة على الأتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا في مجال التعاون النووي، بحيث ساعد ذلك على تطوير برنامجها النووي منذ أواخر عام 1992، إذ وفر لها احتياجات من المفاعلات النووية والمفاعلات البحثية الصغيرة، والإتفاقيات الثنائية المبرمة بينهما، كتلك التي تمت في عام 1994، بحيث تمت بمبلغ 87 مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، والتي بموجبها بدأت روسيا في إرسال شحنات ضخمة من المواد اللازمة، وإيفاد 150 فنيا إلى موقع مفاعل بوشهر. مما خلق مخاوف دولية من إمكانية استفادة الإيرانيين من تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وتكنولوجيا التخصيب الروسية بإعتبارها أهم الطرق الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية. [2]

نفس الحالة تنطبق على كوريا الشمالية التي استفادت من الدعم السوفيتي في تقدم برنامجها النووي منذ الخمسينات. وذلك على شكل تعاون علمي تمثل في إرسال البعثات لتدريب المتخصصين في المجال النووي، أو عن طريق المساعدة في بناء مركز أبحاث نووي بجوار مدينة

1- راندال فورسبرج وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

2- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 178.

يونغ بيون، دون أن نغفل عن دور الاتحاد السوفيتي في توفير الوقود النووي للمفاعل الكوري الشمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 1965-1973 [1]

المطلب الثاني: تصاعد مخاطر الإرهاب النووي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول تصاعدية في إتجاه تشديد عملية منع الإنتشار الأفقي بإستخدام جميع الوسائل المتاحة، حيث صعدت قضية الإنتشار النووي لتصبح في صدارة المخاطر الدولية التي تتهدد العالم والغرب عموما، ومثلت فرصة للولايات المتحدة لكي تربط بين الإرهاب وامتلاك السلاح النووي ضمن مفهوم الإرهاب النووي **Nuclear Terrorism**، من خلال تأكيد إدارتها على أن الحرب على الإرهاب تشمل محاربة الجماعات والدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل. تجسد هذا الإتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش سابقا في 29جانفي 2002، وذلك في إطار التحضير لشن حربه على العراق، والذي جاء فيه ضرورة تحقيق الهدفين التاليين: [2]

1- العمل على غلق معسكرات الإرهابيين وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة.

2- منع الإرهابيين والأنظمة التي تسعى للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم.

يمكن الانطلاق في تعريف الإرهاب النووي من التسليم بإحتمال إنتشار الأسلحة النووية خارج سيطرة الدول ذات السيادة، مما يضفي قوة ربط بين متغيري التكنولوجيا الخطيرة والتطرف

1- عبد الرحمن الهواري، " الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية وعلاقتها بمنطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 140،افريل،2000، ص 209.

2- خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي بوش الابن من البيت الأبيض بتاريخ 2002/01/29، من خطابات مختارة للرئيس جورج بوش الابن 2001-2008، ص 105،متوفر على:
http://georgewbush/whitehouse.archives.gov/infocus/bushrecord/documents/Selected_Speech Georg _W_Bush.pdf

الإيديولوجي، فالجماعات الإرهابية هي جماعات شبه قومية*، تسعى إلى إستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، ويكمن خطرها أكثر في سيولة التكنولوجيا والمعارف التقنية المرتبطة بصناعة وسائل العنف، خاصة أسلحة الدمار الشامل، وهذا الأمر يثير قلقا كبيرا للأمن الدولي. فتصميم القنبلة لم يعد سرا، حيث لخص أموري لوفنس **Amory Lovins**، في مقال نشر في الصحيفة العلمية نيتشر**Nature** في ماي **1979**، الكثير من المعطيات الفيزيائية الضرورية التي تبين قدرة الفيزيائي النووي الكفؤ الحصول على المعلومات الهامة من النشرات العامة، بحيث تتزايد كميات البلوتونيوم، التي يجري فصلها عن عناصر الوقود المستهلكة للمفاعلات النووية، وتتعرض للسرقة أثناء عمليات نقلها بمختلف وسائط النقل الرئيسية، وبوجود كمية كافية من البلوتونيوم، وتصميم جهاز. لأنه ليس من الصعب صنع جهاز تفجير نووي، وهذا هو مصدر الخوف من أن تقوم الجماعات شبه القومية بالحصول على مواد انشطارية وصنع أسلحة نووية. (1)

إن صناعة أسلحة نووية يعتمد على مكونتين أساسيتين؛ وهما المادة الإنشطارية والمعرفة التقنية بتصميم هذا النوع من المتفجرات وتصنيعها، فإنتاج المادة الإنشطارية يعتبر أكثر صعوبة مقارنة بعملية التصميم، كما أن إنتاج البلوتونيوم أو اليورانيوم العالي التخصيب اللازم لصنع أسلحة نووية عملية صعبة ومكلفة، فهي تتطلب بنى تحتية مناسبة للدول، غير أن الخطر يبرز أكثر عندما يطال ضعف الأمن بمختلف آلياته بشكل يسمح للإرهابيين بسرقة كمية كافية من المواد، أو حتى سرقة جهاز التفجير نفسه، وبذلك تصبح الخطوة الأكثر أهمية في منع الإرهاب النووي هي منع هذه الفواعل اللاتناظرية من الإرهابيين المتطرفين من الحصول على تلك المواد أو الأجهزة، وهي خطوة تتطلب تطبيقا صارما للتدابير الحمائية المادية في مكان تواجد هذه المواد. (2)

---

*- ترجمة ل:**Sub-national Groups**، والمقصود بالتعبير هنا الأفراد أو الجماعات التي ليس لها وضع دولة، لان عناصر الدولة وهي " الشعب والأرض والسيادة " لم تكتمل لديها، أي أنها جماعات اقل من مستوى الدولة باتفاق الباحثين في العلاقات الدولية، مأخوذ من: فرانك بارنابي، القنبلة الخفية : سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، ترجمة : هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، **1991**، ص **197**.

1– فرانك بارنابي، مرجع سابق، ص **198**.

2– اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل،أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر **2007**، ص **98**.

كما يمكن احتمال رغبة الإرهابيون النوويون إلى صنع أسلحة إشعاعية، أو قنابل قذرة، وذلك للسعي إلى نشر الإشعاعات عبر شن هجمات على منشات نووية تنتج هذه المواد الإشعاعية الخطيرة وتخزنها أو تستخدمها، بما في ذلك الوقود النووي المستهلك أو المواد النووية التي يتم نقلها، وقد كان هذا الانشغال المقلق سببا دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام **2005** لتبني الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وتلزم الأطراف الموقعة بالتعاون على الصعيد الدولي من اجل منع أعمال الإرهاب النووي. يمكن الإشارة إلى أن هذه الأعمال تقع ضمن أربعة أنواع من النشاط الإرهابي وهي كالأتي:

أ) سرقة واستخدام سلاح نووي كامل.

ب) سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار يتم استخدامها بعدئذ لصنع سلاح نووي.

ج) شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية بهدف إحداث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة.

د) استخدام مواد إشعاعية لصنع أداة إطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة). [1]

يشيع الخوف من إمكانية وجود أفراد مؤهلين بداخل نخب متطورة عسكريا وعلميا في بعض الدول يعملون على توفير أسلحة أو مواد أو خبرة نووية لمنظمات إرهابية، وذلك لأسباب إيديولوجية ومالية[2]. ناهيك عن الدول التي يمكن أن تطرح هذه التهديدات، مثل كوريا الشمالية التي يتخوف الكثير من وقوعها ضمن هذه الفئة، خاصة في ظل مقدراتها النووية في الأسلحة والصواريخ بشكل خاص، وتوجهات سياستها الخارجية المعادية للغرب.

يحدد الباحث ويليام بوتر **William C.Potter** الفواعل غير الدولتية بإعتبارها فواعل إرهابية نووية خاصة باعتبارها موردين نوويين، فخلال العقدين الأولين بعد دخول معاهدة منع الإنتشار النووي حيز التنفيذ كان الموردين النوويين يتمثلون أساسا في الدول الأعضاء في المعاهدة

1– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص **171**.

2– غافين كاميرون، الإرهاب النووي: أسلحة للبيع أم السرقة، أجندة السياسة الخارجية، المجلة الالكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد **10**،رقم**1**مارس **2005**، ص**2**.

التي تلتزم بقواعد سلوك رسمية وغير رسمية للصادرات النووية الدولية " لجنة زنجير، مجموعة الموردين النوويين" سواء تعلق الأمر بالدول النووية الأصلية، أو الدول غير النووية مثل بلجيكا، كندا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، مع أن المحللين على دراية بوجود مجموعة أخرى للموردين من الدرجة الثانية، من بينهم الأرجنتين، البرازيل، الهند، اليابان، باكستان جنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية.

أما في الوقت الراهن، فقد برز واقع جديد يتميز ببروز دول وفواعل غير دول مراوغة لقواعد ومنظومات الرقابة على صادرات الأسلحة النووية والصواريخ، فالدول المارقة، مثل باكستان التي كان لها دورا كبيرا في مساعدة كوريا الشمالية، إيران وليبيا، التي تشترك في خصائص متشابهة. فهي لم تنضم إلى معاهدة **NPT**، وتصرفت بشكل مناف لإلتزاماتها. [1]

أما بالنسبة للفواعل الأخرى دون الدول؛ فهي تمهد طريقا نوويا من خلاله يمكن للموردين و السماسرة المستخدمين النهائيين **End-Users**، أن ينشطون بعيدا عن عقاب الدول، مما حول الإجراميون والإرهابيون إلى ممونين نوويين و متلقين محتملين **Would-Be Recipients**، كما كان الدور كبيرا للشركات التجارية التي اتبعت سياسة المراوغة تجاه منظومات مراقبة الصادرات الوطنية، أو استغلت فرصة غياب هذه المنظومات، لأجل إمداد بعض الدول بمختلف التكنولوجيات والخبرات التقنية المتعلقة بدورة الوقود الحساسة.

ففي عام **1991**، أدت هزيمة العراق في حرب الخليج الأولى إلى الإكتشاف السريع إلى العلاقة الخطيرة بين مكونات البرنامج العراقي للطرد المركزي الغازي لتخصيب اليورانيوم، وإمدادات الشركات التابعة لدول مختلفة كالولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة وذلك بعيدا عن علم أو موافقة الحكومات في ذلك الشأن. [2]

يلعب الأفراد و التنظيمات أيضا دورا كبيرا في عملية التموين النووي، نظرا لنشاطاتهم المستقلة عن الحكومات، بحيث يساعدون دولا عدة بشكل مباشر بتكنولوجيا ومعدات تطوير

1 –Morten Bremer Maerli and Sverre Lodgaard, Op. Cit, p 195.

2 – Ibid,p196.

الأسلحة النووية، وتدخل أنشطة العالم الباكستاني عبد القادر خان في هذا الإطار، نظرا لدوره العلمي في تطوير برنامج باكستان النووي، وإشرافه على الأنشطة المتعلقة بالصادرات النووية.

يمكن التوصل إلى الفكرة القائلة بأن تحدي الإرهاب والجماعات غير القومية في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص، قد أدى إلى إحداث تغييرا على معادلة الإنتشار النووي، ويقول الكاتب بول براكن **Paul Bracken**، في كتابه العصر النووي الثاني، بأن التزاوج الخطير بين الإرهاب والتطرف الديني و المشاعر القومية يجعله محفزا للحرب في العصر النووي الجديد ، مشيرا إلى أن الدول الأكثر خطرا هي الدول الضعيفة ذات أسلحة نووية[1].

وفي هذا الصدد، يشيع استخدام عبارة خطر الإنتشار الخاص **The danger of private proliferation**، ليقصد به حيازة تنظيمات إرهابية لأسلحة نووية، أو إمكانية توقع عجز هيئات رسمية في البلدان التي تعتبر خطيرة من ضمانات الأمن النووي بداخلها[2].

من خلال ما سبق ذكره، يتبين أنه لا يمكن الاستهانة بالتأثيرات الخطيرة للمعطيات العالمية الراهنة على ظاهرة الإنتشار النووي؛ أي من خلال تصاعد الفواعل غير المركزية وإنفتاح سوق التكنولوجيا النووية على متعاملين جدد، وهم ذووا أهداف متعددة، إقتصادية كانت أم سياسية وإستراتيجية، خاصة مع ميلاد شبكة خان الباكستانية وضلوعها في مساعدة الدول التي تطمح لتشييد بنى تحتية نووية قوية لخدمة مصالحها الوطنية و الإقليمية، إضافة إلى السعي لتبوء مكانة دولية على غرار الدول النووية الكبرى.

1 – Paul Bracken, "The Structure of the Second Nuclear Age," Orbis, Summer 2003, pp399-413.

2 -Claude Helper, Qui a Peur de la Corée du Nord ? La Saga Nucléaire de Kim Jong-Il, L'Harmattan, Paris, 2007, P 96.

الفصل الثالث: الإنتشار النووي في منطقة جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية: الحالة الكورية الشمالية

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن كوريا الشمالية

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية

المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لإمتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الكوري الشمالي على الأمن الدولي

إن إدراك قيمة الأسلحة النووية وتكنولوجيات تطويرها بعد امتلاكها من طرف القوى النووية الخمس، أثار إهتمام الكثير من الدول بضرورة الإستفادة من إيجابيات التفجيرات النووية وإستخدامات الطاقة، وإنتقل ذلك إلى مناطق إقليمية، بناءا على حاجة دولها لمصادر جديدة ورمزية للقوة العسكرية والاقتصادية، وفي هذا الإطار عرفت منطقة شرق آسيا محاولات كوريا الشمالية منذ النصف الثاني من القرن العشرين لإمتلاك ترسانة نووية متقدمة للإستجابة لطموحاتها الإقليمية، والقومية الداخلية، مما أدخلها في أزمة مفتوحة وطويلة الأمد مع المجموعة الدولية، مع سعي هذه الأخيرة تنفيذ سياسات محاربة الإنتشار النووي في هذه المنطقة الحساسة التي تثير قلاقل بين دول الجوار والقوات الأمريكية هناك.

من خلال هذا الفصل، سنحاول التطرق إلى كوريا الشمالية كحالة مقلقة للإنتشار النووي عبر تناول نظام الدولة في أبعاده السياسية والاقتصادية والعقيدية، و دراسة مسار تطور برنامجها النووي منذ فترة الحرب الباردة إلى غاية إعلانها عن تجربتها النووية عام **2006**، مع الإشارة إلى دوافعها النووية المتنوعة والإنتهاء بذكر مخاطر وتهديدات إنتشارها إقليميا ودوليا. وذلك ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن كوريا الشمالية.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لإمتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي.

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الكوري الشمالي على الأمن الدولي.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن كوريا الشمالية

عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وجه الباحثون إهتمامهم إلى كوريا الشمالية على أساس أنها آخر دولة ستالينية شيوعية في النظام الدولي. بحيث كافح قياداتها وعلمائها لأجل إبقائها بعيدا عن تفاعلات العالم المعاصر المتأثرة بإنتشار الليبرالية كإيديولوجية منتصرة بعد سقوط جدار برلين. فقد استأثرت هذه الدولة المؤمنة بالإنعزال والخصوصية – في محيطيها الإقليمي والدولي– بفلسفة البناء الذاتي في جميع مجالات الحياة السياسية و الإقتصادية والعسكرية .

إجتمعت متغيرات عديدة لكي تصبح هذه المملكة الشيوعية فريدة في سعيها لرسم خارطة أمنية مستقلة عن الغرب والمجموعة الدولية عموما. وكضرورة بحثية، يستوجب منا التطرق إلى خصوصيات هذه الدولة بدءا من إطارها الجيوسياسي، مرورا بنظاميها السياسي والإقتصادي، وصولا إلى عقيدتها السياسية كفلسفة للحكم ولضمان إستمراريتها، حتى في ظل بيئة دولية متغيرة.

المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية–تاريخية لكوريا الشمالية في منطقة جنوب شرق آسيا :

تعتبر كوريا الشمالية دولة واقعة في شبه جزيرة كوريا **Korean Peninsula**، التي تقع شرق آسيا. بحيث تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول نحو **110** كلم داخل المحيط الهادي، ويحيط بها بحر اليابان من الشرق، والبحر الأصفر من الغرب وبحر الصين الشرقي من الجنوب. أما من الشمال، فتحدها الصين بحوالي **1416**كلم وروسيا بحوالي **19** كلم فقط. تبلغ مساحة شبه الجزيرة الكورية حوالي **220.850** كلم مربع، وتشغل كوريا الشمالية منها حوالي **122.000** كلم مربع تقريبا، وعاصمتها بيونغ يونغ **Pyong Yong**. أما كوريا الجنوبية فمساحتها حوالي **99.000** كلم مربع وعاصمتها سيول[1].(أنظر الخريطة رقم –**1**–).

1– محمد خميس الزوكه، آسيا :دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، **2000**، ص **258**.

تمتاز شبه الجزيرة الكورية بطبيعة جبلية تغطي 70 بالمائة من مساحتها خصوصا في الشمال، حيث تحيط بها مسطحات مائية من جميع الجهات؛ حتى من جهة الشمال حيث يشكل نهرا يالو Yalu و تيومين Tyuman حاجزا طبيعيا بينها و بين الصين[1]، وتمتد شواطئها بطول يقارب 8460 كلم حيث تنتشر نحو 3579 جزيرة تابعة لها، معظمها في الجنوب والشاطئ الغربي منها ويعيش عليها نحو 75 مليون شخص، 25 مليون منهم في كوريا الشمالية.

الخريطة رقم –1–

المصدر: الموسوعة العربية ' كوريا الشمالية '، المجلد 16، ص 535.

1– نفس المرجع، نفس الصفحة.

كانت كوريا بلدا موحدا منذ القرن السابع ميلادي. ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأ التهديد ضد كوريا يأتي من صراع الدول الإستعمارية. بحيث شهدت سلسلة من الغزو الأجنبي المغولي والمنشوري و الياباني، لذلك كانت تفضل العزلة عن العالم الخارجي في فترات إستقلالها،فيطلق عليها إسم الأمة المتعبدة **Hermit Kingdom**[1] .فقد إحتلتها اليابان أثناء حربها ضد الصين عام **1895**، معرضة الشعب الكوري إلى أسوأ معاملة[2]، وقد نالت إستقلالها بعد الحرب الصينية – اليابانية (**1894– 1895**)، وإستعادته مرة أخرى بعد الحرب الروسية اليابانية (**1904– 1905**)، غير أن إستقلالها هذه المرة لم يكن تاما، فقد أخذ النفوذ الياباني في الإزدياد تبعا لمعاهدة الصلح، التي مكنت اليابان من الإشراف على الحكم في كوريا ضد إرادة الشعب الكوري، وانتهى الأمر إلى إلحاقها بإمبراطوريتها عام **1910**[3] .

إستمر الوضع كذلك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، مع هزيمة اليابان أمام القوات الأمريكية من الجنوب والقوات الأمريكية من الشمال، وقد تم الإتفاق في مؤتمر بوتسدام للسلام مابين دول الحلفاء على إقتسام كوريا مابين الإتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، على أن يكون خط العرض **38** الحد الفاصل مابين الدولتين الكوريتين الجديدتين. [4]

كانت كوريا مجالا لنفوذ القوى العظمى **Sphere of Influence** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد تجسدت نية الولايات المتحدة في بسط نفوذها على كوريا الجنوبية، بينما تبقى كوريا الشمالية مجالا لنفوذ الإتحاد السوفيتي، وقد سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي كالآتي:

1– إنجاح خطة تطويق الخصم الشيوعي السوفيتي السابق من الجهة الشرقية.

1– موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: آسيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام، افريل **2006**، ص **177**.

2 –**Pascal boniface et Hubert Védrine, Atlas des Crises et des Conflits, Paris, Armand Colin, Fayard, 2009, P87.**

3 –**Xavier de Villepin, Un Nouveau Monde dans les Relations Internationales, Paris, Ellipses, 2005, P179.**

4– احمد علو، "كوريا الشمالية والملف النووي... هل انتهت الأزمة؟"، **2011/07/25**، متوفر على الرابط:
http://www.yasour.org/news.php?go=fullnews&newsid=22170

2- إعتبار خط العرض 38 خطا حدوديا فاصلا بين دولتين مختلفتين على مستوى الأنظمة والتوجهات الإيديولوجية.

3- الحيلولة دون تحقيق حلم توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت لواء الشيوعية[1].

كانت الحرب الكورية التي اندلعت بتاريخ 25 جوان 1950 أول مواجهة مسلحة في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين، طبقا لنظرية الحرب المحدودة أين تجابهت قواتهما دون الوصول إلى درجة التصعيد المفضي إلى توظيف الأسلحة النووية في الصراع القائم، وتميزت بإحتمال إستخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية، لولا ضغوط الدول الحليفة من جهة، والخوف من أي رد سوفيتي محتمل في أوربا[2]. وقد ساندت الصين كوريا الشمالية، في حين ساندت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية، واستمرت الحرب عامين حتى تدخلت الأمم المتحدة ونجحت في وقف إطلاق النار، والحصول على موافقة الطرفين المتنازعين على اتخاذ دائرة 38 درجة شمالاً كحد فاصل نهائي بين الدولتين[3].

يعيد الخبراء في البرنامج النووي لكوريا الشمالية الأزمة النووية الراهنة، إلى السنوات الأولى من الحرب الكورية، وبالتحديد مع غزو الشمال للقسم الجنوبي من كوريا بعد محاولة القائد الشمالي كيم ايل سونق الحصول على موافقة ستالين عام 1949 لشن عمليات العسكرية بهدف توحيد شبه الجزيرة الكورية. وهو الأمر الذي قُوبل برفض سوفيتي، ثم ما لبث أن تحقق مع بداية عام 1950. وذلك للأسباب التالية: [4]

1- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص **550**.

2- Senarclens de Pierre et Ariffin Yohan, la Politique Internationale : Théories et Enjeux Contemporains, Paris, Armand Colin, 5éd, 2006, P59.

3- محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص **260**.

4 –William J.Perry, Proliferation on The Peninsula : Five North Korean Nuclear Crises, 78 ANNALS, AAPSS, 607, September 2006, P79, Available at : http://cisac.fsi.stanford.edu/sites/default/files/Perry_Proliferation_on_the_Peninsula.pdf

1-التجربة الذرية السوفيتية؛

2-الإنتصار الشيوعي في الصين؛

3-إنسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية؛

4-إعلان الولايات المتحدة بعدم إعتبار كوريا في موقف دفاعي

تعتبر موافقة ستالين ودعمه اللوجيستي و الجوي أساسا منطقيا لتبرير الهجوم على كوريا الجنوبية بتاريخ 25 جوان 1950 الذي كان ناجحا ضد منظومة الدفاع الجنوبية التي انهارت في غضون أسابيع فقط، ومع هزيمة الولايات المتحدة تعالت أصوات بداخلها لأجل إستخدام الأسلحة النووية، لينتهي ذلك باتخاذ الولايات المتحدة قرار عدم الإستخدام، فكان ذلك بداية لسباق تسلح دام أربعة عقود إبان الحرب الباردة.

المطلب الثاني: طبيعة النظام الحاكم لكوريا الشمالية:

تمثل كوريا الشمالية آخر دولة ستالينية ذات التوجه الماركسي-اللينيني في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك نظرا للإيديولوجية الشيوعية المتبعة في طرق تنظيم الدولة والمجتمع. ويشار إليها بأنها دولة متميزة إقليميا سياسيا واقتصاديا وثقافيا نظرا للأفكار والمبادئ الثقافية، ناهيك عن المنطلقات الإستراتيجية والعسكرية التي تختلف عن كثير من الدول.

يمكن التسليم بحقيقة استحالة فهم الأسباب و الدوافع الكامنة وراء سعي كوريا الشمالية لحيازة الرادع النووي بمعزل عن طبيعة النظام السياسي لديها، والنسق العقيدي المسيطر عليه بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية السائدة. وذلك وفقا للتحليل التالي:

أولا: طبيعة النظام السياسي:

يتبنى النظام السياسي الكوري الشمالي الإيديولوجية الاشتراكية، بحيث يصنف كنظام ماركسي-لينيني يستلهم مبادئه من موروث كونفوشيوسي مؤله للقائد[1] و مقدس الإستقلال والسيادة كمبدأين أصيلين، فضلا عن الإعتماد على النفس بدرجة كبيرة، لذلك دائما ما يؤكد النظام الحاكم

1 -Xavier De Villepin,Op,Cit,P180.

استقلاليته[1]. ورفض تدخل الدول الأخرى في شئونه الداخلية، بما يتطلب جهودا جمة لتدعيم سياسة الدفاع الذاتي العسكري. ويوصف بذلك بإحتكامه إلى أربعة مبادئ أساسية؛ وهي الزرادشتية في الفكر، السيادة في السياسة، الاستقلال في الاقتصاد و الدفاع الذاتي في الدفاع الوطني. [2]

و تعتنق كوريا الشمالية، شأنها شأن الأنظمة الشيوعية نظام الحزب الواحد، الذي يرتكز على مبدأ مركزية السلطة وإستحواذ الحاكم أو الزعيم، بآلية صنع القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالقائد بلغتهم **Suryong** يمثل الزعيم الأعلى لحزب الطبقة العمالية والجماهير الشعبية، وهو يطلق فقط على كيم ايل سونق. وذلك خلافا للقادة الذين لهم مسؤولية التوجيه ويشار إليهم باسم **Chidoja**، ويتميز القائد الحاكم عندهم بأنه مطلق وغير مشروط وأبدي، نظرا لدور التاريخ في بلورة هذه القناعة، خاصة في إطار تطور الحركة الشيوعية الدولية، وأدى ذلك إلى شيوع مبدأ عبادة الشخصية كأحسن تعبير يفسر قيمة وأولوية القيادة في الدولة، حتى بالنسبة لعلاقة القائد بالشعب، كونه يمثل العقل الخاص بالطبقات الشعبية ومركز وحدتها. فالحزب الشيوعي الكوري المعروف بحزب العمال الكوري **WPK**، يسيطر على المجتمع والدولة معا، وبدوره يسيطر الزعيم على الحزب و الدولة والمجتمع، وذلك في ظل وجود حزبين آخرين تابعين للحزب الحاكم بحيث يسمح بوجودهما دون الأخذ بتنافسهما في الإنتخابات[3].

لخص الباحث سونغ شول يانغ **Sung Chul Yang** الخصائص الرئيسية للنظام السياسي لكوريا الشمالية، عبر مقارنته بنظام كوريا الجنوبية، فيما يلي[4] :

1– إلهام الماركسية اللينينية؛ يتأسس نظام كوريا الشمالية على العقيدة الماركسية – اللينينية كإيديولوجية رسمية، والتي تتضمن أفكار خاصة بها، مثل ديكتاتورية البروليتاريا، الملكية الإشتراكية

---

1 – رانية محمد طاهر، مرجع سابق، ص **315**.

2– السيد صدقي عابدين، النظام السياسي في كوريا الشمالية، عبد العزيز شادي و محمود أيوب، التحولات السياسية في كوريا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، **2002**، ص **24**.

3-Cheong Seong Chang, Idéologie et Système en Corée du Nord : de Kim Il-Song à Kim Chong-Il, Paris, l'Harmattan, 1997, pp 219-221.

2- Sung Chul Yang, The North and South Korean Political Systems: a Comparative Analysis, Seoul, Seoul Press, 1994, pp 225-226.

لوسائل الإنتاج، الصراع الطبقي، ومبدأ الجماعية، وأيضا الدور الريادي للحزب الإشتراكي. وهذه العناصر المميزة للعقيدة الإشتراكية تبرز بوضوح في الدستور الوطني للدولة، خاصة المادة السادسة،على نفس النهج الذي إتبعه الاتحاد السوفيتي سابقا.

2- قواعد السلوك الإشتراكية؛ يتضمن دستور كوريا الشمالية فصلا حول حقوق وواجبات المواطنين الأساسية يتشابه مع فصولا أخرى في دساتير الصين حاليا والإتحاد السوفيتي سابقا بحيث يلزم كل واحد بمراعاة قوانين الدولة وأنماط الحياة الاشتراكية حسب المادة **81** من دستور الدولة لعام **1992**. كما يشار إلى قيمة العمل كواجب مواطناتي في المادة **41**، مع إلزام المواطنين بإحترام قواعد السلوك الإشتراكية، في ظل توفير الدولة لضمانات العمل والسكن والتعليم والصحة العامة للجميع، لكن بخياراتها.

3- النظام الإقتصادي الإشتراكي؛تعتبر كوريا الشمالية دولة اشتراكية وفقا للمادة الأولى من دستور الدولة لعام **1992**، وهي تقوم على العلاقات الاشتراكية للإنتاج والاقتصاد الوطني للإعتماد الذاتي، وفقا للمادة **19**، وهي بذلك تدافع عن هذا النظام ضد الأنشطة التخريبية للعناصر المعادية داخليا وخارجيا وفقا للمادة **12**، أما إقتصادها نظريا، فهو يرتكز على عنصري التخطيط والتوجيه اللذان تقومان به الدولة، أي حزب العمال الكوري، ووسائل الإنتاج تمتلكها هي والمنظمات التعاونية أيضا.

ثانيا: النسق العقيدي للقيادة السياسية الكورية الشمالية:

تتبنى كوريا الشمالية عقيدة الجوشاي **Juche***، بإعتبارها قاعدة سياسية في تكوين الدولة الكورية الشمالية، نظرا لإعتبارها مفهوما شبه روحي تذوب فيه الإرادة الجماعية في القائد الأعلى والذي تعد تصرفاته رمزا للدولة واستجابة لحاجات المجتمع. مما يجعل المعارضة تهديدا للمصالح

*مبدأ الجوشاي، وهو أساس فلسفة حكم الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية منذ قيامها في النصف الأول من القرن العشرين،يقصد بها ايتيمولوجيا الاعتماد على الذات **Self-Reliance**، وهو من إسهامات القائدكيم سونق ايل في الفكر الثوري الوطني والدولي، ويستلهم معانيه من الفكر الماركسي اللينيني من حيث التحول الانتقالي من الاشتراكية إلى الشيوعية، تطور اقتصاد وطني استقلالي معتمد على ذاته، وأمة قادرة على تامين دفاعها الذاتي، مأخوذ من المرجع:

Paul French, North Korea: The Paranoid Peninsula, a Modern History, Second Edition, Zed Books London and New York, 2007, P30.

القومية العليا، ويعطي للنظام إمكانية عزل أي معارضة والقضاء عليها. وقد تم بلورة فكر الاعتماد الذاتي المجسد للجوشاي خلال المؤتمر العام لحزب العمال الكوري عام 1970 ليصبح الفكر السياسي الرسمي له، وفي عام 1974 أصبح اسم كيم ايل سونغ مرادفا للجوشاي من خلال اعتباره منهجا فكريا و سياسيا ثوريا، بعد تمييز فكر ايل سونغ عن الماركسية اللينينية، ناهيك عن إعتباره إطارا لإحتواء السياسات الإقتصادية الكورية الشمالية.

تتلخص عقيدة الجوشاي في الأطروحات التالية[1]:

1-أن كوريا الشمالية ككل تُختزل في كيان قائدها، والذي يبدى له كافة أفراد الشعب حماسا و إلتزاما غير مشكوك فيه. فقد ضخم كيم جونق ايل الرئيس السابق مفهوم شخصانية السلطة في نفوس شعبه، بحيث يبدو كقائد عالمي عظيم ذو قوة تفوق الطبيعة. ففي شهر أكتوبر عام 1995، أكدت إحدى الصحف الكورية الشمالية على أن القائد ليس فردا عاديا بل هو عقل الثورة، وهو مركز الوحدة وأنه الرجل الأعظم الممثل لجماهير الشعب.

2-أن كوريا الشمالية تسعى إلى تعميم نموذجها السياسي بشكل مبالغ فيه، عبر الترويج لعقيدة الجوشاي، وذلك في مناطق واسعة من العالم، خاصة في المناطق التي تتواجد بها جماعات تحمل نفس مشاعر الولاء المطلق لزعمائها.

3-أن كوريا الشمالية تسعى إلى تحصيل الثروات للنظام الحاكم و شعبه، وذلك يفسر إلى حد كبير توجه السياسة الخارجية للدولة إلى حيازة العملات الصعبة من مبيعات الصواريخ الباليستية و تزييف العملات وإنتاج الأفيون وكل الآلات الحربية. وهو ما يتعارض والأهداف التنموية والإجتماعية ذات الأولوية لكوريا الشمالية، نظرا للظروف السيئة التي ظلت تمر بها من أزمات إقتصادية و إنسانية

4-أن كوريا الشمالية تسعى إلى فرض سيطرتها الشاملة والكلية على منظومة الإعلام الوطني، بحيث تعارض أي خروج عن النهج السياسي الرسمي المتبع بداخل الدولة. مما جعلها

1- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص ص 317-319.

توصف بالدولة المنغلقة **L'Etat Verrouillé**، وأن أي نشاط إعلامي كان لابد أن يصب في مصلحة تقديس النظام وزعيمه.

5–أن القيادة الكورية الشمالية تمجد النخبة الحاكمة كيم **Kim** ، فهي تدعي لذاتها وقادتها مكانة متفوقة ومتميزة، فهي ذات رسالة لإنقاذ البشرية وتخليصها من قيود الامبريالية التي غالبا ما نسبتها لقوات التحالف الثلاثة المتمثلة في الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية و اليابان، كما تتملص من مسئولية القيادة الحاكمة أمام أية سلطة أخرى، فكيم جونق ايل هو الزعيم الإلهي لكوريا الشمالية و ابن الزعيم الإلهي كيم ايل سونق، وبالتالي لا توجد أية جهة يحق لها مسائلة الزعيم وهكذا تجري الأمور من حيث عبادة الفرد الحاكم ذي السلطات الدينية والدنيوية المطلقة.

6–إستطاع النظام أن يرفع شعار الجيش أولا إلى جانب عقيدة الجوشاي أو الاعتماد على الذات في السياسات الداخلية والخارجية لكوريا الشمالية، بغية تحويلها إلى دولة متميزة في إقليمها خصوصا وبين الدول الأخرى عموما. فقد كانت الفكرة الأساسية لقيادتها تتمثل في خلق أمة قوية ذات قدرات عسكرية هائلة، ناهيك عن تأمين وجود النظام الحاكم وديمومته.

ثالثا: الحالة الاقتصادية:

يقوم النظام الإقتصادي لكوريا الشمالية منذ تأسيسه على مبادئ اشتراكية، ليوصف بالإقتصاد الموجه والمخطط مركزيا، نظرا لإشراف الدولة على الحياة الاقتصادية، وتبنيها لمنظومة التوزيع العام و رقابة الدولة على الإنتاج الزراعي والصناعي المركزي، ناهيك عن التخطيط المركزي الذي تضمنته المادة **34** من دستور الدولة، مثل طريقة تنظيم الصين و السوفييت لأنظمتهم الإقتصادية[1].

لأجل فهم خصائص النظام الاقتصادي الكوري الشمالي وإنعكاساته على الحالة الاقتصادية للبلاد لابد من إختصار أهم مبادئه في الإكتفاء الذاتي **Self-Sufficiency** التي تعتبر من أهم المبادئ المميزة للطراز الاقتصادي الشمالي، بإعتباره نسخة عن الإقتصاد الموجه، فهو يفسر

1- Grace Lee, 'The Political Philosophy of Juche', Stanford Journal of East Asian Affairs, Volume3, N1, Spring 2003, p 110.

سياسة الإكتفاء الوطني البعيد عن الخارج و النزعة الإنعزالية. بحيث تقوم الدولة بتشجيع استيراد المواد غير المصنعة داخليا. وقد إعتنقت الحكومة منذ نهاية الحرب الكورية في الخمسينيات من القرن العشرين، ما يسمى بروح شوليما **Chollima Spirit**؛ وهو برنامج إعادة بناء ما دمرته الحرب، عبر السعي لتطوير قاعدة صناعية و زراعية مستقلة، على نهج حركة ماو تسي تونغ في مرحلة **1958- 1960**.

يعود إنتهاج كوريا الشمالية لسبيل الكفاية الذاتية إلى أسباب إيديولوجية، على طراز الصين، التي أرادت أن تنأى بنفسها عن العالم الخارجي، خلال مرحلة القفزة الكبرى و الثورة الثقافية، كرد على المائة وخمسون عاما من التجارب السيئة للرأسمالية الأجنبية، فأصبحت القومية السياسة المتطرفة شكلا من القومية الإقتصادية أيضا، ناهيك عن مبدأ الإعتزال عن التأثيرات الخارجية، عبر تقديس كل السياسات الإقتصادية الداخلية ومحاولة إبعادها عن نفوذ الغرب. [1]

إن ما يلفت إليه النظر بعد دراسة الأوضاع الإقتصادية في كوريا الشمالية هو التراجع شبه المستمر في معدلات الأداء الاقتصادي، خاصة بمقارنتها مع كوريا الجنوبية. وذلك إنما يعود إلى فشل الجهود التي بذلتها الحكومة في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي كانت تسود البلاد منذ فترة طويلة. فقد أشارت منظمة الأغذية و الزراعة إلى أنه منذ عامي **1990** و **1995**، شهد الإنتاج الزراعي في كوريا الشمالية إنخفاضا مستمرا بمعدل سنوي يقدر بحوالي **2.8** بالمائة. كما تشير تقديرات أخرى إلى أن معدل الإنخفاض قد وصل إلى أكثر من **5** بالمائة من طاقتها فقط. وبشكل عام، ظل إقتصادها يعاني منذ عام **1990** من سلبيات كثيرة، يمكن إرجاعها إلى النقاط التالية:

1- أزمة الكساد الاقتصادي الخانق، الذي واجهته الدولة بمستويات خطيرة، وذلك ما عرف في الأدبيات الكورية الشمالية الإقتصادية بإسم قسوة مارس سنة **1995**. وذلك عندما تأثر المجتمع الكوري بمضاعفات الأزمة الاقتصادية التي استمرت ستة سنوات حتى عام **2001**، قبيل

1 –Paul French, Op.Cit ,p75.

وفاة الزعيم الأول كيم ايل سونق [1]، ومن جرائها توفي الكثير من الأفراد نتيجة نقص المواد الغذائية، مما دفع الحكومة إلى مناشدة المجتمع الدولي لتقديم مساعدات غذائية فورية، وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات موثوقة بسبب إنغلاق النظام الحاكم، فإن التقديرات كانت تكتفي بالإشارة إلى موت الملايين جراء الجوع.

2- تدهور الظروف الطبيعية خاصة الفيضانات، بإعتبارها أكبر تهديد للسياسات الزراعية المتبعة من طرف الحكومة الشمالية لتحقيق الإكتفاء الذاتي، وتجاوز مرحلة المجاعة و الفقر في البلاد. بحيث أن ما بين 1.5 إلى 3 مليون فردا ماتوا جوعا خلال تلك الفترة، وتعرض البلاد خلال عامي 1995 و 1996 لفيضانات طوفانية، أتلفت أربعمائة ألف هكتار من الأراضي الزراعية قبل فترة وجيزة من حصاد المحاصيل. كما خلفت خمسة ملايين كوري شمالي بلا مأوى، وإمتدت الأضرار إلى البنى التحتية من السدود وقنوات الري وخطوط الإمداد بالكهرباء[2]. وقد ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع موجة الجفاف الذي شهدته البلاد عام 1997 مما خلف تدمير 20 بالمائة من المحاصيل. إلى جانب الإعصار المدمر الذي أهلك سبعمائة ألف طن من محصول الأرز، وتوالت الكوارث الطبيعية؛ ففي عام 2000 تعرضت البلاد لموجة جفاف و أعاصير أدت لحدوث انهيارات أرضية دمرت 29 ألف منزل، وتجدد الإعصار عام 2001، بحيث قضى على ما تبقى من محاصيل زراعية، وقدرت الخسائر بحقيقة أن 20 بالمائة فقط من أراضي كوريا الشمالية أصبحت صالحة للزراعة التي تشكل 30 بالمائة من النشاط الاقتصادي مقابل 42 بالمائة للقطاع الصناعي. [3]

1-محمد إبراهيم الدسوقي، القضية النووية الكورية، سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، عدد 52، أكتوبر 2003، ص 19.

2-رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 321.

3- نفس المرجع،ص ص 321-322.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية

ترجع طموحات كوريا الشمالية إلى الخمسينيات من القرن العشرين، بحيث اقترنت بتهديدات الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية، وقد تطورت جهود حكومتها لتطوير برنامج نووي يستطيع تحقيق أهدافها القومية والإقليمية والدولية، وقد تخلل ذلك أزمات كثيرة إصطدمت فيها هذه الدولة الآسيوية بإرادة القوى الكبرى والمجموعة الدولية، لكبح الإنتشار النووي.

المطلب الأول: خلفية و تطور الطموحات النووية لكوريا الشمالية:

تعود بدايات البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى الخمسينات من القرن العشرين، وذلك راجع أساسا إلى جملة الظروف والعوامل التالية:

1- برنامج الذرة من أجل السلام **Atoms for Peace**، الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق دويت إيزنهاور **Dwight D.Eisenhower** بعد نهاية الحرب الكورية، ساعد الدول في الإستفادة من حق الإستخدام السلمي للطاقة الذرية عبر توفير المعلومات اللازمة لذلك. وهذا برغم المخاوف المرتبطة بصنع الأسلحة النووية التي كشف عنها كثير من الشخصيات آنذاك. وكان لكوريا الشمالية فرصة سانحة للمباشرة في تطوير برنامج نووي خاص بها[1].

2- المساعدات السوفيتية في المجال النووي كان لها عميق الأثر على الأنشطة النووية المختلفة التي باشرت بها الدولة الكورية الشمالية، وذلك ضمن الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد السوفيتي حول برنامج الأبحاث النووي بالقرب من منطقة يونغ بيونغ **Yongbyong**[2]. بحيث يعود برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية إلى الإتفاق الروسي الكوري الشمالي المبرم حول

1-Claude Helper, La Politique des USA en Corée du Nord:Un Fiasco, Paris,L'Harmattan, 2014,p29.

2 -Mary Beth Nikitin, North Korea's Nuclear Weapons, Congressional Research Service,February 12,2009,p1,Available At : http://fpc.state.gov/documents/organization/120976.pdf

الإستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس 1956، وفي غضون ذلك، وقعت كوريا الشمالية على إتفاق مع الإتحاد السوفيتي، أُعتبر سنداً قانونيا لدعمها بالتكنولوجيا النووية. [1]

لا يمكن أن ننكر أثر التدريب السوفيتي الكبير الذي تلقاه علماء كوريا الشمالية في المجال النووي، بعد إرسالهم إلى معهد دوفينا النووي **Duvena Nuclear Institute** للتدريب الفني، وذلك مباشرة بعد نهاية الحرب الكورية[2]. فمنذ عام 1955، شاركت نخبة من العلماء من كوريا الشمالية في ملتقيات حول الأبحاث النووية المدنية في الإتحاد السوفيتي وبعض دول أوربا الشرقية. وذلك لأجل تلقي الخبرات والمهارات اللازمة لإنجاح برنامج دولتهم النووية. تتوج التعاون بين الطرفين بالتوقيع على إتفاقية بين البلدين؛ نصت على تقديم المساعدات السوفيتي بشأن الأبحاث النووية المدنية، وقد إعترف السوفييت بالمستوى العالي لدى علماء كوريا الشمالية وقدرتهم السريعة على تلقي الخبرات ، وفي عام 1959، وقعت الدولتين على إتفاقية تعاون، أدت إلى إنشاء أول مفاعل نووي في بيونغ يونغ، الذي بدأ في العمل عام 1967. [3]

3- نشر الولايات المتحدة لأسلحة نووية في كوريا الجنوبية عام 1958 عقب الحرب بالكورية. مما عزز المخاوف الشمالية، ودفع الدولة إلى إكمال برنامجها النووي للرد على التهديد النووي الأمريكي الموجود في كوريا الجنوبية، واتجهت نحو تطوير الصناعات النووية. كما أن الطموح النووي لكوريا الشمالية إرتبط تاريخيا بنجاح الصين في إجراء أول تجربة نووية لها عام 1964، وأُعتبرت فرصة إستراتيجية، وذلك عبر تقديم القائد الكوري الشمالي كيم ايل سونق **Kim Il-Sung** طلب إلى الزعيم الصيني ماوتسي تونغ **Mao Zedong** بشأن مشاركة بلاده الأسرار النووية دون جدوى، ناهيك عن تأثره عام 1970 بإكتشاف شروع كوريا الجنوبية في تطوير برنامج

1 –Jonghun Han, Op,Cit, p19.

2 –Ben habib and Andrew O'Neil, 'North Korea's Emergence as a Nuclear Weapons State and The End of The Disarmament Paradigm', Global Change, Peace & Security, 21: 3, p378,available at : http://drbenjaminhabib.files.wordpress.com/2011/05/habib-oneil-north-koreas-emergence-as-a-nuclear-weapons-state-and-the-end-of-the-disarmament-paradigm.pdf

3 –Claude Helper,Op,Cit, p81.

نووي سري. فقد إهتمت كوريا الشمالية أكثر بالتكنولوجيا العسكرية النووية، عبر ما قاله وزير خارجيتها خلال 1962 في تصريح للسفير السوفيتي في بيونغ يونغ آنذاك:

«يمتلك الأمريكيون مخزونا هائلا للأسلحة، بينما يمنعوننا من مجرد التفكير بشأن صناعة أسلحة نووية» [1]

إن حلم تطوير الطاقة النووية المدنية في كوريا الشمالية تجسد عام 1965، عندما تم تنصيب مفاعل أبحاث صغير، سوفيتي الصنع تحت اسم IRT-2M (ITR-2000)،الذي بدا العمل فيه عام 1967، والذي يشتغل باليورانيوم عال التخصيب. بحيث تم نقل يورانيوم مخصب بنسبة 10 بالمائة في الفترة مابين 1967و1973، وقد تمكن متخصصون نوويون عام 1974 من تحديث هذا المفاعل وتسريع وتيرة أنشطته إلى 8 ميغاواط، ليتم الانتقال إلى اليورانيوم المخصب بنسبة 80 بالمائة، خاصة في إطار إنتاج النظائر المخصصة للطب. إستطاعت كوريا الشمالية أن تنضم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1974، وذلك بأمل الاستفادة من المساعدات الفنية في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية،ومع ذلك، فقد رفضت كوريا الشمالية التوقيع على إتفاقية الضمانات الواسعة المجال، والتي كان من الواجب أن تقوم بذلك في غضون ثمانية عشرة شهرا وفقا لأحكام معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية[2].يُرجع الخبراء في المسالة الكورية ذلك الإحجام إلى مخاوف تتعلق بقدرة ذلك على المساس بالأمن القومي للدولة، في المقابل وضع المسئولون الكوريون الشماليون ثلاثة شروط مسبقة قبل المباشرة بالتوقيع، وهي كما يلي: [3]

1/ على الولايات المتحدة أن تسحب أسلحتها النووية، التي تعتقد كوريا الشمالية أنها موجودة على أراضي كوريا الجنوبية.

---

1 –Ibid.p81.

2 –Eric Yong-Joong Lee, The Six-Party Talks and The North Korean Nuclear Dispute Resolution Under The IAEA Safeguards Regime, Asian-Pacific Law and Policy Journals,Vol.5,2004, p 103, available at: http://blog.hawaii.edu/aplpj/files/2011/11/APLPJ_05.1_lee.pdf

3 –William E.Berry, North Korea's Nuclear Program: The Clinton Administration's Response, INSS Occasional Paper3,USAF Institute for National Security Studies, US Air Force Academy, March 1995,pp 2-3, available at: http://library.uoregon.edu/ec/e-asia/read/ocp3.pdf

2/ ضرورة إنهاء العمليات العسكرية الأمريكية الكورية الجنوبية التي تجرى سنويا تحت اسم Team Spirit على شكل تدريبات مشتركة على أراضي كوريا الجنوبية، والتي كان يلقبها الشعب الكوري الشمالي بألعاب حرب نووية .Nuclear War Games

3/ رغبة كوريا الشمالية في الإحتفاظ بحق إبطال إتفاقية الضمانات في حالة الإدراك بأن القوى النووية تتصرف بشكل عدائي إزائها.

كما باشرت بالتوقيع على إتفاقية الضمانات النووية بشأن منشأتين نوويتين لديها للأبحاث عام 1977، إنتهى بها الأمر إلى التوقيع على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية NPT، لتصبح بذلك طرفا فيها بتاريخ 12 ديسمبر 1985 وذلك تحت إصرار الإتحاد السوفيتي للقيام بذلك[1] مقابل وعد إمداد أربع مفاعلات لديها بالماء الخفيف. كما تم إنهاء إنشاء مفاعل الخمسة ميغاواط عام 1987 بإعتباره ليس محطة لإنتاج الطاقة نظرا لعدم ربطه بأسلاك الطاقة الكهربائية. وفي عام 1989 بدأت المخاوف بشأن المقدرة النووية لكوريا الشمالية تتزايد تدريجياً، بعد أن تمكنت من استخلاص كمية كافية من البلوتونيوم لصنع قنبلة أو قنبلتين من الوقود المنضب خلال مائة يوم إبتداءاً من زمن غلق المفاعل[2]، مما يؤكد أن برنامجها النووي بمختلف عناصره بلغ مرحلة الإكتمال مع بداية التسعينيات.

تعتمد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المعطيات التقنية لرصد مرحلتين متمايزتين في تطور برنامج كوريا الشمالية النووي، يمكن تحديدهما كالآتي:

المرحلة الأولى؛ تبدأ زمن إبرام الإتفاقية بين الإتحاد السوفيتي وجمهورية كوريا الشمالية حول التعاون في البحث النووي عام 1956، فخلال الخمسينيات تلقى علماء كوريا الشمالية في الفيزياء النووية تدريبا في كل من الإتحاد السوفيتي و الصين، وكذا في أقسام الفيزياء النووية التي تأسست حديثا في كل من جامعة كيم ايل سونق القومية ومعهد كيم شايك الصناعيKimchaek .

1 –Suk Hi Kim and Semoon Chang,Economic Sanctions Against a Nuclear North Korea : An Analysis of United States and UN Actions Since 1950,2007, p13.
2 –Su-Kwang Kim, Op;Cit, p22.

وخلال الستينيات، عززت كوريا الشمالية ولوجها العصر النووي عبر بناء مفاعل أبحاث بمركب الأبحاث النووي ببيونغبيون، وتبع ذلك إطلاق مفاعلي أبحاث من طرف الإتحاد السوفيتي.

المرحلة الثانية؛ تبدأ معالمها من خلال إنشاء مفاعل اليورانيوم الطبيعي التجريبي بقدرة 5ميغاواط وذلك في مركب يونغبيون في جانفي عام 1986. وخلال هذه المرحلة، تم إنشاء محطتين إثنتين لصناعة قضبان الوقود والمعالجة Ore، بالإضافة إلى إنشاء مفاعلين كبيرين بغاز الغرافيت، وتبع ذلك إنشاء مخبر للكيمياء الإشعاعية بقدرة إعادة معالجة كبيرة الحجم عام 1987 و مثل عقدي السبعينيات والثمانينيات مرحلة توسع برنامج كوريا الشمالية النووي، بحيث أثبت نضوجه مع بدء العمل حول استخراج اليورانيوم وتصميم المنشآت التحتية وتكنولوجيا تخصيب الوقود النووي، وكذا الأجهزة النووية وتصميم منظومات الإطلاق[1].

مكونات البرنامج النووي لكوريا الشمالية:

إن تخطيط القيادة الكورية الشمالية لتطوير برنامج نووي قوي– يستجيب لتطلعاتها الإقليمية و حاجاتها السياسية الداخلية– ظل قويا و متمحورا على شقين رئيسيين ألا وهما القدرات النووية و الصواريخ الباليستية. يمكن التطرق إليهما من حيث المكونات و الأبعاد كما يلي:

أولا: القدرات النووية:

إعتمدت التكنولوجيا النووية لكوريا الشمالية في تطوير برنامجها على مادتين أساسيتين وهما؛ البلوتونيوم و اليورانيوم، فتشير التقديرات القائمة عموما والأمريكية خصوصا إلى قيام كوريا الشمالية بإعادة معالجة بعض قضبان الوقود بمفاعل يونغبيون بقيمة خمسة ميغاواط، كما تمكنت من عزل 12 إلى 14 كغ من البلوتونيوم الذي يكفي لصناعة قنبلة أو قنبلتين، إضافة إلى وجود تقرير يشير إلى تهريب حوالي 56 كغ من البلوتونيوم من روسيا مع بداية التسعينيات. ويشير العلماء إلى حقيقة غياب حواجز فنية أمام كوريا الشمالية لتطوير أسلحة نووية قائمة على إستخدام البلوتونيوم،

1 -Jeffrey Robertson,North Korea Nuclear Crisis :Issues and Implications,Foreign Affairs, Defence and Trade Group,18 March 2003, available at : http://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/Publications_Archive/CIB/cib0203/03CIB18

أما بالنسبة لليورانيوم، فقد كان الجدل قائما بشأن برنامجها لليورانيوم عال التخصيب HEU الذي بدأ في منتصف عام 2002، وذلك عندما حصلت واشنطن على ما يعتبر دليلا مقنعا حول سعي بيونغ يونغ لتطوير ذلك البرنامج، خاصة بعد شراء هذه الأخيرة لمائة وخمسين طنا من أنابيب الألمنيوم من روسيا وتخصيصها كقوالب خارجية ثابتة للطرود المركزية لتخصيب اليورانيوم. كما حجزت مصالح الجمارك المصرية في أفريل 2003، ما قيمته 22 طن من أنابيب الألمنيوم التي كانت موجهة إلى الصين ونقلها بعد ذلك إلى شركة نامشونغقانق Namchongang كوريا الشمالية بناءا على طلب سفير كوريا الشمالية سابقا لدى الوكالة الدولية خلال بداية التسعينيات. كما أعلنت تقديرات وكالة الاستخبارات الأمريكية السي اي اي CIA عام 2002 المقدمة للكونغرس الأمريكي أن كوريا الشمالية كانت بصدد بناء منشآت التخصيب ذات القدرة على إنتاج يورانيوم بدرجة أسلحة كاف لتطوير سلاحين نوويين أو أكثر كل عام[1].

ثانيا :الصواريخ الباليستية وطرق الإطلاق Delivery Method :

تحوز كوريا الشمالية على منشآت عديدة لإطلاق صواريخ نووية، ففي 31 أوت 1998 أطلقت صاروخ تايبودونغ TaepoDong1 من منشات ميسودان ري Musudan-ri الواقعة بمقاطعة شمال هامغيون Hamgyonh على الساحل الشمالي الشرقي لكوريا الشمالية. وتشير تقارير الإستخبارات الأمريكية الأولية إلى أن صاروخ تايبودونغ1، تم على مرحلتين؛ الأولى؛ هي سقوطه في المياه الدولية على بعد ثلاثمائة كم شرق ميسودان ري، و الثانية؛ هي مروره فوق جزيرة هونشو اليابانية وسقوطه في المياه على بعد ثلاثمائة وثلاثين كم عن ميناء هاشينو Hachinohe الياباني. وفي الرابع من جويلية 2006، أطلقت صاروخ تايبودونغ 2 الذي تم تشغيله بقواعد إطلاق صواريخ باليستية قصيرة المدى.

يعود تاريخ برنامج تايبودونغ الكوري الشمالي إلى برنامج الصواريخ الباليستية متوسط المدى نودونغ No Dong في أواخر الثمانينيات. ومع بداية التسعينيات، أطلقت بيونغ يونغ

1 –Ibid, pp 35-38.

برنامجا لتطوير برنامجين للصواريخ الباليستية ألا وهما تايبودونغ 1 و 2[1] ، وكانت أهداف تصميمهما المفترضة تتمثل في إطلاق ألف أو ألفين وخمسمائة كغ من الرؤوس الحربية على بعد ألف وخمسمائة وألفين وخمسمائة كم بالنسبة لتايبودونغ1، أما بالنسبة لتايبودونغ2، فهدفه إطلاق الرؤوس الحربية على بعد أربعة ألاف إلى ثمانية آلاف كم، وقد استعانت في تطوير منظومات صواريخ باليستية متوسطة المدى على الطراز السوفيتي R-27 ، والتي يتم إطلاقها عبر غواصات بحرية، على مقدرات صناعية و تكنولوجية مزودة بالوقود[2].

برغم الضغوط الأمريكية والدولية لأجل تحجيم برنامجها النووي، إلا أن كوريا الشمالية مضت في تطوير صواريخ إسترعت إهتمام الخبراء نظرا لدقة تصميمها وقدرة تسديدها، وذلك يعتبر سبباً كافياً لتخويف الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، فقد أنتجت صواريخ سكود–ب وسكود–س قصيرة المدى، وكذلك صاروخ نودونغ متوسط المدى، بالإضافة إلى إمتلاكها لأكثر من خمسمائة صاروخ من طراز سكود من مختلف الأنواع، ولديها أيضا ما يكفي من صواريخ نودونغ لإستخدامها الخاص والتصدير أيضا، فضلا عن أن صواريخ نودونغ ذات مدى ألف وثلاثمائة كم قادرة على ضرب أهدافها في أنحاء شبه الجزيرة، بل وحتى اليابان[3].

استطاعت كوريا الشمالية أن تستثمر الوقت و المقدرات اللازمين صفحا عن القانون الدولي و ضغوط المجموعة الدولية والولايات المتحدة، للمضي قدما في إستحداث صواريخ بعيدة المدى من طرازات مختلفة، مما أثار قلاقل أمنية إقليمية ودولية متزايدة، وأُثيرت فرضية الردع على نحو غير سابق، فقد كان تطوير صاروخ تايبودونغ العابر للقارات يعني إمكانية حمل مئات عديدة من الكيلوغرامات من الحمولة إلى كل من ألاسكا وهاواي، وأن صاروخا ثلاثي المراحل من طراز تايبودونغ يستطيع أن يوصل حمولة من مئات عديدة من الكيلوغرامات إلى أي مكان في الولايات

1–Joseph S.Bermusdez, a History of Ballistic Missile Development In The DPRK, Occasional Paper, No.2, 'Monterey Institute of International Studies Center for Nonproliferation Studies, 1999,26, available on : http://cns.miis.edu/opapers/op2/op2.pdf

2– Jonghun Han, Op,Cit, p40.

3 – سعد حقي توفيق، مرجع سابق. ص 136.

المتحدة[1]. وفي هذا السياق، تتذرع كوريا الشمالية بالمبررات التالية التي تقف وراء رغبتها وخطواتها لتطوير مقدرات صاروخية قوية:

1/ سهولة الوصول إلى كافة الأراضي اليابانية، وبالتالي إستهداف جميع القواعد الأمريكية المنصوبة هناك، مما سيحول دون إستخدام الأمريكيين لهذه القواعد في حالة وقوع حرب.

2/ السعي لتطوير مدى صاروخي يطال أكبر جزء ممكن من الأراضي الأمريكية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى ردعها ومنعها من التفكير بشن هجوم عليها في المستقبل.

3/ خلق قدرة تفاوضية بناءا على حجم أكبر من المساعدات الاقتصادية في حال كانت قدراتها العسكرية والصاروخية اكبر.

4/ إعتبار الصواريخ مصدر دخل من العملات الصعبة لحكومة بيونغ يونغ، وتحسين الصواريخ و تطويرها يزيد من حجم العملات الصعبة القادمة إلى البلاد[2].

المطلب الثاني: الأزمات النووية الكورية الشمالية: الخلفية والأبعاد.

تعود بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية بإجماع الباحثين إلى تظافر العديد من العوامل المتمخضة في بادئ الأمر عن آثار حرب كوريا في فترة إشتداد الصراع الأمريكي السوفيتي خلال الخمسينيات، وسباق التسلح القائم بينهما، إلى جانب طبيعة طموحاتها النووية خصوصا بعد إستفادتها من خبرات الإتحاد السوفيتي النووية وقناعات تصب في ضرورة التسلح النووي، لتلبية مطالب داخلية وخارجية.

فالمتتبع للأحداث التاريخية المتتالية والسلوكات الكورية الشمالية على صعيدي التسلح والسياسة الخارجية، يتوصل إلى فكرة حتمية المواجهة بين هذه الدولة الطامحة نوويا والغرب والمجموعة الدولية الساعين إلى إيقافها مخافة إطلاق خطر الإنتشار بعد نجاحه أفقيا في جنوب

1– انطوني كورد سمان، " انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية و إيران و العراق" مركز الدراسات الدولية و الإستراتيجية– واشنطن–، ترجمة: ا.عبد الوهاب القصاب، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 13

2–رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص277.

شرق آسيا؛ مع تجربتي الهند وباكستان منذ عام 1974، وكانت النتيجة متمثلة في حدوث الأزمات النووية:

الأزمة النووية الأولى:

إن توقيع كوريا الشمالية على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية NPT عام 1985، يعود إلى الدور السوفيتي، غير أن ذلك ترتب عنه مشكلات خاصة بحدود إلتزاماتها طبقا لأحكام المعاهدة، بحيث تعود الأزمة النووية الأولى إلى شهر جوان عام 1987، وذلك عندما رفضت بيونغ يونغ التوقيع على إتفاقية الضمانات حول الأمن النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تحت ذريعة إرسال الوكالة لوثيقة ملفقة إليها. فكان الرد هو عدم إحترام الأجل القانوني المتمثل في ثمانية عشرة شهرا إبتداءاً من تاريخ التوقيع على معاهدة منع الإنتشار، إلى جانب عدم الإلتزام بالإستحقاق الثاني المحدد بشهر ديسمبر 1988[1].

استطاعت الولايات المتحدة خلال عام 1989 أن تحصل عن طريق أقمارها الصناعية على أدلة تثبت نجاح الجهود الكورية الشمالية لحصول على القنبلة، وذلك بسبب إكتشاف منشأة كبرى في حالة بناء متقدمة بالقرب من مدينة يونغبيون التي كانت قيد الإنشاء، وذلك أقنع الولايات المتحدة بتقدم برنامجها، مما سرع الضغوطات الروسية والصينية عليها، بغية الخضوع للتفتيش الخاص بالوكالة.

ومن هذا المنطلق يؤكد الباحث الفرنسي في القضايا النووية ادوارد فالنسي **Edouard Valensi** أن البرنامج النووي الكوري الشمالي يجد جذوره في الستينيات، غير أنه اخذ بعدا دوليا بعد نهاية الحرب الباردة بعد كشف الأقمار الصناعية الأمريكية صورا عن وجود مركز نووي بيونغ بيون[2]، ليوحي ذلك بقوة و عمق الطموح النووي لهذه الدولة الآسيوية.

1-Claude Helper, Op.Cit. p87.

2 -Edouard Valensi, la Dissuasion Nucléaire : les Terrifiants Outils de la Paix, Paris, l'Harmattan, 2012, p231.

تزايدت شكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة عام *1991 بشأن البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية. مما دفع بواشنطن إلى القيام ببعض التنازلات لأجل إقناع بيونغ يونغ بإجراء عمليات تفتيش بإشراف دولي، وبمناسبة أول تفتيش لموقع بيونغ بيون في شهر ماي 1992، كان هانس بليكس Hans blix قد تفاجأ بملاحظة أن البناية الكبرى التي تم إكتشافها في السنوات الماضية، عن طريق الأقمار الصناعية الأمريكية، كانت تحتوي على مصنع هام لعزل البلوتونيوم، والشيء المقلق هو أن كوريا الشمالية كانت قد كشفت لبليكس بأنه سبق لها وأن قامت بإعادة معالجة كمية ضعيفة من البلوتونيوم.

استطاعت الوكالة الدولية أن تجمع أدلة تفيد بعدم إعلان كوريا الشمالية عن جميع أنشطتها لإعادة تصنيع البلوتونيوم. وأنه بنهاية عام 1992، تمكن فريق التفتيش التابع للوكالة من إثبات حقيقة أن تلك الأنشطة لم تتم مرة واحدة فقط، وإنما تكررت ثلاث مرات أي خلال سنوات 1989،1990و1991 حيث إستطاعت الأجهزة المتخصصة ذات المستوى التكنولوجي العالي، أن تحدد فترة حدوث عمليات إعادة التصنيع من خلال تحليل الاميريسيوم241 Américium.*

من الأحداث التي ساهمت في تغذية هذه الأزمة هو عزوف كوريا الشمالية عن الإلتزام بمبدأ التفتيش المتبادل، الذي أقره إعلان الكوريتين المشترك حول تجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. مما أفضى إلى إستئناف القيام بعمليات روح الفريق Team Spirit عام 1993 بتعاون أمريكي كوري جنوبي بمثابة تدبير ثأري، وإعتباره أيضا من الضغوط الممارسة على بيونغ يونغ[1].

إنتهت هذه الأزمة، عقب توالي ثلاث أحداث هامة بعد نهاية الحرب الباردة، يمكن تلخيصها كالأتي:

*- في شهر أكتوبر، صرح الخبير الياباني في المراقبة بالأقمار الصناعية توشيفومي ساكانا بأنه عثر على منشاة نووية بباكشونPakchon مما حث هانس بليكس على زيارتها في إحدى رحلاته إلى المنطقة لأجل فحص مستودع ركاز اليورانيوم.

*- الاميريسيوم 241: يشيع استخدامه في لغة الكيمياء، وهو عنصر فلزي إشعاعي النشاط.

1- نص الإعلان متوفر على الموقع:

http://cns.miis.edu/inventory/pdfs/aptkoreanuc.pdf

1-إنضمام الكوريتين إلى منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 1991. [1]

2- الإتفاق مابين الكوريتين المتضمن في أساسه مسألة نزع الأسلحة النووية من المنطقة والموقع في ديسمبر 1991.

3- التوقيع على إتفاقية الضمانات المتعلقة بمعاهدة منع الإنتشار النووي و التصديق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جانفي عام 1992.

كما يعود الفضل في توقيع إتفاقية الضمانات عام 1992 إلى العوامل التالية: [2]

1- إصدار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب قرارا؛ يقضي بسحب جميع الأسلحة الذرية التكتيكية من على كوريا الجنوبية، وذلك قبل نهاية عام 1991، ناهيك عن الجهود المبذولة من طرف رئيس كوريا الجنوبية روه تاي ووRoh Tae-Woo فيما يتعلق بالحظر الكامل لجميع الأسلحة النووية على إقليم جمهورية كوريا.

2- تداعيات حرب الخليج الثانية 1990-1991؛ فهذه الحرب التي جرت بأسلحة جديدة ذات التكنولوجيا العالية قد أثبتت للأمريكيين بأن أسلحتهم النووية المنصوبة على أراضي كوريا الجنوبية، لم تعد ضرورية، وذلك لحساب إستراتيجي؛ مفاده أن المظلة النووية الأمريكية القائمة أصلا كانت كافية لأجل حماية كوريا الجنوبية واليابان.

3- ضعف قيمة الأسلحة النووية التكتيكية على المستوى الردعي، بحيث لا يسعها أن تضمن ردع أي هجوم قادم من كوريا الشمالية، لأنه بمرور الوقت يمكن أن تظهر قصورها على الصعيد السياسي.

4- تخلي الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عن التدريبات العسكرية المتآلفة المسماة بTeam Spirit 1992 التي كان لها أثرا سلبيا على مناخ العلاقات الشمالية الجنوبية في شبه الجزيرة الكورية.

الأزمة النووية الثانية 1993:

1- Suk Hi Kim and Semoon Chang, Op.Cit, p13.

2-Claude Helper, Op.Cit, p86.

تبدأ معالم الأزمة النووية الثانية بشأن البرنامج النووي الكوري الشمالي عام 1993. وذلك من خلال تجدد عملية روح الفريق بين الولايات المتحدة و كوريا الجنوبية في شهر جانفي 1993 وتجميد بيونغ يونغ للمحادثات الكورية للجنة المراقبة النووية المشتركة، بالإضافة إلى تجميد جميع المحادثات بين الطرفين الشمالي والجنوبي (على مستوى رؤساء الوزراء، اللجان....الخ).

بدأت بيونغ يونغ بممارسة مبدأ التحدي من خلال رفضها دخول مفتشوا الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منشآتين لديها، يشتبه في إحتوائهما على مخلفات نووية، بذريعة أن المبنيين المستهدفين كانا محتشدين عسكريين خارج إتفاق الضمانات الذي تم عقده مع الوكالة سابقا لينذر ذلك ببوادر أزمة حادة تدهورت الأوضاع بعدها، لتفضي في نهاية المطاف إلى قرار كوريا الشمالية في مارس 1993 بإنسحابها من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية[1].

حصل إجماع بين أغلب الباحثين في القضية الكورية بأن الشكوك القابعة على برنامج كوريا الشمالية قد تغذت بإستمرار من تجمع عاملين أساسيين، ألا وهما: [2]

أ–رفض عمليات التفتيش الدولية بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ب– الإنسحاب من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية NPT.

قامت الولايات المتحدة على إثر السلوكات الخطيرة لكوريا الشمالية، بتقرير إرسال أربعة قاذفات قنابل من نوعي ب– 52و ب–1 إلى جزيرة قوام Guam كإجراء إستعدادي للتدخل في شبه الجزيرة الكورية، ومع بداية عام 1993، وصلت الأوضاع إلى نقطة التطور الخطير تعذرت معه كل الحلول المتوقعة، خاصة مع تجدد عمليات روح الفريق كتهديد أمريكي مباشر ، وعمدت كوريا الشمالية إلى إصدار مرسوم يقضي بإعلان حالة شبه حرب مما أثار الرأي العام الدولي، لإظهار خطورة الوضع في هذه المنطقة الآسيوية المضطربة، وإستنكار عمليات روح الفريق .

1– رانية محمد طاهر، مرجع سابق، ص 269.

2- Claude Helper, Op.Cit, p88.

إن هذه المواقف الحازمة المتمثلة في الانسحاب من معاهدة NPT، والإعلان عن حالة شبه حرب في المنطقة،كانت قد دفعت الولايات المتحدة والحليف الجنوبي إلى مزيد من الحيطة لأجل العدول عن القيام بإستفزازات أكثر تجاه الشمال.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو الأسباب والدوافع الكافية التي دفعت الشمال إلى الانسحاب من معاهدة NPT بعد التوقيع عليها وقبول نصوصها في مرحلة سابقة فالوقائع الماضية وحالة الإحتقان الإقليمي التي عمت أجواء شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب الباردة، قد دفعت الشمال للقيام بمثل ذلك التصرف، بحيث يمكن تلخيص الدوافع فيما يلي:

1-عثور خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عمليات إعادة المعالجة غير المعلن عنها من طرف الكوريين الشماليين.

2- قناعة إدراكية لكوريا الشمالية متمثلة في أن سلوك الإنسحاب من المعاهدة NPT قد يشكل تملصا قانونيا؛ بحيث يسمح لهم بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة، وذلك على سبيل الضغط و المساومة.

إن الوضع في هذه المنطقة عام 1993 يثبت خطورته وإستعصائه عن الحل للإعتبارات التالية[1]:

-رفض كوريا الشمالية القيام بفتح بعض منشآتها النووية لعمليات التفتيش بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وتفتيش كوريا الجنوبية من جهة ثانية، إحتكاما إلى ما نص عليه إتفاق الكوريتين المعقد بتاريخ 31 ديسمبر 1991، والموقع في 20 جانفي 1992، في الفقرة الرابعة.

-رفع الوكالة الدولية لمجلس الأمن أمر قيام الشمال بإعادة تهيئة مفاعلها، مما أدى إلى تعالي أصوات في الولايات المتحدة تدعوا إلى فرض عقوبات اقتصادية على بيونغ يونغ لأجل منعها من إمتلاك أسلحة نووية والعمل على نشرها لأطراف أخرى أو القيام بضربات عسكرية ممكنة.

1- Ibid, p89.

من خلال تتبع سلوكات كوريا الشمالية في إطار مسار الأحداث التي وقعت بالمنطقة خلال عامي 1992 و 1993، يتبين لنا أنها استطاعت إلى حد كبير أن تبدي مهارة في طريقة تحركها بشأن طموحاتها النووية ومقدراتها، وذلك نظرا لإتقانها قواعد اللعبة من خلال الإعلان عن خروجها عن معاهدة NPT مع بداية مارس 1993، وذلك في ظرف موات يمكنها من تأخير آجال تفتيش المباني المشكوك فيها بيونغبيون هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أفلحت في توسيع الخلافات في الآراء القائمة بين الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين من ناحية، والكوريين الجنوبيين واليابانيين من ناحية أخرى، بحيث أن المجموعة الأولى الأوروأطلسية كانت تعاني من خطر إنتشار التكنولوجيا النووية في كوريا الشمالية ، أما المجموعة الآسيوية المتجاورة فقد تخوفت بشكل كبير من خطر مجاورة مباشرة لدولة ذات أسلحة نووية Armament Proximity Nuclear.

إن قرار بيونغ يونغ بتعليق انسحابها من معاهدة NPT بصفة مؤقتة كان قد أنهى الأزمة النووية الثانية.

الأزمة النووية الثالثة 1993-1994:

إن المفاوضات مابين الكوريتين في منتصف عام 1993 أثبتت حصيلة إيجابية بعد عامين ونصف من الجهود الساعية إلى تهدئة الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية وأبعاده المقلقة بالنسبة للدول المجاورة والغرب عموما، وذلك يُعزى مبدئيا إلى قيام بيونغ يونغ بتعليق إنسحابها من معاهدة NPT، غير أن ذلك أبقى الوضع في خانة عدم الإستقرار، رغم كل التطورات الملموسة على صعيد الحوار مابين الشمال والجنوب، نظرا للظروف التالية :

أولا/ انقطاع مسار المحادثات القائمة بين الكوريتين في إطار لجنتي الهدنة العسكرية ولجنة الدول المحايدة لمراقبة الهدنة خاصة من جانب الشمال.

ثانيا/ مسألة التفتيش النووي الثنائية (مابين الكوريتين)، أو التعددية الأطراف (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) التي تعرضت إلى إهتزازات عديدة؛ بسبب غياب الثقة بين الأطراف .

ثالثا/ إستئناف العمليات الأمريكية الكورية الجنوبية التي تسمى روح الفريق Spirit Team، التي كانت مصدرا رئيسيا لدفع الكوريتين نحو منعرج خطير كونها تمثل تلميحا إلى إستمرار نية الإستفزاز العدواني بالتحالف مع عدو خارجي؛ ألا وهو الولايات المتحدة.

رابعا/ حالة التعبئة العسكرية الدائمة بين الكوريتين على طول خط الحدود العسكري MDL بحيث ميزت بوادر نزاع تلوح في الأفق خاصة في ظل غياب آليات مناسبة للتهدئة، بدليل نشر كوريا الشمالية لحوالي 950 ألف مقاتل من جيشها إضافة إلى أكثر من مليوني من قوات الاحتياط، ونشر كوريا الجنوبية لحوالي 650 ألف من قواتها وأكثر من 37 ألف من القوات الأمريكية في عام 1993، هذا إلى جانب غياب ردود متاحة من أطراف أخرى للتدخل على المستوى الدبلوماسي لخلق الإستقرار في الأجواء الكورية، أو على مستوى اللجان في حالة وقوع حادث خطير يمكن أن يهدد بتصعيد الأوضاع المشحونة في شبه الجزيرة الكورية. [1]

لابد من الإشارة إلى أن أزمة عام 1993 قد تفجرت بسبب رفض بيونغ يونغ السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على منشأتين نوويتين، يشتبه في إحتوائهما على مخلفات نووية، فضلا عن تشغيل منشآت أخرى لتخصيب اليورانيوم، وأرجعت هذا الرفض إلى مبررين: [2]

أولهما: إزدواجية معايير الوكالة الدولية، فهي تتغاضى عن الترسانة النووية لإسرائيل وجنوب إفريقيا، وأيضا عن القدرات النووية لكوريا الجنوبية واليابان، وثانيهما، إن اتهامات الوكالة ليست صحيحة، وأن طلب التفتيش ليس سوى مؤامرة جديدة.

أما بالنسبة للمحادثات الشمالية الأمريكية بشكل مباشر فلم تقنع كوريا الشمالية بفعاليتها مشترطة التسوية النهائية للمسالة النووية، والتي كانت قد تمسكت بالمطالب التالية:

أولا: إلغاء الولايات المتحدة و كوريا الجنوبية لعمليات روح الفريق.

1- Claude Helper, Op.Cit, p99.

2- محمد الأنور حسانين، " الكوريتان عودة إلى أجواء الأزمة"، السياسة الدولية، عدد '117'، جويلية 1994 ص 220.

ثانيا: قدرة كوريا الشمالية على تفتيش القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية.

ثالثا: ضمان أمريكي بعدم شن هجوم على كوريا الشمالية.

رابعا: تخلي الولايات المتحدة عن نشر مظلتها النووية على كل من كوريا الجنوبية واليابان.

خامسا: إعتراف النظام الشيوعي لكوريا الشمالية بالولايات المتحدة دبلوماسيا.

بعد فترة من الشد والجذب والتحذيرات والتهديدات المتبادلة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، زار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Carter Jimmy بيونغ يونغ في شهر جوان 1994 للقيام بجهود وساطة تنهي الأزمة النووية الكورية، ونتج عن هذه الزيارة إبرام الإتفاق التاريخي المعروف بإسم إتفاق الإطار Agreed Framework في الحادي والعشرين من أكتوبر عام 1994[1]، الذي يلزم كوريا الشمالية بوقف برنامجها النووي مقابل بناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف لتوفير إحتياجاتها من الطاقة الكهربائية، إضافة إلى إمداداها بالمساعدات الإنسانية لمواجهة المجاعة التي تفشت في البلاد، ناهيك عن التعهد بالعمل على التحسين التدريجي للعلاقات الأمريكية–الكورية من جهة والعلاقات الكورية–الكورية من جهة أخرى.

وقد قام هذا الإتفاق على أربعة محاور أساسية:

1/ المحور الأول: تعاون الطرفين لإستبدال مفاعلات كوريا الشمالية بمفاعلين يعملان بالماء الخفيف للأغراض السلمية بتكلفة 4.5 مليار دولار.

2/ المحور الثاني: التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية السياسية والإقتصادية بين الطرفين.

3/ المحور الثالث: التعاون الثنائي بين البلدين لتحقيق السلام والأمن، من خلال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

1– محمد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 20.

4/ المحور الرابع: التعاون الأمريكي – الكوري الشمالي في مجال دعم نظام منع الإنتشار النووي من خلال إلتزام كوريا الشمالية الكامل بمعاهدة منع الإنتشار النووي. [1]

يتضمن هذا الإتفاق تجميد البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية، تأمين الوقود الذي يستخدمه المفاعل بقيمة خمسة ميغاواط، بالإضافة إلى إيقاف بناء مفاعلين كبيرين مقابل الحصول على مفاعلين مدنيين بالماء الخفيف بقدرة ألف ميغاواط، والإمداد بخمسمائة ألف طن من غاز الوقود سنويا، لأجل تلبية إحتياجاتها الطاقوية لغاية تنشيط هذين المفاعلين غير المخصصين للإنتشار النووي[2].

أدى هذا الاتفاق إلى تأسيس منظمة تنمية الطاقة الكورية*في مارس 1995، والتي هدفها الرئيسي هو منع كوريا الشمالية من توجيه برنامجها النووي للأغراض العسكرية، وهو يضم الولايات المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية، ثم إنضم لاحقا الإتحاد الأوربي دون روسيا و الصين. [3]

برغم أن كوريا الشمالية مثلت موقف ضعف خلال مفاوضات جنيف للإتفاق مع فقدانها للحليف السوفيتي ومشاكلها الاقتصادية الحادة، إلا أنها استطاعت أن تحول ضعفها إلى قوة، وذلك من خلال مطالبها التي قدمتها وهي كما يلي:

أولا: الحصول على الطاقة مقابل إيقاف برنامجها النووي الصغير المحلي التطوير، لإنشاء محطتين للطاقة النووية الحديثة بتكلفة خمسة مليار دولار تسددها كوريا الجنوبية واليابان والإتحاد الأوربي.

ثانيا: ترك برنامجها النووي للمفاوضات المستقبلية.

1– أشرف عبد العزيز عبد القادر، الإدارة الأمريكية لأزمات الإنتشار النووي، دراسة حالة إدارة الأزمة النووية الإيرانية (**2003–2007**)، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة **2008**، ص **154**.

2 –Claude Helper,Op.Cit, p 107.

*– نص الإتفاق المؤسس لهذه المنظمة متوفر على الرابط:

http://www.kedo.org/pdfs/AgreedFramework.pdf

3 –Claude Helper,Op.Cit, p 107

ثالثا: أن تعمل الولايات المتحدة على إمداد كوريا الشمالية بالغاز والوقود اللازمين إلى غاية إستكمال إنشاء أول مفاعل نووي. [1]

لقد أثارت أزمة عام 1994 تساؤلات تتعلق بحجم ما لدى كوريا الشمالية من البلوتونيوم وعدد القنابل النووية الممكن إنتاجها بواسطته، وتفاوتت التقديرات في كوريا الجنوبية واليابان وروسيا حول وجود ما بين 16 إلى 24 كيلوغراما من البلوتونيوم تكفي لصنع ما يزيد على قنبلتين نوويتين. وقد صرح المتحدث بإسم وزارة الدفاع الأمريكية في الثاني والعشرين من أفريل عام 1997، بأنه حينما وقعت واشنطن وبيونغ يونغ إتفاق الإطار في جنيف 1994، أظهرت المخابرات المركزية الأمريكية أن بيونغ يونغ لها بلوتونيوم كاف لإنتاج سلاح نووي واحد على الأقل، وهو أول إعتراف بإمتلاك كوريا الشمالية مادة البلوتونيوم[2].

الأزمة النووية الرابعة:

إن وصول فريق المحافظين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة أفضى إلى تغيير مقاربة التعامل مع كوريا الشمالية فيما يتعلق ببرنامجها النووي، ومصير إلتزاماتها الدولية وليدة اتفاق عام 1994، بحيث أن تصلب مواقف واشنطن تجاهها يعود إلى منتصف التسعينيات عقب إتفاق KEDO عام 1994، والتقديرات التي وضعتها الإدارة الأمريكية حول برنامج كوريا الشمالية النووي، خصوصا مع إعلان دونالد رامسفيلد في تقرير للكونغرس في أوت 1998 بأن دولة كيم جونق ايل مصنفة ضمن الدول المحتمل حصولها على الأسلحة النووية في وقت قصير، مبررا بذلك الحاجة لإقامة درع مضاد للصواريخ بمثابة أفضل ضمان للدفاع، وفي المقابل فإن إجراء بيونغ يونغ لتجاربها الباليستية في أوت 1998 كان بمثابة إستجابة لمحتوى تقرير رامسفيلد[3].

تميزت الدبلوماسية الأمريكية خلال فترة مابين 1994 و2001 بالإنفتاح تجاه بيونغ يونغ، خاصة في ظل المفاوضات القائمة على نزع السلاح النووي، ومحاولات إعادة توحيد شبه الجزيرة

---

1 –Akl kairouz, ' North Korean Nuclear Crisis', Economic and Political Weekly, Vol.39 , No1.January3.-9, 2004, pp 26-27.

2 –William J Perry, "Proliferation On The Peninsula: Five North Korean Nuclear Crises», Annals, AAPSS, September 2006, p82.

3 – Barthélémy Courmont, Op,Cit, p62.

الكورية، مما يدفعنا للقول أن سياسة كوريا الشمالية تغيرت بتغير سياسة الولايات المتحدة، بدليل تأثير زيارة المبعوث الأمريكي جيمس كيلي **James kelly** على تدهور العلاقات مع بيونغ يونغ بسبب الإعتراف بوجود برنامج لتخصيب اليورانيوم. وقد ركزت كوريا الشمالية على تبرير تلك بالتوجهات العدائية لإدارة بوش الإبن تجاهها، وقد تبع ذلك إعلان الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية في نوفمبر من العام ذاته وقف إمدادات الطاقة لبيونغ يونغ، ثم إعلان الأخيرة في ديسمبر 2002 إنهيار غتفاق الإطار رسميا[1].

من خلال ما سبق، يمكن إرجاع فشل إتفاق الإطار وانهياره إلى التحول المهم الذي شهدته رؤية كل من الإدارة الأمريكية الجديدة والنظام الكوري وإتجاهاتهما بشأن طريقة إدارة تلك الأزمة، فمن ناحية، شهدت السياسة الأمريكية تجاه النظام الكوري والبرنامج النووي في ظل إدارة بوش وخاصة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، تحولا خطيرا؛ وهو الإنتقال من إدارة الأزمة في إطار السياسة الأمريكية تجاه مسألة منع الإنتشار النووي، إلى إدارتها في إطار ما عرف بالحرب ضد الإرهاب الذي تمثله دول محور الشر أو الدول المارقة. ومن ناحية أخرى تطورت خلال السنوات السابقة على إجراء بيونغ يونغ تجربتها النووية الأولى خاصة منذ وصول إدارة الرئيس بوش الابن إلى السلطة عام 2000، رؤية سلبية لتأثير التحولات الدولية والإقليمية على مستقبل بقاء النظام. وقد تعمق هذا الإدراك بفعل تضافر عدد من العوامل، أهمها: [2]

1-الخطاب الأمريكي العدائي ضد كوريا الشمالية، والذي أصبح أكثر وضوحا بعدما طرح الرئيس بوش في خطاب حالة الإتحاد **State of The Union** بتاريخ 29 جانفي 2002 مفهوم محور الشر، الذي ضم بالإضافة إلى كوريا الشمالية، كلا من العراق وإيران، وهو ما يفسر قرار كوريا في أكتوبر 2002 تنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم.

2- تجربة الأزمة الأمريكية-العراقية وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي إنتهت بالحرب الأمريكية على العراق، إستناداً إلى عقيدة الحرب الوقائية ذات

---

1 – Ibid, p63.

2- محمد فايز فرحات، التجربة النووية الكورية: شمال شرق أسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة السابعة عشرة، العدد رقم 171، جانفي 2007، ص 24.

المبررات الواهية المتعلقة بإمتلاك العراق لأسلحة نووية التي لم تثبت قبل وبعد الحرب، وقد أدت هذه الخبرة إلى تطور قناعة لدى النظام الكوري، مفادها أن إصرار الولايات المتحدة على خضوع المنشآت النووية الكورية لعمليات التفتيش، تهدف إلى كشف حقيقة البرنامج النووي الكوري، وهو إستهداف مباشر كما تدركه القيادة الشمالية.

3– تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتضرر الأداء الاقتصادي الكوري؛ بحيث تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكوري من **20.5** بليون دولار في **1993** إلى **15.9** بليون دولار في **2002**، بالإضافة إلى العجز الشديد في المواد الغذائية ومصادر الطاقة، مما جعل كوريا الشمالية تقرر تنشيط برنامجها النووي كوسيلة للضغط على الدول الكبرى في سبيل الحصول على المساعدات الإقتصادية، لأجل الخروج من دائرة الأزمة الإنسانية التي كانت فيها. بعد تصاعد وتيرة الأزمة النووية في كوريا الشمالية بما يهدد المصالح الأمنية للولايات المتحدة ومصالح حلفائها في المنطقة، ناهيك عن عجزها في التدخل المباشر – على شاكلة إستراتيجيتها الوقائية في العراق عام **2002** - إتبعت سياسة المحورين المتمثلين في سياسة العصا وسياسة الإحتواء الدبلوماسي، مما يفسر إحتفاظها بخيار القوة[1] في التعامل مع هذه الدولة الطامحة نوويا.

وفي هذا الصدد، يُرجع الباحث النووي بارثليمي كورمون **Courmont Barthélémy** تصلب مواقف بيونغ يونغ بشأن ملفها النووي منذ عام **2002** ، إلى السببين التاليين :

1/ المواقف العدائية لواشنطن تجاه بيونغ يونغ بوصفها نظاما منبوذا ومتهورا وديكتاتوريا.

2/ التهديدات الأمريكية بتوجيه ضربات وقائية ضد المنشآت النووية الكورية الشمالية. [2]

ومع ذلك، فإن فلسفة الولايات المتحدة في التعامل مع القضية الشمالية، تصب في الإيمان بالحوار و الحل السلمي كطريقة مناسبة لتخفيف التهديد، مع عدولها الثابت عن الدخول في مفاوضات مباشرة معها و ذلك لسببين أساسيين، وهما كما يلي:

1– علي حسن باكير، النزاع الأمريكي–الكوري الشمالي حول الملف النووي، السياسة الدولية، عدد (**162**)، اكتوبر **2005**، ص**198**.

2– Barthélémy Courmont, l'Autre Pays Du Matin Calme : les Paradoxes Nord-Coréens, Paris, Armand Colin, 2008, pp62-63.

1/ إعتبار أي مباحثات مباشرة مع كوريا الشمالية، إعلاءاً لقيمتها وإعترافا بقوتها، وذلك ما ترفضه الولايات المتحدة، خاصة عقب تصنيفها في خانة الدول المناوئة للسياسة الأمريكية وأمنها ضمن محور دول الشر، مما يجعلها تفسر أي مفاوضات مع الشمال على أنها إبتزازية نوويا.

2/ إصرار الولايات المتحدة على النهج تعددي الأطراف للتباحث في المسألة النووية الشمالية، لأجل إحكام الضغط عليها، وإثبات مسؤوليتها عن أي تجاوز أمام المجتمع الدولي في ظل سياسة العزلة، التي تمارسها بيونغ يونغ منذ عقود.[1] يمكن تفسير تجدد التصعيد في المسألة النووية الكورية الشمالية منذ عام 2002، بناءاً على العوامل التالية:

1/ إعلان المبعوث الأمريكي جيمس كيلي بإقرار نظام بيونغ يونغ على لسان النائب الأول لوزير الخارجية لكوريا الشمالية كانق سوك جو Kang Sok Ju بوجود برنامج لتخصيب اليورانيوم

2/ إلغاء واشنطن لإتفاق عام 1994 مما يوحي بإنهيار جدار الثقة القائم بين الدولتين وأثره على سياسة مراقبة برنامج كوريا الشمالية النووي، وإعادتها إلى دائرة الضغط الدبلوماسي من جديد.

3/ تعليق كل من الولايات المتحدة و اليابان للإمدادت تجاه كوريا الشمالية، والمنصوص عليها صراحة ضمن إتفاق 1994.

4/ إعلان كوريا الشمالية عن إستئناف نشاطها النووي في شهر ديسمبر عام 2002، من خلال تنشيط برنامج البلوتونيوم بمنطقة يونغبيون Yongbyon.

إن أهم ما ميز السلوك الكوري الشمالي خلال الأزمة النووية الرابعة هو إعلان الدولة عن إنسحابها من معاهدة منع الإنتشار النووي في جانفي 2003، و استتبع ذلك طرد مفتشوا الوكالة مما أظهر حقيقة الإستراتيجية المتبعة تجاه برنامجها النووي من جهة، والمجموعة الدولية من جهة أخرى خصوصا الولايات المتحدة مشيرة إلى النفاق المميز للنظام الدولي، من خلال القبول بخمسة دول نووية التي هي نفسها الأعضاء الأساسية الدائمة في مجلس الأمن الدولي[2].

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- Gavan McCormack, Target North Korea: Pushing North Korea to The Brink of Nuclear Catastrophe, New York, Nation Books, 2004, p7.

وفي هذا الصدد نستطيع القول أن كوريا الشمالية ظلت تتمسك بلعبة مزدوجة؛ ألا وهي السماح بإجراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها مرات عديدة، على أساس أنها ذات أهداف سلمية. ومن ناحية أخرى، تبدي رفضها زيارة قواعدها السرية وتهديدها بالإنسحاب من معاهدة منع الإنتشار النووي كما حدث عام 1993. [1]أثمرت الإستراتيجية النووية لكوريا الشمالية المنتهجة منذ بداية التسعينيات بقدرة النظام على تحقيق أهدافه على الأقل في المدى القريب، وذلك من خلال النجاح في الإعلان عن تجاربها النووية، صفحا عن القانون الدولي وسياسات محاربة الانتشار النووي المتضمنة في معاهدة منع الإنتشار النووي 1968 ونصوص الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تميزت إستراتيجية بيونغ يونغ بشان تطوير مقدراتها النووية والباليستية والقائمة على الإبتزاز Chantage بالتدرج، وذلك في إطار تحقيق الأهداف المسطرة من طرف قيادتيها العسكرية والسياسية منذ تأسيس نظامها عام 1948،وتظهر عبر المستويات التالية[2]:

المستوى الأول؛ تحوز على مقدرات باليستية ذات مدى متوسط يمكنها بلوغ أراضي دول الجوار.

المستوى الثاني؛ تحوز على مقدرات باليستية ذات مدى طويل يمكنها بلوغ الأراضي الأمريكية.

المستوى الثالث؛ تحوز على منشات نووية وبرنامج عسكري.

المستوى الرابع؛ تحوز على مخزون البلوتونيوم يسمح بتجميع قنبلة أو عدد منها.

المستوى الخامس؛ تقوم بيونغ يونغ بإجراء تجربة نووية.

يعود إقرار كوريا الشمالية بامتلاكها لأسلحة نووية إلى فيفري 2005، وذلك بعد الغموض المكتنف لبرنامجها النووي طيلة مدة ثمانية عشرة شهرا، قبل الإعلان رسميا عن تجربتها في التاسع من أكتوبر 2006، التي أفضت إلى إختبار سري لسلاح نووي صغير، وعقب ذلك رفضت إجراء تفتيش مادي في موقع التفجير، مع أن الولايات المتحدة تمكنت من إكتشاف مواد إشعاعية في الجو في المنطقة بعد مرور أيام من التجربة لتثبت حقيقة التجربة و إنجاحها. وبعد الإدانة الدولية الواسعة لذلك، إنخرطت حكومة بيونغ يونغ بعد أربعة أشهر مع القوى الكبرى في إطار المحادثات

1- Edouard Valensi, Op,Cit p231.
2- Barthélémy Courmont, Op.Cit, pp60-61.

السداسية[1]؛ وهي صيغة جديدة لإدارة الأزمة النووية بعد رفض الولايات المتحدة إجراء محادثات مباشرة معها، والتي شملت بالإضافة إلى كوريا الشمالية والولايات المتحدة، كلا من روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية، باعتبارها الأطراف الإقليمية المعنية بإدارة الأزمة.

وفي جويلية 2007 أُغلق مفاعل يونغبيون، وبدأت كوريا الشمالية بتعطيل المنشآت النووية الرئيسية مؤقتا مقابل الحصول على ضمانات أمنية، ومن جهتها رفعت الولايات المتحدة في أواخر فترة حكم الرئيس جورج بوش الإبن كوريا الشمالية من لائحة الدول الراعية للإرهاب في العالم، غير أن المفاوضات لم تلبث أن تعطلت في شهر ديسمبر من نفس العام بسبب خلافات بشان طريقة التحقق من إلتزامها بتنفيذ تعهداتها الواردة في إتفاق 2007[2].

إستطاعت بيونغ يونغ أن تختبر تجربة لإطلاق صاروخ طويل المدى من طراز تايبودونغ، في مطلع شهر أفريل عام 2009، الذي خصصته لحمل قمر صناعي إلى الفضاء، الأمر الذي إعتبرته الولايات المتحدة تغطية على تجربة صاروخ باليستي طويل المدى قادر على ضرب أهداف على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، كما أن مجلس الأمن إستنكر هذه التجربة مطالبا بتشديد العقوبات ضدها ومتابعة تنفيذها لقرارات مجلس الأمن بما فيها حظر إجراء تجارب نووية وصاروخية جديدة بناءا على القراران 1718 و 1874. ردت حكومة بيونغ يونغ بإنسحابها من المحادثات السداسية وإعادة تشغيل مفاعلاتها النووية، كما طردت المفتشين الدوليين وهددت بإستئناف تجاربها النووية، وفي يوم الخامس والعشرون من ماي 2009، أعلنت إجراء تفجير نووي تحت الأرض، تزامن مع تجربة لإطلاق صاروخ قصير المدى[3].

مع تقلد كيم جونق اين Kim Jong-Un للسلطة خلفا لأبيه، توقع الكثير إنفتاحا ممكنا لنظامها بعد التأكيد على إتفاق جديد مع واشنطن بداية عام 2012؛ والذي ينص على عودة المفتشين الأممين، والإتفاق بشأن اللوائح الخاصة بالتجارب النووية وأنشطة التخصيب طويلة

1– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 382.

2- Hocine Meghlaoui, Op,Cit, p134.

3- Roland Bleiker, ' Négocier avec la Corée du Nord ? Question Nucléaire et Relations Intercoréennes', Critique Internationale, Paris, N49-Octobre-Décembre, 2010, p23.

المدى، وذلك مقابل حصول بيونغ يونغ على مساعدات غذائية، غير أن الأمور تغيرت مع إطلاق صاروخ في الثالث عشر من نفس العام، والذي بدد آمال إستئناف المحادثات بين الأطراف [1].

تقدمت كوريا الشمالية أكثر في مسار إنتشارها النووي عام 2013، عندما أعلنت عن إنجاح تجربتها النووية الثالثة بتاريخ الثاني عشر من شهر فيفري، على أساس أنها إجراء لتعزيز سيادتها القومية و أمنها ضد العداء التي تبديه الولايات المتحدة. وهو ما دفع مجلس الأمن الدولي للتصويت بالإجماع على قرار 2094 والذي يقضي بفرض عقوبات جديدة عليها[2]، وبعيدا عن أي تخوف من استخدام هذه الأسلحة، يهتم الخبراء أكثر بتنامي القدرة الإبتزازية في إستراتيجية كوريا الشمالية، لمواجهة المجموعة الدولية خصوصا الولايات المتحدة.

واصلت بيونغ يونغ مسيرة تجاربها النووية كتعبير عن نجاحها التكنولوجي في صناعة وإختبار مقدرات نووية مستقلة، بحيث أعلنت في سبتمبر عام 2015 عن إعادة تشغيل مفاعلها بقاعدة البلوتونيوم في بيونغبيون، والذي أُغلق سابقا؛ أي خلال عام 2007، مستمرة في توجيه تهديدات بإستخدام قنبلتها الذرية ضد الولايات المتحدة[3]، كما تمكنت من إجراء تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية بتاريخ السادس من فيفري 2016، على الساعة العاشرة، مما أثار تخوفا لدى دول الجوار؛ كوريا الجنوبية و اليابان و الصين، معتبرين ذلك خرقا جديدا لسياسات منع الغنتشار النووي في المنطقة. خاصة وأن القنبلة الهيدروجينية يستخدم فيها الإندماج النووي؛ الذي يتسبب في إنفجار أكثر قوة مقارنة بتجاربها النووية السابقة. استمرت طموحات بيونغ يونغ النووية من خلال المناورات العسكرية التي تقوم بها من خلال إطلاق الصواريخ، أخطرها التجربة النووية الأخيرة، بداية شهر سبتمبر عام 2016، وهي الخامسة من نوعها في تاريخ آسيا النووي، بحيث تمكنت من إحداث هزة أرضية متوسطة الشديدة بالقرب من موقع بيونغي – ري للتجارب النووية شمالي شرقي البلاد، مما أثار ردود أفعال دولية شديدة اللهجة تطالب المجموعة الدولية بالتدخل لفرض عقوبات ردعية عليها، خصوصا من طرف اليابان و كوريا الجنوبية.

1 – Hocine Meghlaoui, Op,Cit, pp 134-135.

2 – Ibid,p134.

3 – Ibid,p136.

المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لإمتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي

إن فهم الأسباب التي تقف وراء شروع كوريا الشمالية في تطوير برنامج نووي نشيط يتطلب فهما شاملا للظروف الداخلية والإقليمية والخارجية، بما في ذلك الأبعاد النفسية والإدراكية لدائرة القرار في هذه الدولة الأسيوية. وبذلك، فإنها بدأت تعمل على تطوير برنامجها النووي، من خلال سبب منطقي عميق **Deeper Rationale**، فهي تواجه عددا من المشكلات الأمنية الخارجية والداخلية– حسب التحليل التاريخي–الاستراتيجي– نظرا لموقعها الحساس، كونها تعتبر فاعلا محاط بقوى كبرى. بحيث ظلت شبه الجزيرة الكورية عرضة للعديد من الغزوات والحملات العدوانية خلال قرون مضت، مما عزز الإدراك بالخوف لدى الشعب الكوري الشمالي وقيادته على حد سواء. [1]

إن خلفية وتطور الطموحات النووية الكورية الشمالية، ومسار الأحداث المتلاحقة منذ الستينيات مرورا بالأزمات النووية التي عرفتها في إطار محادثاتها مع الغرب، ناهيك عن مشاكلها الإقليمية مع الجارة الجنوبية، يحتم تصنيف الأسباب والعوامل المختلفة والمتكاملة داخليا وخارجيا، إلى جانب تأثير التاريخ، والتي تحكم ظاهرة الإنتشار النووي الكوري الشمالي في منطقة جنوب شرق آسيا، وهي كما يلي:

أولا: العوامل التاريخية:

إن الشعور بالخوف من العدوان الخارجي شكل تاريخيا أحد توجهات وثوابت السياسة النووية لكوريا الشمالية[2] ، خاصة بعد تعرض المنطقة إلى عدوان الكثير من القوى على مر التاريخ، وبالتحديد بعد تعرضها للغزو الياباني المتكرر في بداية القرن العشرين، بحيث أصبح اليابان آنذاك مصدر تخوف بالنسبة للأمة الكورية الشمالية، مما سخر الماضي لخدمة دعاية النظام.

1- Claude Helper, Corée du Nord : Dénucléarisation et Succession de Kim Jong-Il, L'Harmattan, Paris, 2012, p287.

2- Barthélémy Courmont, Op.Cit, p17.

على الرغم من أن القوات العسكرية الأمريكية تواجدت في كوريا الجنوبية منذ نهاية الحرب الكورية لأجل منع وقوع أي إعتداء آخر من طرف القوات الشمالية، وذلك عبر خط 38 على غرار ما حصل بتاريخ 25 جوان 1950، فإن القيادة الكورية الشمالية تعلمت درسا؛ مفاده أن الولايات المتحدة عمدت إلى غزو الشمال ذلك اليوم، وأن القائد كيم ايل سونق قد قام بصد غزوا أمريكيا خلال عملية أطلق عليها إسم تحرير الوطن **Fatherland Liberation War**، إضافة إلى قيام وسائل الإعلام الكورية الشمالية بتنظيم حملات دعاية مكثفة بشأن التدخل العسكري الأمريكي منذ عام 1950، والحاجة لبقائهم يقظين من إحتمال تكرر هجمات أمريكية مماثلة في المستقبل. [1]

يعتبر التاريخ بخبراته و أحداثه منذ بدايات تشكل الدولة الكورية الشمالية خزانا للأفكار النمطية السابقة يستلهم منها القادة الشماليين مختلف توجهات السياسة الداخلية والخارجية،إلى جانب إدراك أهمية التجهز بقدرة نووية مؤكدة لضرب مواقع أمريكية مستهدفة، ضمن إطار ردع أي تدخل عسكري أمريكي بالأسلحة النووية والصواريخ الباليستية.

يدرك قادة كوريا الشمالية إدراكا جيدا بأن الأسلحة التقليدية لا يسعها ردع أي تدخل عسكري تقوم به الولايات المتحدة، وبالتالي فقد كان لزاما مباشرة إنشاء مقدرة نووية لصد أي عدوان محتمل، وقد ساعد في تغذية هذا الإدراك العميق الأحداث التالية:

أ) تصريح الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مؤتمر صحفي بتاريخ 30 نوفمبر 1950 بإمكانية إستخدام الأسلحة النووية لإنهاء الحرب الكورية، وذلك إعتبرته القيادة الكورية الشمالية تهديدا خطيرا لها من طرف قوة أجنبية. [2]

ب) طلب الجنرال ماك ارثر **MacArthur** بإستخدام أربعة وثلاثون قنبلة ذرية في منشوريا و كوريا وذلك بعث على تخويف النظام الحاكم آنذاك. [3]

ج) تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور **Eisenhower**، حول إستخدام الأسلحة النووية لإنهاء الحرب الكورية.

1- Jonghun, Han, Op, Cit, p32.
2- Marie-Hélène Labbé, Op.Cit., pp19-20.
3- Jonghun, Han, Op.Cit, p32.

ثانيا: الأسباب الداخلية:

يمثل النزاع القائم ما بين الكوريتين منذ النصف الثاني من القرن العشرين، دافعا أساسيا لمحاولة إمتلاك الأسلحة النووية على سبيل الردع، و أو ممارسة الدبلوماسية القسرية، وبالرجوع إلى التركيبة السياسية والإدراكية للنظام الكوري الشمالي، يتبين أن القضاء على حكومة كوريا الجنوبية ومن ثمة إعادة توحيد البلاد تحت لواء الشيوعية من شأنه أن يؤدي إلى حل مشكلة كوريا الأمنية وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الشمال منذ الخمسينيات. تدعي كوريا الشمالية أنها تعتبر الحكومة الشرعية الوحيدة للشعب الكوري أجمع ولإقليم شبه الجزيرة الكورية، وذلك يبدوا واضحا ضمن دستورها الإشتراكي الذي جاء فيه ما يلي:

«جميع أنشطة الدولة يجب أن تتم إدارتها تحت قيادة حزب العمال الكوري Korean Worker's Party، وأن دولة كوريا الشمالية ستكمل الثورة بناءا على عقيدة الإعتماد على الذات*...».[1]

بالرجوع إلى نموذج السياسة الداخلية لتفسير دوافع الإنتشار النووي لكوريا الشمالية، منذ بداية الخمسينيات، يمكن أن ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن الفواعل الداخلية ضمن دائرة صنع القرار بداخل الدولة، تفسر الدوافع الكامنة وراء سعي النظام الكوري الشمالي لتطوير برنامج نووي، وذلك نظرا لإرتباط حيازة أسلحة نووية بمختلف أنواعها، بخدمة المصالح البيروقراطية الضيقة بداخل الدولة، أكثر من إعتبارات الأمن القومي، فالغرض الجوهري من البرنامج الكوري هو إبقاء الرئيس كيم جونق ايل في السلطة، ويقول الباحثين في هذا السياق أن السياسة الداخلية لبقاء النظام، تبرز كمتغير هام لتفسير السبب الجوهري وراء حيازة القيادة الشمالية لبرنامج نووي. [2]

***- عقيدة الاعتماد على الذات JUCHE: وتعني حرفيا الاستقلال أو الاعتماد الذاتي، وهو من المبادئ الموجهة للدولة الكورية الشمالية منذ نشأتها كإيديولوجية من طرف الرئيس كيم ايل سونق لتؤسس نظام الحكم للجمهورية الشعبية الديمقراطية لكوريا الشمالية، مأخوذ من المرجع:**

1- Sung chul yang, Op,C, p223.

2 –Yewon Ji, "Three Paradigms of North Korea's Nuclear Ambitions", Political Inquiry,N2, 2009, p6,available at: Politics.as.nyu.edu/docs/lo/11098/jpl4.pdf.

إن الفلسفات الداخلية للنظام الكوري الشمالي تمثل مصدرا مساعدا على فهم كل تحرك يصب في خانة الإنتشار النووي منذ بدايته، والتي يمكن تلخيصها في المظاهر التالية:

بقاء النظام **Regime Survival**:

يعتبر بقاء النظام والحفاظ على إستقراره من أهم محركات السلوك النووية لكوريا الشمالية منذ تأسيس نظام حكم كيم **Kim**، ويتمثل في تدعيم نظام الحكم القائم على المستويين الداخلي والدولي، فكل من الزعيمين كيم ايل سونق و كيم جونق ايل (الذي خلف مكان والده بعد وفاته عام **1994**)، قد أدركا منذ السنوات الأولى لتقلد السلطة بأن الأسلحة النووية إذا ما تم امتلاكها ستتعزز المكانة الدولية للنظام وتضمن سيادة الدولة[1] فكان واضحا أن كيم ايل سونق لن يبقى في السلطة على الدوام، وأن الأوقات العصيبة ستحل على الدولة والمجتمع، خصوصا منذ أن قلل الحلفاء لمساعداتهم المالية لها، وكنتيجة لذلك فقد كان كيم جونق ايل بحاجة ماسة إلى ما يلي :

–الهيبة لتقوية دعم نظامه في البلاد، وذلك يعود تاريخيا إلى الخبرات السيئة التي اجتازتها القيادة الشمالية منذ حرب كوريا في الخمسينيات، أين تخوفت من التهديدات الأمريكية المباشرة بإستخدام القوة النووية لأجل إنهاء الحرب القائمة في المنطقة إبان الحرب الباردة، ومنع الشمال من إستكمال حلمه الإيديولوجي؛ وهو إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت لواء الشيوعية.

– أداة تفاوضية لمساومة الغرب، وتتمثل في البرنامج النووي كمصدر قوة؛ أي ورقة من الأوراق التي تستخدم في لعبة الضغط الدبلوماسية، والتي أطلق عليها الخبراء تسمية دبلوماسية الابتزاز**Extortion Diplomacy**، بإعتبارها تقنية ذكية للتفاوض، ناهيك عن الأساليب الأخرى التي إستخدمها النظام في مواجهة المجموعة الدولية والولايات المتحدة على وجه الخصوص لأجل إضعاف مواقفهم كخصوم، وتأمين أقصى المكاسب أثناء المفاوضات، ومنها التصلب في المواقف والتهديدات والخداع والإبتزاز.

1 –Han S.Park, North Korea: The Politics of Unconventional Wisdom, London, Lynne Rienner Publishers, 2002, p135.

كما نوه الكثير من الخبراء إلى حقيقة أساسية، وهي أن نظام بيونغ يونغ يوظف عقلانيا التهديد النووي لأجل ممارسة الضغط، بغية الحصول على ضمانات أمنية متنوعة، متبوعة بمساعدات إقتصادية[1].

سياسة الجيش أولا The Military First Policy:

إن من أهم ثوابت السياسة الداخلية منذ نشأة نظام كوريا الشمالية عام **1948**، هو الإعتماد على الجيش كأولوية مطلقة لأجل دعم النظام الاستبدادي وإحكام قبضته على المستوى الداخلي[2]، في سبيل خلق الولاء و جمع الصف الداخلي في مواجهة العدو الخارجي، الذي بدأت ملامحه تتضح أكثر بعد دعم كوريا الجنوبية خلال منتصف القرن العشرين في المنطقة.

إن تركيز السلطة في يد الجيش، كان من خصائص نظام الديكتاتور كيم جونق ايل، مقارنة بالعقود الأولى لحكم الزعيم السابق كيم ايل سونق، فسياسة الجيش قبل كل شيء، تنبع من طريقة الحكم التي عكست ممارسة حزب العمال الكوري، وهو الحزب الشيوعي الحاكم **Korean Worker's Party**، الذي يستند إلى عقيدة تقديس الجيش في الممارسة السياسية، والذي تراجع نفوذه عبر عقود في مقابل صعود قوة التنظيمات العسكرية المتمثلة في جيش الشعب الكوري و لجنة الدفاع الوطنية، وهذا ما ورد في المادتين **100** و **102** من دستور عام **1998**.

إن مقدرة تفوق الجيش ومشاركته لموارد البلاد اعتبرت دافعا قويا للتنظيمات العسكرية تحت السيطرة الشديدة للزعيم كيم جونق ايل، لأجل تطوير برنامجا طموحا لإمتلاك الأسلحة النووية، وفي هذا الصدد يسلم الباحث سكوت ساقان بمايلي:

«إن إشراك الجيش في عملية اتخاذ القرار يلزم المنظمات العسكرية بضمان الاستقرار والمشروعية للنظام كأولوية خاصة في مقابل تهديدات الدول المنافسة المحتملة» [3]

1-Barthélémy Courmont,Washington et Les Etats Voyous :Une Stratégie Plurielle, Paris, Dalloz, 2007,p122.
2- Yewon Ji, Op.Cit, p7.
3- Ibid, p7.

مبدأ الإعتماد الذاتي Juche, Self-Reliance Principle:

إن مبدأ الاعتماد على الذات والكفاية الذاتية المعروفة بالشوسيه Juche[1]، الذي ابتكره كيم ايل سونق في خطابه التاريخي أمام مسئولين من الحزب الشيوعي، في أواخر ديسمبر عام 1955؛ يعكس في مضمونه هدف النظام الديكتاتوري الحاكم، في الحفاظ على مشروعيته وسلطته الأحادية المطلقة عبر إمتلاك الأسلحة النووية، فكوريا الشمالية تعتبر دولة متميزة في المنطقة بالطابع الجماعي التوجيهي للإقتصاد، والعزلة الدبلوماسية للنظام، والتحيز القومي المتطرف لثقافتها الوطنية، مما يبرر سيطرة الديكتاتور الحاكم المطلقة والشاملة على جميع مجالات الحياة في الدولة والمجتمع،. ومن مظاهر هذا المبدأ الإيديولوجي، ما يلي[2]:

1) ميل النظام إستبداديا لرفض إندماج دولته في الاقتصاد العالمي المفتوح، حتى ولو كان ذلك على حساب تدهور الإقتصاد الوطني، الذي سجل نسب ضعف خطيرة خلال التسعينيات، بحيث إنخفض الناتج الوطني الخام بنسبة 4.5 بالمائة في الفترة مابين 91-1994، و 3.8 بالمائة في الفترة مابين 95-1998، مما أثر على معدل الإكتفاء الغذائي، وتصاعد نداء الإصلاحيين الإقتصادي الذين عارضوا مبدأ الاعتماد الذاتي.

2) تعارض دعاة الإصلاح الاقتصادي مع الجيش، لأن السعي للحصول على أسلحة نووية كمطلب الجيش، يعتبر عائقا أمام تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الضرورية، نظرا لإعتبار الإصلاح تهديدا لمبدأ الاعتماد الذاتي، وبذلك تم إزالة دعاة الإصلاح من هياكل السلطة في الدولة، لأجل خلق ظروف سياسية مناسبة لتطوير الأسلحة النووية.

3) تنامي العزلة الاقتصادية لكوريا الشمالية اعتبر دليلا قاطعا على سريان مفعول مبدأ الإعتماد الذاتي نظرا لطغيان المصالح والإهتمامات العسكرية على قرار الحصول على مقدرات نووية.

إن التدهور الاقتصادي الذي حصل في التسعينيات من القرن العشرين وآثاره الخطيرة، إلى جانب سياسة العزلة المرتبطة بمبدأ الإعتماد الذاتي، أدركتها القيادة الشمالية كتهديد للنظام وإستمراره، وكان على كيم جونق ايل أن يباشر بإيجاد مصادر أخرى لدعم نظامه، دون المساس

1- Kyung Moon Hwang, A History of Korea: An Episodic Narrative, China, Palgrave Macmillan, 2010, p213.
2- Yewon Ji, Op.Cit,p8.

بالبنية الإقتصادية للدولة، وأهم مصدر تمثل في النشاط غير المشروع؛ والمتمثل في نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى حفاظا على سلطته، ففي شهر أفريل عام 2005، أحصى المسئولون معدل الدخل الإجمالي الناتج عن الأنشطة غير المشروعة بخمسمائة مليون دولار، أي ما يعادل 35 إلى 40 بالمائة من مداخيل الصادرات المشروعة.

إن سقوط الإتحاد السوفيتي كان له أثرا سلبيا على حركة المساعدات المالية التي تتلقاها كوريا الشمالية مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية (نقص حاد في المواد الغذائية، الكوارث الطبيعية كالجفاف خصوصا، الإنهيار الإقتصادي) مما قاد النخبة الحاكمة إلى الإهتداء بمعادلة " الحل هو السلاح النووي " بحيث سارت كوريا على خطوط سياستها البراغماتية ببيع التكنولوجيا النووية، خاصة تلك المرتبطة بتطوير الصواريخ الباليستية، إلى دول أخرى غير ديمقراطية مثل ليبيا وإيران والعراق وسوريا قامت بالتوقيع على إتفاقية مع إيران عام 1992 تقضي بتطوير أسلحة نووية، برغم توقيعها على معاهدة منع الإنتشار النووي عام 1985.

إختارت كوريا الشمالية تطوير أسلحة نووية، في محاولة لتخفيف عبء بناء القدرات العسكرية وفي الوقت ذاته، الحفاظ على ردع عسكري فعال مع أقل نفقات، كما أن التفاوت المتزايد بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالقوتين العسكرية والإقتصادية، كان أحد عوامل إختيارها الطريق النووي، ففي عام 1980 بلغ الناتج القومي الإجمالي لكوريا الجنوبية أكثر من أربعة أضعاف نظيره في كوريا الشمالية، وكنتيجة للنمو الإقتصادي المتسارع لكوريا الجنوبية، فإن نفقاتها الدفاعية تجاوزت بكثير مثيلتها في الشمال لتصل إلى 1.4بليون دولار في عام 1980 والضعف في عامي 1990و1991، وهذه الفروق في نفقات الدفاع خلقت إحساسا بالدونية داخل النخبة الحاكمة لكوريا الشمالية فيما يتعلق بالمنافسة العسكرية مع كوريا الجنوبية على نحو حثها على تطوير ترسانتها النووية بإعتباره خيارا حتميا[1].

1– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق،ص ص 322–323.

ثالثا: الأسباب الخارجية:

تصب الدوافع الخارجية في مسألة الإنتشار النووي بمطلب الأمن والحماية،كما فسرها الواقعيون في الجانب النظري، بحيث يمكن القول أن تطوير أسلحة نووية يعتبر السبيل المرغوب لضمان الأمن مقابل القوى المنافسة المتباهية بإمتلاك مصادر القوة ، وأهمها الأسلحة النووية أو تلك الدول التي تهتم بتغيير الوضع القائم لصالحها Revisionist States، وبالتالي يمكن تحديد أهم دوافع الأمن التي تقف وراء سعي كوريا الشمالية لتطوير أسلحة نووية في العنصرين التاليين: [1]

– الحاجة إلى وزن مضاد The Need to Counterbalance تجاه الخصم الإقليمي:

يتمثل هذا الدافع في الحاجة الإستراتيجية–الأمنية إلى مواجهة الولايات المتحدة، واعتبار الأسلحة النووية معادلا إستراتيجيا تعتمد عليه بيونغ يونغ في التفاوض[2]، مما يفسر أول قرار للزعيم كيم ايل سونق للحصول على مقدرات نووية خلال الخمسينيات، كما تظهره المعطيات التاريخية–الإستراتيجية التالية :

أ–إستخدام الولايات المتحدة لسلاحها النووي المتفوق والفريد ضد اليابان من خلال تفجيرات هيروشيما ونقازاكي في شهر أوت عام 1945، وذلك على سبيل إنهاء الحرب العالمية الثانية، عبر تعجيل اليابان بالإستسلام، فالقوة التدميرية لهذه القنابل الذرية أظهرت تفوق المقدرات العسكرية الأمريكية.

ب–موازنة مضادة للوجود العسكري الأمريكي وصور تفوقه العسكري على شبه الجزيرة الكورية ومحيطها الإقليمي، لأن كوريا الشمالية ليست لها المقدرة الكافية لمقاومة التفوق الأمريكي النووي، الذي ثبت خلال الحرب الكورية، وطيلة سنوات الحرب الباردة، خاصة التهديد النووي في عهد الرئيس الأسبق هاري ترومان، لإيقاف الحرب بغية عدم توحيد شبه القارة. وبناءا على ذلك، تعلمت كوريا الشمالية درسا استراتيجيا هاما مفاده أنه إذا أرادت الإبقاء على سيادتها، أن تبحث عن حماية نووية خاصة بها تجنبا للإنكشافية Vulnerability، وبالتالي يظهر أن باعثها الجوهري

1- Michael S.Flores, Sea of Flames : North Korea's Motives for Acquiring Nuclear Weapons, International Affairs Review, available at : http://cns.miis.edu/north_korea/dprkmotv.pdf
2-Hans S.Park, Op.Cit., p137.

هو تقليل التهديد الأمريكي منذ الخمسينيات، بعد إقتناع قياداتها برغبة الولايات المتحدة في القضاء على النظام القائم. [1]

كما أن اليابان بقوته العسكرية الإقليمية بعث على تخويف كوريا الشمالية من خلال إثارة قيادتها للذكريات التاريخية السيئة، المتمثلة في ممارسات الإستعمار الإمبراطوري الياباني سابقا، ونفوذه ضد إرادة الشعب الكوري في المنطقة الآسيوية مع بداية القرن العشرين، إضافة إلى وقوع هذه الدولة الإقليمية المجاورة ضمن خطوط التحالف الغربي بقيادة أمريكية . وهذا يسهل فهم أسباب اعتقاد القائد كيم ايل سونق سابقا بأن الثلاثية " الولايات المتحدة،كوريا الجنوبية واليابان " كانت تعمل جاهدة لإحتواء كوريا الشمالية على إعتبارها دولة عدوانية.

– فقدان الحلفاء الموثوقين **Reliable Allies** بعد الحرب الباردة:

كانت كوريا الشمالية قبل تصدع الإتحاد السوفيتي، وعهد الإصلاح الاقتصادي في الصين، تحظى بحماية الدول المجاورة من خلال إحتمائها بالمظلة النووية ضد الأطراف المعادية لها، وذلك من خلال ميثاق الدفاع مع الإتحاد السوفيتي، ومعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين الصين وكوريا الشمالية عام **1961**، ومطالبتها بحماية نووية صينية في السبعينيات[2].

أما بعد الحرب الباردة، لم تعد هذه الإلتزامات الأمنية مضمونة مع سقوط الإتحاد السوفيتي، واندماج الصين وروسيا معا في منظومة الإقتصاد العالمية، مما يفسر توجه كوريا الشمالية نحو زيادة مقدراتها العسكرية والنووية أساسا، لتعويض ما فقدته من إعتمادها على الحليفين السوفيتي و الصيني . ومن مظاهر تذبذب علاقات التحالف الصينية–الكورية الشمالية، هو حث الصين لبيونغ يونغ في منتصف الثمانينيات للعمل على بناء السلام والثقة المشتركة مع سيول، إلى جانب انخفاض المساعدات الإقتصادية الصينية لكوريا الشمالية بسبب عدم إيفاء الإقتصاد الشمالي بالإلتزامات الإقتصادية للصين، علاوة على ذلك، فقد تحسنت العلاقات الكورية الجنوبية الصينية، مع زيادة وتيرة التجارة والعلاقات الدبلوماسية بينهما عام **1992**. [3].

1- François Géré, Op.Cit., p67.

2– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، **267**.

3- Michael S.Flores, Op.Cit. p10.

إن دفء العلاقات بين واحدة من أقوى حلفاء كوريا الشمالية واحد ألد أعدائها وهو الولايات المتحدة و كوريا الجنوبية، كان قد أرعب كيم ايل سونق وجيشه، ناهيك عن تغيير الإتحاد السوفيتي لعلاقاته مع الشمال لدوافع مرتبطة بالبيئة الدولية، معتقدا أن سلوك الشمال الدولي كان غير عقلانيا ودوغماتيا، إضافة إلى دخول الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي خلال السبعينيات في مرحلة الوفاق **Détente**.

ويعتبر قرار بيونغ يونغ بتطوير برنامج نووي مستقل، مطلبا عقلانيا لنظام كيم ايل سونق، والذي يمكننا من إستخلاص حجتين لتبرير الخيار النووي : [1]

أولا؛ شعور بيونغ يونغ بإنعدام الأمن في محيطها الإقليمي، وذلك مرده إلى التهديد الأمريكي المتواصل من جهة، ومن جهة ثانية، الطموحات النووية الجنوبية في السبعينيات من القرن العشرين، بحيث أنه في الوقت الذي لم تمتلك فيه كوريا الشمالية بعد قطاع تسلح نووي، كان الرئيس الجنوبي قد أعلن عن رغبته في الحصول على إمكانيات نووية تكتيكية مستقلة – وهي أسلحة قتال –، لتعوض الفراغ الذي سيخلفه أي إنسحاب محتمل للقوات الأمريكية من على شبه الجزيرة الكورية.

ثانيا:إعتبار بيونغ يونغ برنامجها النووي ردا منطقيا يستجيب للتعويض على غياب التوازن المتزايد مقارنة بكوريا الجنوبية في مجال الدفاع التقليدي، إبتداءاً من السبعينيات. [2]

مما سبق، يمكن القول أن المنطق الأمني للإنتشار النووي في حالة كوريا الشمالية، يثبت أن فقدان الرادع النووي الموثوق **Credible Nuclear Deterrent** المتمثل في كل من الصين والإتحاد السوفيتي، جعل كوريا الشمالية تدرك جيدا بأنها بعيدة عن إمتلاك مقدرات رادعة، وهو في حد ذاته مبررا كافيا لتطوير مصدر قوة يمثل أداة للمساعدة الذاتية في بيئتها الإقليمية.

1- Tariq Khaitous, ' Les Paradoxes De la Prolifération Nucléaire Depuis la Fin de La Guerre Froide', Thèse Pour L'Obtention Du Grade de Docteur en Sciences Po, Discipline : RI, France Université de Cergy Pontoise, Juin 2007, pp311-312.
2- Ibid, P132.

رابعا: الأسباب القيمية :

يمكن التعبير عن قيمة الدولة وهيبتها على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال إمتلاكها للأسلحة النووية، مما يفسر لنا في جوانب الطموحات النووية الكورية الشمالية، مطلب المكانة والتفوق المعنوي، الذي تكتسبه الدولة مقارنة بالدول الأخرى. وذلك يدفعنا للقول بأن حافز القيادة الشمالية للحصول على مقدرات نووية متنوعة، هو النظر إليها كرمز للهيبة والحداثة Symbol of Prestige and Modernity مما يعزز موقعها بداخل الصف الدولي القائم.

هذا التصور لقدرة الأسلحة النووية على بناء هوياتي متميز للدولة الطامحة نوويا، يستلهم جذوره من أفكار النظرية البنائية للعلاقات الدولية، فتصبح الوظائف الرمزية للبرنامج النووي الشمالي إحدى الدوافع الأساسية التي لا يستهان بها، خاصة إذا أخذنا في عين الإعتبار عزلتها في المجموعة الدولية، لتصبح بذلك أداة لإخراجها من تقوقعها و نيل الإعتراف بها، بفضل ما تمتلكه من أسلحة وصواريخ متنوعة، حسب تصريح الحزب الكوري الحاكم بتاريخ 24 أفريل 2006: [1]

«يمثل تطوير أسلحة نووية اكبر انجاز يضفي الشرف والكرامة على دولتنا بشكل لا مثيل له»

ساعد هذا المصدر الكبير من قوة الدولة الكورية في نظر قيادتها، على إعادة تشكيل الإدراك الإيجابي لهوية النظام، والذي يولد مشاعر شديدة من الوطنية والشرف، خصوصا عندما يتهدد بقاء النظام. كما أن بيونغ يونغ ترى في حيازتها للمقدرات النووية ثقلا وقوة مساومة في المجتمع الدولي، وهذا ما تثبته المفاوضات القائمة بينها وبين الأطراف الدولية، بحيث تستفيد قياداتها من هذه الورقة النووية لتحقيق أهدافها السياسية المتمثلة في[2] :

أولا: كسب الوقت الذي هي بحاجة إليه للإبقاء على برنامجها النووي وتطويره بدرجة متقدمة.

ثانيا: تأمين الحصول على تنازلات من جانب الولايات المتحدة خلال أي محادثات بينهما.

1- Yewon Ji, Op.Cit, p10.
2- Hans S.Park, Op.Cit, p136.

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الكوري الشمالي على الأمن الدولي

تباينت التحليلات الإستراتيجية حول معضلة الإنتشار النووي في المنطقة الآسيوية، مع تقدم برنامج كوريا الشمالية النووي والصاروخي، خصوصا منذ عام **2006**. غير أن الآراء أجمعت على خطورة تهديد هذه الدولة الشيوعية وبحوزتها أسلحة الإفناء الشامل، في ظل الإعتراف بعدم العقلانية الكافية لقيادتها السياسية والعسكرية، في زمن الأزمات والتوتر الإقليمي.

إن أدبيات التحليل الاستراتيجي بشأن الأسلحة النووية ومالكيها الجدد بعد معاهدة منع الإنتشار النووي عام **1968**، تصنف كوريا الشمالية ضمن خانة الدول التي تطرح تهديدات خطيرة إقليميا وعالميا عبر تفاخرها الإستعلائي بحيازة أسلحة الخمس الكبار من جهة، ومن جهة أخرى، عبر اقتناع قيادتها الشيوعية بقيمة هذه الأسلحة الخطيرة في تحدي الغرب، والتعويل عليها في أي مواجهة عسكرية محتملة. ومن خلال ذلك يمكن أن نستعرض أهم مظاهر التهديد، سواء كان ذلك إقليميا أوعالميا.

المطلب الأول: إضعاف مصداقية نظام منع الإنتشار النووي العالمي:

إن مسار الأحداث في منطقة شمال شرق آسيا، ومنذ نهاية الحرب الباردة على وجه التحديد، يثبت بشكل كبير عجز المجتمع الدولي عن كبح إرادة القيادة الكورية الشمالية على الإستمرار في تطوير برنامجها النووي، إلى غاية الإعلان عن قيامها بالتفجير النووي لعام **2006**. فقد كان الإتفاق خلال المحادثات السداسية، وكذلك في الإعلان المشترك بين اليابان وكوريا الشمالية، وكذا إعلان الكوريتين في مطلع التسعينيات، على أن تمتنع كوريا الشمالية عن إجراء تجارب نووية، وكذلك إطلاق صواريخ أو تجارب صاروخية ومع ذلك، فقد أجرى نظام بيونغ يونغ تجارب صاروخية ونووية، وذلك إن دل على شيء فإنه يدل على تجاوز الإتفاقيات الثنائية والدولية، مما قلل الثقة في النظام الحاكم، كما أن هذه التجارب الرمزية في إدراك صناع القرار الكوريين الشماليين، برهنت على التصميم القوي لتطوير هذه الأسلحة الإستراتيجية .

يمكن القول أن التقدم الذي أحرزه البرنامج النووي لكوريا الشمالية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، والتجارب النووية التي أعلنت عنها، أكبر ضربة قوية لمصداقية قاعدة عدم الإنتشار في المنظومة العالمية لكبح جماح الإنتشار النووي في العالم منذ عام 1968[1]، والتي نسفت فعلا كل الجهود السياسية والقانونية التي بذلتها المجموعة الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فكوريا الشمالية أثبتت منذ وصول برنامجها النووي طور الإكتمال في نهاية التسعينيات، العيوب الكبيرة لنظام منع الإنتشار بكل مكوناته القانونية والسياسية، حيث لم تنجح قواعده و سياساته في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لما بعد عام 1968، أو على الأقل تجسيد إلتزام ضبط دائرة الدول النووية ضمن خمسة دول معترف بها؛ وهي الولايات المتحدة وروسيا و بريطانيا و فرنسا و الصين، ففي الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2009، إتسع النادي النووي بعد دخول الهند وباكستان عام 1998، وكذا إسرائيل التي ظلت تتبنى سياسة الغموض بشأن سياستها النووية والتي امتلكت فعليا الأسلحة النووية دون الإعلان عن ذلك لإعتبارات إستراتيجية و أمنية، ناهيك عن كوريا الشمالية التي أنجحت أول تجربة لها عام 2006.

إن إمتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية يثبت عدم كفاءة جهود ضبط الإنتشار النووي واتجاه مساره عكس التوقعات والخطط المسطرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وبذلك يمكن القول أن مشكلة كوريا الشمالية لها مظهرين؛ ألا وهما[2]:

1/ الخيار النووي الذي إتبعته بيونغ يونغ يعني أنه بوسع أي دولة أن تختار بين البقاء داخل المعاهدة أو الإنسحاب منها والقيام بتجربة نووية، وذلك بحكم ظروفها وتوجهاتها الإستراتيجية، ولهذا يشير الباحثين إلى أن كوريا الشمالية تكون قد نسفت كل الجهود الثمينة المبذولة منذ عام 1970 لحصر نطاق الإنتشار الأفقي ومراقبة التسلح.

1- Grégory Boutherin, Europe Facing Nuclear Weapons Challenges, Bruxelles, Bruylant, 2008, p133.
2- Barthélémy Courmont, Op.Cit, pp115-116.

2/ تتميز معاهدة منع الإنتشار بطابعها العالمي، سواء إنضمت إليها الدول أم لا، وفي حالة كوريا الشمالية، يطرح رهان تطبيق مبادئها وتفعيل التزامات أعضائها، وبذلك فإنها بحاجة إلى آليات قانونية أخرى لمحاربة الإنتشار لملء نقائصها، على غرار القرار الأممي 1540 حول منع الإنتشار النووي للفواعل غير الدولتية عام 2004.

إن كسر كوريا الشمالية لمنطق عدم الإنتشار، بعد وروده قانونيا ضمن معاهدة منع الإنتشار النووي 1968، دفع بالباحثين إلى تحديد تهديد هذه الخطوة الإستراتيجية المتحدية للمعاهدة من جهة، وإلى فتح السبيل أمام دول أخرى للسعي لإمتلاك نفس الأسلحة، بحجة عدم فعالية سياسة العصا المتبعة من طرف المجموعة الدولية. فالمعاهدة أساسا تسمح بتخصيب اليورانيوم وإقامة مفاعلات نووية، دون إظهار دقيق للحدود الفاصلة بين التخصيب الموجه للأغراض السلمية والتخصيب ذو الطبيعة العسكرية، بدليل ما قامت به من خطوات في هذا المجال، وهي[1]:

1/إنسحابها من معاهدة منع الإنتشار النووي، مبررة ذلك بإعتبارات متعلقة أساسا بأمنها القومي دون أن ينجم عن ذلك التزامات قانونية رادعة، مما أظهر مواطن ضعف المعاهدة في أول إنسحاب لها منها عام 1993، و الثاني عام 2003.

2/إعلانها الصريح عن تجاربها النووية عامي 2006 و 2009 صفحاً عن القانون الدولي في الوقت الذي أثبتت المجموعة الدولية فشلها إزاء السلوك الابتزازي لهذه الدولة الآسيوية المنعزلة بدليل عدم فعالية العقوبات الدولية الأممية أو الفردية، ناهيك عن عدم تمكن الولايات المتحدة من زجرها وإيقاف برنامجها النووي منذ إتفاقية الإطار لعام 1994.

لاشك أن حيازة كوريا الشمالية للسلاح النووي تعتبر من أسوا التطورات التي شهدتها مساعي منع الإنتشار النووي التي يبذلها المجتمع الدولي، فلا يوجد نظام أكثر إثارة للمخاوف في العالم من النظام في بيونغ يونغ نظرا لطبيعته الهشة ونزعته العدائية تجاه الدول المجاورة والغرب عموما، فضلا عن عزلته الدولية المطلقة التي تجعله يظهر في كثير من الأحيان كنظام فقد عقله وخرج عن طوره Crazy Regime. وحسب مصادر أمريكية، فإن كوريا الشمالية لم تلتزم مرة

1- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص ص 326-327.

بمعاهدة منع الإنتشار النووي التي انضمت إليها، وقد تم تأجيل توقيع إتفاقية الضوابط التي تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش برنامجها النووي حتى عام 1992، وعندما أشارت أعمال التفتيش – التي جاءت متأخرة جدا – إلى أنها تخفي مواد نووية، أصبحت كوريا الشمالية أول دولة تعلن إنسحابها من المعاهدة[1].

المطلب الثاني: فتح سباق نووي إقليمي محموم في منطقة شمالي شرقي آسيا وما وراءها:

إن تسارع وتيرة جهود إستكمال البرنامج النووي الكوري الشمالي خلال التسعينيات من القرن العشرين، وتتويجها بتجربتين عامي 2006 و 2009، يثير خوفا مبررا؛ وهو أن تشهد المنطقة الآسيوية دومينو نووي Nuclear Domino، وذلك يدفع إلى التحذير من أن تقود هذه الخطوة إلى إنطلاق سباق تسلح شديد في المنطقة، مما يطرح تهديدات خطيرة لدول الجوار الجغرافي التي تحيط بكوريا الشمالية، بناءا على إفتراض أن أية مغامرة تقدم عليها، ستؤثر بدرجة ما على إستقرار وسياسات الجوار الإقليمي لها.

يمكن الإشارة إليها في النقاط الأساسية التالية[2]:

1/ حث اليابان وكوريا الجنوبية على إمتلاك السلاح النووي؛ أثار إجراء كوريا الشمالية تجربتها النووية والتقدم المعتبر في إنجازاتها الصاروخية العالية نقاشا كبيرا بشأن مستقبل هذه الخطوات الحاسمة على الإدراك الأمني والإستراتيجي للقيادات اليابانية والكورية الجنوبية، بحيث تصبح ضرورة إمتلاك نفس الأسلحة أمرا ملحاً و مطلبا أمنيا عاليا، كما قد يدفع دول الجوار إلى إعادة النظر في السياسات النووية التقليدية القائمة على رفض الإمتلاك للأسلحة النووية،كما جاء في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية 1968.

1– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 131.

2 – رانيه محمد طاهر،مرجع سابق،ص ص 333-334

يجد اليابان وكوريا الجنوبية ضرورة لصياغة خطة جديدة لردع كوريا الشمالية، نظرا لشعورهما بعدم الأمان الكافي بعد التجارب النووية الناجحة لهذه الأخيرة[1] ، خاصة مع عجز المجتمع الدولي عن الإستجابة لذلك بشكل ناجع يزيل المخاوف الإقليمية والدولية. ناهيك عن إعتبار تراجع قوة ردع المظلة النووية الأمريكية في شمال شرقي آسيا، مبررا إستراتيجيا للتشكيك في مصداقية الحماية الأمريكية، وفشل قدرتها الردعية الممكنة في المنطقة التقليدية والنووية على كسر مصدر الإستقواء النووي لكوريا الشمالية، بعد تجاربها النووية الأخيرة و الإعتراف بمقدراتها الصاروخية، وذلك يثبته ما يلي :

ا/ فشل المحادثات السداسية التي استنزفت الجهود الكبرى للولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص دون جدوى.

ب/ عدم جدية التهديد بإستخدام القوة ضد نظام بيونغ يونغ، مما يدفع إلى الإيمان بقلة الثقة الأمنية من طرف الحليف الأمريكي، خاصة اليابان الذي باشر لتعزيز إمكاناته الدفاعية العسكرية[2] ، وذلك يعني ضمنا التفكير في إيجاد قدرة ردع نووية خاصة، تستطيع موازاة التهديد النووي الكوري الشمالي، خاصة بعد التحذيرات الأخيرة من طرف القيادة الشمالية لتدمير قوة أي طرف خصم يسعى للمساس بسيادة الدولة أو رموزها الوطنية.

2/ تغيير التوازن الإستراتيجي–العسكري–الأمني في منطقة شمالي شرقي آسيا:

يتخوف الخبراء من أثر نجاح الإنتشار النووي الكوري الشمالي، وتطور تكنولوجيات النظام النووية خاصة منظومة الصواريخ الباليستية، على إحداث تغييرات حساسة على ما يسمى بالتوازن مع بيونغ يونغ على صعيد القوة العسكرية الردعية والهجومية، والإستراتيجيات المحتملة من وراء إمتلاك هذه القوة الفريدة والتكنولوجية في النظام الإقليمي الآسيوي. وفي هذا الصدد، يوضح الباحث الإستراتيجي محمد فايز فرحات سيناريوهين أساسيين؛ ألا وهما: [3]

---

1 –Grégory Boutherin,Op.Cit, p133.

2 –Jonghun Han, Op,Cit, p 52.

3–محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 20.

أولا/ توجه كل من الحليفين الياباني والكوري الجنوبي إلى الإعتماد أكثر على الولايات المتحدة في ضمان الأمن، وذلك في وجه الصعود الكوري الشمالي، مع نشر المظلة النووية الأمريكية في المنطقة.

ثانيا/ توجه كوريا الجنوبية واليابان إلى مزيد من تطوير لمقدراتهما العسكرية القومية، عبر إستحداث برامج نووية، ويمثل هذا السيناريو أكبر تخوف يراود الباحثين نظرا لطرح إحتمال تحويل المنطقة إلى مجال لإحتدام القوى النووية، وما يعزز هذا التوقع، هو تولد قناعة قوية لدى اليابان وكوريا الجنوبية بتناقص موثوقية الردع للحليف الأمريكي في المدى الطويل.

وعليه، تقتضي الضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات سياسية لتعزيز ثقة كوريا الجنوبية واليابان بها، خصوصا إذا رأت الولايات المتحدة إبداء معارضة فعالة لسعي هاتين الدولتين للحصول على قدرة نووية خاصة بهما، وعوضا عن ذلك، قد تصبح كوريا الجنوبية أكثر عزما على تأمين التدرجية لكوريا الشمالية، أي تفادي زعزعة إستقرار النظام أو إنهياره، وبالتالي قد تصر على مواصلة سياستها في تعزيز إتصالاتها مع الشمال.[1].

كما لا يمكن إستبعاد كوريا الشمالية النووية من عملية سباق التسلح بين اليابان والولايات المتحدة من ناحية، والصين وكوريا الشمالية من ناحية أخرى. فبالنسبة لليابان، يُتوقع أن توفر التجربة النووية الكورية الشمالية دافعا قويا لعملية المراجعة الجارية للسياسات الدفاعية اليابانية، وإعادة النظر في طبيعة دور المؤسسة العسكرية والجيش الياباني. أما فيما يتعلق الصين، فرغم أن سياسته المعلنة الرافضة لإمتلاك كوريا الشمالية لأسلحة نووية، وتعاطيها الظاهري مع الموقف الأمريكي إلى حد الموافقة على إصدار القرارين الأمميين 1695 و 1718، إلا أن هذا لا يعني عدم إقدام الصين مستقبلا، وبمجرد هدوء ردود الفعل الأمريكية والدولية والتسليم واقعيا بكوريا النووية على توظيف القدرات النووية الكورية في معادلة التوازن العسكري الإستراتيجي الجديدة في منطقة شرقي أسيا، لموازنة تصاعد النفوذ الأمريكي فيها[2].

1- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 160-161.

2-رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص347.

المطلب الثالث: إرتباط نظام بيونغ يونغ بدول وتنظيمات غير قانونية وأثره على مخاطر التسلح النووي:

أثبتت قدرات كوريا الشمالية النووية والصاروخية نضج مقدراتها العسكرية، وعزمها السياسي المتواصل للسير على خطى الدول النووية القائمة في النظام الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك من خلال الإحتماء بها – على سبيل الدفاع و الردع و المناورة – أمام أي دولة متحدية ومعتدية محتملة.

فالأمر الأخطر في معادلة الإنتشار النووي الجديدة في المنطقة، هو قدرة ارتباط بيونغ يونغ بدول تسعى لإمتلاك تكنولوجيا نووية أو أسلحة جاهزة خاصة الصواريخ الباليستية، والتي أثبتت كفاءة تكنولوجية في تطوير النظام الشمالي لها، بالإضافة إلى مرونتها في التعامل مع تنظيمات وشبكات خاصة ليست بالضرورة حكومية وتصب في مصلحة النظام و الدولة ماليا و اقتصاديا، ومن خلال التخوف الكبير من مستقبل برنامج كوريا الشمالية و ترسانتها النووية والصاروخية، يمكن تلخيص هذه التهديدات كالآتي :

أولا: التخوف من دور بيونغ يونغ في نشر التكنولوجيا النووية إلى دول راغبة لها:

إن نجاح كوريا الشمالية في غستكمال برنامجها النووي،بالإضافة إلى الكشف عن نضوج تكنولوجيتها الصاروخية، يثير قلقا بالغا في نظر المسئولين والباحثين على حد سواء، فهذه الدولة تعارض الواقع النووي الراهن للإعتبارات التالية:

أولا: تمثل الرقابة الدولية على مجموعة الأنشطة الذرية بالنسبة لدول العالم الثالث نوعا من الإستعمار الجديد[1]، وهذا على سبيل الأخذ بقاعدة الأبارتيد النووي (التمييز النووي)، التي مفادها السماح للدول الكبرى بإمتلاك التكنولوجيا النووية، وما يترتب عليها من تطوير أسلحة وصواريخ متطورة، وملاحقة دول أخرى غير موثوق فيها، ومنعها من الإستفادة من مزايا الطاقة

1–زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، القاهرة مكتبة الشروق الدولية،2007،ص37.

النووية كحق مكفول ضمن نظام معاهدة منع الانتشار النووي، ناهيك عن تساهل المجموعة الدولية مع إسرائيل بشأن أنشطتها النووية .

ثانيا: إن معاهدة منع الإنتشار النووي تعتبر نتاج جهود أمريكية–سوفيتية للحفاظ على إحتكارهما النووي، ولهذا فان كوريا الشمالية تسعى عبر برامجها النووية والصاروخية إلى تحدي سياسة الكيل بمكيالين المعمول بها في العلاقات الدولية بشأن مسألة إمتلاك الأسلحة النووية.

ما يثير القلق بشأن حالة كوريا الشمالية، هو إحتمالية قيامها بتصدير تكنولوجيتها النووية إلى دول أخرى؛ وهو تهديد الإنتشار الثانوي للتكنولوجيا **Secondary Proliferation**، والمثال الشائع، هو التعاون مع إيران في مجال تكنولوجيات الصواريخ خلال الثمانينيات[1]، وهنا تتزايد مخاطر نشر التكنولوجيا النووية، لتصبح من الصعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي[2].

تعتبر إيران من بين الدول التي تثير إهتماما بالغا في هذا الصدد، على إعتبارها من الدول الراغبة و الساعية لإمتلاك هذه الأسلحة، بإتفاق الكثير من الدوائر السياسية والأكاديمية، فإيران تقع ضمن شراكة نووية مع كوريا الشمالية[3]، خاصة وأن التعاون النووي بينهما يعود إلى فترة التسعينيات. ويستدل على ذلك بوجود محادثات بين البلدين خلال الأزمة النووية لكوريا الشمالية في الفترة مابين **1993–1994**، بحيث كان الحرس الثوري الإسلامي يعكف على التعامل مع بيونج يونغ على اعتباره المنظمة المسئولة عن الإهتمام بالمسائل النووية، ولأنه فرع من فروع القوات المسلحة الإيرانية، فقد كان في وضع جيد يؤهله للتفاوض مع القوات المسلحة الكورية الشمالية والمشاركة بنشاط في تطوير البرنامج النووي الإيراني، و تعاون في المجال النووي بين بيونغ يونغ وسوريا وبيرمانيا [4].

تعتبر إيران وكوريا الشمالية بمثابة شريكين مثاليين في النشاط النووي؛ فطهران تمتلك الأموال وموارد الطاقة الوفيرة، وهما العنصران اللذان تعتبر بيونغ يونغ بحاجة ماسة إليهما. وفي الوقت نفسه، فإن برنامج كوريا الشمالية النووي الأكثر تطورا وتقدما من نظيره الإيراني، يجعل من

1- Grégory Boutherin, Op.Cit, p134.

2- Barthélémy Courmont, Op.Cit, p117.

3–رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص **330**.

4 - Claude Helper, la Politique des USA en Corée du Nord : Un Fiasco, Paris, l'Harmattan, 2014, p37.

عملية نقل التكنولوجيا النووية شيئا ثمينا بالنسبة لطهران، كما يفسر الإتفاق بين هاتين الدولتين رغبة إيران في إمتلاك القنبلة، بينما ترغب كوريا الشمالية في بيع مقدرات خاصة بالصواريخ الباليستية.[1] كما تم رصد مالا يقل عن ألفي خبير كوري شمالي في إيران، يعملون على تعديل صواريخ " شهاب " لتتلاءم مع الرؤوس الحربية النووية. وتشير التقارير إلى أن الخبراء الكوريين الشماليين شاركوا بنشاط في تطوير منشآت نووية تحت الأرض[2].

كما يعتبر نقل الصواريخ من كوريا الشمالية إلى إيران ثاني مصدر قلق دولي كبير، نظرا لإعتباره مصدرا رئيسيا لرأس المال لبيونغ يونغ، كما أن إيران استفادت من صواريخ سكود وإعتبارها من عملاء كوريا الشمالية منذ منتصف الثمانينيات، مما ساعدها على البدء في تطوير برنامجها الخاص بصواريخ شهاب متوسطة وطويلة المدى، التي تتخذ من صواريخ نودونغ و تايبودونغ الكورية الشمالية أساسا لها، وصواريخ شهاب3 هي صواريخ متوسطة المدى يصل مداها إلى **10600** كم ويحاول الفنيون الإيرانيون ونظراؤهم الكوريون الشماليون تعديلها لتناسب الرؤوس الحربية النووية[3].

ثانيا: مخاطر ارتباط بيونغ يونغ بتنظيمات غير قانونية على صعيد التكنولوجيا والأسلحة النووية:

ترتبط التهديدات النابعة عن تقويض مبدأ منع الانتشار النووي بعد الحرب الباردة، بزيادة تأثير الفواعل غير القومية والعابرة للأوطان في نشر التكنولوجيا النووية، والإعتماد على أساليب التهريب والإتجار بالمواد النووية بطرق غير قانونية، فقد نوه الباحثين بالأبعاد الجديدة للإنتشار النووي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وإنتشار التكنولوجيا ضمن موجة العولمة وثورة المعلومات الجديدة. في هذا الصدد، يمكن التخوف من آثار ذلك على سلوك كوريا الشمالية، بعد تكيفها مع هذه البيئة وقدرتها على تطوير تكنولوجية نووية خاصة بها، صفحا عن القانون الدولي، خاصة وأنها تعتبر الدولة الوحيدة التي صنفتها الولايات المتحدة رسميا بأنها خصما لها[4]، بحيث تبين خلال

1- Thérèse Delpech, la Dissuasion Nucléaire au xxi Siècle, Paris, Odile Jacob, 2013, p159.

2-رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، 330.

3-رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص331.

4- Pascal Boniface et Barthélémy Courmont, Op.Cit, p180.

العقدين الأخيرين، فشل ضوابط التصدير في منع إنتشار التكنولوجيا النووية الحساسة من خلال نشاط الشبكات السرية، وعلى رأسها شبكة العالم الباكستاني عبد القادر خان[1]، والتي يتهمها الكثير بربط علاقات غير قانونية مع دول طامحة نوويا على غرار كوريا الشمالية، وذلك بحكم المصالح الثنائية بينهما. وعلى هذا الأساس، يضنف نظام بيونغ يونغ ضمن الأنظمة الإرهابية.

تعود مخاوف وجود صلات نووية بين باكستان وكوريا الشمالية إلى عام ،1999 عندما أُفترض أن بيونغ يونغ استفادت من مبيعات صواريخ نودونغ الباليستية لحكومة إسلاماباد ففي شهر جوان عام 2001 اعترف نائب وزير الخارجية الأمريكي ريشارد ارميتاج Richard Armitage بدور العلماء النووين الباكستانيين في تطوير برنامج كوريا الشمالية النووي[2]، فقد نجحت مخابر العالم الباكستاني عبد القادر خان في التعامل مع نظام بيونغ يونغ بشكل مستقل، وإتهام النظام بخرق مبادئ معاهدة منع الإنتشار في أمر تحويل التكنولوجيا النووية، بعيدا عن قيود التصدير ومراقبتها من طرف الأجهزة المسئولة عن ذلك. وكشف تحقيق أن شبكة خان لعبت دورا مهما من أوائل فترة التسعينيات من القرن العشرين، في تطوير تكنولوجيا التخصيب الكورية الشمالية، والطرق القانونية التي كان يتبعها هذا العالم لتمكين كوريا الشمالية من معدات نووية، مما حدا المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وصفه بالسوبر ماركت النووي[3]

يعترف العالم الباكستاني عبد القادر خان بتزويد كوريا الشمالية منذ عام 1997 بلوازم هامة لأجل تخصيب اليورانيوم، خاصة سادس فلوريد (UF6)، بالإضافة إلى إمدادها بخطط تصميم أسلحة مباشرة و خرائط عالية الدقة والتصميم من باكستان، ناهيك عن المساعدات الفنية اللازمة في تطوير الصواريخ الباليستية[4]، مما تزيد من قوة فرضية العلاقات النووية بين الدولتين حول تبادل الخبرات و المعارف النووية منذ نهاية القرن العشرين. كما يدرك نظام بيونغ يونغ أن الأسلحة النووية

1 –أحمد سيد احمد، "البرنامج النووي الكوري ونظام منع الإنتشار"، السياسة الدولية، أفريل 2010، متوفر على:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=149287&eid=45

2- Gaurav Kampani, Second Tier Proliferation : The Case of Pakistan and North Korea, The Non-Proliferation Review, Fall -Winter, 2002, p108, available at : http://cns.miis.edu/npr/pdfs/93kamp.pdf

3 –سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 177.

4- Bruno Gruselle, Réseaux et Financement de la Prolifération, Fondation Pour la Recherche Stratégique, Paris, 3Mars 2007, p9, Disponible sur : https://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/rd/2007/RD_20070303.pdf

هي أداة لجلب العملات الصعبة من مبيعات الصواريخ الباليستية والمعاملات غير القانونية التي تم كشفها من أنشطته في تزوير العملات وحتى إنتاج الأفيون. وبذلك، يمكن التسليم بالتهديدات التي يثيرها نجاح البرنامج النووي الكوري الشمالي من حيث إستكماله عبر القدرات الذاتية والمساعدات الخارجية منذ عهد الحرب الباردة، بالإضافة إلى الدروس التي استفادت منها بيونغ يونغ إثر علاقاتها المضطربة مع الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا:

1/ إعتبار إنتشار كوريا الشمالية النووي والصاروخي سابقة خطيرة ؛ من حيث تحفيز دولا أخرى على حذو حذوها بعيدا عن قيود الشرعية الدولية وإلتزامات معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، والتي تشكل حجر الأساس لجهود القضاء على إنتشار أسلحة الدمار الشامل

2/ عزلة نظام بيونغ يونغ وتحديه للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن إيقاف برنامجها النووي ومنع إحداث تجارب نووية، بالإضافة إلى قدرته العقلانية على إستثمار الوقت في التفاعل مع القوى الكبرى والولايات المتحدة خصوصا عبر آلية المحادثات السداسية، سهل من تحقيق أهدافه السياسية والعسكرية من خلال الإعتماد على دبلوماسية المماطلة والإبتزاز[1] خصوصا بعد إنجاح التجارب النووية الصاروخية منذ عام **2006**.

3/ إعتماد كوريا الشمالية على طرق كسب غير مشروعة لتعزيز اقتصادها القومي، مثل التهريب وتبييض الأموال وتزوير العملات، مثلما كشفت عنه منظمات غير حكومية وتقارير دولية إلى جانب التعويل على المقدرات النووية والصاروخية الموجهة للبيع لدول أخرى، قد يدفعنا للقول بأن الأمن الإقليمي والدولي يتهدد عبر علاقات هذه الدولة الخارجية وصفقاتها غير القانونية خصوصا في ظل الإعتقاد بضعف بنية الإقتصاد القومي وهشاشته، في ظل العولمة.

1- Pascal Boniface et Barthélémy Courmont, Op, Cit, p 182.

الفصل الرابع: الإنتشار النووي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط:الحالة الإيرانية

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن إيران.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثالث: الأسباب المفسرة للطموحات النووية الإيرانية.

المبحث الرابع: إنعكاسات الانتشار النووي الإيراني على الأمن الدولي.

تمثل إيران الحالة الثانية لدراسة الإنتشار النووي في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد استأثرت بإهتمام كبير من طرف الباحثين والمختصين في المسائل الأمنية والإستراتيجية، خاصة بالنظر لموقعها الإستراتيجي ومجاورتها لإسرائيل كدولة ذات مقدرات نووية معتبرة، ومن خلال تتبع مسار تطور برنامجها النووي الذي حاولت تبريره بمجموعة متنوعة من الإعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية، يمكن معرفة حقيقة أهدافها، ورؤيتها للعالم النووي إنطلاقا من ثوابتها الوطنية وموروثها التاريخي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

حاولت إيران منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام **1970** أن تطلق سياستها النووية بمختلف الوسائل المتاحة لديها لكي تستجيب لتطلعاتها القومية، وعرف برنامجها النووي تجاذبات كثيرة تراوحت بين إعلانها المستمر للمجموعة الدولية عن طبيعته السلمية، وشكوك القوى الكبرى في نية أنشطتها النووية، خصوصا بعد إكتشاف مواقع سرية لتخصيب اليورانيوم عام **2002**، مما أدخلها في أزمة طويلة، وأثار مخاوف دولية من محاكاة كوريا الشمالية وتهديد منظومة منع الإنتشار النووي ناهيك عن فتح سباق تسلح محموم في منطقة الخليج العربي، وإنتهت بإتفاق لوزان عام **2015**، الذي سيرسم مستقبل برنامجها النووي، وهذا ما ستتضمنه المباحث التالية:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن إيران.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثالث: الأسباب المفسرة للطموحات النووية الإيرانية.

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الإيراني على الأمن الدولي.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن إيران.

تعتبر إيران من الدول التي استأثرت بإهتمام دولي واسع، نظرا لطبيعة نظام حكمها وسياستها الخارجية المتميزة تجاه محيطها الإقليمي، خصوصا بعد نجاح ثورتها الإسلامية التاريخية عام **1979**؛ التي أنهت فترة الحكم الملكي تحت قيادة الشاه ذو الميول الموالية للغرب طيلة ستة عقود، فبعد أن تحالفت مع الولايات المتحدة في ظل الدور الذي لعبته في مواجهة النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج و الشرق الأوسط[1]، توجهت مع قيام ثورة الخميني نحو إلغاء روابط الإعتماد على الغرب ونفوذه، بناءا على رؤية جديدة للدولة والمجتمع، في ظل تطبيق الإسلام الشيعي والحفاظ على مبادئه.

إستمرت ملامح هذه السياسة بعد نهاية الحرب الباردة، بعيدا عن المؤثرات الخارجية الناجمة عن العولمة لتنعكس على مسيرة البلاد النووية، بحيث إستوجبت عقيدة إيران الثورية الإبتعاد عن قيود الغرب في البيئة الدولية، والإحتفاظ بهامش مناورة إستراتيجي مستقل، يجعلها قادرة على إمتلاك مقدرة تكنولوجية عسكرية ذاتية، لتحدي مختلف التحديات الأمنية الخارجية، إقليمية كانت أم دولية. مما يستوجب التطرق إلى بيئتها الجيوسياسية، إضافة إلى نظاميها السياسي والإقتصادي، وصولا إلى عقيدتها السياسية كفلسفة للحكم.

المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية–تاريخية لإيران في منطقة الخليج والشرق الأوسط :

تعتبر إيران من الدول الواقعة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فهي تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها **1648000** كم مربع، عاصمتها طهران، وتتميز بإطلالها على أهم ثلاثة مسطحات مائية؛ وهي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي، والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال مما أعطى لها مزايا ساحلية كثيرة، أهمها ما يقع على الخليج العربي ب**1180**كم، وعلى خليج عمان وبحر العرب ب**700**كم وعلى بحر قزوين ب**644**

1– زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص **124**.

كم، وذلك أعطى لها وزنا جيوبوليتيكيا مميزا من حيث إعتبارات القوة البحرية، خاصة وأن مجموع سواحلها البحرية يبلغ 2524كم مربع [1]. (أنظر إلى الخريطة رقم –2-)

وتشير الكثير من المعطيات الجيوبوليتيكية، إلى أن إيران تحوز على كثير من مزايا الموقع وفوائده الإقتصادية والسياسية والاقتصادية، يمكن تلخيصها كالأتي:

–وقوع إيران بين منطقتين غنيتين بالنفط، وهما الخليج غربا، والذي يتميز بإحتوائه على أكبر احتياطي نفطي في العالم، ما قيمته 643 مليار برميل، والثانية شمالا، وتتمثل في بحر قزوين الذي يتمتع بمزايا إقتصادية هائلة، يبلغ احتياطه النفطي حوالي 16 مليار برميل، وبذلك فإنها تمثل حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطين وهما الشرق الأوسط ووسط آسيا[2].

–يحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبرى في تفسير النظريات الإستراتيجية، فهو يقع ضمن نظرية النطاق الأرضي لسبيكمان **Spykman**، والتي ترى أن من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف–المناطق الساحلية– يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، كما أنها تقع ضمن منطقة الهلال الداخلي حسب نظرية قلب الأرض، لماكندر **Halford Mackinder** ومفادها أن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، كما أنها مدخل رئيسي لجمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز[3].

وقد ساعد إكتشاف النفط في إيران عام 1908 في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية أيضا، بحيث مثلت بذلك حلقة وصل بين الشرق والغرب وطريقا للتجارة العالمية، ويقول وزير خارجية إيران السابق علي أكبر ولايتي، بخصوص أهمية إطلالة بلاده الخليجية[4] :

«إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومصب هرمز وعمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية».

1– جودت حسنين جودت، جغرافية أوراسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف، الطبعة الثالثة، 2000، ص 656.

2– بهاء بدري حسين، "التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران"، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص 25.

3– ميشال نوفال، "إيران القيمة الإستراتيجية"،شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 8.

4– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002، ص 16.

–إطلال إيران على مضيق هرمز، فهو أهم المعابر المائية عالميا، ناهيك عن سيطرتها على الجزر الموجودة فيه، وسواحلها المطلة على خليج عمان والخليج العربي، خصوصا الساحل الواقع على بحر قزوين نظرا لإحتياطاته النفطية الهائلة، مما جعلها تتبوأ مكانة إستراتيجية وإقتصادية هامة. كما أنها تمثل حلقة ربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، وذلك ما يعتبر مصدرا أساسيا للقوة البحرية للدولة بناءا على ما جاءت به نظرية ماهان Mahan عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم[1].

الخريطة رقم – 2 –:

المصدر: موقع الجزيرة Aljazeera ايران : بيانات اساسية، متوفر على الموقع:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/B084E994-6664-473B-9F94-20AEB4796F94

1– محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص 130.

برزت إيران دولة حديثة في بداية القرن السادس عشر، مع وصول الصفويون إلى السلطة الذين أعلنوا المذهب الشيعي ديانة رسمية للدولة، وشهدت صراعا طويلا مع العثمانيين، وبدأ تراجع السلطة الصفوية بعد وفاة عباس شاه عام 1629، وإستمر الوضع إلى غاية التوقيع على إتفاقية بين الطرفين عام 1907 مع إنتهاء الصراع بينهما[1].

إن أهمية إيران جعلتها محل أطماع القوى الكبرى خلال بداية القرن العشرين، فقد تحولت إلى منطقة نفوذ من خلال تقسيمها عام 1907 إلى ثلاثة مناطق، الأولى بريطانية في الجنوب والثانية منطقة وسطى عازلة، والثالثة منطقة نفوذ روسية في الشمال[2]، لتصبح من المناطق الهامة لرسم معالم الإستراتيجية البريطانية، ولهذا فكرت بريطانيا في إبقاء سيطرتها على إيران لإعتبارات مصلحية، وهي:

ا–وضع إيران كمنطقة عازلة Buffer Zone تمنع وصول روسيا إلى المحيط الهندي والخليج العربي، بناءا على سياسة التنافس الدولي على منطقة الخليج.

ب–أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة لبريطانيا، وإستراتيجيتها الدولية للسيطرة على النفط الإيراني الموجود في الشمال.

عندما أعلنت الحكومة البريطانية إنسحابها من الخليج عام 1971، تقدمت الولايات المتحدة بسياسة ملء الفراغ عقب هذا الغنسحاب، وفي إطار إعاقة السبيل أمام الإتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، أعلنت واشنطن في فترة الرئيس نيكسون عن سياسة الدعامتين[3] Twin Pillars Policy؛ وهي إقامة التعاون مع كل من إيران والسعودية، بإعتبارهما دول محورية في المنطقة، لأجل توفير بيئة مستقرة في الخليج لخدمة المصالح الأمريكية.

1– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للنشر و الدراسات، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، 1990 ص 424.

2– عودة سلطان عودة و جهاد صالح العمر، العلاقات الإيرانية السوفيتية 1917–1941، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1990، ص4.

3– درية شفيق بسيوني، "الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي:الثوابت والمتغيرات"، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41، 2007، ص 89.

ونظرا لإعتبار إيران قوة نفطية وإقتصادية كبيرة في المنطقة، فإنها نزعت للهيمنة على النظام الإقليمي في الخليج عقب الإنسحاب البريطاني، خصوصا عندما صرح الشاه عام **1970** بمجيء عصر جديد في الخليج، مما دفعها تدريجيا نحو إعتبارها فاعلا مهددا في المنطقة، مع نزعتها التاريخية للتوسع والظفر بدور إقليمي متميز، وبروز أطماع الشاه في الإستيلاء على منابع النفط في الخليج[1].

زال حكم الشاه مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام **1979**، وزوال الحكم الملكي للنظام مما مثل ثورة سياسية وإيديولوجية كبيرة في الداخل والخارج، وتسارعت الأحداث المتوترة بعد الحرب العراقية الإيرانية وأصبحت إيران بميولها الثورية التوسعية تهديدا لأمن المنطقة ودول الخليج العربية، عندما سعت إلى إمتلاك أسلحة متطورة، وتبنت سياسة تطوير ترسانة نووية، تطورت أكثر عقب حرب الخليج عام **1991**.

المطلب الثاني: طبيعة النظام الحاكم لإيران:

تعتبر إيران في حقل السياسة المقارنة والنظم السياسية دولة دينية متميزة، ومرد ذلك أنها دولة ذات نظام ثيوقراطي قائم على حكومة رجال الدين، بناءا على فكرة أن السلطة في طهران نابعة من الإله ويمارسها أصحاب السلطة الدينية. أما عن تميزها، فيرجع إلى دسترة طابعها الديني، ولهذا يتحدث البعض عن مفهوم الثيوقراطية الدستورية **Constitutional Theocracy**[2]، ناهيك عن تبنيها للإيديولوجية الثورية الإسلامية المعادية للغرب والمتبعة في طرق تنظيم الدولة والمجتمع خصوصا بعد إعداد دستور الثورة الجديد منذ عام **1979**. كما أنها دولة ذات طموحات توسعية إقليميا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، نظرا للأفكار والمبادئ الثقافية، والمنطلقات الإستراتيجية والعسكرية التي تختلف عن كثير من الدول.

1- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع، **2012**، ص **47**.

2-Mohammed-Reza Djalili et Thierry Kellner, L'Iran : 100 Questions Sur, Italie, la Boétie, Mai,2013, p109.

يمكن الجزم بإستحالة فهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء سعي إيران لحيازة مقدرات نووية، بمعزل عن طبيعة النظام السياسي لديها، والنسق العقيدي المسيطر عليه، بالإضافة إلى الحالة الإقتصادية السائدة، وذلك وفقا للتحليل التالي:

أولا: طبيعة النظام السياسي:

يُطلق على النظام السياسي الإيراني تسمية الجمهورية الإسلامية–الثيوقراطية–، المستلهمة من مبادئ الإسلام الشيعي، نظرا لسيطرة رجال الدين على مؤسساته السياسية وصناعة القرار فيه ليكتسب صفة متميزة عن بقية الأنظمة السياسية في العالم؛ ألا وهي سلطة ولاية الفقيه أو المرشد الأعلى للجمهورية، بإعتبارها الإطار النظري المرجعي لصنع السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، بناءا على المادة 57 من دستور الثورة. [1]تأسس النظام السياسي الإسلامي الإيراني على الدمج بين ثوابت الدولة الإسلامية التي أقامها الرسول–صلى الله عليه وسلم–، ونمط الأنظمة الديمقراطية الغربية على المستوى الشكلي، وبذلك فإن خصائص نظام طهران هي نتيجة التزاوج الذي تم بين المسارين الآتيين: [2]

1/ الحفاظ على جوهر نموذج النظام الإسلامي في عهد رسول الإسلام، وفي عهد الإمام علي، عبر إقامة مؤسسة الزعامة التي يمثلها المرشد، بإعتبارها تأتي على رأس جميع مؤسسات الحكومة، وذلك تجسيدا للنظام الثيوقراطي أو الديني.

2/ محاكاة الأنظمة الديمقراطية في الغرب بناءا على تشكيلة مؤسساتها، مع الحفاظ على ثوابت الإسلام الشيعي، وذلك عبر تبني التنظيم الخاص بالمؤسسات المتعلقة برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وغيرها مما تتميز به النظم الليبرالية عموما. [3]

1 –Mohammed Reza Djalili et Thierry Kellner, Histoire de l'Iran Contemporain, Paris, Hibr Editions, 2012, p80.

2– منال محمد احمد، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، القاهرة، مركز المحروسة، 2007، ص ص 87–89.

3– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 145.

يقوم نظام الحكم في إيران حسب نظرية ولاية الفقيه، على وجود مؤسسات تنظيمية لمظاهر الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الدولة، في إطار نظام دستوري منظم؛ يتكون من رئيس جمهورية منتخب، وبرلمان منتخب " مجلس شورى " يضم 270 عضوا، ومجلس وزراء يعينه رئيس الجمهورية ويتوجب موافقة المجلس عليه وكلهم يقعون تحت السلطة المباشرة و العليا للفقيه [1]. أما بالنسبة للبناء المؤسساتي للدولة فيمكن التطرق إلى المؤسسات السياسية والعسكرية الأمنية على وجه الخصوص، نظرا لدورها الكبير في متابعة برنامج إيران النووي، والإصرار على مضي الدولة قدما نحو هدف تطوير الطاقة النووية، بإعتباره من ثوابت الجمهورية الإسلامية :

– المؤسسات السياسية؛ وتتكون من السلطات الأربعة متمثلة، السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إلى جانب مؤسسة الولي الفقيه باعتبارها أعلى سلطة في البلاد، وتسمى ببيت المرشد؛ والتي تضم منصب الولي الفقيه ومجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ويعتبر المرشد المسؤول عن إدارة جميع السلطات، لأنها تخضع له جميعا حسب ما تنص عليه المادة 57 الفصل الخامس من الدستور الوطني؛ فهو يحدد أركان الجمهورية الإسلامية، بناءا على عقيدة الإمامة والقيادة المستمرة.

وفي إطار الحديث عن الوصاية المطلقة التي يمارسها على النظام الإيراني،كتب المتخصص في الدستور الإيراني سعيد ارجوماند ما يلي :

« إذا كان الهدف من وضع دستور عام 1906 متمثلا في التقليل من السلطة الملكية، فان هدف دستور الجمهورية الإسلامية، خصوصا بعد مراجعته خلال عامي 1988و1989، يقوم على زيادة سلطة مرشد الثورة» [2].

– المؤسسات العسكرية والأمنية؛ أعطت الحكومة الإسلامية في إيران إهتماما بالغا لأجهزة الأمن في أعقاب ثورة 1979، نظرا لدورها الكبير في إنجاح الثورة منذ أيامها الأولى، بحيث ساهمت في إسقاط الملكية في فترة الشاه عبر تأسيس اللجان الثورية كأول خطوة لفرض الأمن

1– جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص 145.

2 –Mohammed-Reza et Thierry Djalili Kellner, Op.Cit, pp 109-110.

والقضاء على المعارضة على المستوى الداخلي، لتتطور لاحقا مجموعة من المؤسسات الأمنية والعسكرية على يد الخميني، للحفاظ على انجازات الثورة. يمكن ذكر أبرزها بإيجاز، كما يلي:

ا/ المجلس الأعلى للأمن القومي: يتشكل من رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس أركان القوات المسلحة، وممثلين عن المرشد وقائد الجيش، وقائد الحرس الثوري، ووزراء الداخلية والخارجية والأمن، وذلك برئاسة رئيس الجمهورية، وإدارة أمين عام يتم تعيينه، أما بالنسبة لمهامه فتتمثل في تحديد السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد، واتخاذ قرارات نافذة بعد مصادقة المرشد عليه [1]

ب/ الجيش و الحرس الثوري: تعتبر من أهم الفواعل في المشهد السياسي والدفاعي في إيران، نظرا لوظائفهم في حماية الدولة، فقد حدد الدستور الإيراني مهامهما في المادتين **143** و **151**، مع تبعيتهما للمرشد الأعلى، وهما الجهتين المسؤولتين عن العمل العسكري، بحيث أن الجيش يتولى مهمة حماية الدولة، والحرس الثوري يضطلع بإختصاصات واسعة ومتزايدة؛ تشمل حماية الثورة والدولة، والدفاع عنها داخليا وخارجيا.

يعتبر الحرس الثوري من أهم الفواعل، ويسميه الإيرانيون الباسدران **Pasdarans**؛ وهو الجهاز الأمني والعسكري، ممثلا في حراس الثورة الإسلامية، والذي يشمل تحت قيادته ميليشيات شبه عسكرية؛ تتكون من متطوعين عند الضرورة، ويطلق عليهم اسم الباسيدج **Bassidji** أو قوات التعبئة الشعبية[2].

ثانيا: النسق العقيدي للقيادة السياسية الإيرانية:

ساهم نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام **1979** في تأسيس عهد مقدس بالنسبة للمجتمع الإيراني والذي يستلهم قداسته من مبادئ الإسلام الشيعي، بحيث أقامت النخبة الحاكمة منصب الزعامة الدينية في النظام السياسي الإيراني بين يدي مرشد الجمهورية الولي الفقيه، ما يسمى

1– أمل حمادة، الخبرة الإيرانية:الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، **2008**، ص **172**.

2 –**Bruno Tertrais, Iran : la Prochaine Guerre, Paris, le Cherche Midi, 2007,pp 22-24.**

بماسسة الكاريزما في البلاد[1]، فقد كانت وفاة الخميني بتاريخ 3 جوان 1989، فاتحة لنقل كل سمات الكاريزما المجسدة لشخصيته إلى مؤسسة المرشد للبلاد.

تنص المادة العاشرة بعد المائة من الدستور الإيراني على وظائف القائد وصلاحياته، والتي تظهر أسبقية دوره ومكانته مقارنة برئيس الجمهورية، مما يثبت قداسة الدولة الإيرانية دينيا وحضاريا، بحيث يعود البت في القضايا المصيرية للبلاد إليه، ويمكن تلخيص صلاحياته فيما يلي: [2]

-تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية.

-القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلام والإستنفار العام.

-نصب وعزل وقبول استقالة عدد من المسئولين في البلاد، وإمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد إنتخابه شعبيا، و القدرة على عزله.

يمكن تحليل النسق العقيدي لإيران على ضوء الخيارات الإستراتيجية الكبرى التي سطرها أنصار الخميني الإسلاميين، واعتبارها مستمرة بإستمرار نظام الحكم ، وهي كما يلي:

1/ربط قدسية النظام الحاكم بالمذهب الإسلامي الشيعي، ولهذا نجد الكثير من الباحثين يفسرون قدسية الثيوقراطية الإيرانية بالعقيدة الإمامية، فقد كان الدور المتصور للخميني أن يتولى منصب الفقيه" المرجع الأعلى" لقيادة البلاد، وذلك في غياب المهدي المنتظر أو الإمام الثاني عشر، بسعيه لإقامة دولة إسلامية يحكمها الفقيه عبر إستراتيجية قلب نظام الحكم الملكي. وبذلك فإن صلاحيات الولي الفقيه – حسب هذه العقيدة – تشمل جميع مجالات الحياة التي يمارسها الإمام المعصوم، وذلك ما جاء لسان الإمام الخميني في بحثه حول الحكومة الإسلامية :[3]

1- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 146.

2- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية، بيروت، دار الساقي، ص ص 104-105.

3- أكرم بركات، الأسس العقلية والكلامية لولاية الفقيه، مركز الصدرين للدراسات الإستراتيجية، متوفر على : http://alsadrain.com/Political/stad/104.htm.

«..إذ نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي–صلى الله عليه وسلم–، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا».

يعزز الوضع القوي لإيران في منطقة الخليج، بتعبير الباحثين في القضايا الإيرانية، إرتباطها الوثيق بالمذهب الشيعي، والذي يعد المذهب الرسمي لإيران منذ **1501**، كما تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أكبر دولة قومية تتحمل مسؤولية نشر المذهب الشيعي، من خلال عقلية إيديولوجية مشتركة بين إيران والعديد من مواطني دول الخليج الأخرى. [1]

2/ البعد الإيراني الفارسي العالمي للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي تستلهم قيمها من الطابع الشامل لرسالة الإسلام في نظر الإيرانيين، ومن عالمية حدود حضارتي فارس وآل ساسان الإيرانيتين في قرون سابقة ولهذا يشار للإيديولوجية الحاكمة لنظام طهران بأنها ذات صبغة إسلامية–إيرانية مركبة ومتشابكة، أين تمتزج فيها التوجهات والطموحات التاريخية للدولة بأبعادها الجغرافية والحضارية، والثوابت الأممية للدين الإسلامي لجعل العقيدة الإسلامية محركا للإستراتيجية الإيرانية، سعيا لإحياء مجدها الإمبراطوري السابق، والذي فقدته مع سقوط الدولة الساسانية على يد العرب، في عصر الخليفة عمر إبن الخطاب[2].

إن التطرق إلى بعض خصائص النظام السياسي والعقيدي الإيراني يؤكد عمق الطموح النووي لطهران منذ الستينيات من القرن العشرين، فقد ربطت القيادة السياسية سياساتها النووية بثوابت الجمهورية الإسلامية خاصة وأنها دولة ثورية ذات ميول توسعية و متحدية للغرب، وذلك بناءا على سياسات الدولة المتعاقبة منذ نهاية الملكية بزوال الشاه عام **1979**.

ثالثا: الحالة الاقتصادية:

تقوم الحسابات الاقتصادية لطهران على أهمية دور الطاقة النووية في الرفع بمستوى الإقتصاد الوطني وتنويع مصادر نموه، وهذه النظرة العقلانية تتدعم بإعلان الحكومات الإيرانية

1– جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثانية، **1998**. ص **145**.

2– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص **147**.

المتعاقبة بحق إيران المقدس والوطني في الإستفادة من مزايا الذرة التي تكفلها معاهدة منع الإنتشار النووي، وهي طرفا فيها منذ تأسيسها عام 1970. وتستند إيران في ذلك إلى مبررين اثنين؛وهما :

1/ الإهتمام الشديد بالمتغيرات الاقتصادية، لإرتباطها الوثيق بالأنشطة النووية المختلفة.

2/ الإصرار القومي على سلمية البرنامج النووي الإيراني، فطهران تؤمن دائما بفكرة المؤامرة في مواجهتها للمجموعة الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لوقف برنامجها النووي.

تؤكد طهران أن تطويرها للطاقة النووية يصب في مصلحتها الإقتصادية، فبرغم أنها تعتبر واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط وسعيها لإنتاج الغاز، فهي تبرر إهتمامها بالتكنولوجيا النووية من خلال إعلان حاجتها لتنويع مصادرها للطاقة، والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيات العصرية، على غرار الدول المتطورة الأخرى، وفي هذا الإطار يوضح محسن رضائي، أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام وجهة نظره بقوله:

«القضية الهامة هي أن سلة الطاقة الإيرانية يجب أن تشتمل على مزيج من كل أنواع الطاقة، وأن التخلي عن البرنامج النووي، سيضر بمصالحنا القومية» [1].

تعلن الحكومة الإيرانية بأن برنامجها النووي يهدف إلى تأمين 20 بالمائة من الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية، وذلك لتخفيض إستهلاكها من الغاز والنفط، و توجيه هذه الموارد للتصدير، ولذلك حاولت التحول نحو مرحلة ما بعد النفط عقب ثورتها الإسلامية، لأجل تقليل اعتمادها على الريع[2]. وأعلنت في بداية التسعينيات، في أعقاب تنشيط برنامجهم النووي، أنها تبحث عن طرق الإستغلال السلمية للطاقة النووية، وأن تطويرها عبر التحكم في دورة الوقود النووي، إنما بهدف تمكين الدولة من أن تصبح مصدر إمداد بالوقود النووي لدول أخرى.[3]

1– شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007. ص 56.
2– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 150.
3– شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.

ترجع طموحات إيران النووية إلى منتصف القرن العشرين، حيث كان إهتمام القيادة الإيرانية آنذاك في ظل حكم الشاه يتركز على تطوير قدرة نووية متطورة، لأجل تلبية طموحات البلد المتعددة، خاصة العسكرية و الغقتصادية، وذلك بمساعدة الحليف الإستراتيجي في تلك المرحلة، متمثلا في الولايات المتحدة. وقد تطورت جهود حكومتها لتطوير برنامج نووي، يستطيع تحقيق أهدافها القومية والإقليمية والدولية، وقد تخلل ذلك جهود جبارة من التعاون مع فواعل خارجية نووية، إضافة إلى تعبئة جميع موارد الدولة الوطنية المالية والبشرية لإنجاح ما تم تسطيره من خطط نووية تعكس رؤية الدولة الفارسية لدورها، مما أدى إلى حدوث أزمات كثيرة اصطدمت فيها مع إرادة القوى الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة لكبح الإنتشار النووي في المنطقة.

المطلب الأول: خلفية وتطور الطموحات النووية لإيران:

تعود الطموحات الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي ميزت سنوات الحكم الملكي تحت سلطة الشاه بدءا من عام **1957** [(1)]، وإستمرت جهودها بعد نجاح الثورة الإسلامية عام **1979**، مما يوحي تاريخيا إلى وجود حلقات بارزة في تطوير سياستها النووية.

تقتضي الضرورة البحثية والمنهجية رصد ملامح التطور في إطار تاريخي مضبوط؛ لأجل التمكن من معرفة مستوى الطموحات الإيرانية، وعوامل تصاعدها. وعموما يتفق الباحثين في المسألة النووية الإيرانية على تمييز ثلاثة مراحل أساسية، مر بها البرنامج النووي الإيراني بمختلف مكوناته، وهي كما يلي :

1 –Rachel L.Smith, Iran : a Study in IR Theory and Practice : a Thesis Submitted to John Hopkins University in Conformity With the Requirement For The Degree of Master of Arts in Government,Baltimore, Maryland, May, 2014, p21, available at : Jscholarship.library.jhu.edu/bitstream/handle/1774.2/37230/smith-thesis-2014.pdf.

مرحلة التأسيس و النشأة؛ يبدأ إهتمام إيران بالطاقة النووية تاريخيا خلال الخمسينيات من القرن العشرين، فبعد إنضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957، دخلت في تعاون[1] في مجال الأبحاث النووية مع الولايات المتحدة، مستفيدة من مساعدتها في إطار برنامج الذرة من أجل السلام؛ وذلك بحصولها على مفاعل نووي للأبحاث بقدرة خمسة ميغاواط وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب.

كما تعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بالإستخدامات السلمية للطاقة الذرية[2]،ونظرا لكون إيران من الدول السباقة إلى التوقيع على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية NPT والتصديق عليها عام 1970[3]، فقد حظي برنامجها بدعم دولي واسع من طرف الغرب، بدليل المساعدات التي قدمتها فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية آنذاك، والتي شملت إمدادها بمفاعلات متطورة وتدريبات فنية واسعة.

كما ترسخ توجه إيران العميق نحو تقوية البنية التحتية لمشروعها النووي، وصقل اهتمامها القومي بالتكنولوجيا النووية كسبيل لتطوير برنامجها للطاقة النووية؛ بإنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عام 1974 للسهر على تنفيذ سياساتها النووية، وذلك يفسر تاريخيا بقيام الهند بإجراء تجربتها النووية عام 1974، عندما أعرب الشاه عن ذلك صراحة، بأن من واجب إيران الحصول على أسلحة نووية إذا ما حصلت عليها أية دولة أخرى في المنطقة. [4]ويظهر ذلك عبر تشغيل منشات نووية عديدة في البلاد، على غرار مركز طهران للبحوث النووية، ومركز أصفهان للبحوث النووية، ناهيك عن الإشراف على عمليات معالجة اليورانيوم وإنتاج الكعك الأصفر، وتحويل اليورانيوم وتخصيبه وتصنيع الوقود[5].

1- يعتبر التعاون النووي من الوسائل المهمة التي ساعدت بعض الدول على إنتاج الأسلحة النووية على غرار إيران مثلما يعالجه الكتاب في الفصل الثالث: سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان،دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

2 -Romain Yakemtchouk, L'Iran Face Aux Puissances, Paris, L'Harmattan, 2007, p347.

3 -François Géré, Iran, l'Etat de Crise, Paris, Ed karthala, 2010,p71.

4- فرانك بارناي، مرجع سابق، ص 190.

5- عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، 2015، ص 19.

وقعت إيران على مجموعة اتفاقيات مع الدول الغربية للإستفادة من خبراتها النووية في إنشاء المفاعلات و إمدادها بالمواد الأولية اللازمة، فقد أبرمت عام 1975 اتفاقا مع معهد ماساشوسش التكنولوجي الأمريكي ينص على توفير التدريب لمهندسين إيرانيين، كما إلتزمت الولايات المتحدة بمنح إيران ثمانية مفاعلات نووية تصل قدرتها إلى ثمانية ألاف ميغاواط، وتزويد مفاعلاتها بالوقود اللازم، وأبرمت اتفاقا آخر مع جنوب إفريقيا عام 1976 حول عقد بقيمة 700 مليون دولار لشراء قرابة 600 طن من مادة الكعك الأصفر في إطار نقل المعدات والمواد اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإيراني[1].

مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية وإعادة تنشيط البرنامج النووي:

إن نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أدى إلى قلب العديد من المتغيرات الداخلية والإقليمية و الدولية في المنطقة، وكان لذلك عميق الأثر على توجهات السياسة النووية الإيرانية، فبعد قيام ثورة الخميني تبنت القيادة الإيرانية موقفا معاديا لتطوير الطاقة النووية، مما أدى إلى غض النظر عن مسار برنامج إيران النووي خلال السنوات الأولى للثورة مولية أولوية كبرى لأهمية الثورة وأفكارها و مبادئها، ناهيك عن تحريم رجال الدين الإيرانيين للطاقة النووية كسبيل نحو صناعة القنبلة[2].

كما أن الدول الغربية اعتقدت بخطر تصدير الثورة الإسلامية إقليميا و دوليا، مع تغير وشيك لسياسة إيران تجاه الولايات المتحدة خصوصا، مما دفعها إلى رفض الإبقاء على تعاونها النووي مع القيادة الإيرانية الجديدة، وفرض حظرا شاملا ضدها في ظل السياق الإقليمي المحتقن مع بداية الثمانينيات؛ والمتميز بنشوب الحرب العراقية الإيرانية، التي كانت كافية لدفع حكومة الخميني لإحياء البرنامج النووي المتعطل. [3]

1 –Robin Wright, The Iran Primer :Power,Politics and U.S.Policy, Washington, United States Institute Of Peace Press, 2010, p78.

2– احمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني:آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005، ص ص 51–52.

3 –Alain Rodier, Iran : la Prochaine Guerre ?, Paris, Ellipse Ed, 2007, p 70.

وفي هذا الصدد، يمكن تبرير استئناف برنامج إيران النووي في منتصف الثمانينيات، على ضوء جملة من الظروف والعوامل التالية:

1/ تنامي العداء الإقليمي بين إيران والعراق و نشوب الحرب بينهما، كحسم عسكري للتنافس الإستراتيجي والسياسي المتبادل، وهذا ما قد أثبتته عملية الكشف عن برنامج العراق النووي خلال حرب الخليج عام 1991. كما ساهم الغزو العراقي للكويت عام 1990، وحرب الخليج التي ترتبت عليها عام 1991، بتعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة، خصوصا لدى إيران، التي رأت نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق. [1]

2/ إستخدام العراق للأسلحة الكيماوية في الحرب مع إيران أُعتبر تحديا عسكريا صارخا للقيادة الإيرانية الجديدة، مما حدا بهذه الأخيرة إلى بعث برنامجها العسكري تحت قناعة ضرورة إيجاد مقدرة توازن **Balancing Capability**، خاصة الأسلحة النووية.

3/ شعور إيران بالعزلة إقليميا ودوليا بعد حظر الأسلحة الأمريكي في أعقاب حادثة إحتجاز رهائن السفارة الأمريكية في طهران إبان الثورة، وحصول العراق على مساعدات اقتصادية وعسكرية أوربية وسوفيتية ويقول المؤرخ جيوفري كامب **Geoffrey Kemp**، أن هذه الذكريات لا تزال تمثل مرارة وسط الإيرانيين، بنفس درجة اعتبارها دوافع أساسية للقومية المعارضة للإستعمار لدى النظام الإيراني في نضاله لتحقيق الكفاية الذاتية في برنامجه النووي. [2]أدركت إيران أن الولايات المتحدة تبنت منذ إنتصار الثورة الإسلامية ثلاثة أهداف ضدها:

ا/ منعها من الحصول على الأسلحة الحديثة ومن تعاظم بنيتها العسكرية.

ب/ فرض القيود الاقتصادية والتجارية عليها، وعرقلة وصولها إلى الأسواق العالمية.

1– عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص 60.

2 -Charles C.Mayer, National Security to Nationalist Myth : Why Iran Wants Nuclear Weapons, Thesis Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Arts in Security Studies (Defense Decision-Making and Planning), Naval Postgraduate School, Sept 2004, p 7, available at : https://fas.org/nuke/guide/iran/mayer.pdf.

ج/ منعها من الوصول إلى التقنية المتقدمة، لأن الولايات المتحدة عارضت منذ البداية إنشاء محطات نووية لإنتاج الكهرباء. [1]

يمكن الاتفاق على التسليم بعقلانية الخيار الإيراني في تنشيط برنامج إيران النووي، خاصة منذ عام **1984**؛ بحجة الشعور بعدم الأمن، والرغبة في حماية الدولة من أي هجمات محتملة في المستقبل، كما أن هذا السلوك كان متوقعا من وجهة نظر واقعية، فتوسيع الوجود الأمريكي إقليميا زاد من شعور إيران بالخوف، وكان دافعا لتسريع جهودها النووية.

مكونات البرنامج النووي الإيراني:

إن تخطيط القيادة الإيرانية لتطوير برنامج نووي قوي، يستجيب لتطلعاتها الإقليمية وحاجاتها السياسية الداخلية، ظل قويا ومتمحورا على شقين رئيسيين؛ ألا وهما: القدرات النووية والصواريخ الباليستية. يمكن التطرق إليهما من حيث المكونات والأبعاد كما يلي:

أولا: القدرات النووية:

إعتمدت التكنولوجيا النووية الإيرانية على مادة اليورانيوم، وذلك جعلها تشتهر بكل ما يتعلق بهذه المادة من حيث طرق إستخدامها في تطوير أنشطتها النووية، ووسائل ذلك؛ كمفاعلات التخصيب، أو الصواريخ ذات الرؤوس النووية، أو الإستخدام غير السلمي لها. يعود تاريخ أول نشاط لتخصيب اليورانيوم إلى السبعينيات من القرن العشرين، وذلك عندما حصلت على نظام التخصيب بالليزر من الولايات المتحدة و ألمانيا، كما يعيد الخبراء نجاح إيران في سعيها للوصول إلى تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة إلى فترة الثمانينيات؛ وذلك للعوامل التالية:

أ-الحصول على أنظمة الطرد المركزي من باكستان؛ وذلك عبر السوق النووية السوداء[2]، والتي كشفت للمجموعة الدولية الطرق غير القانونية للحصول على أدوات التكنولوجيا النووية، وكان ذلك من أبرز وسائل الضغط عليها في المحافل الدولية.

1- طلال عتريسي، مرجع سابق،ص **67**.

2-Bruno Tertrais, Op.Cit, p30.

ب–المساعدات الصينية؛ والتي تمثلت في منحها معمل لتخصيب اليورانيوم بالليزر، وقد نتج عن التعاون الإيراني الصيني في المجال النووي في مطلع التسعينيات[1]، تعاقد لبناء مرفق لتحويل اليورانيوم في منطقة أصفهان الأمر الذي ساعد الإيرانيين على إنتاج 370 طن من سادس فلوريد اليورانيوم UF6، التي تعتبر كافية لتوفير الطاقة لمرافق التخصيب.

ج–الحصول على اليورانيوم الخام من جنوب إفريقيا في فترة ما بين 1988 و 1989، التي تسمح بإجراء تجارب نووية[2]، نظرا لضعف مستودعات اليورانيوم المحلية.

طورت إيران برنامجين لتخصيب اليورانيوم، أحدهما يقوم على تكنولوجيا الليزر الروسية، والآخر على عمل أجهزة الطرد المركزي. وتحوز على عدد من المنشات النووية، مراكز أبحاث ومجمعات ومواقع نووية مختلفة، سعت منذ عقود لأجل تطويرها سواء بمساعدات الدول النووية أو بتطوير تكنولوجيا محلية بفضل العلماء و المواد النووية المتوفرة خاصة اليورانيوم. ومنها مايلي:

1/ مجمع بوشهر النووي:

يعتبر مفاعل بوشهر أول محطة للطاقة النووية في إيران، تأسس في عهد ما قبل الثورة الإسلامية، ولم يكتمل إلا جزئيا مع قيامها. ولعبت روسيا دورا في إكمال إنشائه، بمساعدات قدمتها وكالة روساتوم الروسية حيث افتتح رسميا في سبتمبر 2011، وهو يشتغل بالماء الخفيف بقدرة الف ميغاواط، يمكن من خلال ذلك إنتاج البلوتونيوم، وهو يستخدم اليورانيوم 235 المخصب بنسبة 3.5 بالمائة في مجال إنتاج الكهرباء[3].

2/ مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية:

يعتبر مركز نووي متخصص بالبحوث الطبية والزراعية، يحتوي على مفاعل نووي بحثي منخفض القدرة روسي الصنع، شرعت إيران في تطويره عام 1994[4].

1– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 178.

2– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 22.

3-Patrick Anidjar, La Bombe Iranienne :Israël Face à La Menace Nucléaire, Paris, Seuil Edition, Janvier 2008, p172.

4– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 78.

3/مفاعل أراك و ناتنز:

تعتبر هذه المفاعلات أهم مكونات البرنامج النووي الإيراني، تطورت خلال التسعينيات وتسبب إكتشافها في بروز أزمة إيران النووية عام 2003، نظرا لاتهامها بالسعي لتطوير أسلحة نووية عبر تقنية تخصيب اليورانيوم. أما موقع أراك؛ فانه يبعد عن جنوب إيران بمسافة 150 كيلومتر يوجد فيه مصنع لإنتاج الماء الثقيل، وكذا مفاعل بحث مكيف لإنتاج البلوتونيوم ذو الاستعمال العسكري،مع الإشارة إلى أن مقدرة المعالجة ستمكن إيران من إنتاج ما بين عشرة و عشرون كيلوغرام من البلوتونيوم. أما موقع ناتنز؛ فإنه يبلغ مساحة مائة ألف متر مربع، جاري العمل به منذ عام 2003، ويقوم على تخصيب اليورانيوم بما يتسع لآلاف جهاز الطرد المركزي، وهو الآخر من أخطر المواقع التي يمكن أن تحولها إيران لدعم برنامجها النووي، مع قدرة تحويله للأغراض العسكرية. مما يسمح بإنتاج يورانيوم يكفي لإنتاج عشرين سلاحا نوويا كل عام حسب تقدير خبراء الطاقة النووية[1].

5/ مركز أصفهان التكنولوجي النووي:

هو مركز بحثي تم افتتاحه عام 1984 بمساعدة الصين، يقع بمدينة أصفهان، يعتبره الخبراء أساس برنامج الأسلحة النووية لإيران، رغم إصرارها على اعتباره مركزا صغيرا للبحوث النووية السلمية، فهو موجه لبحوث إنتاج الوقود النووي، ويحتوي على مفاعلين نووين الأول مفاعل أبحاث صغير، اسمه مركز أصفهان لبحوث وإنتاج الوقود النووي، ويستخدم كمصدر للنيترون بقدرة ميغاواط، ومزود ب900 غرام من اليورانيوم عالي التخصيب وكمية من الماء الثقيل، ويستخدم في الأبحاث النووية العسكرية في تخصيب اليورانيوم، أما الثاني، فهو مفاعل فرنسي تم الحصول عليه عن طريق باكستان، وقد تم افتتاحه عام 1994، وهو موجه للأغراض البحثية[2].كما تحوز إيران على مفاعل قم النووي لتخصيب اليورانيوم الذي اكتشف حديثا وبالتحديد في نهاية عام 2009 بعد أن كان محاطا بسرية كبيرة.

1-Sophie Chautard, L'Iran Face Au Monde :Géopolitique et Enjeux, France, Studyrama Perspectives, 2006, p61.

2- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص73.

ثانيا :الصواريخ الباليستية وطرق الإطلاق Delivery method :

يعود برنامج إيران الصاروخي إلى منتصف الثمانينيات، في الوقت الذي تركزت جهودها على إمتلاك قدرات صاروخية متطورة خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث عملت على زيادة تعاونها مع الصين وكوريا الشمالية وروسيا، وحصلت منهما على صواريخ بفضل تأثير الظروف الإقتصادية الصعبة التي اجتازتها هذه الدول الثلاثة، فكان حافزا رئيسيا لدفع مسار التعاون معها في المجال الصاروخي[1].

إن الظروف الإقليمية خلال الثمانينيات المتزامنة مع الحرب العراقية الإيرانية، دفعت إيران لشراء صواريخ إضافية قصيرة ومتوسطة المدى من أطراف خارجية، وعملت على تطويرها لتحقيق حاجاتها الإستراتيجية. فقد أرادت أن تعادل تطوير العراق لصواريخ سكود، بحيث تحصلت من كوريا الشمالية آنذاك على 77 صاروخا من نوع سكود ب وسكود س للإستخدام في الحرب ضد العراق، حيث دخلت الدولتين في مواجهات بالصواريخ ذات رؤوس حربية تقليدية، تطورت بشكل ملحوظ مع مطلع عام 1988. [2]

شهاب 1: وهي صواريخ مماثلة في تصميمها لصاروخ سكود ب السوفيتية سابقا، يصل مداها إلى حوالي 300 كم أو 185 ميل.

شهاب 2: وهي صواريخ مماثلة في تصميمها لصاروخ سكود س، ويصل مداها الى حوالي 500 كم أو 310 ميل، وفي منتصف عام 2010، أشارت تقديرات خبراء لإمتلاك إيران ما بين 200 و300 من صواريخ شهاب واحد و اثنين، بحيث يمكنها بلوغ أهداف في دول الجوار.

شهاب 3: وهي صواريخ مصممة وفقا لنموذج صاروخ نودونق لكوريا الشمالية، ويبلغ مداه حوالي 900 كم أو 560 ميل، وتبلغ حمولته ألف كغ، وقد تم تعديل طراز هذا الصاروخ عام

1- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 128.

2- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 82.

2004، ليصبح صاروخ غدر واحد، بحيث يتسع مداه إلى حوالي 1600 كم او 1000 ميل، مما يجعله صاروخا متوسط المدى، مع أنه ذو حمولة نووية أصغر تقدر ب750 كغ. [1]

يجري الحديث حسب عديد المصادر الإعلامية الغربية عن تطوير إيران لمنظومات صاروخية أكثر دقة و أطول مدى من صواريخ شهاب الثلاثة، وهذا يدفعنا للقول بأنه حتى وإن لم تتوفر أدلة عن قيام إيران بصناعتها، فإن جهودها الصاروخية تدل على عزمها القومي القوي لبلوغ أعلى مراتب التحكم في تكنولوجيا الأسلحة النووية ومعداتها، مع العلم بأن أكثر ما يؤرق المجموعة الغربية هو تمكن دول خطيرة مثل إيران من التقدم في مجال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

نستعرض فيما يلي أهم صواريخ شهاب الإيرانية :

شهاب 4: يعرف هذا الصاروخ باسم "زلزال"، وهو مماثل للصاروخ الكوري الشمالي نودونغ، الذي يبلغ مداه 1350-1500 كم، وهو مزود برأس حربي، ويتراوح وزنه بين 760 و 1000 كغ، وتلحق به عربات إطلاق مثل التي تستخدم في إطلاق الصاروخ الكوري الشمالي تايبودونغ1، وقد تم تطويره بمساعدة روسية صينية، واعتبر مشروعا لإستخدامه لحمل أقمار صناعية إلى الفضاء، وحسب مصادر غربية، فإنه يمكن أن يصل إلى المدن الأوربية وغرب الصين. [2]

شهاب 5: وهو صاروخ باليستي طويل المدى، حمولته تقدر بألف كغ، يمكنه بلوغ أجزاء أوربية، ومداه يقدر بحوالي5500 كم،ويماثل تصميمه صاروخ تايبودونغ 2الخاص بكوريا الشمالية[3]

من الواضح أن إيران تطمح لأن تصبح قوة صاروخية؛ وذلك راجع إلى الدروس المستفادة خلال حربها مع العراق، بحيث عملت منذ فترة التسعينيات على الإستفادة سياسيا من تطورها التكنولوجي[4]؛ أي لخدمة أهداف الردع والتهديد ضد إسرائيل، إذا سلمنا برغبتها في كسر ميزان القوى الذي أقامته الولايات المتحدة في المنطقة منذ فترة الحرب الباردة.

---

1 –Robin Wright,Op,Cit, p87.

2– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 129.

3 –Alain Rodier, Op,Cit, p73.

4– شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص 87.

المطلب الثاني: الأزمة النووية الإيرانية وتطور جهود التسوية:

إن تطور جهود إيران في سبيل تعزيز طاقتها النووية، وإستكمال برنامجها النووي في ظل سياستها التكنولوجية المتواصلة، منذ الطفرة الواسعة التي حققتها منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة بفضل تعاونها مع دول عديدة في المجال النووي وعلى رأسها روسيا، أصبحت رسالة تهديد للمجموعة الدولية؛ لأنها من الدول الطموحة لتطوير برنامج نووي لصنع أسلحة نووية، كما تضاءلت ثقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعاون إيران معها، وهذا ما قد يثير فشل مصداقية منظومة منع الإنتشار النووي، خصوصا بعد تجربة الوكالة مع كل من العراق و كوريا الشمالية.

تتزايد مخاوف المجموعة الدولية من التقدم السريع والبارز لبرنامج إيران النووي، وذلك منذ النصف الثاني من التسعينيات؛ حيث تزايدت الشكوك الحذرة في نواياها، إلى غاية الكشف عن عناصر سرية كانت كافية لفضح بعض الجوانب الخفية في برنامجها عام **2002**، وبتتبع التطورات الميدانية، يمكن تحديد أهم ملامح الشكوك بشأن نواياها النووية في ما يلي:

1/ الإعتماد القوي على روسيا كدولة نووية محورية في نقل الخبرات والمعدات اللازمة لتقدم برنامجها النووي، ويظهر ذلك بجلاء مع توقيعها على إتفاق نووي مع روسيا في الثامن من شهر جانفي **1995**، والذي نص على قيام روسيا ببناء محطة للطاقة النووية في بوشهر[1]، مما أثار قلقا واسعا بشأن حقيقة نوايا إيران، وهذا برغم التأكيد المستمر على سلمية جهودها النووية. وتستند الإتهامات على وجود بنود سرية في الإتفاق، تنص على تزويد إيران بمحطة للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وقد أخذ التعاون مع روسيا أبعادا جديدة بعد وصول فلاديمير بوتين للسلطة، حيث قامت الحكومة الروسية بمراجعة تعهداتها للولايات المتحدة بشأن وقف التعاون النووي مع إيران، وأعلنت في عام **2000** أنها لم تعد ملتزمة بإتفاقها المذكور مع الولايات المتحدة، وشرعت في إنشاء مفاعل نووي ثان روسي الصنع بعد إستكمال المفاعل النووي الأول في بوشهر. [2]

---

1 –Alain Rodier, Op.Cit, p70.

2– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص **165**.

2/ توثيق علاقات جدية مع دول ذات مقدرات تكنولوجية نووية معتبرة، وذلك لأجل الإستفادة من خبراتها و مواردها اللازمة، خصوصا اليورانيوم الذي أقامت عليه القيادة الإيرانية خططها التسلحية. فقد أفادت التقارير الغربية بمحاولة الحصول على كميات من اليورانيوم من جمهورية كازاخستان عام 1994، في محاولة للإستفادة من حالة التفكك التي عرفتها جمهوريات آسيا الوسطى بعد سقوط الإتحاد السوفيتي[1]، إلا أن الصفقة لم تتم بسبب الضغوط الأمريكية على كازاخستان، كما نقل عن محاولة إيران شراء مئات الأطنان من أكسيد اليورانيوم المشبع " الكعك الأصفر" من جنوب إفريقيا عام 1996، إلا أن هذه الأخيرة رفضت الطلب الإيراني.[2]

تعود قيام الأزمة النووية الإيرانية إلى شهر أوت من عام 2002 عندما كشفت جماعة إيرانية معارضة من منشقي المجلس الوطني الإيراني للمقاومة، على لسان عضو من أعضائها المدعو Alireza Jafarzadeh أثناء مؤتمر صحفي تاريخي في واشنطن عن وجود برنامج سري لتخصيب اليورانيوم بموقع ناتنز Natanz، وبناء مفاعل بالماء الثقيل بمنطقة أراك Arak،[3] وهما منشأتين نوويتين جديدتين، بعيدتين عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك توصف هذه الفترة بالإتهام الصريح والمعلن لنوايا إيران العسكرية في تجديد وتطوير برنامجها النووي.

إن فهم تطورات مسار الأزمة الإيرانية بين إحتمالات الإتفاق واستمرارية المواجهة مع المجموعة الدولية والولايات المتحدة خصوصا، يتطلب تحديد أهم المعالم الزمنية لتغير وضع البرنامج النووي وطرق مواجهته. ولهذا يتحتم رصد أهم ملامح تطور الأزمة، وصولا إلى الإتفاق النووي التاريخي مع الغرب عام 2015، في المراحل التالية:

مرحلة كشف المواقع النووية السرية لإيران و تفجير الأزمة :

بعد الكشف عن المواقع النووية السرية لإيران في أوت 2002 بناتانز و أراك[4]، إنتقلت المسألة النووية الإيرانية من طور الشكوك إلى طور الإتهام الصريح بشأن نواياها العسكرية، خاصة

1- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص **170**.

2- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، نفس الصفحة.

3 –Patrick Anidjar, Op,Cit, p136.

4 –Bruno Tertrais, Op,Cit, p27.

من طرف الولايات المتحدة التي ظلت توجه خطابات عدائية ضد الميول القوية لطهران لكي تصبح قوة نووية مستقبلية،كما وجهت لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالب، وهي كما يلي:

– التوقف نهائيا عن القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم.

– التعامل بشفافية بشأن حقيقة برنامجها النووي.

– توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية. [1]

قبلت إيران طلب قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش في تلك المناطق، فقد إكتشفت هذه الأخيرة آثارا لليورانيوم المخصب، وقدمت إنذارا في 12 سبتمبر 2003؛ جاء فيه إتهام السلطات الإيرانية بالتباطؤ في الرد على مطالب التفتيش الدولية، إلى جانب تسجيل وجود صنفين من اليورانيوم عالي التخصيب، وهذا ما يتطلب تعليقا كاملا لمختلف أنشطة التخصيب في السعي لبناء الثقة حول هذه النقاط[2]، مما دفع بإيران في الشروع بتعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب بتاريخ 21 اكتوبر 2003. وقد تميزت هذه المرحلة بجهود دول الترويكا الأوربية لأجل التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، من خلال بناء موقف أوربي قائم على عنصريين أساسيين: [3]

– عدم التسرع في تدويل الملف الإيراني عبر نقله إلى مجلس الأمن الأممي.

– إستبعاد اللجوء للخيار العسكري في التعامل مع النظام الإيراني.

أولا: إتفاقية طهران 21 أكتوبر 2003 :

نظرا لقوة العلاقات الإقتصادية لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مع إيران، فقد سعت هذه القوى الأوربية للقيام بدور جوهري لإنهاء الأزمة النووية القائمة؛ وذلك عبر التوقيع على إتفاق طهران، الذي ضم وزراء خارجية هذه الدول الأوربية وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي حسن روحاني في إجتماع إنتهى بتعهد إيران بالتعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي الوكالة، وبالتوقيع

1– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 36.

2 –François Géré, Op,Cit, p100.

3– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 190.

على البروتوكول الإضافي والمصادقة على شروطه وتعليق جميع أنشطة التخصيب وإعادة معالجة الوقود، وفقا لشروط الوكالة. [1]

ثانيا: إتفاقية باريس 07 نوفمبر 2004 :

يأتي التوقيع على إتفاق باريس بتاريخ 07 نوفمبر 2004، عقب زيارة غير معلنة لقادة دول الترويكا الأوربية لطهران؛ والذي تضمن موافقة هذه الأخيرة على الجزء الأول من العرض الأوربي المتعلق بتجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم، ثم يجري بعد ذلك التفاوض لأجل التوصل إلى حل كامل للأزمة. إلى جانب مساعدة إيران في برنامجها النووي المدني، والتي تعهدت بتجميد أنشطتها النووية الخاصة بدورة إنتاج الوقود النووي، مقابل تعهد دول الترويكا الأوربية بتطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وحتى السياسية والأمنية، غير أن مفاوضاتهم انهارت بسبب إصرار كل طرف على شروطه حول إيقاف التخصيب، كليا أو جزئيا. [2]

رغم الجهود الأوربية المبذولة لمنع تحويل برنامج إيران النووي إلى برنامج عسكري، فإن المفاوضات بين دول الترويكا الأوربية وطهران قد توقفت في أواخر عام 2005، لتنتقل صيغة المفاوضات إلى إطار أوسع و أشمل، وذلك بطلب إيران بضرورة توسيع رقعة المفاوضات، في إطار مفاوضات مجموعة خمسة زائد واحد (5+1)؛ التي ضمت إلى جانب دول الترويكا الأوربية، كلا من الولايات المتحدة وروسيا والصين. [3]

مرحلة التخصيب و العقوبات:

مثلت مسألة تخصيب اليورانيوم المسألة الرئيسية في الأزمة النووية الإيرانية، ومحل استقطاب مختلف الفواعل المتفاعلة في إدارة الأزمة. فبالنسبة لإيران، ظلت متمسكة بقوة بحقها المشروع والثابت في الإستفادة مما تضمنته معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية في المادة الرابعة حول عدم التمييز بين الدول الأطراف في حقها في إجراء بحوث و إنتاج الطاقة النووية و إستثمارها

1- جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص10.
2- عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 55.
3- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 200.

و التعاون في تطوير الطاقة النووية، والتي تسمح للدول بتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية[1]، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم. أما بالنسبة للطرف الآخر؛ ممثلا في المجموعة الغربية بقيادة الولايات المتحدة والدول الأوربية، فإنه يعتبر إصرار إيران على تقنية التخصيب هدفا أساسيا لتحويل برنامجها النووي– التي تعلن مرارا عن طابعه المدني والسلمي– نحو أنشطة مشكوك في سيرها نحو إنتاج أسلحة نووية على المدى الطويل، مما أثار نقاشا واسعا بين المختصين حول الحدود القائمة بين الأبعاد القانونية والسياسية للأهداف النووية الإيرانية.

توجهت إيران إلى إستئناف أنشطتها الخاصة بتحويل اليورانيوم بمركز أصفهان، بعد وصول الرئيس الإيراني المحافظ أحمدي النجاد للحكم، مما دفع بدول الترويكا الأوربية إلى تعليق المفاوضات. فقد أعلن في 11أفريل2006، أن إيران إنضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وذلك بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم، وإستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية. وقال في خطابه :

«إنني أعلن رسميا انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية...وأن على الغرب أن يحترم حق إيران في إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية» [2].

كما قررت القوى الكبرى الخمس في نهاية جانفي 2006 اللجوء إلى مجلس الأمن، ومع ذلك، فقد أظهرت إيران تحديا للتهديد، وأعلنت في 11افريل من نفس العام ولأول مرة تخصيب اليورانيوم بنسبة3.5بالمائة، ثم بنسبة 4.8بالمائة، ورفضت عرضا لمجموعة خمسة زائد واحد ممثلة في القوى الخمس الكبرى و ألمانيا حول إيقاف التخصيب في 21 اوت، كما دشنت مصنع للماء الثقيل باراك. [3]

إن السلوكيات الإيرانية المتتالية منذ شروعها في تخصيب اليورانيوم و لعب سياسة المراوغة، أثبتت للمجموعة الدولية أن شكوكها حول نواياها العسكرية قابلة للإثبات، بحيث كشفت الوكالة الدولية عددا من الأدلة حول سرية الأنشطة النووية من جهة، وعن عدم تجاوب إيران مع

1– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 190.
2– عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص86.
3– زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 162.

مطالبها من جهة أخرى[1]، وبذلك تم اللجوء إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، في إطار اتخاذ التدابير المناسبة بمقتضى المادة 41 من الفصل السابع من الميثاق الأممي، و الذي أصدر القرارات التالية:

القرار رقم 1696 بتاريخ 31 جويلية 2006؛ طالب إيران بوقف جميع أنشطتها المتعلقة بإعادة المعالجة و التنشيط، دون أن يفرض عليها عقوبات معينة.

القرار رقم 1737 بتاريخ 23 ديسمبر 2006؛ فرض عليها عقوبات تمثلت في منع جميع أعضاء الأمم المتحدة من التعامل معها تجاريا، أي من خلال نقل المواد و البضائع والتكنولوجيا التي تدخل في أنشطة التخصيب أو إنتاج المياه الثقيلة.

القرار 1747 بتاريخ 24 مارس 2007؛ تضمن الضغط على معاملاتها ذات الصلة بجميع الأنشطة النووية، وبرنامجها الصاروخي.

القرار 1803 بتاريخ 3 مارس 2008؛ ألزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بتفتيش كل السفن القادمة إلى إيران، ومصادرة أي مواد محظورة توجد فيها، ناهيك عن ضرورة عدم التعامل مع المصارف والشركات الواردة في القائمة السوداء.

القرار 1929 بتاريخ 9 جوان 2010؛ حول ضرورة وفاء إيران بإلتزاماتها، وتبيين طرق منعها من الحصول على التكنولوجيا النووية الحساسة، أو الحصول على الأموال لمواصلة برنامجها النووي، أو الحصول أيضا على الصواريخ الباليستية[2].

رغم كل الضغوطات التي فرضتها المجموعة الدولية لمنع إيران من إستكمال برنامجها النووي، ناهيك عن تحديها للعقوبات الاقتصادية، التي أثرت على اقتصادها الوطني، إلا أنها إستطاعت أن تعلن عن تقدم في خطواتها العملية، بحيث قبل الإعلان عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم باستخدام 164 جهاز طرد مركزي، أكدت الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية عزمها تركيب ثلاثة

1– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص ص 37-38.

2 –Hocine Meghlaoui, Op,Cit,pp41-42.

آلاف جهاز في منشاة ناتنز النووية بحلول نهاية عام 2006، على أن تزيد عدد هذه الأجهزة إلى 54 ألف جهاز في وقت لاحق[1] .

وقد إتبعت طهران سياستها النووية إلى غاية اجتياز مرحلة إنشاء ثلاثة آلاف من أجهزة الطرد المركزي الرمزية عام 2007، والتي تسمح بصناعة المادة الأولية الخاصة بتطوير القنبلة النووية. ومع وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما للحكم عام 2009، أظهرت السياسة الأمريكية ميلا للتعامل المرن مع طهران بشأن ملفها النووي، عبر تبني مقاربة جديدة وهي اليد الممدودة La Main Tendue؛ أساسها الانفتاح و العمل الدبلوماسي، بخلاف سياسة القوة الصلبة التي إنتهجها جورج بوش عبر عزلها دوليا، ومحاولة إضعاف موقفها التفاوضي بالعقوبات الاقتصادية، على أمل أن يصب ذلك في مصلحة واشنطن و المجموعة الدولية في استمالة القيادة الإيرانية وحثها على التنازل عن تطلعاتها العسكرية. ومع ذلك، إستمرت إيران في مسارها النووي المعارض لكل الجهود الدولية الرافضة لتطوير برنامجها. وفي 25 سبتمبر من نفس العام، أدان أوباما والقادة الأوربيين الإنشاء السري لموقع ثان للتخصيب بفوردو Fordo الذي يحتوي على ثلاثة آلاف جهاز للطرد المركزي، وبعد فشل إتفاق تفاوضي حول تخصيب اليورانيوم في بلد ثالث، شرعت إيران في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمائة بموقع ناتنز[2].

قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ الثامن من نوفمبر 2010، تقريرا حول وجود بعد عسكري ممكن في البرنامج الإيراني، من خلال إعلان إيران في الخامس من ديسمبر من نفس العام، عن إنتاج أول كمية من اليورانيوم – الكعك الأصفر، وقد تزايدت الشكوك طيلة تلك الفترة إلى غاية الإعلان بتاريخ التاسع من جانفي 2012 بشروع إيران في التخصيب بنسبة 20 بالمائة بفوردو، وقد قرر الاتحاد الأوربي في الثالث والعشرين من جانفي من نفس العام، تجميد أموال البنك المركزي الإيراني، وفرض حظر بترولي يسري تطبيقه Yبتداء من الفاتح من شهر جويلية. وفي

1– محمد نور الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 301.

2 –Hocine Meghlaoui, Op,Cit,p140.

غضون ذلك، بدأت المفاوضات مع مجموعة 5+1 في شهر أفريل بعد خمسة عشرة شهرا من تعليقها بين الطرفين[1].

مرحلة الإتفاق المؤقت و إمتداد المفاوضات :

بعد إنتخاب حسن روحاني رئيسا جديدا للجمهورية الإيرانية، إنطلقت المفاوضات مع واشنطن سرا بسلطنة عمان، كما أجرى الطرفين مكالمة هاتفية في السابع والعشرون من سبتمبر 2013، وهي الأولى من نوعها منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وبعد مفاوضات جنيف في الرابع والعشرين من نوفمبر، توصل الأطراف إلى إتفاق لمدة ستة أشهر حول الحد من الأنشطة النووية الحساسة في مقابل الرفع الجزئي للعقوبات[2].وبتاريخ 18 فيفري 2014، بدأت المفاوضات من أجل التوصل إلى إتفاق نهائي. ورغم الجهود الدبلوماسية الحثيثة، فإنها فشلت نظرا لإختلاف آراء الأطراف، وصعوبة التوصل إلى حل وسط، وإستلزمت تمديدا في أجل مداه 11 شهرا، وذلك لبروز الخلاف حول النقاط التالية: [3]

1- عدد أجهزة الطرد المركزي مقابل موافقة الدول الغربية على استمرار إيران في التخصيب.

2- رفع الحظر عن إيران، بحيث ترفض الدول الغربية أن يتم ذلك دفعة واحدة.

3- إستمرار منشآة فوردو في العمل.

4- مفاعل أراك.

إتفاق لوزان Lausanne Agreementو مستقبل إيران النووي:

بعد توقف مسار المفاوضات بين إيران والمجموعة الغربية، مع انقضاء أجل اتفاق جنيف في 24 جويلية 2014، دون توصلهما إلى إتفاق شامل يرضي الطرفين، برز أمل جديد لأجل التوصل إلى تسوية مقبولة يشارك فيها الطرفين بإرادة سياسية قوية؛ حيث حددت الدول الغربية

1 –Ibid, p140.

2 –Ibid, p143.

3- عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 71.

موعدا آخر وهو 24 نوفمبر من نفس العام، والذي أفضى بعد مفاوضات مضنية بين إيران والولايات المتحدة إلى التوقيع على اتفاق الإطار في الثاني من شهر أفريل عام 2015[1]. ويمثل هذا الإتفاق الجزء الأخير من مسار المفاوضات بين المجموعة الدولية بقيادة القوى الغربية الكبرى وإيران بحيث يأتي بعد الإتفاق الإنتقالي الذي عقد بمدينة جنيف السويسرية في نوفمبر 2013،[2] الذي نص على النقاط التالية:

أ–وقف تقدم البرنامج النووي الإيراني، بناءا على وقف التخصيب فوق 5 بالمائة[3].

ب– تحقيق الشفافية بناءا على دور الوكالة الدولية في تنفيذ سياسات الرقابة الشاملة.

ج– الرفع الجزئي للعقوبات الدولية.

شهد الطرفين سلسلة من المفاوضات في شهر مارس 2015، بمدينة لوزان السويسرية، التي اتسمت بصعوبتها نظرا لصعوبة التوفيق بين مواقف الأطراف المتفاوضة، فإيران لا تزال تصر على الطابع السلمي لبرنامجها النووي بمختلف مكوناته، بينما يتمسك الغرب بهدف منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وضرورة تقديمها لضمانات حول ذلك، مع إستراتيجية عدم رفع العقوبات دفعة واحدة، حفاظا على خصوصية التدرج في قبول المطالب الإيرانية أثناء مسار التفاوض.

بتاريخ 31 مارس 2015 كان يحتمل أن يتوصل الطرفين إلى اتفاق إطار ينهي الأزمة الإيرانية، ويمهد لعلاقات جديدة أساسها الثقة المتبادلة في ظل التزام كل طرف بما سيتفق عليه. وذلك من خلال تناول حزمة من المسائل، وهي كالآتي: [4]

1/ تحديد مدة للإتفاق يتفق عليها الطرفان.

1– Hocine Meghlaoui, Op,Cit,p143.

2– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص61.

3 –Oded Brosh, The Lausanne Iran Nuclear Framework Agreement – Good Deal, Bad Deal, Both or Neither?, Institute for Policy and Strategy (IPS), April, 2015, p4, available at : http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/dbsAttachedFiles/LausanneFrameworkAgreement2.pdf.

4– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 72.

2/ حصر عملية تخصيب اليورانيوم في مستوى معين.

3/ تشديد الرقابة على منشآت إيران النووية.

4/ تحديد طريقة رفع العقوبات.

تناولت مفاوضات لوزان المسائل التالية[1]:

–تحديد مدة نفاذ إتفاق لوزان بعشرة أعوام، مما يوحي إلى استمرار وفاء إيران بإلتزاماتها مع الغرب طيلة هذه الفترة، وأن يخضع برنامجها النووي للرقابة الشديدة.

–عدم بناء إيران لمنشآت جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عام.

– تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي من 19 ألف جهاز إلى ستة آلاف جهاز فقط.

– تخفيض مخزون إيران من الوقود النووي من 10 ألاف كغ إلى 300 كغ فقط، وتصدير الوقود المنضب إلى خارج البلاد.

– أن يتم تخصيب اليورانيوم فقط في مفاعل ناتنز، وألا يتجاوز نسبة 3.5 بالمائة إلى 5 بالمائة، بحيث يبقى مخزون اليورانيوم المخصب في مستوى منخفض يحول دون إنتاج أسلحة نووية.

– أن يتم تغيير طبيعة مفاعل فوردو من منشاة لتخصيب اليورانيوم إلى مركز أبحاث نووية فيزيائية، ولا تكون فيه أي مواد انشطارية.

– إعادة تصميم مفاعل أراك بحيث لا يعمل بالماء الثقيل، وبالتالي الحيلولة دون قيامه بإنتاج مواد يمكن أن تستخدم في إنتاج أسلحة نووية.

وبذلك، يمكن القول أن بنود الإتفاق كانت شاملة لكثير من المسائل العالقة بين الطرفين، بحيث جاءت بنوده في محورين إثنين؛ ألا وهما [2]:

1– Hocine Meghlaoui, Op,Cit,p143.

2– فاطمة الصمادي، 'ما بعد لوزان:روحاني و فريقه في مواجهة الداخل الإيراني'، مركز الجزيرة للدراسات، 9 أفريل 2015، متوفر على الموقع:

أ/ التخصيب و التفتيش والمنشآت النووية.

ب/ العقوبات.

ويقوم في مضمونه على ما يلي:

أ–تقييد البرنامج النووي الذي ظل موضوع تضارب بين الإدعاء السلمي له من طرف إيران، والإتهام بطابعه العسكري من جهة القوى الكبرى، وذلك في مقابل إستفادتها من رفع العقوبات الاقتصادية عنها بعد التأكد من إلتزامها بموجب الإتفاق.

ب– تعزيز الرقابة على منشآت برنامج إيران النووي، ضمن الإجراءات والضمانات الصارمة المفروضة على أنشطتها النووية المختلفة، خصوصا القيود التي توضع على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، بالإضافة إلى تحديد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها الدولة.

ج– الإبقاء على سياسة الرقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على سلوك إيران النووي، وهذا يفسر عدم دخول الاتفاق حيز التنفيذ، خاصة ما يتعلق بمسألة رفع العقوبات الأممية عليها، وهنا يتسع الخلاف بين إيران الساعية لتجاوز مرحلة العقوبات نهائيا، والقوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها التي تصر على التزام إيران الكامل بكل الشروط المذكورة في الإتفاق[1].

بناءا على ما سبق، يمكن القول بأن مستقبل إيران النووي سيتوقف على مدى تكيفها مع المجموعة الغربية والوكالة الدولية بشأن إلتزاماتها بإبقاء برنامجها في إطاره السلمي، ضمن ما تراه حقا مشروعا لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، في ظل التنبؤ بإستمرار التشاؤم حول نواياها العسكرية من قبل الدول الأخرى، خصوصا وأن القوى التي توصلت معها إلى الإتفاق النووي عام 2015، لا تزال تتخوف من حدود طموحاتها.

---

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/2015497497887621.htm

1– نص الاتفاق الكامل متوفر على الموقع:

"Joint Comprehensive Plan of Action," Vienna, 14 July 2015, at: http://bit.ly/1HwR4W9

المبحث الثالث: الأسباب المفسرة للطموحات النووية الإيرانية.

إن فهم الأسباب التي تقف وراء شروع إيران في تطوير برنامج نووي نشيط، يتطلب فهما شاملا للظروف الداخلية والإقليمية والخارجية، بما في ذلك الأبعاد النفسية والإدراكية للقيادة الحاكمة. وبذلك، فإنها بدأت تعمل على تطوير برنامجها النووي من خلال إدراك موقعها الإقليمي، ودورها كدولة حامية لمبادئها الدينية والإستراتيجية، طبقا لدستور الثورة لعام 1979. فقد سطرت أهدافها العسكرية منذ عقود وإستفادت من تجارب عديدة في زمني السلم أو الحرب، وذلك في إطار إقليمي دولي عدائي من وجهة نظرها، فكان الإصرار والإستمرار صفتين ملازمتين لسياستها النووية المتسارعة، خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة.

إن فهم دينامكية الدوافع المتعددة المحركة للسلوك الإيراني الخارجي بحسابات إستراتيجية في سبيل تطوير مقدرة نووية مستقلة، يقتضي منهجيا الإحتكام إلى التقسيم الثلاثي لدوافع الإنتشار النووي، التي سبق وأن تم التطرق إليها في التجربة النووية الكورية الشمالية؛ وهي الإعتبارات الداخلية والخارجية والقيمية ناهيك عن دور المؤثر التاريخي المساعد على فهم صيرورة وتطور برنامج إيران النووي منذ الخمسينيات من القرن العشرين كنقطة إنطلاق تاريخية:

أولا: العوامل التاريخية:

يلعب التاريخ دورا أساسيا في فهم نوايا إيران النووية، وأبعاد سياستها الخارجية، وذلك منذ بدايات تأسيس دولتها الحديثة، بحيث أنها تدرك وزنها الإقليمي بناءا على أسس ثقافية وحضارية شاملة، ما تعلق بتوسيع نفوذها توسيعا إمبراطوريا يتجاوز إعتبارات الدولة القومية. خاصة وأنها تعتبر موروثها الصفوي الشيعي أحد أهم الثوابت الحضارية[1] لبناء القوة الذاتية للدولة والمجتمع.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى البعد الحضاري العريق في سياسة القوة الإيرانية، لكي نفهم تأثيره على الدفع باتجاه بناء مقدرة نووية مستقلة ومتطورة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بصفة عامة، فسياسة إيران العسكرية وليدة الصراع المستديم والتاريخي بين توجهين متنافسين ومتلازمين

1– William C Potter, Gaukhar Mukhatzhanova, Forecasting Nuclear Proliferation in The 21st Century :a Comparative Perspective, Vol2, California, Stanford University Press, 2010, p49.

ناهيك عن أنهما يكملان بعضهما البعض في مسألة مركزية قوة الدولة في المنطقة تاريخيا وحضاريا وهما العالمية الإسلامية والقومية الفارسية، وهما أسس المحرك العقائدي لتوجهات إيران الخارجية. فالإتجاه الإسلامي قد هيمن على عملية صنع القرار الإيراني الخارجي منذ فترة الثمانينيات، تأثرا بنجاح الثورة الإسلامية 1979، وموروث الخميني الديني المتأصل في أي خطوة سياسية تقدم عليها طهران، على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية[1].

تحتل القومية الفارسية الصفوية أيضا مكانة لا يستهان بها في تعميق طموحات إيران العسكرية والنووية خصوصا منذ السنوات الأولى من عمر الدولة الإيرانية، وهذا تماشيا مع مخلفات الإرث الصفوي الفارسي الحضاري منذ القرن الخامس عشر، أين ظل التنافس محتدما بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية حول الحدود والأقليات، وما شهدته إيران في التسعينيات إلا انبعاثا جديدا للروح الفارسية، تحت قناعة الزعماء الدينيين الإيرانيين بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تلعب دورا مركزيا في الشؤون العالمية، وهي كنقطة إرتكاز للثورة الإسلامية، باعتبارها عنصرا هاما لتحريك دبلوماسيتها الخارجية من جهة، و لأجل توفير الحماية اللازمة للمسلمين كمهمة سبق وأن تضمنها دستور الثورة الإيراني عام 1979، جهة ثانية. وبذلك، فإن إدراك القيادات الإيرانية المتعاقبة بضرورة الحفاظ على هذه المهمة، معتقدين أن مصير العالم الإسلامي برمته يتوقف على تحويل إيران إلى قوة عسكرية نووية قادرة على التصدي لمختلف المحاولات الخارجية، لتدميرها وإضعافها إقليميا و عالميا.

ثانيا: الأسباب الداخلية:

لا ينكر أن الظروف الإقليمية ومغزاها الأمني بالنسبة لإيران– من وجهة نظر قيادتها العليا على المستوى الداخلي–، إضافة إلى طموحها القومي الممتزج بعمق حضاري ديني تاريخي بارز،قد دفع بها إلى توظيف كل موارد قوتها البشرية والتكنولوجية والمالية بخطاب ديني قومي، محاولة لإمتلاك ما يعادل قوة الخصوم الإقليميين والدوليين. فالأسلحة النووية وتكنولوجية تطويرها، من

1– فاضل رسول، العراق–إيران: أسباب و أبعاد النزاع، الهيئة العامة للاستعلامات، (د.ب.ن)، 1992، ص 47.

وجهة نظر الباحث الإستراتيجي الفرنسي برينو تيرتري، مثلت طريقا مختصرا لقوة إيران ومجدها في ثلاثة أمور؛ الأمة والدين والنظام، معتبرا أن القنبلة الإيرانية قد تعني قنبلة فارسية وشيعية وثورية[1].

إن طبيعة النظام السياسي الإيراني الثيوقراطية منذ نجاح ثورة 1979، تعطي له أحقية إخضاع الشعب لإرادته الممثلة بالإسلام الشيعي، الذي يمثل أهم صفة للجمهورية الإيرانية. فالأيديولوجية الحاكمة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران تستمد جوهرها من الميول الإسلامية–الإيرانية ذات الأبعاد المركبة والمتشابكة، بحيث تتفاعل الطموحات التاريخية العميقة لإيران بجوانب تاريخية جغرافية حضارية مع المبادئ الأممية للدين الإسلامي، وذلك يفسر إدراكها بأهمية تحريك عوامل الجغرافيا والتاريخ في زيادة طابعها الإسلامي الحضاري الذي افتقدته منذ سقوط الدولة الساسانية على يد العرب في عصر الخليفة عمر ابن الخطاب[2].

يمكن فهم النوايا النووية الإيرانية على أساس الدوافع الداخلية للنظام الإيراني وطموحاته العميقة، بحيث إرتبط برنامجها النووي وسياساته دفعه للإمام منذ عهد الخميني، برؤية النخبة السياسية الحاكمة التي لا تتغير بشان ثوابت السياسة الإيرانية تجاه المسألة النووية كأحد الخيارات الإستراتيجية العليا التي لا يمكن التنازل عنها . وبالرجوع إلى نموذج السياسة الداخلية لتفسير دوافع الإنتشار النووي لإيران وجهودها التسلحية منذ فترة حكم الشاه، يمكن أن ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن الفواعل الداخلية ضمن دائرة صنع القرار بداخل الدولة تفسر الدوافع الكامنة وراء سعي طهران لتطوير برنامج نووي، وذلك نظرا لإرتباط حيازة أسلحة نووية بمختلف أنواعها بخدمة المصالح البيروقراطية الضيقة، أكثر من إعتبارات الأمن القومي[3].

فالغرض الجوهري من البرنامج الإيراني هو الحفاظ على الطابع الديني للسلطة الإيرانية وحمايتها من مؤثرات البيئة الخارجية ذات النفوذ الغربي المناوئ لمبادئ الجمهورية الإسلامية، لأن

1– Bruno Tertrais, Iran: la Prochaine Guerre, Paris, Le Cherche Midi, 2007, pp 52-53.

2– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 147.

3– William C Potter, Gankhar Mukhatzhanova, Op,Cit, p59.

السياسة الداخلية لبقاء النظام بمختلف عناصرها، تبرز كمتغير هام لتفسير السبب الجوهري الكامن وراء حيازة القيادة الإيرانية لبرنامج نووي. والتي يمكن تلخيصها في المظاهر التالية:

بقاء النظام **Regime Survival**:

يمكن التشديد على أولوية حماية النظام الإسلامي للجمهورية الإيرانية ضمن أجندة الحكومات المتعاقبة بعد الثورة الإسلامية خصوصا، باعتباره مكونا روحيا دينيا لا يمكن التنازل عنه من قبل صناع القرار في طهران سواء كانوا من السياسيين أم العسكريين على حد سواء، خاصة فريق التشدد الديني الذين يربطون بين القنبلة الإسلامية وفكرة مواجهة الغرب والحفاظ على الخصوصيات الدينية والثقافية، وهذا ما بدا جليا في تصريح نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني، في المؤتمر الإسلامي في طهران عام **1992**:

«طالما تقوم إسرائيل بمواصلة إمتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين، التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الإنتشار». [1]

يدرك المقرر الإيراني بميولاته الدينية بأن إيران في مواجهة خصم مهدد لبنيتها الروحية العقائدية، وليست المادية المتمثلة في القضاء عليها كوحدة سياسية جغرافية منظمة السيادة والحدود، أي أن التهديد يتعلق ببقاء الجمهورية الإسلامية ككيان إسلامي شيعي عميق الجذور في التاريخ القديم، خاصة في ظل تعدد التيارات الدينية المسيحية والهندوسية، بل وحتى الإسلامية؛ من الجماعات السنية. يحدد الباحث الفرنسي ماثيو انكيز **Mathieu Anquez** الدوافع العميقة النووية لإيران، والمتعلقة ببقاء النظام فيما يلي[2]:

1/ الحمى Sanctuarisation:

إن حيازة إيران على برنامج نووي قوي ومتطور يمثل الغاية النهائية للقادة الإيرانيين، لأنه يوفر لهم حماية لإقليمهم من الإعتداءات الخارجية، فالشعور بالخوف من الغزو يزول–من وجهة

1– رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، الأوائل للنشر و التوزيع، **2006**، ص **23**.

2 - Bruno Tertrais, Op,Cit, p53.

نظرهم–، بضمان مقدرة نووية تؤدي وظيفة صد أي محاولات أمريكية. فقد تيقنت النخبة الإيرانية من درس حرب العراق عام 2003، أن واشنطن ترغب في تغيير أنظمة الحكم المعارضة لها، والتي لا تمتلك مقدرات نووية، بخلاف كوريا الشمالية، التي أثبت حصانتها بترسانتها النووية.

2/ عقدة الشعور بالحصار Complexe d'Encerclement:

يفسر الطموح النووي الإيراني – من وجهة نظر دائرة القرار الداخلية– لحقيقة مفادها أن التحكم في تكنولوجية تطوير الطاقة النووية، وما يرتبط بها من كفاءة عسكرية يمثل مصدرا قويا لتدعيم نظام الحكم الإسلامي الشيعي، وقيمه الفارسية والثورية، وعلى خطى هذا التفكير النمطي، أمكن إقناع جماهير الشعب الإيراني بخطر خطط أمريكا والغرب لإضعاف مبادئ الثورة الإسلامية، وتربص الأعداء غير المسلمين بثوابت النظام الإسلامي، مما خلق شعبية للنظام منذ عهد الثورة.

تدعيم القوة العسكرية الإيرانية ضد الخصوم :

تدرك القيادة الإيرانية أن الجمهورية الإسلامية ترى بعين اليقين أن الورقة النووية من ثوابت سياستها الداخلية و الخارجية، بناءا على حقها في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية؛ مثلما نصت على ذلك معاهدة منع الإنتشار النووي، التي إنضمت إليها في النصف الثاني من القرن العشرين. ولذلك، فهي ترى أنه من غير الممكن أن تتخلى عن أنشطتها النووية، كونها من المزايا التي تخدم الشعب والنظام معا مادامت أنها مخولة لإستغلالها لخدمة أغراض التنمية الداخلية. أما ما تعلق بالقناعات العسكرية لحكومات طهران المتعاقبة، فيصبح برنامجها العسكري من الخيارات التي لا يمكن التنازل عنها، أو التفاوض لإيقافه أوتعطيله بدليل تعثر مسار المفاوضات منذ عام 2002.

إن برنامج إيران النووي يوفر لها إمتيازات عسكرية وإستراتيجية عالية، لا يمكن توفيرها خارج المجال النووي. وإصرارها على التقدم في المسيرة النووية على خطى الرواد الأوائل، يفسر ضمن الإعتبارات التالية :

ا/ تعتبر إيران قوة إقليمية كبرى، ويستلزم الحفاظ على مكانتها وأمنها إمتلاك القوة العسكرية اللازمة خاصة بعد التجارب العسكرية التي أثبتت ضرورة تحصين نفسها ضد التهديدات الخارجية، خصوصا حرب العراق عام 2003، وبالتالي فإنها ترى أن الخيار الوحيد هو الإحتفاظ بقدرات ردع عسكرية كافية لحماية أمنها، وهذا ما يدفع إلى تسويغ برنامجها النووي، سعيا لتطوير مقدرات نووية في منتصف الثمانينيات، بناءا على قياس التهديد العراقي[1].

ب/ وجود قناعة بضرورة الإستفادة من تجربة كوريا الشمالية في مسألة التسلح النووي، حيث أن إمتلاكها لقدرات نووية، يعتبر ضمانة لدحر أي محاولة أمريكية لعقابها عسكريا[2].

ضمن مجموعة الإعتبارات الداخلية أيضا، تظهر الحاجة الإقتصادية لبرنامج إيران النووي في ظل تشبث صناع القرار والخبراء والباحثين بإندراج برنامجهم ضمن أولوية الإستفادة من الإستخدامات السلمية للطاقة النووية. حيث تظهر تصريحات إيرانية أن أنشطة البلد النووية، تهدف إلى تأمين 20 بالمائة من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية، وذلك لأجل تخفيض إستهلاك الغاز و النفط[3]. ونظرا لطبيعة إقتصادها الريعي، فانها ستوجه إستغلال قطاع المحروقات بنحو 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدم مابين 80 و 85 بالمائة من مجموع الصادرات، علما أنها تحتل المرتبة الثالثة عالميا من إحتياطي النفط. [4]

يمكن القول أن إيران تبحث عقلانيا عن بديل النفط في جهود تطوير اقتصادها الوطني، بحيث أن الطاقة النووية تمثل سبيلا للقوة الاقتصادية على غرار ما شهدته الدول الأوربية، ولهذا نرى أغلب تصريحات المسئولين الإيرانيين، تشدد على إستهداف أنشطة طهران النووية، والبحث عن موارد بديلة للطاقة. حتى الدراسات الإستشرافية، ترى أن إقامة عشرين محطة كهربائية نووية

1 - William C Potter , Gaukhar Mukhatzhanova,Op,Cit,p47.

2 - Mathieu Anquez, Géopolitique de L'Iran: Puissance Dangereuse ou Pays Incompris? Paris, Argos, 2014, p146.

3– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص150.

4– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص10.

بتكلفة 25 مليار دولار ستكون بمثابة الضمانة الوحيدة لمواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة، مع العلم أن اليورانيوم متوفر في إيران، مما يجعل الطاقة النووية أقل تكلفة من غيرها[1].

ثالثا: الأسباب الخارجية:

إن أدبيات الانتشار النووي تعطي أولوية قصوى للإعتبارات الأمنية الخارجية في تفسير توجه الدول إلى تطوير مقدرة نووية للحماية الذاتية، ومواجهة أي عدوان خارجي محتمل، إقليمي كان أم دولي. وهذا ما نبهت إليه النظرية الواقعية الجديدة، في تحليلها لأهداف بناء القوة وتعظيمها. ومن خلال ذلك، يسعنا رصد مستويين دولي وإقليمي لفهم دور هذا العامل الأمني،كالأتي:

أولا: على المستوى الدولي:

يعتبر بناء القوة العسكرية ليست التقليدية فحسب، بل النووية أيضا، من أهم ركائز السياسة الخارجية لطهران، نظرا لإعتباره مصدرا يؤهلها لتصبح قوة إقليمية محورية مؤثرة، إضافة إلى عمق توجهاتها في منطقة الخليج التي تضرب بجذورها في الإمبراطورية الفارسية القديمة، حيث أصبحت في ظل حكم الشاه تمثل القوة الإقليمية الأكبر، وتطمح لبناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة خاصة بعد الإنسحاب البريطاني منها[2].ونظرا لمجاورتها لدول الخليج الضعيفة وغير المستقرة، فالشاه أدرك آنذاك أن أمن الخليج يتحقق بوجود دول تابعة لإيران أو حليفة لها.

إن تقييم إيران لجوارها الجيوسياسي يعطي إنطباعا قويا على النظر إليها بمثابة دولة محاطة بدول مسلحة نوويا، فهي ترى نفسها محاطة بدول تمتلك أسلحة غير تقليدية، كباكستان والهند من الشرق وإسرائيل من الغرب و روسيا من الشمال إلى جانب القوات الأمريكية المنصوبة في المنطقة خصوصا في منطقة الخليج جنوبا، وينبع إدراك القيادة الإيرانية من الحاجتين الأمنية والإستراتيجية؛ لموازنة هذه المقدرات النووية ،وذلك يتخذ شكل سياسات قوية لتطوير بنية تحتية نووية مستقلة

1- تميم هاني خلاف، " القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي و الإقليمي"، السياسة الدولية، العدد 142، اكتوبر2000، ص151.

2- عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص67.

قادرة على أداء وظيفة الموازنة تأمينا لوجودها وإستقلالها الخارجي[1]. فقد أشار المنظر الواقعي الجديد كينيث والتز إلى هذه الفكرة الرئيسية خلال تحليله للدوافع الأمنية للتسلح النووي، بحيث سلم بأن بلد ما إذا كان في مواجهة تهديد أمني يعرض سيادته ومصالحه القومية للخطر، فإنه يقرر السعي في تطوير مقدرة مستقلة للأسلحة النووية، تعزيزا لأمنه.

تزايدت هواجس إيران الأمنية من الولايات المتحدة بعد نجاح ثورتها الإسلامية، فقد تداعت علاقاتهما على خلفية سعي واشنطن لإحتواء النظام الثوري الإسلامي الإيراني، خصوصا بعد التدخل الأمريكي في الكويت و العراق خلال 1990 و 1991، وتزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الخليجية والشرق الأوسط ، وهذا ما أثار تخوف القيادة الإيرانية من مستقبل أمنها الإقليمي[2].

عرفت إستراتيجية إضعاف إيران منعطفا حاسما في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون، من خلال تبنيه لعقيدة الاحتواء المزدوج **Dual Containment**؛ لكل من بغداد وطهران، وذلك بتشديد العقوبات عليهما، مع الإصرار على عزل إيران وتصنيفها كدولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية الموروثة عن ثورة 1979، مع التحذير من نفوذها ومحاولات إختراقها لدول الجوار الجغرافي. [3]

ذكر منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية خلال تلك الفترة توماس مكنمارا **T.Macnamara** بأن إيران تعتبر أخطر الدول الداعمة للإرهاب، وهذا ما زاد من الخلاف بين إيران والولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي خلال عامي 1994 و 1995. [4]

مع بداية التسعينيات، وقع حدثين دوليين هامين كان لهما عظيم الأثر على الأمن القومي لإيران وساعدا على تعميق جهودها النووية والإصرار على إنجاح برنامجها، تمشيا مع تحديات هذه المرحلة الدولية الجديدة، ألا وهما : [1]

1– عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص14.

2 - William C Potter , Gaukhar Mukhatzhanova,Op,Cit,pp 47-48.

3– رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 96.

4– نفس المرجع ص97.

أ/ سقوط الإتحاد السوفيتي بإعتباره الحامي الرئيسي لإيران عبر الحدود، بحيث لعب دورا فعالا في تقليل فرص غزوها ، وكان ذلك خبرا سارا في طهران، خصوصا عقب إنسحاب قواته من أفغانستان. ومع ذلك، فإن التهديد الذي تواجهه إيران من ترسانته النووية يبقى حقيقيا، و يمكن أن يزيد نتيجة ضعف تأمين الأسلحة السوفيتية المنتشرة على أراضيه السابقة. كما يرى البعض، بأن نهاية التهديد السوفيتي، زاد من إرتفاع مستوى التهديد الأمريكي، بحيث أن واشنطن لا ينتظر منها منع التدخل في إيران بوجودها المنافس كقوة عظمى في المنطقة.

ب/ الغزو العراقي للكويت عام 1990، وما تلاها بعد التدخل الدولي ضد صدام حسين في حرب الخليج عام 1991، فهزيمة العراق كانت دون أدنى شك خبرا جيدا للإيرانيين، مع إبداء بعض التحفظات بعد إكتشاف المفتشين الأمميين لبرنامج العراق النووي، والذي كان يتقدم بشكل متسارع أكبر من برنامج إيران و برامج نووية أخرى في العالم. ومع ذلك، فإن إيران مازالت تتخوف من طموح العراق النووي وتهديداته ضدها بعد إخراج قواته من الكويت.

كما اعتبرت مرحلة ما بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، من أخطر المراحل التي شهدت ترديا في علاقات إيران بالولايات المتحدة، مما زاد القيادة في طهران إصرارا غير مسبوقا على السعي أكثر لتعزيز جهودها النووية، وذلك للإعتبارات التالية:

أ/ إطلاق الولايات المتحدة تحت رئاسة الرئيس جورج بوش الغبن لحملته العالمية على الإرهاب وابتكاره لأوصاف كثيرة للدول والجماعات المستهدفة ومن بينها إيران كدولة خطيرة داعمة للإرهاب، بعد تصنيفها ضمن دول محور الشر في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في سبتمبر 2002، وإحدى الدول المارقة في خطاب حالة الإتحاد عام 2002،[2] وهنا تزايد إدراك إيران بتهديد واشنطن لها إلى حد بعيد.

1 - Chris Quillen, Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and Possible Future, Middle East Review of International Affairs, vol.6,N2, June, 2002, p20, available at:
http://www.rubincenter.org/meria/2002/06/quillen.pdf
2 - George W.Bush, State of the Union Address, 29 january2002, available at:
www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html.

ب/ الحرب على العراق في مارس 2003 زادت من تشديد الخطاب الأمريكي تجاه طهران، فقد تحولت سياسة بوش إلى تبني عقيدة الحرب الوقائية لملاحقة الدول التي تراها تدعم الإرهاب وتسعى لتطوير أسلحة الدمار الشامل لتهديدها وإبتزازها إقليميا ودوليا، وهذا التحول إرتبط بأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي قال الباحث فرانسيس فوكوياما **Francis fukuyama** أنها غيرت إدراك واشنطن للتهديد المتغير، لأن الهجمات جمعت معا تهديدين أكثر خطورة في حزمة واحدة، وهما الراديكالية–التطرف–، والتكنولوجيا–أسلحة الدمار الشامل–، حيث رفعت القضيتان لأول مرة الإحتمال الوشيك لتهديد نووي مباشر لا يمكن ردعه[1].

إنصبت سياسة بوش الابن أساسا على فكرة تغيير النظام **Regime change** ، مثلما حدث مع العراق، مما جعل إيران تدرك أن التدخل الأمريكي لا يمكن ردعه بوسائل القوة التقليدية بما في ذلك الأسلحة الكيماوية، وبالتالي تركز حسابها على الحاجة الملحة لتوفير ضمانة قوية للردع النووي، في سبيل الحفاظ على السيادة و الأمن القوميين.

ثانيا: على المستوى الإقليمي:

تعتبر التحديات الإقليمية للأمن و الإستقرار من العوامل الهامة التي تدفع الدول إلى إمتلاك أسلحة الدمار الشامل، فالشعور بالتهديدات والمخاطر الدائمة من دول الجوار يدفع هذه الدول إلى البحث عن رادع فعال يقلل من حدتها أو يضعفها أو يمنعها[2] ، الذي طالما فسر جهود بعض الدول في طريق الإنتشار النووي في العالم على غرار البرازيل والأرجنتين، الهند وباكستان وكوريا الشمالية.

وبالعودة إلى تاريخ علاقات إيران الحديثة بدول الجوار، يمكن تقصي هذا الطرح وإثبات صحته، وهذه المسألة نالت نصيبا من تفسير الواقعيين الجدد من خلال النظر للتحدي الأمني للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ممثلا في رغبتها للحصول على قوة نووية، سعيا لحماية نفسها وتحصين وجودها، علما بأنها تدرك وقوعها بين قوى معادية، تقليدية كانت أم مسلحة نوويا. وذلك

1– فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق مابعد المحافظين الجدد، ترجمة: محمد محمود التوبة، الرياض،العبيكان، 2007،ص 96.

2– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 457.

ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس **Robert Gates** خلال خطابه أمام مجلس الشيوخ، حيث صرح قائلا[1] :

« إن إيران محاطة بقوى تمتلك أسلحة نووية؛ باكستان من الشرق وروسيا من الشمال وإسرائيل من الغرب إلى جانب الحليف الأمريكي لها في منطقة الخليج العربي».

يذكر الباحث الفرنسي باسكال بونيفاس **Pascal Boniface** ثلاثة أسباب إستراتيجية تبرر بها طهران تطوير برنامجها النووي، يمكن ذكرها في النقاط التالية: [2]

1-العلاقات مع العراق.

2-المواجهة مع الولايات المتحدة.

3-موازنة قوة إسرائيل.

العراق:

يعود هاجس إيران الأمني إقليميا بالدرجة الأولى إلى علاقاته مع العراق، وذلك ضمن إمتداد تاريخي لموروث حرب الثمان سنوات **1980-1988**، والتي تعلمت منها القيادتين العسكرية والسياسية في طهران دروسا إستراتيجية في أولويات التسلح والدفاع لتأمين موقعها وحدودها مع دول مجاورة مناوئة، حيث أدرك الشاه في تلك الفترة ضرورة إعادة تنشيط برنامج بلاده النووي، على سبيل اعتباره رادعا للولايات المتحدة و مصدر مقاومة للبرنامج النووي العراقي المتنامي بطريق سرية[3]. فقد تعمق الإدراك بجدية التهديد العراقي، نظرا للكثير من الأحداث الخطيرة طول مراحل الحرب، والتي كان لها عميق الأثر على التفكير الأمني الإيراني؛ وذلك بسبب العاملين التاليين:

أولا/ إستخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ضد إيران، مما جعله الخصم الإستراتيجي اللدود لها ومنافسه إقليميا، إلى غاية إسقاط نظام صدام حسين عام **2003**.

1 - William C Potter, Gankhar Mukhatzhanove, Op,Cit, p47.
2 - Pascal Boniface et Barthélémy Courmont, Op,Cit, pp 177-178.
3 - Robin Wright, Op,Cit, p78.

ثانيا/ عدم استجابة المجموعة الدولية بطريقة مناسبة لثني العراق عن سلوكه العسكري الخارج عن إطار الشرعية الدولية خصوصا بشأن إستخدام الأسلحة الكيماوية الخطيرة في زمن الحرب، مما زاد إدراك إيران بأنه في حالة حدوث صراع ، فإنها لن تلقى دعما دوليا[1] ، وهذا ما أجبر صناع القرار الإيرانيين على الإصرار على حاجة الردع و الدفاع النووية لبلدهم أمام دولة قوية طموحة وعدائية مثل العراق.

دول الخليج:

إن العداء التاريخي بين إيران و دول الخليج يفسر سعيها المتواصل لبناء قوة ذاتية ردعية متميزة لضمان التفوق الإقليمي والرد المناسب على أي تهديدات عسكرية محتملة من طرف إحدى تلك الدول. فإيران تشعر بأن هذه الأخيرة ترفضها وتسعى لإضعافها– ضمن حسابات إستراتيجية تتعلق بتوازن القوى في المنطقة– وذلك بناءا على خلفية التنافس والعداء القائمين بين العرب والفرس في المنطقة[2]، خاصة وإنها ظلت تتشبث بإستراتيجية مد يدها للولايات المتحدة أمنيا وعسكريا سعيا للدفاع والحماية من جهة، وإستفزازها من جهة ثانية، وهذا ما يعكس إدراك طهران بتهديد هذه الدول لأمنها القومي. إلى جانب الحجة القائلة بأن نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، كان دافعا لدول الخليج لتجد نظاما إقليميا دفاعيا أمنيا، كمحاولة لدرء الأخطار عنها خاصة رغبة إيران تصدير ثورتها لدول الجوار[3].

إن الجوار الإقليمي لإيران كان ولا يزال محور ارتكاز إستراتيجية التسلح التقليدي ومصدر إلهام قوي لتطوير برنامج نووي نشيط، يقنع صناع القرار في طهران بحتمية المواجهة مع الدول المحيطة بها، بدءا بدول الخليج العربي التي يرتبط معظمها بالولايات المتحدة ضمن إتفاقيات أمنية، ناهيك عن إيواءها لقواعد عسكرية أمريكية؛ باعتبارها مصدر مباشر لأي تهديد محتمل ضد إيران في المنطقة.

1–ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد و آليات المواجهة، أبو ظبي، (د.د.ن)، 2006، ص 334.

2 - William C Potter, Gankhar Mukhatzhanove, Op,Cit, p 49.

3–رياض الراوي، مرجع سابق، ص 85.

كما ينبع تخوف إيران من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي من حسابات إستراتيجية وأخرى أمنية قومية، وهذا ما لم يتوقف فواعل السياسة الإيرانية من ترديده منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة المحفز الإستراتيجي؛ والذي دفع دول الخليج العربي الست مجتمعة إلى البحث عن إطار إقليمي دفاعي أمني ،كمحاولة حثيثة لدرء الأخطار المحدقة بها، خصوصا الإحتماء ضد تأثير المد الإسلامي الشيعي الذي ولدته الثورة الإيرانية[1].

إسرائيل:

تعتبر إسرائيل مصدر تهديد مباشر لأمن إيران القومي من حيث إمتلاكها لقدرات نووية متطورة قادرة على الإضرار بمصالح الدول المجاورة بما في ذلك إيران، ناهيك عن التفوق العسكري التقليدي مقارنة بالدول المحيطة بها، ولهذا يتحدث الخبراء عن ميل ميزان القوة نحوها منذ تأسيسها ككيان قومي جديد عام 1948 حيث إنتهجت سياسة الغموض النووي؛ القائمة على عدم تأكيدها المطلق والصريح على إمتلاك أو نفي إمتلاكها لقدرات نووية، إضافة إلى عملها على إعاقة كل محاولة من طرف خصومها الإقليميين لإمتلاك القنبلة، ضمن عقيدة ميناحيم بيغن[2].

وفي هذا الصدد، يلخص الباحث روبرت هركابي R.Harkabi دوافع سعيها الإستراتيجي الدؤوب لإمتلاك القوة النووية، كما يلي: [3]

أ/ ردع الدول العربية وإيران معا في حالة هزيمة تقليدية.

ب/ منع الدول العربية وإيران من إستهداف المدن الإسرائيلية بأسلحة تقليدية أو بيولوجية أو إشعاعية.

ج/ تسخيرها كوسيلة نفسية ضد الدول العربية لتجاوز نية تدمير إسرائيل.

1- إسماعيل صبري مقلد، "مسالة أمن الخليج : الأبعاد الإستراتيجية و السياسية"، السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر، 1982، ص 22.

2 - Hocine Meghlaoui, Op,Cit, p47.

3- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص ص 125-126.

د/ اعتبارها أداة ضغط على الولايات المتحدة والغرب عموما، في سبيل ضمان إستمرار التزود بالسلاح التقليدي.

هـ/ ضمان البقاء المطلق لإسرائيل.

غني عن البيان أن التهديد العسكري الإسرائيلي لإيران تزيد حدته مع ثبوت التحالف الإستراتيجي مع واشنطن في المنطقة، وهذا ما يبدوا منذ إقامة دولة إسرائيل في المنطقة عام 1948، فقد تعززت أواصر التحالف مع إبرام إتفاقية 23 أفريل 1998، والتي تمكن إسرائيل من المشاركة في برنامج حرب النجوم وغزو الفضاء، ناهيك عن الحصول على التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، إلى جانب رفضها الإنضمام إلى معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية منذ إعلانها عام 1968، والمبرر بعدم استقرار المنطقة التي تقع فيها، ووجود أعداء لها هناك، إلى جانب عدم قدرتها على رهن أمنها القومي على الضمانات الضعيفة للمعاهدة[1].

رابعا: الأسباب القيمية :

تقوم بعض الاتجاهات الفكرية في أدبيات الإنتشار النووي على تفسير قيمة الدولة وهيبتها على المستويين الإقليمي والدولي بناءا على ما تمتلكه من أسلحة نووية، مما يفسر لنا في أحد جوانب الطموحات النووية الإيرانية مطلب المكانة والتفوق الإقليمي الذي تكتسبه الدولة مقارنة بالدول الأخرى، وذلك يدفعنا للقول بأن حافز القيادة الإيرانية للحصول على مقدرات نووية متنوعة، هو النظر إليها كرمز للهيبة والحداثة Symbol of prestige and modernity، لأنها تطالب من وراء ذلك، بالزعامة الروحية والسياسية للعالم الإسلامي؛ فهي لا تريد لأي دولة إسلامية أخرى مثل باكستان، أن تحظى بإمتياز كونها الدولة الإسلامية المعروفة الوحيدة التي تمتلك قوة تسلح نووي[2].

إن العودة إلى التفسير الثلاثي لدوافع الإنتشار النووي يجعل من الصعوبة بمكان تجاهل دور السياسة النووية في تمكين إيران كدولة محورية Pivotal State في المنطقة، من تبوء مكانة

1- رياض الراوي، مرجع سابق، ص 90.

2- فرانك بارنابي، مرجع سابق، ص 193.

متميزة يوفرها لها عنوان القوة النووية، وذلك موازاة مع حالات السياسات النووية التي عرفتها الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بدءا بالولايات المتحدة التي جربت أول سلاح ذري لها، يليهم بعد ذلك السوفييت، الذين أحرزوا نجاحا باهرا ذو سمعة دولية عقب إطلاقهم أول قمر صناعي سبوتنيك **Spoutnik**، ناهيك عن السياسات الفرنسية والصينية للوصول إلى أعلى مراتب التقدم التكنولوجي، بوصفها درجات للتباهي بالمقدرات القومية وحظوها لمراتب في سلم الترتيب الدولي. وبناءا على هذه القاعدة، فإن إقتناء إيران للقوة النووية المستقلة، يعني لقادتها أنهم بلغوا ذروة السمعة العسكرية[1]. وأن الإحتكام لنموذج القيم **Norms model** لسكوت ساقان،يبين أهمية الأبعاد الرمزية المعيارية في فهم سياسات الإنتشار النووي في العالم.

إن تمكن إيران من تكنولوجيا الأسلحة النووية، ووصولها إلى مصاف الدول المتحكمة في الذرة، يمكن أن يلعب وظيفتين هامتين؛ أولها، إضفاء الشرعية على النظام داخليا، خاصة في ظل الدعاية الغربية التي تصوره كنظام مغلق وغير ديمقراطي، ثانيا، يمنح إيران ثقلا أكبر على الصعيد الدولي[2].

بمختلف مكوناتها قد يرمز إلى حلم استعادة أمجادها الماضية مادام ذلك يمثل رمزا للقوة والصمود، على أساس أن الإنتشار النووي ظل يعتبر مدخلا أساسيا لبناء القوة العسكرية والشاملة في القرن العشرين و ما بعده، وأول ما يتجه إليه إهتمام قادة إيران هو بعث قوة الدولة الفارسية التي كانت تمتد نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، وشكلت أيضا إلى جانب الإمبراطورية الرومانية قوة عالمية ثانية، ناهيك عن تشييد الفرس سابقا لواحدة من أكبر وأشهر الحضارات في العالم[3].

تشير مسيرة إيران النووية منذ خمسينيات القرن الماضي إلى أهمية الجهود التي تبذلها لكي تصبح قوة يحسب حسابها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وبذلك فقد أضحى برنامجها النووي وعناصره حجة قوية لتقوية الرأي القائل بسعي إيران لإكتساب الهيبة المطلوبة إقليميا وعالميا، عبر إبداعها المتعلق بتطوير خبرة نووية مضاهية لخبرات الدول النووية الأخرى.

1- رياض الراوي، مرجع سابق، ص ص **31-33**.

2- شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص **58**.

3- رياض الراوي، مرجع سابق، ص **54**.

فإمتلاك إيران للأسلحة النووية لابد أن يعطيها ميزة تفاوضية مع خصومها، وتمكنها بالتالي من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها، ويشار عموما إلى أن المقدرات النووية ستحولها إلى أكثر من مجرد دولة، علما بأن إمتلاكها للتقنية اللازمة لإنتاج الطاقة النووية أدى إلى إنتقالها من شريحة الدول الإقليمية المتوسطة القوة، إلى ما يطلق عليه بالدول الإقليمية فائقة القوة[1].

ربطت الكثير من الحكومات المتعاقبة في طهران بين برنامج إيران النووي ومطالب الكرامة الوطنية والسيادة والهيبة بدعم القائد الأعلى للدولة[2]، الذي استطاع أن يوجه الرأي العام الداخلي نحو حتمية وقدسية الأنشطة النووية لطهران مادامت أنها تصب في خدمة الاقتصاد الوطني من جهة، وتعزز من مكانة البلاد على المستوى الدولي.

كما تربط النخبة السياسية الحاكمة في طهران الطموح النووي الوطني بالدور الفاعل الإقليمي للدولة وذلك في ظل المقدرات الاقتصادية والعسكرية والبشرية التي تمتلكها، ولذلك فقد إرتبط برنامجها النووي بالرؤية الإستراتيجية لدورها الجديد في العهد الجمهوري، ومن الأمثلة التي تعكس هذا التوجه الإقليمي، يذكر منظورها الخاص بأمن منطقة الخليج؛ الذي لا يتفق وتصورات الفواعل الإقليمية، إضافة إلى تركيزها على المتغير الديني في مسألة محاولات نشر التيار الشيعي في العالم الإسلامي، ناهيك عن دعمها للتنظيمات السياسية الشيعية في دول المنطقة. [3]

يتبين مما سبق تناوله، أن سياسات إيران النووية منذ النصف الثاني من القرن العشرين ترتبط بدوافع و أهداف متعددة؛ البعض منها تتعلق بقوتها الداخلية و تماسكها، خاصة في ظل استهدافها ودعم معارضتها من طرف القوى المناوئة لها مثل الولايات المتحدة. والبعض الآخر، يصب في مصالحها الاقتصادية والتكنولوجية، باعتبار أن الطاقة النووية طريقا إستراتيجيا للبناء القومي المستديم، ناهيك عن فلسفة دفاعها الإقليمية؛ التي ترتكز على ردع القوى المعادية والتحصين العسكري ضد أي عدو محتمل.

1–سامح راشد، "العرب ونووية إيران"، السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص 120.

2– Oliver Schmidt, Op.Cit, p 74.

3–عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الإيراني على الأمن الدولي

إن أدبيات الإنتشار النووي وتهديداته على الأمن الدولي، في فترة ما بعد الحرب الباردة تناولت إيران كحالة مقلقة للدراسة الحالية والمستقبلية بشأن امتدادات طموحاتها النووية إقليميا وعالميا، خاصة بعد النجاحات الأخيرة التي حققتها قيادتها تحت رئاسة حسن روحاني مع المجموعة الدولية، ضمن إتفاق لوزان عام **2015**. ومن المحتمل أن تلحق هذه الدولة الإسلامية الشرق أوسطية بكوريا الشمالية، بالدول المنتشرة نوويا بعد نهاية الحرب الباردة، والمنافسة لنظام منع الإنتشار النووي القائم منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى وقتنا الحالي. ناهيك عن تحدي الدول الغربية الكبرى المحتكرة لسلطة إمتلاك القوة والتكنولوجيا النوويتين على المستوى الدولي.

كما تمثل مخاطر إيران في طريقها الوطني نحو امتلاك المقدرة النووية تهديدات متشعبة إقليمية ودولية رغم إعترافاتها الطويلة بسلمية برنامجها النووي وأبعاده المدنية، ومن خلال تتبع مسيرتها النووية و جهودها الدبلوماسية لإحداث إتفاق مع المجموعة الدولية حول برنامجها، يمكن ذكر أهم أبعاد التهديد الذي يمكن أن تطرحه إيران على الأمن الدولي:

المطلب الأول: إضعاف مصداقية نظام منع الإنتشار النووي العالمي:

تدل تطورات البرنامج النووي لإيران في اتجاه إتقان السيطرة على تكنولوجيا صناعة المفاعلات وإمكانية تسخيرها للأغراض العسكرية، بناءا على تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجموعة الدولية في مسيرة المفاوضات معها، دليلا على العيوب التي تطال نظام منع إنتشار الأسلحة النووية وتهدد بإنهائه[1].

فقد أثبتت الأحداث المتتالية في صيرورة معالجة ملف إيران النووي، فشل منعها من الإمتثال للرغبة الدولية لشل برنامجها النووي، وتقدمه نحو الإستقلالية التكنولوجية والإكتمال الوظيفي، بناءا على المعطيات الفنية للبرنامج النووي والحاملات " الصواريخ و مداها "، وبالأساس

1– Bruno Tertrais, Op,Cit, p 63.

ما تعلق بقدرة تخصيب اليورانيوم و إتقان دورة الوقود النووي التي تبشر وصول هذه الدولة إلى العتبة النووية. وهذا ما يمثل مصدر قلق من التقدم الناجح نحو إمكانية صناعة القنبلة[1].

تستمد إيران مشروعية سياستها الوطنية لتطوير الطاقة النووية وبرنامجها لتخصيب اليورانيوم منذ سنوات، من موقفها السلبي والثابت من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية لعام **1968**، التي كرست مبدأ الإحتكار النووي المفسر لطابعها التمييزي الذي جاءت به؛ حيث سمحت للدول الخمس الكبرى النووية التمتع بحق إمتلاك السلاح النووي، وحرمت على الدول غير الحائزة حق امتلاكه[2].

بعد قيام كوريا الشمالية بالعديد من التجاوزات في منظومة منع الغنتشار النووي وذلك بعد انسحابها من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية عام **2003** من جهة، وتطويرها لصواريخ باليستية وأسلحة نووية انتهاءا بإختبارها النووي عام **2006**، تقف إيران بمثابة الفاعل المرشح لتقويض المعاهدة بسياستها العنيدة المبررة بحقها القومي، وذلك على غرار بقية دول العالم في تطوير مفاعلات نووية للأغراض المدنية السلمية رغم كل الضغوط المفروضة عليها من طرف الغرب.

وفي هذا الصدد، يمكن تفسير التحدي النووي الإيراني لمنظومة منع الإنتشار النووي في النقاط الأساسية التالية: [3]

أولا: معارضة الولايات المتحدة لبرنامج الطاقة النووية الإيرانية؛ حيث ينظر الإيرانيون إلى المحاولات الدولية لاحتواء الأنشطة النووية الإيرانية على أنها إنكار لحقها في إمتلاك التكنولوجيا، وإملاء يقصد به إبقاء إيران دولة متخلفة وتابعة.

ثانيا: مسألة التمييز النووي **Nuclear Discrimination**؛ بحيث تدرك النخبة الحاكمة في طهران بأن المجموعة الدولية والولايات المتحدة يرغبون في إحتكار التكنولوجيا والأسلحة النووية في إطار سياسي يخدم مصالحهم المتعلقة بالهيمنة، وهذا ما يتعارض وإحدى ثوابت السياسة

1– Alain Rodier, Op,Cit, pp 69-72.

2–سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص **201**.

3–شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص **49**.

الخارجية الإيرانية؛ ألا وهو الإستقلالية في صنع السياسات الداخلية والخارجية، خصوصا ما تعلق بتطوير برنامج نووي متطور ومستقل عن الضغوط الخارجية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد في الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2005، كما طالب الرئيس محمد خاتمي دول الترويكا الأوربية، بضرورة تفهم موقف بلاده فيما يتعلق بالملف النووي، وعدم التركيز على الجانب السياسي في المسألة، ناهيك عن التصريحات العديدة التي أكدت حسب عديد المراقبين، الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. [1]

المطلب الثاني: فتح سباق نووي إقليمي محموم في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها:

إن تسارع وتيرة جهود إستكمال البرنامج النووي الإيراني خلال التسعينيات، ومظاهر تقدمه خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يدفع الكثير من المحللين والسياسيين إلى التخوف من أن تشهد المنطقة الشرق أوسطية والعربية خصوصا دومينو نووي **Nuclear Domino**[2] ، وذلك يدفع إلى التحذير من أن تقود هذه الخطوة إلى سباق تسلح شديد في المنطقة، مما يطرح تهديدات خطيرة لدول الجوار الجغرافي التي تحيط بإيران.

وينبه الباحث الفرنسي جورج لاقالت **Georges Le Guelte** إلى إحتمال مفاده؛ مقدرة إيران بتحويل برنامجها العسكري عبر تخصيب اليورانيوم، على تفجير سباق تسلح في منطقة الشرق الأوسط بطريقتين:

1/ زيادة سباق الدول نحو إمتلاك الأسلحة التقليدية، بحيث خلال عام 2007 طالبت الدول الست في مجلس التعاون الخليجي من الولايات المتحدة بإمدادها بأسلحة قيمتها حوالي

1– محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: من النشأة و حتى فرض العقوبات، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، 2009 ص 113.

2 –Mathieu Arquez, Op,Cit, p149.

45 مليار دولار، ناهيك عن إسرائيل التي طالبت هي الأخرى، بشراء أسلحة أمريكية بقيمة 30 مليار دولار.

2/ تطوير منظومات دفاعية مضادة للصواريخ الحربية، وإحتمال فتح سباق دولي في التجهيزات النووية. (1)

إن الإنتشار النووي في الخليج العربي، قد يؤدي إلى تحقق فرضية زيادة التنافس النووي بين دول المنطقة، وذلك من خلال اتجاهها نحو سباق التسلح وإمتلاك المقدرات النووية؛ وذلك في إطار منطق الفعل ورد الفعل الناجم عن ضغوط الفوضى الأمنية الناجمة عن إختلال توازن القوى بين المالكين وغير المالكين للقدرات النووية. وفي هذا الإطار، يزيد القلق من إحتمال دخول منطقة الشرق الأوسط في خط التنافس النووي إذا تمكنت إيران من الكشف عن حيازتها للأسلحة النووية، أو التلويح بذلك، مما قد يدفع إسرائيل إلى التخلي عن سياسة الغموض النووي، وإجراء تجارب نووية ردا على الخطوة الإيرانية. (2)

تبرز توقعات الخبراء حول إحتمال إنسحاب إيران من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية،على غرار كوريا الشمالية عام 2003، مما سيضعف قاعدة عدم الانتشار ويبشر بعهد سباق تسلح نووي شديد ومتسارع في صفوف الدول ذات الدوافع الأمنية القوية بتطوير مقدرات ردع نووية إقليمية كانت أم دولية، ويكون سببا مباشرا لحمل كل من اليابان وتايوان على غجتياز خط المحظور النووي، ناهيك عن توجه كل من البرازيل وجنوب إفريقيا وأستراليا–ذات بني تحتية نووية كامنة– نحو مضاهاة إيران في خيارها النووي. (3)

غني عن القول أن إضعاف قاعدة عدم الإنتشار النووي ستكون له آثار قوية على مستقبل الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، وذلك بتعزيز سباق التسلح وإثارة الخوف من مستقبل أمن

1 –Georges Le Guelte, les Armes Nucléaires : Mythes et Réalités, Paris Actes Sud, , 2009 p323.

2–احمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص 274–275.

3 – Bruno Tertrais, Op.Cit, p64.

المنطقة، في ظل الخلافات السياسية والإستراتيجية الموجودة أصلا بينها، وبالتالي تتجه توقعات الإنتشار النووي إقليميا، بناءا على إفتراضات الواقعيين حول التنافس الإستراتيجي، كما يلي : [1]

أولا/ الإنتشار بدافع الحماية **Proliferation By Protection** :

ينطلق هذا الطرح من فرضية قيام دول المنطقة المتمثلة أساسا في كل من السعودية والأردن والإمارات و تركيا باعتبارها فواعل أساسية مجاورة إقليميا لإيران، و قوى واقعة حاليا تحت الحماية الغربية رغم صعوبة وضع علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوربا، بالاتجاه نحو البديل النووي سعيا لتعزيز مقدراتها الدفاعية والردعية في ظل تضاعف أخطار التسلح النووي في العالم. خصوصا، وأنه من غير المؤكد أن تضع أمنها حصريا في يد الغرب لمواجهة ما تراه تهديدا بالإفناء، عبر إحتمال إستخدام الأسلحة النووية في المنطقة.

ثانيا/ الإنتشار بدافع المحاكاة **Proliferation By Imitation** :

يستند هذا الطرح إلى منطق سعي الدول إلى تبني سلوك دولا أخرى في مجال التسلح النووي، وفي هذه الحالة نذكر مصر، فهي كانت تمتلك برنامجا نوويا ذو طابع عسكريا منذ عام **1955**، وينظر إليها بمثابة الدولة الرائدة إقليميا في المنطقة العربية، وبناءا على دافع المحاكاة فإنها قد تكون الدولة النووية الثانية إقليميا الأولى عربيا نظرا لإمتلاكها مقدرات تتمثل في عدد من المفاعلات النووية البحثية والكوادر البشرية، ناهيك عن تعاونها الدولي في هذا المجال، رغم ضعف هذا الإحتمال بسبب توجه سياستها العسكرية نحو التخلي عن الخيار النووي، عقب توقيعها على معاهدة منعِ الأسلحة النووية عام **1981**، ثم توقيعها على إتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في ديسمبر **1996**.

1 – Ibid, pp65-66.

المطلب الثالث: إرتباط نظام طهران بدول وتنظيمات غير قانونية وأثره على مخاطر التسلح النووي:

إن قدرات إيران النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وتقنيات دورة الوقود النووي التي كشفت عن سيطرتها عليها بعيدا عن ضغوط المجموعة الدولية، كرست سياسة الأمر الواقع أمام الغرب، بحيث إستطاعت أن تتفاوض وتتماطل في الإستجابة للمطالب الدولية؛ بسبب إدراك المقررين في طهران بتمكن بلادهم من الوصول إلى درجة الكفاءة التكنولوجية العالية، وإحتمال تطوير مقدرات عسكرية، وذلك بشهادة المسئولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدد من الخبراء الغربيين في المسألة النووية الإيرانية، ناهيك عن إصرارها السياسي الحثيث لإنتهاج سبيل الدول النووية القائمة في النظام الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك من خلال الإحتماء بها على سبيل الدفاع والردع والمناورة أمام أي دولة متحدية ومعتدية محتملة، خصوصا وأنها تجاور دولا عربية وخليجية ذات سياسة أمنية مضادة لميولها التوسعية والمنافسة.

إن الخطورة في معادلة الإنتشار النووي الجديدة في المنطقة هو قدرة إرتباط طهران بدول تسعى لإمتلاك تكنولوجيا نووية أو أسلحة جاهزة خاصة الصواريخ الباليستية، التي أثبتت كفاءة تكنولوجية في تطوير النظام الإيراني لها، بالإضافة إلى مرونتها في التعامل مع تنظيمات وشبكات خاصة ليست بالضرورة حكومية، وتصب في مصلحة الدولة ماليا وإقتصاديا، ومن خلال التخوف الكبير من مستقبل برنامج إيران ومقدراتها النووية والصاروخية، يمكن تلخيص هذه التهديدات فيما يلي :

أولا: التخوف من دور طهران في نشر التكنولوجيا النووية إلى دول راغبة لها:

إن تطور برنامج إيران النووي بمختلف مكوناته التقنية والعلمية، وتصريحات النظام السياسية الموجهة للعالم بشأن قدرتها النووية وأحقيتها في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، يضفي قوة على إحتمالية قيامها بتصدير التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى في ظل الشراكة النووية التي تربطها بدولة نووية أخرى؛ ألا وهي كوريا الشمالية. خصوصا وأن التعاون النووي بين الطرفين يعود إلى فترة التسعينيات من القرن العشرين، حيث أدركتا الحاجة الوطنية لإستغلال الطاقة النووية لأغراض التنمية

وبناء مصادر قوية لإقتصادهما الوطنيين. وفي هذا الصدد، يظهر دور مؤسسات الحرس الثوري الإسلامي أو الحرس الثوري الإيراني بمثابة الفواعل المسئولة عن التعامل مع بيونغ يونغ حول تبادل المواد و الخبرات النووية .

كما تعود بوادر التعاون بين إيران وكوريا الشمالية في المجال الباليستي إلى الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك على خلفية إمداد بيونغ يونغ لطهران بصواريخ إبان حربها مع العراق[1]، تمثلت في صواريخ من طراز سكود س Scud C ذات مدى طوله يتراوح بين500و700كم، وقد تطور هذا التعاون ليشمل صواريخ نودونغ Nodong طويلة المدى، بحوالي 1300كم، مثل تجربة الصواريخ عام 1998 من طراز شهاب، وهذا برغم نفي إيران لهذا الشكل من التعاون، فإنها سعت دائما إلى زيادة مدى صواريخها الباليستية، مما يكشف عن نيتها للقيام بدور إستراتيجي أكثر أهمية على الصعيد الإقليمي.

ثانيا: مخاطر إرتباط طهران بتنظيمات غير قانونية على صعيد التكنولوجيا والأسلحة النووية:

ترتبط التهديدات الناتجة عن تداعي منظومة منع الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة، بزيادة تأثير الفواعل غير القومية والعابرة للأوطان في نشر التكنولوجيا النووية، والإعتماد على أساليب التهريب والإتجار بالمواد النووية بطرق غير قانونية. فقد نوه الباحثين بالأبعاد الجديدة للإنتشار النووي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وإنتشار التكنولوجيا ضمن موجة العولمة وثورة المعلومات الجديدة.

في هذا الصدد، يمكن التخوف من آثار ذلك على إيران بعد تكيفها مع هذه البيئة، وقدرتها على تطوير تكنولوجية نووية خاصة بها، خاصة بعد أن تمكنت من إبرام اتفاق نووي حاسم مع الغرب عام 2015، والذي خول لها القدرة على الظهور بمثابة دولة ناضجة نوويا، على أساس اعتبار ذلك نصرا دبلوماسيا ساحقا يوفر لها الوقت والمقدرة على المضي قدما نحو سياسة الطاقة النووية في هذا القرن الجديد.

1-احمد إبراهيم محمود،" إيران و جهود تطوير الصواريخ الباليستية"، السياسة الدولية، العدد 136، افريل 1999، ص 295.

غني عن القول أن إيران ظلت مصنفة ضمن قائمة الدول المارقة التي وضعتها الإدارة الأمريكية في فترة بوش الابن عام 2002، مما يزيد من قناعة الربط بين جهودها النووية وآفاق دعمها لجهات غير رسمية يراها الغرب تهديدا للأمن الإقليمي والدولي، فالكثير من التحليلات الإستراتيجية تشير إلى قوة احتمال تقديم التكنولوجيا النووية إلى جماعات متطرفة في منطقة الشرق الأوسط، على غرار حزب الله [1]الذي يظهر كأحد أهم الفواعل غير الدولتية التي يمكنها الإستفادة مباشرة من معدات ومعلومات نووية، أو من التعاون بين إيران وكوريا الشمالية.

كما تعتبر إيران من الدول التي سعت إلى الإستفادة من ظروف نهاية الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته في آسيا الوسطى، لأجل الحصول على الخبرات المرتبطة بتطوير مقدرات نووية، وذلك على غرار زيارة ممثلين للحكومة الإيرانية جمهورية كازاخستان في عام 1994 والتي كانت متخصصة في بيع اليورانيوم في العهد السوفيتي[2].

إستفادت إيران أيضا من خدمات شبكة عبد القادر خان النووية، والسوق النووية السوداء في دفع طموحاتها النووية قدما، في ظل مسايرة فرص العولمة ممثلة في سهولة الحصول على تكنولوجيا المعلومات ووفرة المواد النووية عبر طرق غير قانونية كالتهريب. وهذا ما أعرب عنه الكولونيل في سلاح الطيران الأمريكي تشارلز لوتس، قائلا:

«إن الأنظمة الراهنة للحد من إنتشار الأسلحة، قد لا تكون ملائمة لمعالجة التهديد المتزايد للإنتشار غير الخاضع لسيطرة الدول الذي يجسده العالم النووي الباكستاني عبد القادر خان». [3]

يتضح مما سبق تناوله، أن إيران تستمر في طرح تهديدات ماثلة على أمن دول المنطقة، ليس بسبب مخاوف إستخدام مقدراتها العسكرية فحسب، وإنما الفرص الإستراتيجية التي تفتحها لها على صعيد تحريك سياساتها الخارجية بناءا على عقيدتها الدينية والقومية، خاصة تلك التي

1- رانيه محمد طاهر، مرجع سابق، ص 157.

2- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 170.

3- تشارلز د.لوتس، لاعبون جدد في الساحة: عبد القدير خان والسوق السوداء النووية، 07 ماي 2008، متوفر على الموقع: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/11/20081107152257snmassabla0.1073267.html.

تختلف معها على صعيد السياسات الإقليمية في ظل إستمرار النزاعات الطائفية والسياسية، لأن المقدرات النووية تزيد من مناورات نظام طهران خصوصا بعد إتفاق عام 2015 الذي يعتبر في الشؤون الإستراتيجية، محركا قويا للسياسات الإيرانية التدخلية و المتحدية على مستويين إقليمي ودولي.

يمكن الإنتهاء إلى القول بأن سياسة إيران النووية التي تراوحت بين الشد والجذب بين الرغبة الوطنية القومية في تطوير ثقافة نووية مستقلة عن أية ضغوطات دولية إقليمية كانت أم دولية، و محاولات المجموعة الدولية لمنعها عن الوصول إلى مصاف الدول النووية، تثير قلقا إقليميا بالغا نظرا لتمكينها لإطلاق سياساتها التدخلية في المنطقة، خصوصا إزاء الدول العربية المعارضة لسلوكاتها المعارضة، ناهيك عن آفاق دورها المستمر في زعزعة إستقرار الأنظمة المجاورة من خلال دعم الأقليات الشيعية وتأليبها ضد الحكومات القائمة. إلى جانب عدم إلتزامها بالإتفاقيات الدولية التي أبرمتها بشأن ضبط برنامجها النووي، ومنع تحويله إلى مصدر لصناعة الأسلحة النووية.

الخـــاتمـــــة

من خلال ما سبق دراسته، يمكن القول بأن قضية إمتلاك وإنتشار الأسلحة النووية أو حيازة تكنولوجيات صنعها وتطويرها، كانت ولا تزال تمثل مصدر قلق خطير، سواء لرجال السياسة، أو الأكاديميين المعنيين بأبحاث السلام الدولي، فهي من مظاهر بناء القوة الدولية التي انبثقت عن نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى جانب إرتباطها الوثيق بالأمن والسلم الدوليين، وذلك على غرار باقي التهديدات الأمنية المتجددة في عالم ما بعد الحرب الباردة، عقب إنتهاء المواجهة بين الشرق الغرب التي دفعت القوى الكبرى إلى سباق تسلح شديد، رسم معالم فترة التنافس الإستراتيجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإنتقال الهاجس النووي إلى دول جديدة غير تلك التي إمتلكت الأسلحة النووية بصفة رسمية، ومتفق عليها في معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، لأن آمال القوى النووية الرسمية ظلت معلقة على الإنتقال نحو مرحلة ما بعد الذرة العسكرية، كونها مثلت في مرحل تاريخية سابقة؛ خصوصا في منتصف الستينيات من القرن العشرين– إشارة إلى أزمة الصواريخ الكوبية –، إختبارا حاسما وخطيرا لقدرة إنزلاق العالم نحو مواجهة نووية تتهدد بقاء البشرية، ولهذا السبب، دأبت هذه القوى على غلق السبيل –قانونيا وإستراتيجيا– أمام أي دولة تحمل طموحا عسكريا، واضحا كان أم كامنا، لكي تصنف ضمن قائمة الدول ذات المقدرات النووية العسكرية، وهذا في ظل يسر التكنولوجيا النووية **Access to Nuclear Technology** تطوير برامج نووية قائمة على مفاعلات مدنية، علما بتشبت دولا عديدة بحق إستغلال مزايا الطاقة النووية في الأغراض المدنية السلمية.

أثار موضوع الإنتشار النووي في دراستنا إشكالية التوفيق بين إتجاهين مختلفين؛ وهما تخوف الدول النووية الكبرى من تقويض منظومة منع الإنتشار التي تدعمت جهودها القانونية والسياسية منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، على يد الدول الطامحة لتطوير برامج نووية تعارض بها النظام الدولي القائم، وتستجيب لمصالحها القومية، والإتجاه الثاني هو إدراك الدول المنتشرة الجديدة سواء المحتملة أو الحقيقية ضمن ما يطلق عليه بالإنتشار الأفقي، بوزن المقدرات النووية على مستويات عديدة، داخلية أو إقليمية أو دولية، وذلك على غرار الحالات المدروسة في بحثنا هذا ألا وهي الحالتين الإيرانية والكورية الشمالية، اللتين برغم الفروق الواضحة بينها على صعيد نوعية أنظمتها السياسية والإقتصادية، وتوجهاتها العقائدية، بالإضافة إلى وقوعها في

مناطق جيوسياسية مختلفة، ناهيك عن وضعيتيهما المختلفتين ، فعلى المستوى القانوني، أعلنت كوريا الشمالية عام 2003 عن إنسحابها من معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، في حين تبقى إيران عضوا في هذه المعاهدة، وأما على المستوى السياسي، فإن بيونغ يونغ قد أعلنت عام 2005 عن وضوح نواياها، في الوقت الذي لا تزال طهران تؤكد على سلمية أنشطتها النووية، وأما على المستوى التقني، فإن كوريا الشمالية إعتمدت على مسلك البلوتونيوم فيما تراهن إيران على التخصيب، فإنها تشترك في طرح تهديدات يتفق أغلب المراقبين والباحثين على أنها جدية ومقلقة على المديين القريب والبعيد.

يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج الخاصة بدراسة موضوع إنتشار الأسلحة النووية بعد نهاية الحرب الباردة، أين برزت أخطار عديدة متعلقة بوصول دول جديدة إلى مصاف الدول النووية، بحيث يربط بين تهديدات الإنتشار النووي الأفقي وبيئة الأمن الدولية في هذا القرن الجديد مع طول أزمتي البرنامجين النوويين الكوري الشمالي والإيراني، وتداعياتها على مختلف الأصعدة مثلما اشرنا إلى ذلك بالتفصيل والتحليل والتمثيل في دراستنا، ومن نتائج البحث التي توصلنا إليها نذكر ما يلي:

– تشترك كل من كوريا الشمالية وإيران في خطورة الآثار المترتبة على تحكمهما في التكنولوجيا النووية العسكرية، أو إمتلاكهما لأسلحة نووية متقدمة، مماثلة لتلك التي تمتلكها القوى الكبرى، ناهيك عن منظومة الصواريخ المتطورة، وذلك على مستويين إقليمي ودولي، نظرا لعزمهما المتواصل والطموح لتحدي الدول الكبرى التي تتهمها بإحتكار الخبرة النووية لصالحها، وتمنعها عن دول أخرى وهي دول قد ترى قوتها الاقتصادية والإستراتيجية مرهونة بها، خاصة في ظل إيمان هذه الدولتين بسياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول ذات الطموحات النووية الواسعة، لأنها تتغاضى عن برنامج إسرائيل النووي وتهديداته في منطقة الشرق الأوسط، وتكون بذلك عاملا يدفع نحو مزيد من عدم الاستقرار، وحجة للتواصل في السياسات النووية، ناهيك عن الطبيعة الأوتوقراطية لأنظمتها السياسية التي لا يامنها العالم والغرب أساسا، النظام الثيوقراطي الإيراني والنظام الاستبدادي الشيوعي الكوري الشمالي، وهي مجتمعة تعتبر أنظمة اوتوقراطية رغم اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية والسياسية، تضعف لدى صناع قراراتها من مختلف النخب السياسية أو

العسكرية النظرة العقلانية للمقدرة النووية و طرق توظيفها المحتملة، ولهذا فان الكثير من الدراسات تؤيد الإشارة غالى خطر إتساع دائرة الانتشار النووي في دول توصف بالأوتوقراطية، أين يصبح وقوع مواجهة نووية معها من جراء سوء الإدراك أو الحسابات الخاطئة أثناء الأزمات أمرا ماثلا ومحتملا.

– إن السياسات النووية المتقدمة لكل من إيران وكوريا الشمالية تطرح تهديدات إقليمية بارزة مردها إلى المساعدة على دفع دول محيطة إلى التفكير في حذو حذوها، وذلك ضمن سياسة المحاكاة التي تضمن لها الأمن والمقدرة على الدفاع والبقاء في حالة مواجهتها لأخطار محدقة، خاصة وأن المناطق الإستراتيجية التي تقع فيهما الدولتين المنتشرتين تتميز بحساسيتها الأمنية، من حيث طبيعة الفواعل الإقليمية وسياساتها الأمنية التحالفية مع قوى كبرى، ناهيك عن عدم الإستقرار السياسي والأمني فيها؛ جراء الأزمات خصوصا منطقة الخليج والشرق الأوسط، التي تعتبر مرجل التوتر الإقليمي بوجود إسرائيل وتزايد دور الفواعل غير القومية والإرهابية، وتهديدها للإستقرار السياسي لحكومات الدول، خصوصا منذ التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، ولهذا فان الآثار الإقليمية الناجمة عن حيازة إيران وكوريا الشمالية لأسلحة نووية، بإعتبارها أدوات ردع إقليمية، يمكن أن تتمثل في تسريع مسار سباق تسلح نووي محموم في كل منطقة، فبالنسبة لكوريا الشمالية، سيؤدي سلوكها النووي إلى احتمال مراجعة الدول المجاورة لها، وهي الموالية للولايات المتحدة – لسياساتها النووية التقليدية القائمة على نبذ خيار الإنتشار النووي كإلتزام قانوني وسياسي يربطها بمعاهدة منع الإنتشار النووي، خصوصا في ظل التشكيك في مصداقية الحليف الأمريكي وأمان مظلته الحمائية في شمالي شرقي آسيا، وذلك ما أثبته موقف بيونغ يونغ المتحدي والقوي خلال مفاوضاتها الطويلة، وإصرارها على ابتكار قدرة ردع نووية مكافئة للدول المهددة لنظامها.

أما بالنسبة للحالة الإيرانية، فإن إحتمال تحول برنامجها النووي إلى برنامج عسكري لصناعة الأسلحة النووية، قد يضاعف من قلاقل الأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بحيث تدفع طهران نحو تفكير دول الخليج والدول العربية بالأساس، في إمتلاك مقدرات نووية لمواجهة الصعود الإيراني في المنطقة. كما أن إسرائيل التي تستمد الحماية من حليفها الأمريكي، تمثل

عاملا هاما في زيادة البحث عن القدرات النووية، لأجل كسر الإختلال في موازين القوى على المستوى الإقليمي.

– إمكانية قيام كل من إيران وكوريا الشمالية بنقل العوامل المساعدة على نشر أسلحة نووية (معدات تقنية وخبرات علمية ومواد نووية وصواريخ)، إلى أطراف أخرى مما يوسع من احتمال نجاح ظاهرة الإنتشار النووي في مناطق أخرى، ويهدد سياسات نزع السلاح و منع الإنتشار التي تسهر الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة على تنفيذها، بناءا على أحكام معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية لعام 1970، وذلك في ظل التعاون الوثيق بين الدولتين في المجال النووي والصاروخي، وهذا القلق يرتبط بقدرة الدولتين المنتشرتين على تصدير التكنولوجيا النووية إلى دول طامحة محتملة، خصوصا إذا كانت في بيئة أمنية نزاعية، مما قد يساعد على إثارة الفتن الإقليمية أو تصعيد النزاعات القائمة، والأمر الأخطر في هذه المعادلة بإجماع الخبراء، هو نية طهران وبيونغ يونغ على تمكين جماعات غير دولتية من خبرات تطوير الأسلحة النووية أو الظفر بها عبر التهريب والصفقات غير القانونية، والتي تعتبر من وجهة نظر الغرب جماعات متطرفة أو إرهابية تهدد أمنها القومي ومناطق النفوذ الخاصة بمصالحها الاقتصادية، وقد تناولنا هذا الخطر عندما تتطرقنا إلى دور شبكة عبد القادر خان النووية في تزويد كلا الدولتين بالخبرات النووية المتعلقة بالتخصيب و تطوير أسلحة نووية، في ظل فشل سياسات ضبط التصدير في منع إنتشار التكنولوجيا الحساسة، وثبات عدم فعالية المجموعة الدولية في مراقبة التحركات الإيرانية والكورية الشمالية في المجال النووي مع دول وأطراف أخرى.

– يرتبط ضعف منظومة منع انتشار الأسلحة النووية التي نشأت عبر إتفاقيات وسياسات دولية عديدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، بوصول كوريا الشمالية إلى وضع الدولة النووية خارج إطار معاهدة منع الإنتشار النووي، خصوصا بعد إنسحابها منها عامي 1993 و 2003 على التوالي، وإستمرار إيران بلعب ما يطلق عليه بالإستراتيجية الذكية للإنتشار النووي؛ والتي مفادها أن تبقى داخل المعاهدة مع السعي إلى امتلاك القدرة على التخصيب، التي تسمح بتحويل برنامجها إلى برنامج عسكري، وهذا الأمر يعود بالأساس إلى الضعف الذي يشوب سياسات المراقبة النووية للوكالة الدولية ومثالب معاهدة منع الإنتشار النووي.

– حتى في ظل تقليل إحتمالات حدوث مواجهة نووية بين دول وأطراف أخرى، سواء على مستوى إقليمي؛ على غرار ما يتوقع في شبه القارة الهندية بين الجارين النووين باكستان والهند، أو بين إسرائيل وإيران وحلفائهما في منطقة الشرق الأوسط، بسبب خطورة ولاعقلانية هذا الإحتمال لوجود وإستقرار الأطراف المعنية، فإن بقاء المقدرات النووية لديها، وتوقع الوصول إليها، أو نقلها إلى أطراف ثالثة، دولاً كانت أم غير دول، لا يمكن أن نتجاهله في عالم ملئ بالشكوك، وفرص المغامرة لدى جميع الفواعل الدولتية وغير الدولتية، ولهذا يجمع خبراء العلاقات الدولية على أن الطاقة النووية العسكرية، بوصفها مصدرا للإستقواء الداخلي والخارجي للدول، سترسم دائما آفاقا متشائمة للإستقرار والأمن الدوليين، مالم يقع إتفاق دولي واسع في إطار الترتيبات القانونية الشاملة لمحاربة إنتشار الأسلحة النووي بمختلف انواعها، خاصة الصواريخ الباليستية، وضبط حدود الإستغلال السلمي – المدني للطاقة النووية كما هو مطروح في أوساط الخبراء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

قائمة المراجع

1- بالعربية:

الكتب:

1) بارناي فرانك، القنبلة الخفية: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، ترجمة: هشام عبد الله، عمان ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

2) بدوي إسماعيل إسماعيل، نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق، انظر كتاب " الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات المستقبل، سبتمبر 2001.

3) بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية بيروت، ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971.

4) بسيوني محمود شريف ، مدخل في القانون الدولي الإنساني والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

5) بسيوني هبة الله احمد خميس، العلاقات الدولية في الدول الغربية: تعاون أم صراع أم توازن قوى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر والتوزيع، 2012.

6) بن عبد الله يوسف، أسلحة الدمار الشامل، الرياض، مكتبة جل المعرفة، الطبعة الثانية، 2003.

7) بيومي عمرو رضا ، مخاطر أسلحة الدمار الشامل على الأمن القومي العربي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

8) تشوبين شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

9) توفيق سعد حقي، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

10)توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

11)تيرتري برونو، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.

12)جودت حسنين جودت، جغرافية أوراسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف، الطبعة الثالثة، 2000.

13)جودت حسنين جودت، جغرافية أوراسيا الإقليمية، الإسكندرية،منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، 2000.

14)حسين خليل، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007.

15)حمادة أمل، الخبرة الإيرانية:الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2008.

16)خطاب محمو شيت، العسكرية الإسرائيلية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968.

17)الدسوقي محمد إبراهيم، القضية النووية الكورية، سلسلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، عدد52، أكتوبر 2003.

18)الراوي رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، الأوائل للنشر و التوزيع، 2006.

19)رسول فاضل، العراق–إيران: أسباب و أبعاد النزاع، الهيئة العامة للاستعلامات، (د.ب.ن)،1992.

20)زهرة عطا محمد، البرنامج النووي الإيراني، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، 2015.

21)الزوكه محمد خميس، آسيا :دراسة في الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

22)سامور جاري، مواجهة التحدي النووي الإيراني، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.

23)السويدي جمال سند، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 1998.

24)سيراكوسا جوزيف آم، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة : محمد فتحي خضر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

25)عابدين السيد صدقي، النظام السياسي في كوريا الشمالية، عبد العزيز شادي و محمود أيوب، التحولات السياسية في كوريا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002.

26)عبد السلام محمد، القدرات النووية:شبكة من المفاهيم و المقولات المربكة في العلاقات الدولية، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، عدد11، نوفمبر 2005.

27) عبد الغفار أشرف، الإنتشار النووي: سلسلة مفاهيم، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أوت 2008.

28)عبد الله امجد جهاد، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية–الروسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2001.

29)عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، عالم المعرفة، 1989.

30)عبد الملك جمال، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بيروت، دار الجيل، 1988.

31)عبد المنعم محمد نور الدين، النشاط النووي الإيراني: من النشأة و حتى فرض العقوبات، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، 2009.

32)العكرة ادونيس، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية:أمثولات من الحرب الباردة، بيروت، دار الطليعة 1981.

33)عودة سلطان عودة و صالح العمر جهاد، العلاقات الإيرانية السوفيتية 1917–1941، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1990.

34)غنيم سوزان معوض ، النظم القانونية الدولية لضمان إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011.

35)غيليس ميليسا، نزع السلاح: دليل أساسي، الأمم المتحدة نيويورك، الطبعة الثالثة، 2013.

36)فتحي ممدوح أنيس، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد و آليات المواجهة، أبو ظبي (د.د.ن)، 2006.

37)فرحات محمد فايز، التجربة النووية الكورية: شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني، سلسلة كراسات إستراتيجية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة السابعة عشرة، العدد رقم 171، جانفي 2007.

38)فهمي عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

39)فورسبرج ران دال وآخرون، منع إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار، ترجمة: سيد رمضان هدارة، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1998.

40)فوكوياما فرانسيس، أمريكا على مفترق الطرق مابعد المحافظين الجدد، ترجمة: محمد محمود التوبة، الرياض،العبيكان، 2007.

41) كريبون مايكل، الأمن أولا قبل الندم: مفارقات التعايش مع القنبلة،ترجمة: ممدوح طه، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.

42)كورد سمان انطوني،" انتشار أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية و إيران و العراق" مركز الدراسات الدولية و الإستراتيجية– واشنطن–، ترجمة ا.عبد الوهاب القصاب، بغداد، بيت الحكمة، 2002.

43)اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل،أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007.

44)المجالي عصام نايل، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.

45)محمد أحمد منال، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، القاهرة، مركز المحروسة، 2007.

46)محمد زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، 2007.

47)محمد طاهر رانيه، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية و حتميات القوة:دراسة مقارنة للسياسات النووية لإيران وكوريا الشمالية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، أكتوبر،2013.

48)محمود احمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني:آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005.

49)محمود أحمد إبراهيم، العراق وأسلحة الدمار الشامل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2002.

50)مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002.

51)مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر 1979.

52)مكنمارا روبرت، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، عمان، دار الشروق، 1991.

53)مهنا محمد نصر ، تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

54)هارفي فرانك، عودة المستقبل : التنافس النووي ونظرية الردع و استقرار الأزمات بعد الحرب الباردة، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

55)يونس محمد مصطفى ، إستخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996.

المجلات و الدوريات:

1) بسيوني درية شفيق،"الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي:الثوابت والمتغيرات"، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد41، 2007.

2) حسانين محمد الانور،"الكوريتان عودة إلى أجواء الأزمة"، السياسة الدولية، عدد'117'، جويلية 1994.

3) حماد فوزي، "منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة " السياسة الدولية، العدد 120 افريل 1995.

4) خلاف تميم هاني،"القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي"، السياسة الدولية، العدد 142، اكتوبر 2000.

5) راشد سامح، "العرب ونووية إيران"، السياسة الدولية، العدد165، 2006.

6) سعد سلمان رعد، ''إستراتيجية الردع النووي''، بلادي،العدد 57، جوان 2014.

7) عبد العال مصطفى،"تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح: مقارنة بين معاهدة منع الإنتشار النووي ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية" السياسة الدولية، العدد 120 افريل 1995.

8) علي حسن باكير، '' النزاع الأمريكي–الكوري الشمالي حول الملف النووي"، السياسة الدولية، عدد (162)، أكتوبر2005.

9) محمود احمد إبراهيم،"إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية"، السياسة الدولية، العدد 136، أفريل 1999.

10)مصطفى نادية، "تطور سياسات منع الإنتشار النووي في العالم الثالث"، السياسة الدولية، أكتوبر 1986

11)مقلد إسماعيل صبري،"مسألة أمن الخليج: الأبعاد الإستراتيجيةو السياسية"، السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر، 1982.

12)نوفال ميشال، "إيران القيمة الإستراتيجية"،شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996.

13)الهواري عبد الرحمن،"الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية وعلاقتها بمنطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 140،افريل،2000.

القواميس و الموسوعات:

1) ربيع محمد محمود وصبري مقلد إسماعيل، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1993 – 1994.

2) الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، 1990.

3) موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: آسيا، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، افريل 2006.

الوثائق الالكترونية:

1) أحمد سيد أحمد، "البرنامج النووي الكوري ونظام منع الإنتشار"، السياسة الدولية، افريل 2010، متوفر على:

2) http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=149287&eid=45

3) أشرف عبد العزيز عبد القادر، "المفهوم الرأسي للإنتشار النووي"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 98، 2009/10/1، من الموقع:

4) Chttp://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp ?inNewsItemID=334522.

5) العاني خالد، "بحث حول ألبرت اينشتاين"، جمعية هواة الفلك السورية، متوفر على الرابط :

6) http://www.saaa-sy.org/pdf/enc_his_einstein.pdf

7) سليم محمد السيد، البروتوكول الإضافي للمعاهدة النووية .. مخاطر التوقيع، 2009/04/25، الأهرام المصرية، متوفر على:

8) http://www.albiladdaily.net/articles.php?action=show&id=2829

9) غافين كاميرون،"الإرهاب النووي: أسلحة للبيع أم السرقة، أجندة السياسة الخارجية"، المجلة الالكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 10، رقم1مارس 2005، متوفر على:

10) www.uinfo.org

11) علو احمد، "كوريا الشمالية والملف النووي... هل انتهت الأزمة؟"، 2011/07/25، متوفر على الرابط:

i. http://www.yasour.org/news.php?go=fullnews&newsid=22170

12) أكرم بركات، "الأسس العقلية والكلامية لولاية الفقيه"، مركز الصدرين للدراسات الإستراتيجية، متوفر على :

13) http://alsadrain.com/Political/stad/104.htm

14) تشارلز د.لوتس، "لاعبون جدد في الساحة: عبد القدير خان والسوق السوداء النووية"، 07 ماي 2008، متوفر على الموقع:

15) http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/11/20081107152257snmassabla0.1073267.html#axzz3p1PSgBfA

16) "خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي بوش الابن من البيت الأبيض بتاريخ 2002/01/29"، من خطابات مختارة للرئيس جورج بوش الابن 2001-2008، ص 105،متوفر على:

/http://georgewbush
Georg_whitehouse.archives.gov/infocus/bushrecord/documents/Selected_Speech_W_Bush.pdf

المطبوعات غير المنشورة:

1) حسين بهاء بدري، التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

2) عبد القادر اشرف عبد العزيز ، الإدارة الأمريكية لأزمات الإنتشار النووي، دراسة حالة إدارة الأزمة النووية الإيرانية (2003–2007)، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

2– باللغات الأجنبية:

الكتب:

1) Arquez Mathieu, Géopolitique de l'Iran : Puissance Dangereuse ou Pays Incompris ? Paris, Argos, 2014.

2) **Anidjar Patrick, la Bombe Iranienne : Israël Face à la Menace Nucléaire, paris, seuil, janvier, 2008.**
3) **Barnaby Frank, How to Build a Nuclear Bomb, New York, Nation Books, 2004.**
4) **Baylis John and Others, Contemporary Strategy: Theories and Policies, London, Croom Helm, 1981.**
5) **Boniface Pascal, Comprendre le Monde, Ed ANEP, 2010.**
6) **Boniface Pascal et Barthélémy, le Monde Nucléaire : Arme Nucléaire et Relations Internationales Depuis 1945, Armand Colin, 2007.**
7) **Boniface Pascal et Hubert Védrine, Atlas des Crises et des Conflits, Paris, Armand Colin, Fayard, 2009.**
8) **Boutherin Grégory, Europe Facing Nuclear Weapons Challenges, Bruxelles, Bruylant, 2008.**
9) **Chang Cheong Seong, Idéologie et Système en Corée du Nord: de Kim Il-Sung a Kim Chong-Il, Paris, l'Harmattan, 1997.**
10) **Courmont Barthélémy, Washington et les Etats Voyous : Une Stratégie Plurielle, Paris, Dalloz, 2007.**
11) **Courmont Barthélémy, l'autre pays du Matin Calme : les Paradoxes Nord-Coréens, Paris, Armand Colin, 2008.**
12) **C.Potter William and Mukhatzhanova Gaukhar, Forecasting Nuclear Proliferation In The 21st: a Comparative Perspective, Volume2, California, Stanford University Press, 2010.**
13) **Delpech Thérèse, la Dissuasion Nucléaire Au xxi Siècle, Paris, Odile Jacob, 2013.**
14) **French Paul, North Korea: The Paranoid Peninsula, a Modern History, Second Edition, Zed books London and New York, 2007.**
15) **Géré François, Iran, l'Etat de Crise, Paris, Ed Karthala, 2010.**
16) **Géré François, la Prolifération Nucléaire, Paris, Presse Universitaire de France, Avril 1995.**
17) **Guilhaudis Jean-François, La Maitrise des Armements et le Désarmement, Grenoble, Office des Publications Universitaires, 2005.**
18) **Helper Claude, Corée du Nord : Dénucléarisation et Succession de Kim Jong-Il, L'Harmattan, Paris, 2011.**
19) **Helper Claude, Qui a Peur De la Corée du Nord ? La Saga Nucléaire de Kim Jong-Il, Paris, L'Harmattan, 2007.**

20) Helper Claude, la Politique des USA en Corée du Nord: Un Fiasco, Paris, L'Harmattan, 2014.
21) Hwang Kyung Moon, A History of Korea: An Episodic Narrative, China, Palgrave Macmillan, 2010.
22) Kim Suk Hi and Chang Semoon, Economic Sanctions Against a Nuclear North Korea: An Analysis of United States and UN Actions Since 1950, 2007.
23) l'Abbé Marie-Hélène, le Risque Nucléaire, Presses de Sciences Po, Paris, la Bibliothèque du Citoyen, 2003.
24) Lauvergeon Anne, les 100 Mots du Nucléaire, Que Sais-Je? France, 2009.
25) Le Guelte Georges, les Armes Nucléaires : Mythes et Réalités, Paris, Actes Sud, 2009.
26) Maerli Morten Bremer and Lodgaard Sverre, Nuclear Proliferation and International Security, London, Routledge, 2007.
27) 27-Meghlaoui Hocine, Le Défi Nucléaire : L'Atome Dans Les Relations Internationales, Alger, Casbah Editions, 2016.
28) McCormack Gavan, Target North Korea: Pushing North Korea to The Brink of Nuclear Catastrophe, New York, Nation books, 2004.
29) Reza Mohammed et Djalili kellner Thierry, Histoire de l'Iran Contemporain, Paris, Hibr Editions, 2012.
30) Reza Mohammed- et Djalili kellner Thierry, L'Iran : 100 Questions sur, Italie, la Boétie, Mai, 2013.
31) Rodier Alain, Iran : la Prochaine Guerre ?, Paris, Ellipse Ed, 2007.
32) Senarclens de Pierre et Ariffin Yohan, la Politique Internationale : Théories et Enjeux Contemporains, Paris, Armand Colin, 5Ed, 2006.
33) S.Park Han, North Korea: The Politics of Unconventional Wisdom, London, Lynne Rienner Publishers, 2002.
34) 34-Tertrais Bruno, Iran: la Prochaine Guerre, Paris, le Cherche Midi, 2007.
35) Valensi Edouard, la Dissuasion Nucléaire : Les Terrifiants Outils de la Paix, Paris, l'Harmattan, 2012.

36) **Villepin Xavier, Un Nouveau Monde dans les Relations Internationales, Paris, Ellipses, 2005.**
37) **Wright Robin, the Iran Primer: Power, Politics and U.S Policy, Washington, United States Institute of Peace Press, 2010.**
38) **Yang Sung chul, The North and South Korean Political Systems: a Comparative Analysis, Seoul, Seoul Press, 1994**

3- المجلات و الدوريات:

1) **Akl kairouz, ' North Korean Nuclear Crisis', Economic and Political Weekly, vol.39, 3January2004.**
2) **Bracken paul, 'The Structure of The Second Nuclear Age,' Orbis, Summer 2003.**
3) **Bleiker Roland, 'Négocier avec la Corée du Nord? Question Nucléaire et Relations Intercoréennes', Critique Internationale, Paris, N49-octobre-décembre, 2010.**
4) **Broth Ariel Ilan, 'Nuclear Weapons In Neo-Realist Theory, International Studies Review, 9, 2007.**
5) **Brodie Bernard, 'The Development of Nuclear Strategy', International Security, vol102, n4, 1974.**
6) **Jo Dong-Joon, Gartzke Erik, "Determinants of Nuclear Proliferation", The Journal Of Conflict Resolution, Vol.51, No.1 (Feb., 2007)**
7) **Mitsuru Kurosawa, 'Nuclear disarmament in the new world order', osaka university Law revive, No.41 :7,1994.**
8) **Sagan Scott D, The Perils of Organization Theory, Deterrence Theory and the Spread of Nuclear Weapons, International Security, vol.18, N4, Spring, 1994.**
9) **lee Grace, 'The Political Philosophy of Juche', Stanford Journal of East Asian Affairs, volume3, N1, Spring 2003, p 110.**

القواميس و الموسوعات :

1) **Evans Graham and Newnham Jeffrey,The Penguin Dictionary of International Relations, England,Penguin Books, 1998**
2) **Lauvergeon Anne et Barré Bertrand, les 100 Mots du Nucléaire, Que Sais-Je ?, France, 2009.**
3) **Robinson Paul, Dictionary of International Security, Great Polity, 2008.**

الوثائق الالكترونية:

1) **C.Mayer Charles, National Security To Nationalist Myth. : Why Iran Wants Nuclear Weapons,Thesis Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Arts in Security Studies (Defense Descision-Making and Planning) Naval Postgraduate School, Sept 2004p7, available at : https://fas.org/nuke/guide/iran/mayer.pdf.**

2) **L.Smith Rachel, Iran: a Study in IR Theory and Practice: a Thesis Submitted to John Hopkins University In Conformity with the Requirement for the Degree of Master of Arts in Government, Baltimore, Maryland, May, 2014, p21, available at: Jscholarship.library.jhu.edu/bitstream/handle/1774.2/37230/smith-thesis-2014.pdf.**

3) **White Tanya-Ogilvie, 'Is there a Theory of Nuclear Proliferation? An Analysis of The Contemporary Debate', the Non-Proliferation Review, Vol4, N1, 1996, available at: Http://is.muni.cz/el/1423/jaro2006/MVZ165/um/Ogilvie-white.pdf**

4) **Schmidt Oliver, Understanding and Analyzing Iran's Nuclear Intentions, Dissertation, Department of Politics and International**

Relations, Lancaster University, 1 September, 2007-2008, available at :

http://www.atlantic-community.org/app/webroot/files/articlepdf/Oliver%20Schmidt%20Analyzing%20Iran%20Nuclear%20Intentions%20.pdf

5) Waltz Kenneth N, Peace, Stability and Nuclear weapons, University of California, Berkely: The Spread of Nuclear Weapons, Adelphi Paper, n171, International Institute of Strategic Studies, 1981, available at:

File:///C:/Documents%20and%20Settings/Utilisateur/Mes%20documents/Downloads/eScholarship%20UC%20item%204cj4z5g2.pdf.

6) Frey Karsten, Nuclear Weapons as Symbols, The Role of Norms in Nuclear Policy Making, 2006, available at:

File///C:/Documents %20and%20Settings/Utilisateur/Mes%20documents/Downloads/SSRN-id960762.pdf.

7) Kim Su-Kwang, Nuclear Options for an Unified Korea: Prospects and Impacts, Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2000, available at:

http://calhoun.nps.edu/bitstream/handle/10945/9194/00Dec_Kim.pdf?sequence=1

8) Han Jonghun, The Impact of The North Korean Nuclear Crisis on North East Asia, NPS, Thesis, California, December 2007, available at :

http://handle.dtic.mil/100.2/ADA475875

9) Denney Steven, His Other Legacy: Kenneth Waltz's Defense of Nuclear Proliferation, available at:

http://sinonk.com/2013/05/21/his-other-legacy-kenneth-waltzs-defense-of-nuclear-proliferation/

10) **krepon Michel, The Stability-Instability Paradox, Misperceptions and Escalation Control in South Asia, available at : http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/ESCCONTROLCHAPTER1.pdf**

11) **Allison Graham, What Happened to the Soviet Superpower's Nuclear Arsenal? Clues for The Nuclear Security Summit, Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, March 2012, available at: http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/3%2014%2012%20Final%20What%20Happened%20to%20Soviet%20Arsenals.pdf**

12) **Lévite Ariel E., Heading for The Fourth Nuclear Age, Proliferation Papers, Security Studies Center IFRI, Paris, and winter2009, available at: http://carnegieendowment.org/files/Levite_Fourth_Nuclear_Age.pdf**

13) **Mueller Karl P., striking First, Preemptive and Preventive War Attacks in US National Security Policy, and Corporation, 2006, p124, available at : www.rand.org/pubs/monographs/2006/rnd-MG403.pdf.**

14) **Trachtenberg Marc ,' a Wasting Asset :American Strategy and The Shifting Nuclear Balance,1949-1954 ',internationalSecurity,13,n3(Winter1988/89) ,p5available at :http://www.sschet.vcla.edu/polisci/faculty/Trachtenberg.**

15) **Laver Harry S., Preemption and The Evolution of America's Strategic Defense », Parameters, Summer2005, p 113, available at:**

http://www.carlisl.army.mil/USAWC/Parameters/05summer/contents.htm

16) **Gontcharov G A., American and Soviet H-bomb Development Programmes: Historical Background, Uspekhi Fizicheskikh Nauk, Russian Academy of Sciences, 1996, p1034 available at: http://fas.org/nuke/guide/russia/nuke/goncharov-h-bomb.pdf.**

17) **Cochran Thomas B. and Norris Robert S., Making The Russian Bomb: From Stalin to yeltsin, Natural resources Defense Council, Oxford, 1995, pp25-27, available at: http://docs.nrdc.org/nuclear/files/nuc_01019501a_138.pdf.**

18) **Zanders Jean Pascal, Armament and Disarmament in a Changing Security environment Available at : http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/political_science/shared/political_science/1869/IHEID-Armament-Dynamics-W02-Armament-Theories.pdf.**

19) **Lorber Eric, Opaque Nuclear Weapon States: Predicting When and Why They Declare, p54, available at: http://csis.org/images/stories/poni/110921_Lorber.pdf**

20) **Michael Krepon, Pakistan's Nuclear Strategy and Deterrence Stability, available on: http://www.stimson.org/images/uploads/research/pdfs/Krepon_Pakistan_Nuclear_Strategy_and_Deterrence_Stability.pdf.**

21) **Haffa Robert P. and others, Deterrence and Defense in the Second Nuclear Age, Analysis Center Papers, Northrop Grumman, USA, 2007, p 10, available at: http://www.northropgrumman.com/AboutUs/AnalysisCenter/Documents/pdfs/Deterrence-and-Defense-in-seco.pdf.**

22) **La Prolifération Nucléaire : Une Approche Moins Conventionnelle, Esquisses Stratégiques, Société de Stratégie, disponible sur :**

http://www.societestrategie.fr/pdf/ca03txt11.pdf.

23) **Francis Céline, La Prolifération Nucléaire: Un Etat des Lieux, Groupe de Recherche et d'Information Sur la Paix et La Sécurité, Septembre 2005, p7, disponible sur :**
http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2005/NA_2005-09-02_FR_C FRANCIS.pdf.

24) **Rose Jason, "Defining the Rogue State: A Definitional Comparative Analysis within the Rationalist, Culturalist, and Structural Traditions '', Political Inquiry 4 (2011) available at:**
http://www.jpinyu.com/uploads/2/5/7/5/25757258/defining-the-rogue-state-a-definitional-comparative-analysis-within-the-rationalist-culturalist-and-structural-traditions...jason-rose1.pdf.

25) **Thomas E.Mcnamara, Rethinking Proliferation In The Post-Cold War era: The Challenge of Technology, available on:**
www.disam.dsca.mil/Pubs/Indexes/.../McNamara.pdf.

26) **William J.Perry, Proliferation On the Peninsula: Five North Korean Nuclear Crises, 78 ANNALS, AAPSS, 607, September 2006, p79, available at:**
http://cisac.fsi.stanford.edu/sites/default/files/Perry_Proliferation_on_the_Peninsula.pdf

27) **Nikitin Mary Beth, North Korea's Nuclear Weapons, Congressional Research Service,February 12,2009,p1,available at :**
http://fpc.state.gov/documents/organization/120976.pdf.

28) **Habib Ben and O'Neil Andrew, 'North Korea's Emergence as a Nuclear Weapons State and The End of The Disarmament Paradigm', Global Change, Peace & Security, 21: 3, p378, available at:**

http://drbenjaminhabib.files.wordpress.com/2011/05/habib-oneil-north-koreas-emergence-as-a-nuclear-weapons-state-and-the-end-of-the-disarmament-paradigm.pdf.

29) **Lee Eric Yong-Joong, The Six-Party Talks and The North Korean Nuclear Dispute Resolution Under the IAEA Safeguards Regime, Asian-Pacific Law and Policy Journals,vol.5,2004, p 103, available at:**
http://blog.hawaii.edu/aplpj/files/2011/11/APLPJ_05.1_lee.pdf

30) **E.Berry William, North Korea's Nuclear Program: The Clinton Administration's Response, INSS Occasional Paper3, USAF Institute for National Security Studies, US Air Force Academy, March 1995,pp 2-3, available at:**
http://library.uoregon.edu/ec/e-asia/read/ocp3.pdf.

31) **Robertson Jeffrey, North Korea Nuclear Crisis: Issues and Implications, Foreign Affairs, Defence and Trade Group, 18 March 2003, available at:**
http://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/Publications_Archive/CIB/cib0203/03CIB18.

32) **S.Bermusdez Joseph, a History of Ballistic Missile Development in The DPRK, Occasional Paper, no.2, 'Monterey Institute of International Studies Center For Nonproliferation Studies, 1999, 26, available on:**
http://cns.miis.edu/opapers/op2/op2.pdf.

33) **Ji Yewon, "Three Paradigms of North Korea's Nuclear Ambitions", Political Inquiry, N2, 2009, p6, available at:**
Politics.as.nyu.edu/docs/lo/11098/jpl4.pdf.

34) **S.Flores Michael, Sea of Flames: North Korea's Motives For Acquiring Nuclear Weapons, International Affairs Review, available at:**
http://cns.miis.edu/north_korea/dprkmotv.pdf

35) **Kampani Gaurav, Second Tier Proliferation: The Case of Pakistan and North Korea, The Non-Proliferation Review, Fall - Winter, 2002, p108, available at:**
http://cns.miis.edu/npr/pdfs/93kamp.pdf.

36) **Gruselle Bruno, Réseaux et Financement de la Prolifération, Fondation pour la Recherche Stratégique, Paris, 3Mars 2007, p9, disponible sur :**
https://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/rd/2007/RD_20070303.pdf

37) **Quillen Chris, Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present and Possible Future, Middle East Review of International Affairs, vol.6, n2, June, 2002, p20, available at:**
Ahttp://www.rubincenter.org/meria/2002/06/quillen.pdf.

38) **George W.Bush, State of The Union Address, 29 january2002, available at:**
www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html.

39) **Brosh Oded, The Lausanne Iran Nuclear Framework Agreement – Good Deal, Bad Deal, Both or Neither?, Institute For Policy and Strategy (IPS), April, 2015, p4, available at :**
http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/dbsAttachedFiles/LausanneFrameworkAgreement2.pdf.

المطبوعات غير المنشورة:

Khaitous Tariq , ' Les paradoxes de la proliferation Nucléaire Depuis la Fin de la Guerre Froide', Thèse Pour l'Obtention Du Grade de Docteur en Sciences Po, Discipline : RI, Université de Cergy Pontoise, France, Juin2007.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرتي الإنتشار النووي والأمن الدولي.	16
المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الإنتشار النووي وأبعادها.	18
المطلب الأول: الأسلحة النووية وأهم خصائصها.	18
المطلب الثاني: الانتشار النووي وأنواعه.	28
المبحث الثاني: دوافع ظاهرة الانتشار النووي ومبرراتها.	36
المطلب الأول: النموذج الأمني	39
المطلب الثاني: نموذج السياسة الداخلية.	42
المطلب الثالث: نموذج المعايير.	45
المبحث الثالث: مخاطر ظاهرة الإنتشار النووي بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمن الدولي.	49
المطلب الأول: أنصار التفاؤل النووي بشأن الإنتشار النووي.	49
المطلب الثاني: أنصار التشاؤم النووي بشأن الإنتشار النووي.	54
الفصل الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الإنتشار النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	64
المبحث الأول: ظهور القنبلة الذرية والإحتكار النووي الأمريكي في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية.	66
المطلب الأول:بدايات القنبلة النووية الأمريكية.	66
المطلب الثاني: الحرب الوقائية كإستراتيجية نووية للولايات المتحدة.	68
المبحث الثاني : سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في إطار التنافس الجيوسياسي خلال الحرب الباردة.	71
المطلب الأول: سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين.	72
المطلب الثاني: تطور العقائد الإستراتيجية النووية الأمريكية – السوفيتية.	74
المبحث الثالث: اتساع ظاهرة الانتشار النووي و مبررات تأسيس معاهدة منع الإنتشار النووي 1968	82

المطلب الأول: معاهدة منع الإنتشار النووي:المضمون والأبعاد.	84
المطلب الثاني: حالات الإنتشار النووي الأفقي بعد معاهدة منع الإنتشار النووي وسبل المواجهة	88
المبحث الرابع : رهانات الإنتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة وأهم انعكاساته على الأمن الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001..	104
المطلب الأول: رهانات الانتشار النووي الأفقي بعد الحرب الباردة.	104
المطلب الثاني: تصاعد مخاطر الإرهاب النووي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.	111
الفصل الثالث: الإنتشار النووي في منطقة جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية الحالة الكورية الشمالية	116
المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول كوريا الشمالية.	118
المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية–تاريخية لكوريا الشمالية في منطقة جنوب شرق أسيا.	118
المطلب الثاني: طبيعة النظام الحاكم لكوريا الشمالية.	122
المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية.	129
المطلب الأول: خلفية و تطور الطموحات النووية لكوريا الشمالية.	129
المطلب الثاني: الأزمات النووية الكورية الشمالية: الخلفية والأبعاد.	136
المبحث الثالث: الأسباب الدافعة لإمتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي.	153
المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الكوري الشمالي على الأمن الدولي.	164
المطلب الأول: إضعاف مصداقية نظام منع الإنتشار النووي العالمي.	164
المطلب الثاني: فتح سباق نووي إقليمي محموم في منطقة شمالي شرقي آسيا و ما وراءها.	167
المطلب الثالث: ارتباط نظام بيونغ يونغ بدول و تنظيمات غير قانونية وأثره على مخاطر التسلح النووي.	170
الفصل الرابع: الإنتشار النووي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط:الحالة الإيرانية.	175

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول إيران.	177
المطلب الأول: مقاربة جيوسياسية–تاريخية لإيران في منطقة الخليج والشرق الأوسط .	177
المطلب الثاني: طبيعة النظام الحاكم لإيران.	181
المبحث الثاني: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني.	188
المطلب الأول: خلفية وتطور الطموحات النووية لإيران.	188
المطلب الثاني: الأزمة النووية الإيرانية وتطور جهود التسوية.	197
المبحث الثالث: الأسباب المفسرة للطموحات النووية الإيرانية.	208
المبحث الرابع: إنعكاسات الإنتشار النووي الإيراني على الأمن الدولي.	224
المطلب الأول: إضعاف مصداقية نظام منع الإنتشار النووي العالمي.	224
المطلب الثاني: فتح سباق نووي إقليمي محموم في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.	276
المطلب الثالث: ارتباط نظام بيونغ يونغ بدول وتنظيمات غير قانونية وأثره على مخاطر التسلح النووي.	229
الخاتمة	233
قائمة المراجع	239
فهرس المحتويات	258